تُحفَةُ المُريدِ
بشَرحِ كِتَابِ التَّوحِيدِ

تأليف:

الشيخ سمير بن علي كعكة الدُّوميّ

قدَّم له:

الشيخُ عبدُ القادر الأرناؤوط

رحمه الله

الطبعة الثانية

1439 هـ - 2018 م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمةٌ مختصرةٌ

بقلم العبد الفقير إلى الله تعالى العلي القدير

(عبد القادر الأرناؤوط)

إنَّ الحمدَ للهِ نحمدُهُ، ونستعينُهُ ونستغفرُهُ، ونعُوذُ باللهِ مِن شُرُورِ أنفسِنَا وسيئَاتِ أعمَالِنَا، مَن يَهدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ لهُ، ومَن يُضلِل فَلا هَاديَ لَه.

وأشهدُ أن لا إله إلا اللهُ، وحدَهُ لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ مُحمداً عبدُهُ ورسولُه.

أمَّا بعدُ:

فهذا كتابُ:

«تحفة المريدِ بشرحِ كتابِ التوحيدِ»

اختصرَه الأخُ في اللهِ الشيخُ سميرُ بن علي كعكة الدوميّ، أبو عبدِ الرحمن، من كتابِ: «**القول المفيد شرح كتابِ التوحيد**» للشيخِ العلامةِ محمدِ بن صالحِ بن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ، من علماءِ القَصيمِ، تلميذِ الشيخِ عبد الرحمن بن ناصر السعديِّ علَّامةِ القصيم.

وهو كتابٌ جيدٌ، يبحثُ أنواعَ التوحيدِ الثلاثةَ: توحيدَ الأُلُوهيَّةِ، وتوحيدَ الرُّبوبيةِ، وتوحيدَ الأسماءِ والصفاتِ، وما يتعلَّقُ بها مِن أمورِ العقيدةِ والعبادةِ، وقد شرحها الشيخُ ابن عثيمين شرحاً جيداً رَحِمَهُ اللَّهُ، وجمعَ في هذا الشرحِ فوائدَ مَن سَبَقَه من الشُّرَّاحِ، فأجادَ وأفادَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

والشيخُ ـ رحمه اللهُ تعالى ـ مَرجعٌ في القصيمِ وسواه مِن البلادِ في العالَمِ الإسلاميِّ في التوحيدِ والفقهِ، وقد يأتي في شرحه هذا ببعضِ الأحاديثِ الضعيفةِ.

وقد قام الأخُ في اللهِ الشيخُ سميرُ بن علي كعكة الدوميُّ أبو عبد الرحمنِ فاختصرَ عبارةَ المؤلفِ رَحِمَهُ اللَّهُ مع بعضِ الإضافاتِ التي فيها توضيحٌ لِطلابِ العلمِ.

وحَكَمَ على الأحاديثِ النبويةِ حسبما تقتضيه قواعدُ علمِ مصطلحِ الحديثِ عندَ عُلماءِ هذا الفنِّ، مستأنساً بالحُكم على الأحاديثِ على حكمِ المحقِّقينَ مِن علماءِ هذا الفنِّ.

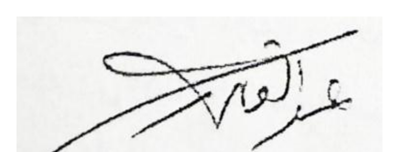
وذَكَرَ بعضَ الأحاديثِ الصحيحةَ بدلاً مِن الأحاديثِ الضعيفةِ التي ذكرها المؤلِّفُ في «شرحِهِ» واستشهدَ بها في حكمِهِ على القواعدِ، رحمه الله تعالى.

فَجَزَى اللهُ تعالى المختصِر خيرَ الجَزاءِ، وشكرَ مسعاه، ونسألُ اللهَ تعالى أن يرزقَنا وإيَّاه العلمَ النافعَ والعملَ الصالحَ وأن يتولَّانا جميعاً بعنايتِهِ، إنَّه على كلِّ شيء قديرٌ، وبالإجابةِ جديرٌ، وآخرِ دعوانا ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

دمشق/ الخميس ٨ ربيع الأول ١٤٢٥هـ

خادم السنة النبوية بدمشق

عبد القادر الأرناؤوط



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة مختصرة بقلم العبد الفقير إلى الله تعالى العلي القدير (عبد الله ذر آبادي)

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فهذا كتاب (تحفة المريد من شرح كتاب التوحيد) اختصره الأخ في الله الشيخ حميد بن علي لكملة الدومي أبو عبد الرحمن من كتاب (القول المفيد شرح كتاب التوحيد) للشيخ محمد بن صالح بن عثيمين رحمه الله، من علماء القصيم، تلميذ الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي علامة القصيم والكتاب جيد، يبحث في أنواع التوحيد الثلاثة، توحيد الألوهية، وتوحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، وما يتعلق بها من أمور العقيدة والعبادة، وقد شرحه الشيخ ابن عثيمين شرحاً جيداً رحمه الله، وجمع في هذا الشرح فوائد من سبقه من الشراح فأجاد وأفاد رحمه الله، والشيخ رحمه الله تعالى مرجع في القصيم وغيره من البلاد في العالم الإسلامي، في التوحيد والفقه، وقد يأتي في شرحه هذا ببعض الأحاديث الضعيفة، وقد قام الأخ في الله الشيخ حميد بن علي لكملة الدومي أبو عبد الرحمن، فاختصر عبارة المؤلف رحمه الله، مع بعض الإضافات التي فيها توضيح لطلاب العلم والحكم على الأحاديث النبوية حسبما تقتضيه قواعد علم مصطلح الحديث عند علماء هذا الفن مستأنساً بأحكام المحققين من علماء هذا الفن، بالحكم على الأحاديث

ذكر بعض الأحاديث الصحيحة بدلاً من الأحاديث الضعيفة (٢)

التي ذكرها المؤلف في شرحه، واستشهد بها في الكلام عن التوحيد

رحمه الله تعالى، فجزى الله تعالى المختصر خير الجزاء، وشكر مسعاه

ونسأل الله تعالى أن يرزقنا وإياه العلم النافع والعمل الصالح،

وأن يتوفانا جميعاً بعنايته، إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

يوم الخميس ٨ ربيع الأول ١٤٢٥ هـ

خادم السنة بدمشق

عبد القادر الأرناؤوط

عبد القادر

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تقديمٌ

إِنَّ الحَمدَ للهِ نَحمَدُهُ، وَنَستَعِينُهُ وَنَستَغفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِن شُرُورِ أَنفِسِنَا، وَمِن سَيِّئَاتِ أَعمَالِنَا، مَن يَهدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَن يُضلِل فَلا هَادِيَ لَهُ.

وَأَشهَدُ أَن لا إلَهَ إِلا اللهُ، وَحدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أَمَّا بَعدُ؛ فَإِنَّ أَصدَقَ الحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَأَحسَنَ الهَدي هَديُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحدَثَاتُهَا، وَكَلَّ مُحدَثَةٍ بِدعَةٌ، وَكُلَّ بِدعَةٍ ضَلالَةٌ، وَكُلَّ ضَلالَةٍ فِي النَّارِ.

أما بَعدُ؛ فَهَذا تلخيصٌ لكِتَابِ: «**القَولُ المُفِيدُ شَرحُ كِتَابِ التَّوحِيدِ**» لِلعلامة محمدِ ابنِ صَالِحِ بنِ عُثَيمين رَحِمَهُ اللهُ الذي يُعتبَرُ من أفضلِ شُروحِ «كتابِ التوحيد» لشيخِ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ.

فـ«كتابُ التوحيدِ» مما تفرَّدَ به المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ في تبويبِهِ لأبواب التوحيدِ وما يَتعَلَّقُ بِأَصلِهِ وكمالِهِ وناقِضِهِ وناقِصِهِ؛ في أنواعِ التوحيدِ الثلاثةِ: الأُلُوهِيَّةِ، والرُّبُوبِيَّةِ، والأسماءِ والصِّفَاتِ.

فلاقَى هذا الكتابُ ـ على صِغَرِ حجمِهِ وسهولَةِ عبارتِهِ ـ قَبُولاً عندَ العلماءِ وطلاب العلمِ وعامَّةِ الناسِ؛ لِمَا له مِن أهميةٍ بالغةٍ في حياة الأمة؛ ولأنه يتناولُ رأسَ مسائل العقيدة؛ وهو التوحيد بأنواعه الثلاثة.

فجزى اللهُ الشيخَ خيراً، وجعلَهُ في ميزانِهِ، وحَشَرَنا وإيَّاهُ في مُستقرِّ رحمتِهِ مع النبيِّين والصِّدِّيقين والشُّهَداءِ والصالحينَ، ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ۝٦٩﴾ [النساء: ٦٩].

وأمَّا كتابُ «القولُ المفيدُ»؛ فكذلك مما تفرَّدَ به مؤلِّفُهُ بسهولَةِ العبارَةِ، وقُوَّةِ البيانِ، وشَرحِ ما يتعلَّقُ بِسِياقِ الآياتِ وسِبَاقِهَا.

وقد جَمَعَ فيه الشيخُ فوائدَ مَن سَبَقَهُ مِنَ الشُّرَّاحِ لكتابِ التوحيدِ؛ فأجادَ وأفادَ، وكذلك نَبَّهَ على وَجهِ الشاهدِ مِنَ الآياتِ والأحاديثِ، ومُنَاسَبَتِهَا لِكِتابِ التوحيدِ، فَرَحِمَهُ اللهُ رحمةً واسعةً، وَجَزَاهُ اللهُ عَنَّا كُلَّ خيرٍ.

ولِمَا وجدتُ مِن حاجةٍ مُلِحَّةٍ ـ من طلبةِ العلمِ ـ لِشرحٍ موجَزٍ لِكتابِ التوحيدِ، رأيتُ أن أُلَخِّصَ هذا الكتابَ؛ ليكونَ لي سهمٌ في الدعوةِ إلى توحيدِ الباري جَلَّ وَعَلا، فكانَ هذا الكتابُ.

وعملي هذا يَتَلَخَّصُ فيما يلي:

١. اختصار عِبَارَةِ المؤلِّفِ معَ بعضِ الإضافاتِ إِذَا وَجَدتُ لِذَلكَ حاجةً.

٢. الحُكم على الحديثِ بما تقتضيه القواعدُ الحديثيةُ؛ وذلك بالرُّجُوعِ إلى المُحَقِّقينَ مِن أهلِ العلمِ، والحَقُّ أَحَقُّ أن يُتَّبَعَ، كما قال الشيخُ رَحِمَهُ اللهُ في «القول المفيد».

٣. ذِكر بعضِ الأحاديثِ الصحيحةِ التي تُغني عن بعضِ الأحاديثِ الضعيفةِ التي ذَكَرَهَا المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ، كَمِثلِ حديثِ: «لَا يُسأَلُ بِوَجهِ اللهِ إِلَّا الجَنَّةُ»[1].

٤. إثبات ما نَرَاهُ راجِحاً مِنَ المسائلِ التي اختلفَ فيها أهلُ العِلمِ، وَهَذَا جُهدُ المُقِلِّ.

وَمَا كانَ مِن صوابٍ فَمِنَ اللهِ، وَمَا كانَ مِن خطأ فَمِنِّي ومنَ الشيطانِ، واللهُ وَرَسُولُهُ مِنهُ بَرَاءٌ، واللهُ الهادي إلى سَوَاءِ الصراط.

---

(١) الذي سَيَأتي [في الصفحة ٢٨٦].

فَيَا أيها الأخُ القارئُ..

أَعِنِّي بِنُصحِكَ على طاعةِ اللهِ ﷻ؛ فإِنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ.

وصلى اللهُ على نبيِّنا محمدٍ، وعلى آلِهِ وصحبهِ، وسَلَّم.

وكتبه سمير بن علي كعكة الدوميُّ

أبو عبد الرحمن

تمهيدٌ

العَقِيدَةُ: مِن (اعتَقَدتُ كَذَا)؛ عَقَدتُ عَلَيهِ القَلبَ والضَّمِيرَ.

حَتى قِيلَ: مَا يَدِينُ الإنسَانُ بِهِ(١).

وَهِيَ:

- **لُغَةً**: مأخوذةٌ مِنَ العَقدِ وَالتَّوثِيقِ وَالإحكَامِ وَالرَّبطِ بِقُوَّةٍ.
- **وَشَرعاً**: الإيمانُ الجازِمُ الَّذِي لا يَتَطرَّقُ إليهِ شَكٌّ لَدَى مُعتَقِدِهِ(٢).

والتَّوحِيدُ يَنقَسِمُ إلى قِسمَين:

١) **التَّوحِيدُ العِلمِيُّ الخَبَرِيُّ**: وَهُوَ مَا أَخبَرَ عَنِ اللهِ وَأَسمَائِهِ وَصِفَاتِهِ.

وَسُمِّيَ بِالتَّوحِيدِ العِلمِيِّ؛ لأَنَّهُ يَعتَنِي بِجَانِبِ مَعرفةِ اللهِ؛ فَـ(**العِلمِيُّ**) يَعنِي: العِلمَ بِاللهِ، وَ(**الخَبَرِيُّ**) يَعنِي: التَّوَقُّفَ عَلَى الخَبَرِ؛ أَي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

٢) **التَّوحِيدُ الطَّلَبِيُّ الإرَادِيُّ**: وَهُوَ الدَّعوَةُ إلى اللهِ وَحدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وخَلعُ مَا يُعبَدُ مِن دُونِهِ، وَالمَقصُودُ بِهِ: تَوحِيدُ الأُلُوهِيَّة.

وَسُمِّيَ بِـ(**الطَّلَبِيِّ**)؛ لأَنَّ العَبدَ يَطلُبُ بِتِلكَ العِبَادَاتِ وَجهَ اللهِ، ويَقصِدُهُ ﷻ بِذَلِكَ.

وَسُمِّيَ بِـ(**الإرَادِيِّ**)؛ لأَنَّ العَبدَ لَهُ في العِبَادَاتِ إِرَادَةٌ، فَهُوَ إمَّا أَن يَقُومَ بِتِلكَ العِبادَةِ أَو لا يَقُومَ بِهَا.

وَهُنَاكَ اصطِلاحَاتٌ أُخرَى، وَهِي خَمسَةٌ(٣).

---

(١) انظر: «المصباح».

(٢) انظر: «مجمل أصول أهل السنة» [الصفحة ٥].

(٣) انظر: «مدارج السالكين» [٣/٤٤٩]، و«المجموع» [١/٣٦٧]، و«مُعتَقَد أُصُولِ أَهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ في تَوحِيدِ الأَسمَاءِ والصِّفَاتِ».

[١] كِتَابُ التَّوحِيدِ (١)

وَقولِ اللهِ تَعَالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦].

وَقولِهِ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ (٢) رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ (٣)﴾ الآيةَ [النحل: ٣٦].

وَقولِهِ: ﴿وَقَضَىٰ (٤) رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ الآيةَ [الإسراء: ٢٣].

---

(١) **التَّوحِيدُ**:

- **في اللُّغَةِ**: مُشتَقٌّ مِن (وَحَّدَ الشَّيءَ) إذا جَعَلَهُ وَاحِداً؛ فَهُوَ مَصدَرُ (وَحَّدَ يُوَحِّدُ)؛ أي: جَعَلَ الشَّيءَ وَاحِداً.
- **وفي الشَّرعِ**: إِفرَادُ اللهِ سبحانه بِمَا يَختَصُّ بِهِ مِنَ الرُّبُوبِيَّةِ والأُلُوهِيَّةِ وَالأَسمَاءِ والصِّفَاتِ.

وَقَدِ اجتَمَعَت هَذِهِ الأَقسَامُ الثَّلاثَةُ في قَولِهِ تَعَالى: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ۝٦٥﴾ [مريم: ٦٥].

(٢) **تُطلَقُ (الأُمَّةُ) على مَعَانٍ**:

- **الطَّائِفَةُ**: كَمَا في الآيَةِ.
- **الإِمَامُ**: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل: ١٢٠].
- **المِلَّةُ**: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾ [الزخرف: ٢٢].
- **الزَّمَنُ**: ﴿وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥].

(٣) التَّوحِيدُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِرُكنَينِ، هُمَا: النَّفيُ والإثباتُ؛ إِذِ النَّفيُ المَحضُ تَعطِيلٌ مَحضٌ، والإِثبَاتُ المَحضُ لا يَمنَعُ المُشَارَكَةَ.

(٤) ﴿قَضَىٰ﴾؛ يعني: شَرَعَ.

وَالقَضَاءُ نَوعَانِ:

١. **شَرعِيٌّ**: وَهُوَ قَد يُفعَلُ، وَقَد لا يُفعَلُ.
٢. **كَونِيٌّ**: وَهُوَ وَاقِعٌ لا مَحَالَةَ.

وَقَولِهِ: ﴿وَٱعۡبُدُواْ[1] ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾ الآية [النساء: ٣٦].

وَقَولِهِ: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾ الآياتِ[2] [الأنعام: ١٥١ ـ ١٥٣].

● قَالَ ابنُ مَسعُودٍ رضي الله عنه: (مَن أَرَادَ أَن يَنظُرَ إِلَى وَصِيَّةِ مُحمَّدٍ ﷺ الَّتِي عَلَيهَا خَاتَمُهُ فَلْيَقرَأ قَولَهُ تَعَالَى: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ﴾ - إِلَى قَولِهِ - ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا﴾ الآيَةَ [الأنعام: ١٥١ ـ ١٥٣])[3].

● وَعَن مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قَالَ: (كُنتُ رَدِيفَ[4] النَّبِيِّ ﷺ عَلَى حِمَارٍ، فَقَالَ لِي: «يَا مُعَاذُ، أَتَدرِي مَا حَقُّ اللهِ عَلَى العِبَادِ، وَمَا حَقُّ العِبَادِ عَلَى اللهِ؟».

فَقُلتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعلَمُ.

---

(١) **تَنقسِمُ العبُوديةُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:**

١. عَامَّة: وَهِيَ عُبُودِيَّةُ الرُّبُوبِيَّةِ، وهِيَ لِكُلِّ الخَلقِ.

٢. عُبُودِيَّة خَاصَّة: وَهِيَ عُبُودِيَّةُ الطَّاعَةِ العَامَّةِ: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمۡشُونَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ هَوۡنٗا...﴾ [الفرقان: ٦٣].

٣. خاصَّة الخاصَّةِ: وهي عبودية الرُّسُلِ.

(٢) وَهَذِهِ الآيَاتُ هي: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗاۖ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُم مِّنۡ إِمۡلَٰقٖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُكُمۡ وَإِيَّاهُمۡۖ وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَۖ وَلَا تَقۡتُلُواْ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ١٥١﴾ [الأنعام: ١٥١ ـ ١٥٣].

(٣) رواهُ الترمذي [في «تفسير سورة الأنعام»: ٣٢٧٨]، وهو ضعيف، [فيه داود بن يزيد الأودي؛ ضعيف، كما في «التقريب»]، وإن كان المعنى صحيحاً.

(٤) (فَعِيل) بِمعنَى (فَاعِل).

قَالَ: «حَقُّ اللهِ عَلَى العِبَادِ: أَن يَعبُدُوهُ، وَلَا يُشرِكُوا بِهِ شَيئاً[١]، وَحَقُّ[٢] العِبَادِ عَلَى اللهِ: أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَن لَا يُشرِكُ بِهِ شَيئاً[٣]».

فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ[٤]؟.

قَالَ: «لَا تُبَشِّرْهُم فَيَتَّكِلُوا[٥]». [أخرجاهُ في «الصَّحيحين»].

فيه مسائِلُ:

الأولى: الحِكمَةُ مِن خَلقِ الجِنِّ والإنسِ[٦].

الثانيةُ: أنَّ العِبَادَةَ هي التَّوحِيدُ[٧]؛ لأنَّ الخُصُومَةَ فيه.

الثالثةُ: أنَّ مَن لم يَأتِ بِهِ لم يَعبُدِ اللهَ، فَفِيهِ مَعنَى قَولِهِ: ﴿وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ۝٣﴾ [الكافرون: ٣، ٥].

---

(١) هو نَكِرَةٌ في سِيَاقِ النَّفيِ؛ فَتَعُمُّ كُلَّ شَيءٍ: .. لا رَسُولاً، وَلا مَلَكاً، وَلا وَلِيّاً، وَلا غَيرَهُم.

(٢) هَذَا الحَقُّ لم يُوجِبهُ أَحَدٌ عَلَى اللهِ، وَإِنَّمَا هُوَ ﷻ أَوجَبَهُ عَلَى نَفسِهِ فَضلاً مِنهُ عَلَى عِبَادِهِ.

(٣) فِيهِ حَذفٌ؛ **تَقدِيرُهُ**: (مَن يَعبُدُ اللهَ وَلا يُشرِكُ بِهِ)، وَهَذَا التَّقدِيرُ يَدُلُّ عَلَيهِ السِّيَاقُ.

(٤) **تقديرُه**: أَأَسكُتُ فَلا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟.

وَالبِشَارَةُ تُستَعمَلُ في مَا يَسُرُّ وَفي مَا يَضُرُّ، وَالأَوَّلُ أَكثَرُ مِنَ الثَّانِي.

وَمِثَالُهُ: قَولُهُ تَعَالَى: ﴿فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٢٤﴾ [الانشقاق: ٢٤].

(٥) **معنَاه**: لِئَلَّا يَعتَمِدُوا عَلَى هَذِهِ البِشَارَةِ دُونَ تَحقِيقِ مُقتَضَاهَا؛ لأَنَّ تَحقِيقَ التَّوحِيدِ يَستَلزِمُ اجتِنَابَ المَعَاصِي؛ وَلأَنَّ المَعَاصِي صَادِرَةٌ عَنِ الهَوَى، وَهُوَ نَوعٌ مِنَ الشِّركِ.

وَالغرَضُ من هذا الباب: وُجُوبُ التَّوحِيدِ، وَأَنَّهُ مَانِعٌ مِن عَذَابِ اللهِ.

(٦) مأخوذَةٌ مِن الآيةِ.

(٧) أي: إنَّ العِبَادَةَ مَأخُوذَةٌ مِنَ التَّوحِيدِ؛ فَكُلُّ عِبَادَةٍ لا تَوحِيدَ فِيهَا فَلَيسَت بِعِبَادَةٍ، وَلاسِيَّمَا أنَّ بَعضَ السَّلَفِ فَسَّروا قَولَهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦]: إلا لِيُوَحِّدُونِ.

قُلتُ: وَهَذَا تَفسِيرٌ لِلشَّيءِ بِجُزءِ مَعنَاهُ، وَهُوَ سَائِغٌ مَا لم يُقصَر عَلَيهِ.

الرابعةُ: الحِكمَةُ في إرسَالِ الرُّسُلِ[1].

الخامسةُ: أنَّ الرِّسَالةَ عَمَّت كُلَّ أُمَّةٍ[2].

السادسةُ: أنَّ دِينَ الأَنبيَاءِ وَاحِدٌ[3].

السابعةُ[4] **(المَسألةُ الكَبِيرَةُ)**: أَنَّ عِبَادَةَ اللهِ لا تَحصُلُ إلا بالكُفرِ بِالطَّاغُوتِ؛ فَفِيهِ معنى قَولِهِ: ﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ..﴾ الآيةَ [البقرة: ٢٥٦].

الثامنةُ: أنَّ الطَّاغُوتَ[5] عامٌّ في كُلِّ ما عُبِدَ مِن دُونِ اللهِ.

التاسعةُ: عِظَمُ شَأنِ ثَلاثِ الآيَاتِ المُحكَمَاتِ في سورةِ الأنعامِ عِندَ السَّلَفِ، وفيها عَشرُ مَسَائِلَ؛ أوَّلُهَا: النَّهيُ عَنِ الشِّركِ.

العاشرةُ: الآيـاتُ المُحكَمَاتُ في سـورةِ الإسـراءِ[6]، وفيهـا ثَمَـانِي عَشـرَةَ مَسـأَلَةً؛

---

(١) أَخَذَهَا مِن قَولِهِ تعالى: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾ [النحل: ٣٦].

(٢) أَخَذَهَا مِنَ الآيةِ نَفسِهَا.

(٣) أَخَذَهَا مِنَ الآيَةِ نَفسِهَا، وَهَذَا لا يُنَافِي قَولَهُ تَعَالى: ﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ﴾ [المائدة: ٤٨]؛ لأنَّ الشِّرعَةَ العَمَلِيَّةَ تَختَلِفُ بِاختِلافِ الأُمَمِ وَالأَمَاكِنِ وَالأَزمِنَةِ، أَمَّا أَصلُ الدِّينِ فَوَاحِدٌ.

(٤) فَمَن عَبَدَ اللهَ وَلم يَكفُر بِالطَّاغُوتِ فَلَيسَ بِمُوَحِّدٍ؛ وَلِهَذَا جَعَلَ المُؤَلِّفُ هَذِهِ المَسأَلَةَ كَبِيرةً؛ لأنَّ كَثِيراً مِنَ المسلمينَ جَهِلَهَا في زَمَانِهِ وَزَمَانِنَا.

تَنبيهٌ: لا يَجُوزُ إِطلاقُ الكُفرِ على المسلم أَوِ اللَّعنِ عَلَى مَن فَعَلَ شَيئاً مِن ذلكَ؛ لأَنَّ الحُكمَ ـ في هَذِهِ وَغَيرِهَا ـ لَهُ أَسبَابٌ وَمَوَانِعُ؛ إِذ إِنَّ الحُكمَ المُعَلَّقَ عَلَى الأَوصَافِ لا يَنطَبِقُ عَلَى الأَشخَاصِ إلا بِتَحقِيقِ شُرُوطِ انطِبَاقِهِ وَانتِفَاءِ مَوَانِعِهِ.

وَلابنِ عُثَيمِينَ رَحِمَهُ اللهُ كَلامٌ طَيِّبٌ في «القولِ المفيدِ» [١/٥٩]، فَرَاجِعهُ.

(٥) **الطَّاغُوتُ**: مُشتَقٌّ مِنَ (الطُّغيَانِ)، وَهُوَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، **وَالطُّغيَانُ**: مُجَاوَزَةُ الحَدِّ.

وَعَرَّفَهُ ابنُ القَيِّمِ بِأَنَّهُ: مَا تَجَاوَزَ بِهِ العَبدُ حَدَّهُ؛ مِن مَتبُوعٍ، أَو مَعبُودٍ، أَو مُطَاعٍ.

(٦) وَهِيَ قَولُهُ تَعَالى: ﴿لَّا تَجۡعَلۡ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقۡعُدَ مَذۡمُومٗا مَّخۡذُولٗا ٢٢ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ =

بَدَأَهَا اللهُ بقولِهِ: ﴿لَّا تَجۡعَلۡ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقۡعُدَ مَذۡمُومٗا مَّخۡذُولٗا ٢٢﴾ [الإسراء: ٢٢]، وَخَتَمَهَا بقولِهِ: ﴿وَلَا تَجۡعَلۡ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتُلۡقَىٰ فِي جَهَنَّمَ مَلُومٗا مَّدۡحُورًا ٣٩﴾ [الإسراء: ٣٩].

ونبَّهنا اللهُ سبحانه على عِظَمِ شَأنِ هذهِ المَسَائِلِ بقولِهِ: ﴿ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوۡحَىٰٓ إِلَيۡكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلۡحِكۡمَةِ﴾[1] الآيةَ [الإسراء: ٣٩].

الحاديةَ عشرةَ[2]: آيةُ سورةِ النساءِ التي تُسمَّى: **(آيةَ الحقُوقِ العشَرَة)** بدأها اللهُ تعالى بقولِهِ: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾ الآيةَ [النساء: ٣٦].

= ﴿إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًاۚ إِمَّا يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ وَلَا تَنۡهَرۡهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوۡلٗا كَرِيمٗا ٢٣ وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا ٢٤ رَّبُّكُمۡ أَعۡلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمۡۚ إِن تَكُونُواْ صَٰلِحِينَ فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلۡأَوَّٰبِينَ غَفُورٗا ٢٥ وَءَاتِ ذَا ٱلۡقُرۡبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلۡمِسۡكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرۡ تَبۡذِيرًا ٢٦ إِنَّ ٱلۡمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخۡوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِۖ وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورٗا ٢٧ وَإِمَّا تُعۡرِضَنَّ عَنۡهُمُ ٱبۡتِغَآءَ رَحۡمَةٖ مِّن رَّبِّكَ تَرۡجُوهَا فَقُل لَّهُمۡ قَوۡلٗا مَّيۡسُورٗا ٢٨ وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ فَتَقۡعُدَ مَلُومٗا مَّحۡسُورًا ٢٩ إِنَّ رَبَّكَ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُۚ إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرَۢا بَصِيرٗا ٣٠ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ خَشۡيَةَ إِمۡلَٰقٖۖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُهُمۡ وَإِيَّاكُمۡۚ إِنَّ قَتۡلَهُمۡ كَانَ خِطۡـٔٗا كَبِيرٗا ٣١ وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةٗ وَسَآءَ سَبِيلٗا ٣٢ وَلَا تَقۡتُلُواْ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّۗ وَمَن قُتِلَ مَظۡلُومٗا فَقَدۡ جَعَلۡنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلۡطَٰنٗا فَلَا يُسۡرِف فِّي ٱلۡقَتۡلِۖ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورٗا ٣٣ وَلَا تَقۡرَبُواْ مَالَ ٱلۡيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ أَشُدَّهُۥۚ وَأَوۡفُواْ بِٱلۡعَهۡدِۖ إِنَّ ٱلۡعَهۡدَ كَانَ مَسۡـُٔولٗا ٣٤ وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ إِذَا كِلۡتُمۡ وَزِنُواْ بِٱلۡقِسۡطَاسِ ٱلۡمُسۡتَقِيمِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلٗا ٣٥ وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ٣٦ وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ إِنَّكَ لَن تَخۡرِقَ ٱلۡأَرۡضَ وَلَن تَبۡلُغَ ٱلۡجِبَالَ طُولٗا ٣٧ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكۡرُوهٗا ٣٨ ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوۡحَىٰٓ إِلَيۡكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلۡحِكۡمَةِۗ وَلَا تَجۡعَلۡ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتُلۡقَىٰ فِي جَهَنَّمَ مَلُومٗا مَّدۡحُورًا ٣٩﴾ [الإسراء: ٢٢ ـ ٣٩].

(١) فَبَدَأَهَا اللهُ بالنَّهيِ عَنِ الشِّرْكِ، وَخَتَمَهَا بالنَّهيِ عَن الشِّركِ.

(٢) **فَأَحَقُّ الحقُوقِ**: حَقُّ اللهِ، وَلا تَنفَعُ الحُقُوقُ إِلا بِهِ؛ فَلِذَلكَ بُدِأَتِ الحُقُوقُ بِهِ.

الثانيةَ عشرةَ[1]: التَّنبِيهُ عَلَى وَصِيَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عِندَ موتِهِ.

الثالثةَ عشرةَ[2]: مَعرِفَةُ حَقِّ اللهِ تعالى عَلَينَا.

الرابعةَ عشرةَ[3]: مَعرِفَةُ حَقِّ العِبَادِ عَلَيهِ إذا أدَّوا حَقَّهُ.

الخامسةَ عشرةَ[4]: أنَّ هذهِ المسألةَ لا يَعرِفُهَا أَكثَرُ الصَّحَابَةِ.

السادسةَ عشرةَ[5]: جَوَازُ كِتمان العِلمِ للمَصلحةِ.

السابعةَ عشرةَ[6]: استِحبَابُ بِشَارَةِ المُسلِمِ بِمَا يَسُرُّهُ.

الثامنةَ عشرةَ[7]: الخَوفُ مِنَ الاتِّكَالِ على سَعَةِ رَحمَةِ اللهِ.

التاسعةَ عشرةَ[8]: قَولُ المَسؤُولِ عَمَّا لا يَعلَمُ: **(اللهُ وَرَسُولُهُ أَعلَمُ).**

---

(١) وَذَلِكَ مِن حَدِيثِ ابنِ مَسعُودٍ رضي الله عنه.

(٢) وَذَلِكَ بِأَن نَعبُدَهُ وَلا نُشرِكَ بِهِ شَيئاً.

(٣) وَذَلِكَ بِأَن لا يُعَذِّبَ مَن لا يُشرِكُ بِهِ شَيئاً.

(٤) ذَلِكَ أَنَّ مُعَاذاً أَخبَرَ بِهَا خُروجاً مِن إِثمِ الكِتمَانِ.

(٥) هَذِهِ لَيسَت عَلَى إِطلاقِهَا؛ إِذ إِنَّ كِتمَانَ العِلمِ عَلَى سَبِيلِ الإِطلاقِ لا يَجُوزُ؛ لأَنَّهُ لَيسَ بِمَصلَحَةٍ؛ وَلِهَذَا لم يَكتُمِ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ مُطلَقاً.

(٦) هَذِهِ مِن أَحسَنِ الفَوَائِدِ.

(٧) لأَنَّ الاتِّكَالَ عَلَى رَحمَةِ اللهِ يُسَبِّبُ مَفسَدَةً عَظِيمَةً، وَهِيَ: الأَمنُ مِن مَكرِ اللهِ.

وَكَذَلِكَ القُنُوطُ مِن رَحمَةِ اللهِ يُبعِدُ الإِنسَانَ عَنِ التَّوبَةِ، وَيُسَبِّبُ اليَأسَ مِن رَحمَةِ اللهِ.

(٨) وَذَلِكَ لإِقرَارِ النَّبِيِّ ﷺ لِمُعَاذٍ رضي الله عنه لَمَّا قَالَهَا.

ووَجهُ الجَمعِ بَينَهُ وَبَينَ الحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ أحمد [٢١٤/١] عَنِ ابنِ عباسٍ: (أَنَّ رَجُلاً قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا شَاءَ اللهُ وَشِئتَ، قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَجَعَلتَنِي للهِ نِدّاً؟! بَل: مَا شَاءَ اللهُ وَحدَهُ»)؛ **فيُقَالُ**: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ عِندَهُ مِنَ العُلُومِ الشَّرعِيَّةِ مَا لَيسَ عِندَ القَائِلِ؛ وَلِذَلِكَ لم يُنكِر عَلَى مُعَاذٍ، أَمَّا إِذا كَانَ ذلكَ فِي العُلُومِ الكَونِيَّةِ القَدَرِيَّةِ فَهَذَا غَيرُ جَائِزٍ، وَبِذَلِكَ تَجتَمِعُ الأَدِلَّةُ، واللهُ أَعلَمُ.

العشرون[1]: جَوَازُ تَخصِيصِ بَعضِ الناسِ بِالعِلمِ دُونَ بَعضٍ.

الحادية والعشرون[2]: تَوَاضُعُهُ ﷺ لِرُكُوبِ الحِمَارِ مَعَ الإرداف عَلَيهِ.

الثانيةُ والعشرون[3]: جَوَازُ الإِردَافِ على الدَّابَّةِ.

الثالثةُ والعشرون[4]: فَضِيلَةُ مُعَاذِ بنِ جبل.

الرابعةُ والعشرون[5]: عِظَمُ شأنِ هذهِ المسألةِ.

---

(١) وَذَلِكَ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ رخَصَّ لمُعَاذٍ دُونَ أَبِي بَكرٍ وَعُمَرَ وَغَيرِهِمَا.

(٢) حَيثُ رَكِبَ ﷺ الحِمَارَ وَأَردَفَ عَلَيهِ، وَهَذَا فِي غَايَةِ التَّوَاضِعِ؛ إذ إِنَّ عَادَةَ الكُبَرَاءِ عَدَمُ الإِردَافِ، وَكَذَلِكَ عَدَمُ رُكُوبِ الحِمَارِ.

وفي الحديث: «مَا استَكبَرَ مَن أَكَلَ مَعَهُ خَادِمُهُ، وَرَكِبَ الحِمَارَ فِي الأَسوَاقِ، وَاعتَقَلَ الشَّاةَ فَحَلَبَهَا». [رواه البخاري في «الأدب المفرد»: ٥٥٠ من حديث أبي هريرة، وهو في «الصحيحة»: ٢٢١٨].

(٣) لَكِن يُشتَرَطُ أَن لا يَشُقَّ عَلَى الدَّابَّةِ، فَإِن شَقَّ لم يَجُز.

(٤) حَيثُ أَخبَرَ النَّبِيُّ ﷺ مُعَاذاً، وَجَعَلَهَا مِنَ الأُمُورِ التي يُبَشَّرُ بِهَا.

(٥) لِمَا خُصَّ بِهِ مِن عِلمٍ.

[٢] بابٌ:

فَضلُ التَّوحِيدِ وَمَا يُكَفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ[١]

وَقولُ اللهِ تَعَالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ[٢]﴾ الآيةَ [الأنعام: ٨٢].

• عَـن عُبَـادةَ بنِ الصَّـامِتِ رضي الله عنه قـالَ: (قَـالَ رَسُـولُ اللهِ ﷺ: «مَـن شَـهِدَ[٣]

---

(١) **المُرَادُ مِنَ البابِ الأَوَّلِ**: وُجُوبُ التَّوحِيدِ، وَأَنَّه لا بُدَّ مِنهُ، وأَنَّهُ لا تَصِحُّ العِبَادةُ إلا بِهِ.

أمَّا المُرَادُ مِن هَذَا البابِ: فهُوَ بَيَانُ فَضلِ التَّوحِيدِ، وبَيَانُ ما يُكَفِّرُهُ مِنَ الذُّنُوبِ.

وَلا يَلزَمُ مِن ثُبُوتِ الفَضلِ لِلشَّيءِ أَن يَكُونَ غَيرَ وَاجِبٍ؛ بَلِ الفَضلُ مِن نَتَائِجِهِ وَآثَارِهِ.

(٢) **الظُّلمُ** ـ هنا ـ: مَا يُقَابِلُ الإيمَانَ، وَهُوَ الشِّركُ، قالَ تَعَالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ١٣﴾ [لقمان: ١٣].

وَالظُّلمُ أنواعٌ:

١. ظُلمُ الشِّركِ.
٢. ظُلمُ الإنسَانِ نَفسَهُ.
٣. ظُلمُ الإنسَانِ غَيرَهُ.

والأمنُ يَكُونُ كَامِلاً إذا كَانَ الإيمَانُ كَامِلاً لم يُخَالِطهُ مَعصِيَةٌ؛ فالأمنُ أَمنٌ مُطلَقٌ؛ أي: كَامِلٌ.

وإذا كَانَ الإيمانُ مُطلَقَ الإيمانِ ـ أي: غَيرَ كَامِلٍ ـ فَلَهُ مُطلَقُ الأَمنِ؛ أي: أَمنٌ نَاقِصٌ؛ فَمُرتَكِبُ الكَبِيرَةِ آمِنٌ مِنَ الخُلُودِ، غَيرُ آمِنٍ مِنَ العَذَابِ.

(٣) الشّهَادَةُ لا تَكُونُ إلا عَلَى عِلمٍ سَابِقٍ، قَالَ تَعَالى: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلۡحَقِّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ٨٦﴾ [الزخرف: ٨٦].

وَهَذَا العِلمُ قَد يَكُونُ مُكتَسَباً، وقَد يَكُونُ غَرِيزِيّاً:

- فَالعِلمُ بِأَنَّهُ «لا إِلَهَ إِلا اللهُ» **غَرِيزِيٌّ**.
- **والمُكتَسَبُ**: يَكُونُ بتَدَبُّرِ آيَاتِ اللهِ والتَّفَكُّرِ فِيهَا.

أَن لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ[1]، وَحدَهُ[2] لَا شَرِيكَ لَهُ[3]، وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبدُهُ[4] وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبدُ اللهِ وَرَسُولُهُ [5] وَكَلِمَتُهُ أَلقَاهَا إِلَى مَريَمَ وَرُوحٌ مِنهُ[6]، وَالجَنَّةَ حَقٌّ، وَالنَّارَ حَقٌّ، أَدخَلَهُ اللهُ الجَنَّةَ[7] عَلَى مَا كَانَ مِنَ العَمَلِ»). [أَخرَجَاهُ].

---

(١) أي: لا مَألُوهَ، **وَالمألُوه**ُ: المَعبُودُ مَحَبّةً وَتَعظِيماً.

وَلَيسَ بِمَعنَى: لا آلِهَ، **وَالآلِه**ُ: القَادِرُ عَلَى الاختِرَاعِ، وَهَذَا تَوحِيدُ المُتَكَلِّمِينَ.

وَكَلِمَةُ التَّوحِيدِ: هِيَ: الاعتِرَافُ بِاللِّسَانِ، والاعتِقَادُ بالقَلبِ، والتَّصدِيقُ بالجَوَارِحِ.

وَلِذَلِكَ لَمَّا قَالَهَا المُنَافِقُونَ بِلِسَانِهِم فَقَط كَذَّبَهُمُ اللهُ.

(٢) تَوكِيدٌ للإِثبَاتِ.

(٣) تَوكِيدٌ للنَّفي.

(٤) أي: ليس شَرِيكاً للهِ، كَمَا تَقُولُ الغُلاةُ بِلِسَانِ حَالِهِم، فَتَلحَقُهُ جَمِيعُ خَصَائِصِ البَشَرِيَّةِ، مَا عَدَا مَا يَعُودُ بِأَسَافِلِ الأَخلاقِ.

(٥) فِيهِ رَدٌّ على اليَهُودِ والنَّصَارَى.

(٦) «وَرُوحٌ مِنْهُ»: «مِن» ـ هنا ـ: ابتِدَائِيَّةٌ، ولَيسَت للتَّبعِيضِ كَمَا زَعَمَ النَّصَارَى؛ أي: مِن عندِ اللهِ، وليس جزءاً منه.

(٧) **إدخَالُ الجنَّةَ يَنقَسِمُ إلى قِسمَين**:

١. **كَامِلٌ لا يُسبَق بِعَذَابٍ**: لِمَن أَتَمَّ العَمَلَ.

٢. **إِدخَالٌ نَاقِصٌ مَسبُوقٌ بِعَذَابٍ**: لِمَن نَقَصَ العَمَلَ؛ فَالمُؤمِنُ إذا غَلَبَت سَيِّئَاتُهُ حَسَنَاتِهِ؛ إن شَاءَ اللهُ عَذَّبَهُ، وَإِن شَاءَ لم يُعَذِّبهُ.

● وَلَهُمَا فِي حَدِيثِ عُتبانَ: «فَإِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَن قَالَ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ"(١) يَبتَغِي بِذَلِكَ وَجهَ اللهِ».

● وَعَن أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ ﷺ، عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ قالَ:

«قَالَ مُوسَى: يَا رَبِّ، عَلِّمنِي شَيئاً أَذكُرُكَ وَأَدعُوكَ بِهِ.

قَالَ: يَا مُوسَى، قُل: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ"(٢).

قَالَ: يَا رَبِّ، كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُونَ هَذَا!.

قَالَ: يَا مُوسَى، لَو أَنَّ السَّمَاوَاتِ السَّبعَ وَعَامِرَهُنَّ غَيرِي(٣) وَالأَرضِينَ السَّبعَ فِي كِفَّةٍ، وَ"لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ" فِي كِفَّةٍ، مَالَت بِهِنَّ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ"»(٤). [رواه ابن حِبَّانَ والحاكمُ وصَحَّحَهُ].

---

(١) أي: بِشَرطِ الإخلاصِ؛ بِدَلِيلِ قَولِهِ: «يَبتَغِي بِذَلِكَ وَجهَ اللهِ».

ولِذَا قالَ بَعضُ السَّلَفِ عِندَ حَدِيثِ: «مِفتَاحُ الجَنَّةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»: (لَكِنْ مَن أَتَى بِمِفتَاحٍ لَا أَسنَانَ لَهُ لَا يُفتَحْ لَهُ).

قَالَ شَيخُ الإسلامِ: (إنَّ المُبتَغِيَ لا بُدَّ أن يُكمِلَ وَسَائِلَ البُغيَةِ، وَإِذَا أَكمَلَهَا حُرِّمَت عَلَيهِ النارُ تَحرِيماً مُطلَقاً، فَإِذَا أَتَى بِشَيءٍ ناقِصٍ فَيَكُونُ التَّحرِيمُ عَلَى النارِ فِيهِ نَقصٌ، لَكِن يَمنَعُهُ مَا مَعَهُ مِنَ التَّوحِيدِ مِنَ الخُلُودِ فِي النَّارِ).

وفِي الحديثِ رَدٌّ على المُرجِئَةِ والخَوَارِجِ.

(٢) هذهِ الجُملَةِ ذِكرٌ مُتَضَمِّنٌ لِلدُّعَاءِ؛ فَعَن عبدِ اللهِ بنِ عَمرٍو مَرفُوعاً:

«خَيرُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَومِ عَرَفَةَ، وَخَيرُ مَا قُلتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِن قَبلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَحدَهُ، لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلكُ، وَلَهُ الحَمدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ». [رواهُ الترمذي: ٣٨٣٧، وهو حسنٌ].

(٣) **وَهُنَا يَجِبُ أَن يُعرَفَ**: أَنَّ كَونَ اللهِ فِي السَّمَاءِ لَيسَ كَكَونِ المَلَائِكَةِ فِي السَّمَاءِ؛ فَكَونُ المَلائِكَةِ فِي السَّمَاءِ كَونُ حَاجِيٍّ، لَكِنَّ الرَّبَّ ﷻ لَيسَ مُحتَاجاً إِلَيهَا، وَلَا يُقِلُّهُ شَيءٌ مِن خَلقِهِ.

(٤) **قُلتُ**: الحديثُ ضعيفٌ، [في سَنَدِهِ دَرَّاجٌ أبو السَّمحِ بنُ سَمعَانَ، وهو ضعيفٌ]، ويَشهَدُ له حديثُ البِطَاقَةِ عند الترمذي. [وانظر «الصحيحة»: ٢١٠].

• وَلِلتِّرمِذِيِّ [وَحَسَّنَهُ] : عَن أَنَسٍ ﷺ : (سَـمِعتُ رَسُـولَ اللهِ ﷺ يَقُـولُ: «قَالَ اللّٰهُ تَعَالَى[١]:

يَا بنَ آدَم، لَو أَتيتَنِي بِقُرَابِ الأَرضِ خَطَايَا، ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تُشرِكُ[٢] بِي شَيئاً، لَأَتَيتُكَ بِقُرَابِهَا مَغفِرَةً»).

---

(١) هذا مِنَ الأحَادِيثِ القُدسِيَّةِ.

والحديثُ القُدسِيُّ: ما رَوَاهُ النَّبِيُّ ﷺ عَن رَبِّهِ، وَقَد أَدخَلَهُ المُحَدِّثُونَ في الأحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ؛ لأنه مَنسُوبٌ إلى النبيِّ ﷺ تَبلِيغاً، وَلَيسَ مِنَ القُرآنِ بِالإجماعِ.

وَالحَدِيثُ القُدسِيُّ مَعنَاهُ مِن عِندِ اللّٰهِ وَلَفظُهُ مِنَ النبيِّ ﷺ؛ وَذَلِكَ لِوَجهَينِ:

- **الأولُ**: لَو كَانَ مِن عِندِ اللهِ لَفظاً ومعنًى لَكَانَ أَعلَى سَنَداً مِنَ القُرآنِ.
- **والثاني**: لَو كَانَ لَفظُهُ مِن عِندِ اللهِ لم يَكُن بَينَهُ وَبَينَ القُرآنِ فَرقٌ.

وَقِيلَ: لَفظُهُ وَمَعنَاهُ مِن عِندِ اللهِ، وَهُوَ قَولٌ مَرجُوحٌ؛ لِمَا قَدَّمنَا.

ثُمَّ بَينَ الحَدِيثِ القُدسِيِّ والقُرآنِ فُرُوقٌ كَثِيرَةٌ، مِنهَا:

١. أَنَّ الحَدِيثَ القُدسِيَّ لا يُتَعَبَّدُ بِتِلاوَتِهِ، وَالقُرآنَ مُتَعَبَّدٌ بِتِلاوَتِهِ.
٢. أَنَّ اللهَ تعالى تَحَدَّى أن يأتِيَ النَاسُ بِمِثلِ القُرآنِ أو آيَةٍ مِنهُ، وَلم يَرِد مِثلُ ذَلِكَ في الأَحَادِيثِ القُدسِيَّةِ.
٣. **وَمِنهَا**: أَنَّ القُرآنَ مَحفُوظٌ مِن عِندِ اللهِ، وَالحَدِيثُ القُدسِيُّ فِيهِ الصَّحِيحُ وَالحَسَنُ وَالضَّعِيفُ، وَالتَّقدِيمُ وَالتَّأخِيرُ...
٤. **ومِنهَا**: أَنَّ القُرآنَ لا تَجُوزُ قِرَاءَتُهُ بِالمَعنَى ـ بِإِجمَاعِ المُسلِمِينَ ـ، وَأَمَّا الأَحَادِيثُ القُدسِيَّةُ فَعَلَى الخِلافِ في رِوَايَةِ الحَدِيثِ النَّبَوِيِّ بِالمَعنَى، وَالأَكثَرُونَ عَلَى جَوَازِهِ.

(٢) قولُهُ: «لَا تُشرِكُ»: في مَحَلِ نَصبٍ على الحَالِ.

وقَولُهُ: «شَيئاً»: نَكِرَةٌ في سِيَاقِ النَّفيِ تُفِيدُ العُمُومَ؛ أي: لا شِركاً أَصغَرَ ولا شِركاً أَكبَرَ.

وَهَذَا قَيدٌ عظيمٌ يَتَهَاوَنُ بِهِ الإنسَانُ.

فيه مسائِلُ:

الأولى: سَعَةُ فَضلِ اللهِ[1].

الثانيةُ: كَثرَةُ ثَوَابِ التَّوحِيدِ عِندَ اللهِ[2].

الثالثةُ: تَكفِيرُهُ ـ مَعَ ذَلِكَ ـ لِلذُّنُوبِ[3].

الرابعةُ: تَفسِيرُ الآيَةِ الَّتِي فِي سُورةِ الأنعامِ[4].

الخامسةُ: تَأَمُّلُ الخَمسِ اللَّوَاتِي فِي حَديثِ عُبَادَةَ[5].

السادسةُ: أَنَّكَ إذا جَمَعتَ بَينَهُ وَبَينَ حَدِيثِ عُتبَانَ وَمَا بَعدَهُ تَبَيَّنَ لَكَ مَعنَى قَولِ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ"، وَتَبَيَّنَ لَكَ خَطَأُ المَغرُورِينَ[6].

---

(١) لِقَولِهِ: «أَدخَلَهُ اللهُ الجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنَ العَمَلِ».

(٢) لِقَولِهِ: «مَالَتْ بِهِنَّ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ"».

(٣) لِقَولِهِ: «لَأَتَيتُكَ بِقُرَابِهَا مَغفِرَةً»؛ فالإنسانُ قَد تَغلِبُهُ نَفسُهُ أحياناً فَيَقَعُ فِي الخَطَايَا، لكنهُ مُخلِصٌ للهِ فِي عِبَادَتِهِ؛ فَحَسَنَةُ التَّوحِيدِ تُكَفِّرُ عَنهُ الخَطَايَا.

(٤) وهي قَولُهُ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ۝٨٢﴾ [الأنعام: ٨٢]، **والظُّلمُ** ـ هنا ـ: الشِّركُ.

(٥) **وَهِيَ**:

١و٢. الشَّهَادَتَانِ.

٣. أَنَّ عِيسَى عَبدُ اللهِ وَرَسُولُهُ...

٤. أَنَّ الجَنَّةَ حَقٌّ.

٥. أَنَّ النَّارَ حَقٌّ.

(٦) لأنهُ لا بُدَّ أَن يَبتَغِيَ بِقَولِهَا وَجهَ اللهِ، وَإِذَا كانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَلا بُدَّ أَن تَحمِلَ المَرءَ عَلَى العَمَلِ الصَّالِحِ.

السابعةُ: التَّنبِيهُ لِلشَّرطِ الَّذي فِي حَدِيثِ عُتبانَ[١].

الثامنةُ: كَونُ الأَنبيَاءِ يَحتَاجُونَ للتَّنبِيهِ عَلَى فَضلِ "لا إلهَ إلَّا اللهُ"[٢].

التاسعةُ: التَّنبِيهُ لِرُجحَانِهَا بِجَمِيعِ المَخلُوقَاتِ، مَعَ أَنَّ كَثِيراً ممَّن يَقُولُهَا يَخِفُّ مِيزَانُهُ[٣]!.

العاشرةُ: النَّصُّ عَلَى أَنَّ الأَرضِينَ سَبعٌ كَالسَّمَاوَاتِ[٤].

الحاديةَ عشرةَ: أنَّ لَهُنَّ عُمَّاراً[٥].

الثانيةَ عشرةَ: إِثبَاتُ الصِّفَاتِ خِلافاً للأَشعَرِيَّةِ[٦].

---

(١) وَهُوَ: أن يَبتَغِيَ بِقَولِهَا وَجهَ اللهِ.

وَلا يَكفِي مُجَرَّدُ القَولِ؛ لأنَّ المُنَافِقِينَ كَانُوا يَقُولُونَهَا وَلم تَنفَعْهُم.

(٢) فَغَيرُهُم مِن بابِ أولى.

(٣) فَالبَلاءُ مِنَ القَائِلِ لا مِنَ القَولِ؛ لأنهُ قَد يَكُونُ اختَلَّ شَرطٌ مِنَ الشروطِ، أو وُجِدَ مانعٌ مِنَ المَوَانِعِ؛ فإنها تَخِفُّ بِحَسبِ ما عندَهُ.

(٤) كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي سعيدٍ، وَقَد ثَبَتَ عندَ مسلم [ك ٢٢/ ح ١٤٢] مِن حديثِ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنهَا مرفوعاً:

«مَنْ ظَلَمَ شِبراً مِنَ الأَرضِ طَوَّقَهُ اللهُ سَبعَ أَرضِينَ».

وأَمَّا القُرآنُ فَلَم يَرِد إلا قَولُهُ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢].

وَقَدِ اختُلِفَ في ذلك؟.

وَالصَّوَابُ: أن نَقُولَ: هِيَ أَرضُونَ طِبَاقٌ كالسَّمَاوَاتِ، كَمَا جَاءَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ؛ لأَنَّنَا لا نَعرِفُها.

(٥) وهُمُ الملائكةُ.

(٦) **في بعضِ النُّسَخِ**: (خِلافاً للمُعَطِّلَةِ)، وَهَذِهِ أَحسَنُ؛ لأنها أَعَمُّ؛ حَيثُ تَشمَلُ الأَشعَرِيَّةَ والمُعتَزِلَةَ والجَهمِيَّةَ وغيرَهم؛ **ففيه**:

- إِثبَاتُ الوَجهِ للهِ سبحانه.
- وإثباتُ الكَلامِ.

الثالثةَ عشرةَ: أَنَّكَ إِذَا عَرَفت حَدِيثَ أَنَسٍ عَرَفتَ أَنَّ قَولَهُ فِي حَدِيثِ عُتبَانَ: «فَإِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَن قَالَ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ" يَبتَغِي بِذَلِكَ وَجهَ اللهِ»؛ أنَّ تَركَ الشِّركِ لَيسَ قَولَهَا بِاللِّسَانِ[1].

الرابعةَ عشرةَ: تَأَمُّلُ الجمعِ بَينَ كَونِ عِيسَى وَمُحَمَّدٍ عَبدَيِ اللهِ وَرَسُولَيهِ[2].

الخامسةَ عشرةَ: مَعرِفَةُ اختِصَاصِ عِيسَى بِكَونِهِ كَلِمَةَ اللهِ[3].

السادسةَ عشرةَ: مَعرِفَةُ كَونِهِ رُوحاً مِنهُ[4].

السابعةَ عشرةَ: مَعرِفَةُ فَضلِ الإيمانِ بِالجَنَّةِ والنَّارِ[5].

---

(١) أي: إنَّ قولَهُ ﷺ: «حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَن قَالَ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ" يَبتَغِي بِذَلِكَ وَجهَ اللهِ» يعني: تَرْكَ الشِّركِ، وليس مجردَ قولِهَا باللسانِ؛ لأنَّ مَنِ ابتَغَى وَجهَ اللهِ في هذا القَولِ لا يُمكنُ أن يُشرِكَ أبداً.

(٢) (عَبدَيِ): منصوبٌ على أنه خَبَرُ (كَونِ)، و(عِيسَى وَمُحَمَّدٍ): اسمُ (كَونِ).

وتَأَمُّلُ الجَمعِ مِن وَجهَينِ:

- **الأولُ**: أنه جَمَعَ لكلٍّ منهما بينَ العُبُوديةِ والرِّسالةِ.
- **والثاني**: أنه جَمَعَ بينَ الرَّجُلين؛ فتبيَّنَ أنَّ عيسى عليه السلام مِثلُ محمدٍ ﷺ، وأنه عَبدٌ ورسولٌ.

(٣) أي: إنَّ عيسى عليه السلام انفرَدَ عَن محمدٍ ﷺ في أصلِ الخِلقَةِ؛ فقد كانَ بِكَلمةِ اللهِ، وأمَّا محمدٌ ﷺ فَقَد خُلِقَ مِن ماءِ أبيهِ.

(٤) أي: إنَّ عليه السلام عيسى رُوحٌ مِنَ اللهِ.

و«مِن» ـ هنا ـ : بيانِيَّةٌ أو للابتداءِ، وليست للتبعيضِ، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [الحجر: ٢٩، وسورة ص: ٧٢].

(٥) لقولِهِ في حديثِ عُبَادَةَ: «وَأَنَّ الجَنَّةَ حَقٌّ، وَالنَّارَ حَقٌّ».

والفَضلُ: أنه مِن أسبابِ دُخُولِ الجنةِ.

الثامنة عشرةَ: مَعرِفَةُ قَولِهِ: «**عَلَى مَا كَانَ مِنَ العَمَلِ**»(١).

التاسعةَ عشرةَ: مَعرِفَةُ أَنَّ المِيزَانَ لَهُ كِفَّتَانِ(٢).

العِشرونَ: مَعرِفَةُ ذِكرِ الوَجهِ(٣).

---

(١) **أي**:

- على ما كانَ مِن العملِ الصَّالحِ ولو قَلَّ.
- أو على ما كان مِنَ العملِ السيِّئ ولو كَثُرَ.

بِشَرطِ أن لا يَأتِيَ بِمَا يُنَافِي التَّوحِيدَ وَيُوجِبُ الخُلُودَ في النارِ.

(٢) أي: مِيزَانَ يَومِ القِيَامَةِ.

ويؤيِّدُهُ: حديثُ البطاقةِ [عند الترمذي]، خِلافاً لِمَا ذَهَبَ إليهِ ابنُ عُثَيمِينَ في «القول المفيد» [١/١٠٧]: (أنَّ الحَدِيثَ يُرَادُ بِهِ التَّمثِيلُ، لا وَزنُ الآخِرَةِ).

(٣) **يعني**: وَجهَ اللهِ، وَهُوَ صِفَةٌ مِن صِفَاتِهِ الخَبَرِيَّةِ الذَّاتِيَّةِ الَّتِي مُسَمَّاها ـ بالنسبة لنا ـ أَبعَاضٌ وَأَجزَاءٌ، ولكن لا يقال ذلك له جَلَّ جَلالُهُ.

[٣] بابٌ: مَن حَقَّقَ التوحيدَ دخلَ الجنةَ بغيرِ حسابٍ[١]

وَقولُ اللهِ تَعَالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً[٢] قَانِتًا[٣] لِّلَّهِ حَنِيفًا[٤] وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ[٥] ﴿١٢٠﴾﴾ [النحل: ١٢٠].

---

(١) هذا البَابُ كالمُتَمِّمِ لِلبَابِ الذي قَبلَهُ؛ فَمِن فَضلِهِ هَذَا الفَضلُ العَظِيمُ الذي يَسعَى إِلَيهِ كُلُّ عَاقِلٍ؛ وَهُوَ: دُخُولُ الجَنَّةِ بِغَيرِ حِسَابٍ.

وَ(**مَن**): شَرطِيَّةٌ، وفِعلُ الشَّرطِ: (**حَقَّقَ**)، وَجَوابُهُ: (**دَخَلَ**).

وَقَولُهُ: (**بِغَيرِ حِسَابٍ**)؛ أَي: لا يُحَاسَبُ؛ لا عَلَى المَعَاصِي وَلا عَلَى غَيرِهَا.

وَتَحقِيقُهُ: هُوَ تَخلِيصُهُ مِنَ الشِّركِ.

فَلاَ يَكُونُ إِلا بِأُمُورٍ ثَلَاثَةٍ:

١. **العِلمُ**: قَالَ تَعَالَى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

٢. **الاعتِقَادُ**: فَإِذَا عَلِمتَ وَلم تَعتَقِد وَاستَكبَرتَ لم تُحَقِّقِ التَّوحِيدَ.

٣. **الانقِيَادُ**: فإذا عَلِمتَ واعتَقَدتَ وَلم تَنقَدْ لم تُحَقِّقِ التَّوحِيدَ، قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ ﴿٣٦﴾﴾ [الصافات: ٣٥-٣٦].

(٢) أي: إِمَاماً.

وَقد تَقَدَّمَ ذِكرُ مَعَانِي كلمةِ (أُمَّة). [انظُر الصفحة ١١].

وَهَذا ثَنَاءٌ مِنَ اللهِ سبحانه على إبراهيمَ عليه السلام بأَنَّهُ إِمَامٌ مَتبُوعٌ؛ لأنهُ أَحَدُ الرُّسُلِ الكِرَامِ، وَهُوَ قُدوَةٌ في أَعمَالِهِ وَأَفعَالِهِ وَجِهَادِهِ.

(٣) **القُنُوتُ**: دَوَامُ الطَّاعةِ وَالاستِمرَارُ فِيهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ.

فَهُوَ عليه السلام مُطِيعٌ للهِ، ثَابِتٌ عَلَى طَاعَتِهِ، مُدِيمٌ لَهَا في كلِّ حَالٍ.

(٤) **الحَنَفُ**: المَيلُ؛ أي: مَائِلاً عَنِ الشِّركِ، مُجانِباً لِكلِّ ما يُخالِفُ الطاعةَ.

(٥) تأكيدٌ؛ أَي: لم يَكُن مُشرِكاً طُولَ حَيَاتِهِ؛ فَوَصَفَهُ اللهُ بِامتِنَاعِهِ عَنِ الشِّركِ استِمرَاراً في قولِهِ: ﴿حَنِيفًا﴾، وابتداءً في قولِهِ: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾.

والغَرَضُ مِنَ الثَّنَاءِ على إِبرَاهِيمَ عليه السلام: المَحَبَّةُ لَهُ، والتأسِّي بِهِ.

وَقَالَ: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمۡ لَا يُشۡرِكُونَ[1] ٥٩﴾ [المؤمنون: ٥٩].

• عَن حُصَينِ بنِ عَبدِ الرَّحمَنِ قالَ: كُنتُ عِندَ سَعِيدِ بنِ جُبَيرٍ[2]، فقالَ: أيُّكُم رَأَى الكَوكَبَ الَّذي انقَضَّ[3] البَارِحةَ؟، فقُلتُ: أَنَا، ثُمَّ قُلتُ: أَمَا[4] إِنِّي لَم أَكُنْ فِي صَلَاةٍ، وَلَكِنِّي لُدِغتُ[5].

---

(١) هذه الآيةُ سَبقَها قولُ اللهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنۡ خَشۡيَةِ رَبِّهِم مُّشۡفِقُونَ ٥٧﴾ [المؤمنون: ٥٧]، لكنَّ المؤلفَ ذكرَ موضعَ الشاهدِ منها، وسِياقُ الآيتينِ قولُهُ ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنۡ خَشۡيَةِ رَبِّهِم مُّشۡفِقُونَ ٥٧ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ يُؤۡمِنُونَ ٥٨ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمۡ لَا يُشۡرِكُونَ ٥٩ وَٱلَّذِينَ يُؤۡتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمۡ وَجِلَةٌ أَنَّهُمۡ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ رَٰجِعُونَ ٦٠ أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ وَهُمۡ لَهَا سَٰبِقُونَ ٦١﴾ [المؤمنون: ٥٧ ـ ٦١].

فالمعاصي ـ بِالمَعنَى الأَعَمِّ ـ شِركٌ؛ لأنها صَادِرَةٌ عَن هَوًى مُخَالِفٍ للشَّرعِ، قالَ تَعَالى: ﴿أَفَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الجاثية: ٢٣].

أما المَعنَى الأخصُّ للشِّركِ فينَقَسِمُ إلى أنواعٍ:

١. شِرك أَكبَر.
٢. شِرك أَصغَر.
٣. مَعصِيَة كَبِيرَة.
٤. مَعصِيَة صَغِيرَة.

وَقَولُهُ: ﴿لَا يُشۡرِكُونَ﴾: يُرَادُ بِهِ الشِّركُ بِالمَعنَى الأَعَمِّ؛ إذ تَحقِيقُ التَّوحِيدِ لا يكونُ إلا بِاجتِنَابِ الشِّركِ بِالمَعنَى الأَعَمِّ، وَلَكِن لَيسَ معنى هذا ألا تَقَعَ مِنهُمُ المَعَاصِي؛ لأنَّ كلَّ بني آدمَ خطَّاءٌ.

(٢) هما رَجُلانِ مِنَ التابِعِينَ، ثِقَتانِ.

(٣) (انقَضَّ)؛ أي: سَقَطَ.

والبَارِحَةُ: أَقرَبُ لَيلَةٍ مَضَت.

(٤) (أَمَا): أَدَاةُ استِفتَاحٍ، وقِيلَ: بمعنى حَقّاً؛ وَعَلَى هذا: فَتُفتَحُ هَمزَةُ (إنَّ).

وَهَذَا القَولُ مِنهُ لِئَلَّا يُظَنَّ أنه يُصَلِّي؛ فيُحمَدَ بما لم يفعل، وَهُوَ لَيسَ مِن بَابِ المُرَاءَاةِ؛ بل هو مِن بابِ الحَسَنَاتِ، وليسَ كَمَن يَترُكُ العَمَلَ خوفاً مِنَ الرِّياءِ؛ لأَنَّ الشيطانَ قَد يَلعَبُ بالإنسانِ، فَيُزَيِّنُ لَهُ تَركَ الطَّاعَةِ، لَكِنِ افعَلِ الطَّاعَةَ، وَوَجِّه نِيَّتَكَ.

(٥) أي: لَدَغَتهُ عَقرَبٌ.

قَالَ: فَمَا صَنَعتَ؟، قُلتُ: ارتَقَيتُ[١].

قالَ: فَمَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟، قُلتُ: حَدِيثٌ حَدَّثَنَاهُ الشَّعبِيُّ.

قَالَ: وَمَا حَدَّثَكُم؟، قُلتُ: حَدَّثَنا عَن بُرَيدَةَ بنِ الحَصِيبِ: أَنَّهُ قَالَ: (لَا رُقيَةَ[٢] إِلَّا مِن عَينٍ أَو حُمَةٍ[٣]).

قَالَ: قَد أَحسَنَ مَنِ انتَهَى إِلَى مَا سَمِعَ، وَلَكِنْ حَدَّثَنَا[٤] ابنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «عُرِضَتْ[٥] عَلَيَّ الأُمَمُ؛ فَرَأَيتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّهْطُ[٦]، وَالنَّبِيَّ وَمَعَهُ

---

(١) أي: استَرقَيتُ؛ لأنَّ (افتعَلَ) مِثلُ (استَفعَلَ).

وفي روايةٍ لمسلمٍ: (استَرقَيتُ).

(٢) أي: لا قِرَاءَةَ ولا استِرقاءَ على مَرِيضٍ أو مُصَابٍ.

وقولُهُ: (إِلَّا مِن عَينٍ...): يُسَمِّيها العامَّةُ: (النحاتة)، وبعضُهم يُسَمِّيهَا: (النفس).

(٣) (حُمَة): بضَمِّ الحاءِ وفَتحِ الميمِ معَ تَخفِيفِهَا، وهي كُلُّ ذاتِ سُمٍّ.

وهذا يَدُلُّ على أنَّ الرُّقيةَ مِنَ العَينِ والحُمَةِ مُفِيدَةٌ.

ويُستعمَلُ للعينِ طريقةٌ أخرى، وهي: الاستِغسَالُ.

وَحَقِيقَةُ العَينِ: نَظَرٌ باستِحسَانٍ، مَشُوبٌ بِحَسَدٍ، مِن خَبِيثِ الطَّبعِ، يَحصُلُ لِلمَنظُورِ مِنهُ ضَرَرٌ. [كما في «فتح الباري»: ٥٧٣٨].

وليسَ المرادُ مِنَ الحديثِ نَفيَ جَوَازِ الرُّقيَةِ مِن غَيرِهَا؛ بلِ المرادُ به: لا رُقيَةَ أَولَى مِنهَا وَأَنفَعَ من العَينِ وَالحُمَةِ، وَيَدُلُّ عليه سِيَاقُ الحديثِ، وَيَدُلُ عليه سَائِرُ أَحَادِيثِ الرُّقَى العامَّةِ وَالخاصَّةِ. [انظر: «الزاد»: ٤/١٧٥].

قُلتُ: وللشيخِ وَحيدِ عَبدِ السلامِ بالي بحثٌ في العَينِ في آخرِ كتابِهِ: «الصارم البتار». [الصفحة ١٢٥].

(٤) القائلُ: سعيدُ بنُ جُبَيرٍ رَحِمَهُ اللهُ.

(٥) العَارِضُ: اللهُ سبحانه، وهذا في المنامِ. [وانظر: «فتح الباري»: ١/٤٩٧].

قُلتُ: هذا كلامُ الشيخِ ابنِ عثيمين مختصَراً بتصرُّفٍ، وَيَرُدُّهُ مَا رَوَى الترمذيُّ [٢٥٧٦] بِسَنَدٍ صَحَّحَهُ الألبانيُّ وَسَكَتَ عَنهُ الحافظُ [في «الفتح»] عنِ ابنِ عباسٍ قال: (لَمَّا أُسرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ جَعَلَ يَمُرُّ بِالنَّبِيِّينَ...)، وَذَكَرَ نَحوَه.

(٦) **الرَّهْطُ**: مِنَ الثَّلاثَةِ إلى التِّسعَةِ.

الرَّجُلُ[1] وَالرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيَّ وَلَيسَ مَعَهُ أَحَدٌ، إِذْ رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَظَنَنتُ أَنَّهُم أُمَّتِي، فَقِيلَ لِي: هَذَا مُوسَى وَقَومُهُ.

فَنَظَرتُ، فَإِذَا سَوَادٌ عظيمٌ، فَقِيلَ لِي: هَذِهِ أُمَّتُكَ وَمَعَهُم سَبعُونَ أَلفاً يَدخُلُونَ الجَنَّةَ بِغَيرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ[2]».

ثُمَّ نَهَضَ، فَدَخَلَ مَنزِلَهُ.

فَخَاضَ النَّاسُ فِي أُولَئِكَ؛ فَقَالَ بَعضُهُم: (فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ صَحِبُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ).

وَقَالَ بَعضُهُم: (فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ وُلِدوا فِي الإِسلَامِ[3]، فَلَمْ يُشرِكُوا بِاللهِ شَيئاً).

وَذَكَرُوا أَشيَاءَ...

فَخَرَجَ عَلَيهِم رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَأَخبَرُوهُ، فَقَالَ: «هُمُ الَّذِينَ لَا يَستَرقُونَ[4]، وَلَا يَكتَوُونَ[5]،

---

(١) أي: وَالنَّبِيَّ الثاني وَمَعَهُ الرَّجُلانِ.

(٢) كَرَامَةً لهم.

وَظَاهِرُهُ: أنه لا في قُبُورِهِم، ولا بَعدَ قِيَامِ السَّاعَةِ.

(٣) أي: مَن وُلِدَ بعدَ البِعثةِ وأَسلَمَ.

(٤) أي: **لا يَطلُبُونَ الرُّقيَةَ؛ لِمَا يلي**:

١. لِقُوَّةِ اعتِمَادِهِم عَلَى اللهِ ﷻ.

٢. لِعِزَّةِ نُفُوسِهِم عَنِ التَّذلُّلِ لِغَيرِ اللهِ.

٣. لِمَا فِي ذلك مِنَ التعلُّقِ بِغَيرِ اللهِ.

وفي روايةٍ: «لَا يَرقُونَ»، وهي خطأٌ، كما قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللهُ.

(٥) مثل: «يَستَرقُونَ».

قال في «الزاد» [٦٥/٤]: (**وقد تضمَّنَت أحاديثُ الكَيِّ أربعةَ أنواعٍ**:

١. **أَحَدُهَا**: فِعلُهُ.

٢. **والثاني**: عَدَمُ مَحَبَّتِهِ.

٣. **والثالثُ**: الثَّنَاءُ على مَن تركَهُ.

٤. **والرَّابِعُ**: النَّهيُ عنهُ.

=

وَلَا يَتَطَيَّرُونَ[1]، وَعَلَى رَبِّهِم يَتَوَكَّلُونَ».

فَقَامَ عُكَّاشَةُ بنُ مِحصَنٍ، فَقَالَ: (ادْعُ اللهَ أَن يَجعَلَنِي مِنهُم)، قَالَ: «أَنتَ مِنهُم[2]».

ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ آخَرُ، فَقَالَ: (ادعُ اللهَ أن يَجعَلَنِي مِنهُم)، فَقَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ[3]».

فيه مسائِلُ:

الأولى[4]: مَعرِفَةُ مَرَاتِبِ النَّاسِ في التَّوحِيدِ.

الثانيةُ[5]: مَا مَعنَى تَحقِيقِهِ.

الثالثةُ: ثَنَاؤُهُ[6] سبحانه عَلَى إِبرَاهِيمَ بِكَونِهِ لم يَكُن مِنَ المُشرِكِينَ.

= **ولا تَعارُضَ بينها بحمدِ اللّهِ**:

- فإنَّ فِعلَهُ يَدُلُّ على جَوَازِهِ.
- وعَدَمُ مَحَبَّتِهِ لَهُ لا يَدُلُّ على المَنعِ مِنهُ.
- وأمَّا الثَّنَاءُ عَلَى تَارِكِهِ فَيَدُلُّ على أنَّ تَركَهُ أَولى وأفضَلُ.
- وأمَّا النَّهيُ عَنهُ فَعَلَى سَبِيلِ الاختيارِ والكَرَاهَةِ، أو عنِ النوعِ الذي لا يُحتَاجُ إِلَيهِ...).

(١) **التَّطَيُّرُ**: التَّشَاؤُمُ بالطَّيرِ، ولكنَّهُ أعمُّ مِن ذَلِكَ؛ فَهُوَ التَّشَاؤُمُ بالمَرئِيِّ والمَسمُوعِ والزَّمَانِ وَالمَكَانِ.

وسيأتي الكلامُ على التَّطَيُّرِ في بابِهِ إن شاء الله. [انظر الصفحة ١٥٦].

(٢) وهذا بِوَحيٍ مِنَ اللهِ، وقد جاءَ في روايةِ البخاريِّ: «اللَّهُمَّ اجعَلْهُ مِنهُم».

قُلتُ: رواه البخاري [٦٥٤١].

(٣) واختُلِفَ في سَبَبِ امتِنَاعِهِ عنِ الدُّعاءِ للثاني؛ فَقِيلَ: خَافَ أن يَنفَتِحَ البابُ؛ فَيَطلُبَهَا مَن ليسَ مِنهُم.

(٤) مأخوذةٌ مِن قَولِهِ: «يَدخُلُونَ الجَنَّةَ بِغَيرِ حِسَابٍ،... هُمُ الَّذِينَ لَا يَستَرقُونَ...».

(٥) أي: التَّوحِيدِ، وهو تَخلِيصُهُ مِنَ الشركِ، كما سبَق.

(٦) وهو ظاهرُ الآيةِ: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً...﴾ [النحل: ١٢٠]، وهذا الثناءُ يكونُ لِكُلِّ مَن حَقَّقَ التوحيدَ وَنَفَى الشركَ.

الرابعةُ: ثَنَاؤُهُ[1] على سَادَاتِ الأولياءِ بِسَلامَتِهِم مِنَ الشركِ.

الخامسةُ[2]: كَونُ تَركِ الرُّقيةِ والكَيِّ مِن تَحقِيقِ التوحيدِ.

السادسةُ: كَونُ الجَامِعِ لِتِلكَ الخِصَالِ[3] هُوَ التَّوَكُّلَ.

السابعةُ[4]: عُمقُ عِلمِ الصَّحَابَةِ؛ لِمَعرِفَتِهم أنهم لم يَنَالُوا ذلكَ إلا بِعَمَلٍ.

الثامنةُ: حِرصُهم على الخَيرِ[5].

التاسعةُ[6]: فَضِيلَةُ هذهِ الأُمَّةِ بِالكَمِّيَّةِ وَالكَيفِيَّةِ.

العاشرةُ[7]: فَضِيلَةُ أَصحَابِ مُوسَى.

الحاديةَ عشرةَ[8]: عَرضُ الأُمَمِ عليه، عليه الصلاةُ والسلامُ.

---

(١) لِقَولِهِ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمۡ لَا يُشۡرِكُونَ ۝٥٩﴾ [المؤمنون: ٥٩].

وكلامُ المؤلفِ مِن بابِ إضافةِ الصفةِ إلى الموصوفِ؛ أي: الأولياءِ والساداتِ، ولا يُرِيدُ: السَّادَاتِ مِنَ الأَولِيَاءِ.

(٢) يعني: الاستِرقَاءَ والاِكتِوَاءَ.

(٣) وهي: تَركُ الاسترقَاءِ، وَتَركُ الاكتِوَاءِ، وَتَركُ التَّطَيُّرِ.

(٤) **وَجهُهُ**: أنَّ الصَّحَابَةَ خَاضُوا فِيمَن يَكُونُ لَهُ هذا الثوابُ العظيمُ.

(٥) **وَجهُهُ**: خَوضُهُم في هذا الشيءِ، وَقَد وَرَدَ في الحديثِ: «احرِصْ عَلَى مَا يَنفَعُكَ». [رواهُ مسلم: ك ٤٦/ ح ٣٤، مِن حديثِ أبي هريرة ﷺ، وسيأتي في باب: ما جاء في الـ (لَو)، انظر الصفحة ٢٧٠].

(٦) أما الكَمِّيَّةُ؛ فَلأَنَّ النبيَّ ﷺ رَأَى سَوَاداً عظيماً أَعظَمَ مِنَ السوادِ الذي كانَ معَ موسى عليه السلام.

وأمَّا الكَيفِيَّةُ؛ فَلأَنَّ معهم هؤلاءِ «الَّذِينَ لَا يَستَرقُونَ...».

(٧) مأخوذٌ مِن قَولِهِ: «إِذْ رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ».

(٨) **هذا لهُ فَائِدَتَانِ**:

١. تَسلِيَةُ الرَّسُولِ ﷺ؛ حَيثُ رَأَى «النَّبِيَّ وَلَيسَ مَعَهُ أَحَدٌ».

٢. بَيَانُ فَضِيلَتِهِ ـ عليه الصلاةُ والسلامُ ـ وشَرَفِهِ؛ حيثُ كانَ أكثَرَهم أَتباعاً وأفضلَهم.

الثانيةَ عشرةَ[1]: أنَّ كُلَّ أُمةٍ تُحشَرُ وَحدَها مَعَ نَبِيِّهَا.

الثالثةَ عشرةَ[2]: قِلَّةُ مَنِ استجَابَ للأنبياءِ.

الرابعةَ عشرةَ[3]: أنَّ مَن لم يجبه أَحَدٌ يَأتِي وَحدَهُ.

الخامسةَ عشرةَ[4]: ثَمَرَةُ هذا العِلمِ، وهو: عَدَمُ الاغتِرَارِ بالكَثْرَةِ، وَعَدَمُ الزُّهدِ في القِلَّةِ.

السادسةَ عشرةَ[5]: الرُّخصَةُ في الرُّقيَةِ مِنَ العَينِ والحُمَةِ.

السابعةَ عشرةَ[6]: عُمقُ عِلمِ السَّلَفِ؛ لِقَولِهِ: (قَد أَحسَنَ مَنِ انتَهَى إِلى مَا سَمِعَ، وَلَكِن كَذَا وَكَذَا)؛ فعُلِمَ أنَّ الحديثَ الأَوَّلَ لا يُخَالِفُ الثَّاني.

---

(١) لِقَولِهِ ﷺ: «رَأَيتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ».

وَيَدُلُّ عليه قَولُهُ سبحانه: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ۚ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا﴾ [الجاثية: ٢٨].

(٢) وهذا واضِحٌ في الحديثِ: «وَالنَّبِيَّ وَمَعَهُ الرُّجُلُ...».

(٣) مأخوذٌ مِن: «وَالنَّبِيَّ وَلَيسَ مَعَهُ أَحَدٌ...».

(٤) **كلامُ المؤلفِ لَهُ وَجهَانِ:**

١. ألا نَغتَرَّ بِكَثرةِ الهَالِكِينَ؛ فَنهلَكَ مَعَهُم، وألا نَغتَرَّ بِكَثرةِ النَّاجِينَ؛ فَيَلحَقَنَا الإعجابُ بالنَّفسِ.

٢. وعدمُ الزُّهدِ في القِلَّةِ؛ أي: لا نَزهَد بِالقِلَّةِ؛ فقد تكونُ القِلَّةُ خَيراً مِنَ الكَثْرَةِ.

(٥) مأخوذٌ مِن الحديثِ: (لَا رُقيَةَ...).

(٦) لأنَّ الثاني إِنَّمَا هوَ في الاسترقاءِ، والأول في الرُّقيَةِ.

والرُّقيَةُ لها ثلاثُ مَرَاتِبَ:

١. أن يَطلُبَ مَن يَرقِيهِ: وهذا قد فَاتَهُ الكَمَالُ.

٢. أن لا يَمنَعَ مَن يَرقِيهِ: وَهَذَا لم يَفُتهُ الكَمَالُ.

٣. أن يَمنَعَ مَن يَرقِيهِ: وَهَذَا خِلافُ السُّنةِ؛ لأنَّهُ لا يُؤَثرُ في التَّوَكُّلِ.

الثامنةَ عشرةَ[١]: بُعدُ السَّلَفِ عَن مَدحِ الإنسَانِ بما ليسَ فيهِ.

التاسعةَ عشرةَ[٢]: قَولُهُ: «أَنتَ مِنهُمْ» عَلَمٌ مِن أَعلامِ النُّبُوَّةِ.

العشرونَ[٣]: فَضِيلَةُ عُكَّاشَةَ.

الحاديةُ والعشرونَ[٤]: استِعمَالُ المَعَارِيضِ.

الثانيةُ والعشرونَ[٥]: حُسنُ خُلُقِهِ ﷺ.

---

(١) يُؤخَذُ مِن قَولِهِ: (أَمَا إِنِّي لَم أَكُن فِي صَلَاةٍ).

(٢) لأنَّ عُكَّاشَةَ بنَ مِحصَنٍ رضي الله عنه بَقِيَ مَحرُوساً مِنَ الكُفرِ حتى ماتَ على الإسلامِ؛ هذا إن قُلنَا: إنَّ الجُملَةَ خَبَرِيَّةٌ.

أَمَّا إذا كانت جملةً دُعَائِيَّةً فهو أيضاً مِن أَعلامِ نُبُوَّتِهِ؛ فإنَّ اللهَ استجابَ دَعوَةَ الرَّسُولِ ﷺ.

(٣) لأنه مِنَ السَّبعِينَ أَلفاً.

(٤) **المِعرَاضُ**: التَّورِيَةُ، وَأَصلُهُ: السَّترُ. [المصباح].

(٥) ذلكَ لأَنَّهُ رَدَّ الرَّجُلَ، وَسَدَّ البابَ على وَجهٍ ليسَ فيه غَضَاضَةٌ على أَحَدٍ ولا كراهةٌ.

[٤] بابُ الخوفِ مِنَ الشركِ(١)

وَقولِ اللهِ ﷻ : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ(٢) وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ الآيةَ [النساء: ٤٨ و١١٦].

وَقالَ الخَليلُ عليه السلام: ﴿وَٱجۡنُبۡنِي(٣) وَبَنِيَّ(٤) أَن نَّعۡبُدَ ٱلۡأَصۡنَامَ(٥) ٣٥﴾ [إبراهيم: ٣٥].

● وفي الحديثِ(٦):

---

(١) نبَّهَ المُؤَلِّفُ ـ بِهَذِهِ التَّرجَمَةِ ـ على أنهُ يَنبَغِي للمؤمنِ: أن يَخَافَ مِن الشرك وَيَحذَرَهُ، وَيَعرِفَ أَسبَابَهُ وَمَبَادِئَهُ وَأَنوَاعَهُ؛ لِئَلا يَقعَ فِيهِ؛ فَإِنَّ الإنسانَ يَرى أنهُ قد حَقَّقَ التوحيدَ وَهُوَ لم يُحَقِّقهُ؛ ولهذا قالَ بعضُ السَّلَفِ ـ وَهوَ الثوري ـ: (مَا جَاهَدتُ نَفسِي عَلَى شَيءٍ مُجَاهَدَتَهَا عَلَى الإخلاصِ)؛ أي: إخلاصِ العبادة من شوائب الشركِ.

(٢) ﴿أَن﴾ المَصدَرِيَّةُ: تُحَوَّلُ هيَ وَما بَعدَهَا إلى مَصدَرٍ مُؤَوَّلٍ تَقدِيرُهُ: إشراكاً بِهِ.

والشِّركُ لا يَغفِرُهُ اللهُ أبداً؛ لأنهُ جِنَايَةٌ على حَقِّ اللهِ الخَاصِّ، وهو التوحيدُ، أمَّا المعاصي فقد يكونُ للإنسانِ فيها حَظُّ نَفسٍ.

والرَّاجِحُ: أنَّ الآيَةَ تَنفِي مَغفِرَةَ الشِّركِ الأكبرِ مِنهُ، كَمَا قَالَ ابنُ القيِّمِ، وَهُوَ أحدُ القَولَينِ لِشَيخِ الإسلامِ.

(٣) ﴿وَٱجۡنُبۡنِي﴾؛ أي: اجعَلنِي فِي جَانِبٍ وَالأَصنَامَ فِي جَانِبٍ، وَهَذَا أَبلَغُ مِن قَولِهِ: امنَعنِي.

(٤) **المُرَادُ**: ذُرِّيَّتُهُ وَمَا تَوَالَدَ مِن صُلبِهِ، وَقِيلَ غَيرُ ذَلِكَ، وما قُلنَاهُ أَرجَحُ؛ فإبراهيمُ يَخَافُ على نَفسِهِ الشِّركَ وهو إمامُ الحُنَفَاءِ، فَغَيرُهُ أَولَى.

(٥) ﴿ٱلۡأَصۡنَامَ﴾: جَمعُ (**صَنَمٍ**)، وَهُوَ مَا جُعِلَ عَلَى صُورَةِ إِنسَانٍ أَو غَيرِهِ وَعُبِدَ مِن دُونِ اللهِ.

أَمَّا **الوَثَنُ**: فَهُوَ مَا عُبِدَ مِن دُونِ اللهِ عَلَى أيِّ وَجهٍ كَانَ.

(٦) **الحديثُ**: مَا أُضِيفَ إلى رسولِ اللهِ ﷺ.

والخبرُ: مَا أُضِيفَ إليهِ وإلى غَيرِهِ.

والأثرُ: مَا أُضِيفَ إلى غَيرِ الرَّسُولِ ﷺ، إلا إذا قُيِّدَ.

(«أَخوَفُ مَا أَخَافُ عَلَيكُم[1]: الشِّركُ الأَصغَرُ»، فَسُئِلَ عَنهُ، فَقَالَ: «الرِّيَاءُ[2]»)[3].

- وَعَنِ ابنِ مَسعُودٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «مَن مَاتَ وَهُوَ يَدعُو مِن دُونِ اللهِ نِدّاً[4] دَخَلَ النارَ[5]». [رَواهُ البُخَارِيُّ].

---

(١) الخِطَابُ لِلمُسلِمِينَ.

(٢) «الرِّيَاءُ»: مُشتَقٌّ مِنَ الرُّؤيَةِ، مَصدَرُ (رَاءَى يُرَائِي).

والرِّياءُ: أن يَعبُدَ اللهَ؛ لِيَرَاهُ النَّاسُ؛ فَيَحمَدُوهُ على كَونِهِ عابداً.

وَمِثلُهُ: **التَّسمِيعُ**، وهو مُشتَقٌّ مِن (سَمَّعَ).

وقد وَرَدَ في الحديثِ: «مَن سَمَّعَ سَمَّعَ اللّهُ بِهِ، ومَن يُرَائِي يُرَائِي اللّهُ بِهِ». [رواه البخاري عن جُندبِ ابنِ جَنَادَة].

فالتعبيرُ بالرياءِ مِن بابِ التعبيرِ بالأغلبِ.

والرِّيَاءُ يَنقَسِمُ ـ باعتبارِ إبطالِه للعبادة ـ إلى قسمَين:

- أن يَكُونَ في أَصلِ العِبَادَةِ: فَهَذَا عَمَلُهُ بَاطِلٌ مَردُودٌ عَلَيهِ.
- أن يَكُونَ الرِّيَاءُ طَارِئاً على العِبَادَةِ: **وهذا ينقسمُ إلى قسمَين**:
  1. **أن يُدَافِعَهُ**: فَهَذَا لا يَضُرُّهُ.
  2. **أن يَستَرسِلَ مَعَهُ**: فَكُلُّ عَمَلٍ يَنشَأُ عَنِ الرِّيَاءِ باطلٌ.

وسيأتي بابُ الرِّيَاءِ [في الصفحة ٢٠٢].

(٣) رواه أحمد [٥/٤٢٨] مِن حديثِ محمودِ بنِ لَبِيدٍ، وصَحَّحَهُ الألباني في «كتاب الإيمان» لأبي عُبَيدٍ [الصفحة ٣٨].

(٤) **النِّدُّ**: المِثْلُ، ولا يكونُ إلا مُخَالِفاً [المصباح]، وَسَوَاءٌ كَانَ الدُّعَاءُ **دُعَاءَ عِبَادَةٍ، أو دُعَاءَ مَسأَلَةٍ**:

- **فَالأَوَّلُ**: صَرفُهُ لِغَيرِ اللهِ شِركٌ بِكُلِّ حَالٍ.
- **والثاني**: صَرفُهُ لِغَيرِ اللهِ شِركٌ فِيمَا لا يَقدِرُ عَلَيهِ إلا اللهُ.

(٥) أي: خَالِداً، كما تَدُلُّ عَلَيهِ الأَدِلَّةُ مِنَ القُرآنِ والسُّنَّةِ.

• وَلِمُسلِمٍ عَن جَابِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «مَن لَقِيَ اللهَ لَا يُشرِكُ بِهِ شَيئاً دَخَلَ الجَنَّةَ[1]، وَمَن لَقِيَهُ يُشرِكُ بِهِ شَيئاً دَخَلَ النَّارَ».

فيهِ مسائلُ:

الأولى: الخَوفُ مِنَ الشِّركِ[2].

الثانيةُ: أنَّ الرِّيَاءَ مِنَ الشِّركِ[3].

الثالثةُ: أنه مِنَ الشركِ الأَصغَرِ[4].

الرابعةُ: أنهُ أَخوَفُ مَا يُخَافُ مِنهُ على الصَّالِحِينَ[5].

الخامسةُ: قُربُ الجَنَّةِ وَالنَّارِ[6].

السادسةُ: الجَمعُ بَينَ قُربِهِمَا في حديثٍ واحدٍ[7].

---

(١) هذا الدُّخولُ لا يُنَافِي أن يُعَذَّبَ بِقَدرِ ذُنُوبِهِ؛ لِدِلالَةِ نُصُوصِ الوَعِيدِ على ذلكَ، إلا أن يشاءَ اللهُ أن لا يُعَذِّبَهُ.

(٢) للآياتِ المُتَقَدِّمَةِ في المَتنِ.

(٣) لحديثِ محمودِ بنِ لبيدٍ المتقدمِ.

(٤) للحديثِ المتقدِّمِ.

وظَاهِرُ الحَدِيثِ: أنه لا يُمكِنُ أن يَصِلَ إلى الشِّركِ الأَكبَرِ إلا إذا خَرَجَتِ العِبَادَةُ لِغَيرِ اللهِ أَصلاً.

(٥) لأنه قَد يَدخُلُ في قَلبِ الإنسانِ مِن غَيرِ شُعُورٍ؛ لِخَفَائِهِ وتَطَلُّعِ النَّفسِ إليهِ؛ فإنَّ كثيراً مِنَ النُّفُوسِ تُحِبُّ أن تُمدَحَ بالتَّعَبُّدِ للهِ.

(٦) لِقَولِهِ ﷺ: «... وَمَن لَقِيَهُ يُشرِكُ بِهِ شيئاً دَخَلَ النَّارَ».

(٧) يَعنِي: حديثَ جَابِرٍ المُتَقَدِّمَ.

السابعةُ[1]: أنهُ مَن لَقِيَهُ لا يُشرِكُ بِهِ شَيئاً دَخَلَ الجَنَّةَ، وَمَن لَقِيَهُ يُشرِكُ بِهِ شَيئاً دَخَلَ النارَ، وَلَو كانَ مِن أَعبَدِ الناسِ.

الثامنةُ ـ المَسأَلَةُ العظيمةُ ـ: سُؤَالُ الخليلِ ـ لَهُ وَلِبَنِيهِ ـ وِقايَةَ عِبَادَةِ الأَصنَامِ[2].

التاسعةُ[3]: اعتِبَارُهُ بِحَالِ الأَكثَرِ؛ لِقَولِهِ: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضۡلَلۡنَ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦].

العاشرةُ: فيه تفسيرُ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللّٰهُ» كما ذَكَرَهُ البُخاريُّ[4].

الحاديةَ عشرةَ: فَضِيلةُ مَن سَلِمَ مِنَ الشِّركِ[5].

---

(١) لِعُمُومِ قَولِهِ: «مَن لَقِيَ اللّٰهَ»؛ لأنَّ «مَن» للعُمُومِ...

لكن:

- إن كانَ شِركُهُ أكبرَ: لم يَدخُلِ الجنةَ.
- **وإن كان أصغرَ**: دَخَلَ تَحتَ مَشِيئَةِ اللّٰهِ؛ إن شاءَ عَذَّبَهُ، وإن شَاءَ غَفَرَ له.

(٢) يُؤخَذُ مِن قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱجۡنُبۡنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعۡبُدَ ٱلۡأَصۡنَامَ ٣٥﴾ [إبراهيم: ٣٥].

(٣) فِيهِ إِشكَالٌ؛ إِذِ المُؤَلِّفُ يَقُولُ بِحَالِ الأَكثَرِ، وَالآيَةُ: ﴿كَثِيرٗا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾، وَفَرقٌ بَينَ (كَثِيرٍ) وَ(أَكثَرَ).

(٤) **الظَّاهِرُ**: أنها تُؤخَذُ مِن جميعِ البابِ؛ لأَنَّ "لا إِلَهَ إِلَّا اللّٰهُ" فيها نَفيٌ وإثباتٌ.

(٥) لِقَولِهِ ﷺ: «مَن لَقِيَ اللّٰهَ لَا يُشرِكُ بِهِ شَيئاً دَخَلَ الجَنَّةَ».

[٥] بابُ:

الدُّعَاءِ إلى شَهَادَةِ أن لا إِلَهَ إلا اللهُ[١]

وَقولِ اللّهِ تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ[٢] سَبِيلِيٓ[٣] أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ[٤] عَلَىٰ بَصِيرَةٍ[٥] أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ﴾ الآيةَ[٦] [يوسف: ١٠٨].

● عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: (أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعاذاً إلى اليَمَنِ[٧] قَالَ لَهُ:

---

(١) هذا الترتيبُ الذي ذَكَرَهُ المؤلِّفُ مِن أحسنِ ما يكونُ؛ لأنه لَمَّا ذَكَرَ توحيدَ الإنسانِ بِنَفسِهِ ذَكَرَ دعوةَ غيرِهِ إلى ذلك؛ لأنه لا يَتِمُّ الإيمانُ إلا إذا دعا إلى التوحيد.

(٢) أي: الذي جَاءَ بِهِ النبيُّ ﷺ مِنَ الشَّرعِ عِبَادَةٌ وَدَعوةٌ إلى اللهِ.

(٣) أي: طريقي، و﴿أَدْعُوٓاْ﴾: حالٌ مِنَ الياءِ في قَولِهِ: ﴿سَبِيلِيٓ﴾.

(٤) **لأنَّ الدعاةَ إلى اللّهِ يَنقَسِمُونَ إلى قِسمَين:**

١. دَاعٍ إلى اللهِ.
٢. دَاعٍ إلى غيرِهِ.

فَالدَّاعِي إلى اللهِ هوَ المُخلصُ الذي يُريدُ أن يُوصِلَ الناسَ إلى اللهِ تعالى، والدَّاعِي إلى غَيرِهِ يَدعُو إلى الحَقِّ؛ لأَجلِ أن يُعَظَّمَ بينَ الناسِ ويُحتَرَمَ.

(٥) ﴿بَصِيرَةٍ﴾؛ أي: عِلمٍ، فَتَضَمَّنَت هذهِ الدَّعوَةُ: الإخلاصَ والعَمَلَ.

وليسَ المقصودُ العِلمَ بالشَّرعِ فقط؛ بل يَشمَلُ:

- العِلمَ بحالِ المَدعُوِّ.
- والعِلمَ بالسَّبيلِ المُوصِلِ إلى المَقصُودِ.

(٦) وَتتِمَّتُهَا: ﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ١٠٨﴾ [يوسف: ١٠٨].

(٧) بَعَثَهُ ﷺ فِي رَبيعٍ الأَوَّلِ سَنَةَ عَشرٍ مِنَ الهِجرَةِ، وَهَذَا هُوَ المَشهُورُ، وَبَعَثَهُ هُوَ وَأَبَا مُوسَى؛ مُعَاذاً إِلَى صَنعاءَ وَمَا حولَهَا، وَأَبَا مُوسَى إِلَى عَدَنَ وَمَا حَولَهَا. [رواه البخاري].

«إِنَّكَ تَأْتِي قوماً مِن[1] أَهلِ الكِتَابِ، فَليَكُن أَوَّلَ مَا تَدعُوهُم إِلَيهِ شَهَادَةُ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ[2]».

وفي رِوَايَةٍ: «إِلَى أَن يُوَحِّدُوا اللهَ.

فَإِن هُم أَطَاعُوكَ لِذَلكَ فَأَعلِمهُم أَنَّ اللهَ افتَرَضَ عَلَيهِم خَمسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَومٍ وَلَيلَةٍ.

فَإِن هُم أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ فَأَعلِمهُم أَنَّ اللهَ افتَرَضَ عَلَيهِم صَدَقَةً، تُؤخَذُ مِن أَغنِيَائِهِم، فَتُرَدُّ على فُقَرَائِهِم.

فَإِن هُم أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَموَالِهِم، وَاتَّقِ دَعوَةَ المَظلُومِ؛ فَإِنَّهُ لَيسَ بَينَهَا وَبَينَ اللهِ حِجَابٌ»). [أخرَجَاهُ].

● وَلَهُمَا عَن سَهلِ بنِ سَعدٍ رضي الله عنه: (أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ يَومَ خَيبَرَ: «لَأُعطِيَنَّ[3] الرَّايَةَ[4]

---

(١) «مِن»: بَيَانِيَّةٌ، والمرادُ بالكتابِ: التَّورَاةُ والإنجيلُ، وَأَهلُهُمَا أَكثَرُ أَهلِ الدِّينِ آنَذاكَ.

(٢) فَالشَّهَادَةُ ـ هُنَا ـ: العِلمُ وَالنُّطقُ بِاللِّسَانِ؛ لأَنَّ الشَّاهِدَ مُخبِرٌ عَن عِلمٍ، وَهَذَا المَقَامُ لا يَكفِي فِيهِ مُجَرَّدُ الإخبارِ؛ بَل لا بُدَّ مِن عِلمٍ وإخبَارٍ وَقَبُولٍ وَإِقرَارٍ وَإِذعَانٍ.

قالَ شيخُ الإسلام: (فَلَوِ اعتَقَدَ بقلبِهِ ولم يقل بلسانِهِ: «أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ»؛ إنه ليسَ بِمُسلِمٍ ـ بالإجماعِ ـ حتى يَنطِقَ بِهَا؛ لأنَّ كَلِمَةَ «أَشهَدُ» تَدُلُّ على الإخبارِ، والإخبارُ مُتَضَمِّنٌ للنُّطقِ، فَلا بُدَّ مِنَ النُّطقِ؛ فَالنِّيَّةُ فقط لا تُجزِئُ، ولا تَنفَعُهُ عِندَ اللهِ حتى يَنطِقَ...).

(٣) هذه جُملةٌ مُؤَكَّدَةٌ بِثَلاثَةِ مُؤَكِّدَاتٍ: القَسَمِ المُقَدَّرِ، واللَّامِ، والنُّونِ، **والتقديرُ**: وَاللهِ لَأُعطِيَنَّ.

(٤) **الرَّايَةُ**: هي العَلَمُ، وسُمِّيَ: (رَايَةً)؛ لأنه يُرَى، وَهُوَ: مَا يَتَّخِذُهُ أَمِيرُ الجَيشِ عَلَى مَكَانِهِ.

واللِّوَاءُ: قيلَ: إنهُ الرَّايَةُ، وقيلَ: ما لُوِيَ أَعلاهُ أو لُوِيَ كُلُّهُ.

فيكونُ الفرقُ بينهما: أنَّ الرَّايَةَ مَفلُولَةٌ لا تُطوَى، واللِّوَاءُ يُطوَى؛ إمَّا أَعلاهُ أَو كُلُّهُ.

والمَقصُودُ مِنهُمَا: الدَّلالَةُ؛ ولهذا يُسَمَّى: عَلَماً.

وقد وَرَدَ ما يُفِيدُ أنهما مُتَغَايِرَانِ؛ فَقَد رَوَى الترمذي [١٧٤٨]، وابن ماجه [٢٨١٨]؛ عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما قال: (كَانَ رَايَةُ النَّبِيِّ ﷺ سَودَاءَ، وَلِوَاؤُهُ أَبيَضَ). [وانظر «الفتح»: ٧/٦٠٦].

غـداً[1] رَجُـلاً يُحِـبُّ اللهَ ورسـولَهُ، ويُحِبُّـهُ اللهُ وَرَسُـولُهُ[2]، يَفتَـحُ اللهُ عَلى يَدَيهِ[3]».

فَبَاتَ الناسُ يَدُوكُونَ[4] لَيلَتَهُم: أيُّهُم يُعطَاها؟.

فَلَمَّا أَصبَحُوا غَدَوا[5] عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ كُلُّهُم يَرجُو أن يُعطَاهَا، فَقَالَ: «أَينَ عَلِيُّ ابنُ أَبِي طَالِبٍ؟»، فَقِيلَ: هُوَ يَشتَكِي[6] عَينَيهِ.

فَأَرسَلُوا إليهِ، فَأُتِيَ[7] بِهِ، فَبَصَقَ فِي عَينَيهِ، وَدَعا لَهُ؛ فَبَرَأَ كَأَن لم يَكُن بِهِ وَجَعٌ، فَأَعطَاهُ الرَّايَةَ، فَقَالَ: «انفُذ عَلَى رِسْلِكَ[8]، حَتَّى تَنزِلَ بِسَاحَتِهِم[9]، ثُمَّ ادعُهُمْ إِلَى الإِسلَامِ[10]،

---

(١) **الغَدُ**: يُرادُ بِهِ: ما بعدَ اليومِ، وَأَحياناً يُرَادُ بِهِ: مَا وَرَاءَهُ: ﴿وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ [الحشر: ١٨].

والأَمسُ: يُرادُ بِهِ مَا قَبلَهُ، وقد يُرَادُ مَا وَرَاءَ ذلكَ. [مصباح].

(٢) أَثبَتَ المَحَبَّةَ للهِ مِنَ الجانِبَينِ، ومحبةُ اللهِ ثابتةٌ له حقيقةً، وهي من صفاتِهِ الفِعليةِ، وهذا ما عليه السلفُ جميعُهم.

وقال أهلُ التَّحرِيفِ: المُرَادُ بِمَحَبَّةِ اللهِ لِلعَبدِ: إِثَابَتُهُ أَو إِرَادَةَ إِثَابتِهِ.

وهذا تَحرِيفٌ للكَلِمِ عَن مَوَاضِعِه.

(٣) فيه بِشَارَةٌ بِالنَّصرِ، وهو عَلَمٌ مِن أَعلامِ النُّبُوَّةِ.

(٤) (يَدُوكُون)؛ أي: يَخُوضُونَ.

وَأَصلُ الدَّوكِ: دَقُّ الشَّيءِ وَسَحقُهُ وَطَحنُهُ.

وَمَعناهُ: يَخُوضُونَ وَيَمُوجُونَ وَيَختَلِفُونَ فِيهِ. [اللسان].

(٥) أي: ذَهَبُوا إِلَيهِ فِي الغَدوَةِ مُبْكِرِينَ.

(٦) أي: يَتَأَلَّمُ مِنهُمَا، لكنهُ يَشتَكِي إلى اللهِ.

(٧) وفي روايةٍ لِمُسلِمٍ: (... فَأَرسَلَنِي إِلَى عَلِيٍّ)، قالَ: (فَجِئتُ بِهِ أَقُودُهُ أَرمَدَ، فَبَزَقَ فِي عَينَيهِ، فَبَرَأَ).

(٨) أي: (مَهْلِكَ)، مَأخوذٌ مِن (رِسْلِ النَّاقَةِ)؛ أي: حَلِيبِهَا؛ يُحلَبُ شَيئاً فَشَيئاً.

والمعنى: امشِ هُوَيْناً هُوَيناً؛ لأَنَّ المَقَامَ خَطِيرٌ؛ لأنه يُخشَى مِن كَمِينٍ.

(٩) أي: مَا يَقرُبُ مِنهُم وَمَا حَولَهُم.

(١٠) أي: الاِستِسلامِ للهِ ﷻ، واستُدِلَّ بِهِ على أَنَّ الدَّعوَةَ شَرطٌ فِي جَوَازِ القِتَالِ.

وَأَخبِرهُم بِمَا يَجِبُ عَلَيهِم مِن حَقِّ اللهِ تَعَالَى[1] فِيهِ، فَوَاللهِ، لَأَن يَهدِيَ[2] اللهُ بِكَ رَجُلاً خَيرٌ لَكَ مِن حُمْرِ[3] النَّعَمِ»)[4].

(يَدُوكُونَ)؛ أي: يَخُوضُونَ.

فيه مسائلُ:

الأولى[5]: أنَّ الدَّعوَةَ إلى اللهِ طَرِيقُ مَنِ اتَّبَعَهُ ﷺ.

الثانيةُ[6]: التَّنبِيهُ على الإخلاصِ؛ لأنَّ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ لَو دَعَا إلى الحَقِّ فَهُوَ يَدعُو إلى نفسِهِ.

الثالثةُ[7]: أنَّ البَصِيرَةَ مِنَ الفَرَائِضِ.

---

(١) أي: يُخبِرُهُم بِحَقِّ اللهِ بَعدَ دَعوَتِهِم إلى الإسلامِ أولاً، كما في الحديثِ وَحَدِيثِ مُعَاذٍ المُتَقَدِّمِ.

(٢) اللام: وَاقِعَةٌ في جَوابِ القَسَمِ.

و«أَنْ» وَمَا بَعدَهَا: في تَأوِيلِ المَصدَرِ، مَرفُوعٌ على أنه مبتدأٌ.

و«خَيرٌ»: خَبَرُهُ.

(٣) «حُمْرُ» بِتَسكِينِ المِيمِ: جَمعُ (أَحمَرَ)، هِيَ الإِبِلُ الحَمرَاءُ؛ وَذَكَرَهَا لأنها مَرغُوبَةٌ عِندَ العَرَبِ، وَهِيَ أَحسَنُ الإِبِلِ وَأَنفَسُها.

وأمَّا بِالضَّمِّ: فَهُوَ جَمعُ (حِمَارٍ)، وَهُوَ غَيرُ مُرَادٍ هُنَا.

(٤) **فَالهِدَايَةُ ـ هُنَا ـ**: هِدَايَةُ التَّوفِيقِ والدَّلالَةِ وَالإِرشَادِ.

(٥) تُؤخَذُ مِن قَولِهِ تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ ...﴾ [يوسف: ١٠٨].

(٦) يُؤخَذُ مِن قَولِهِ تعالى: ﴿أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ...﴾؛ فَالَّذِي يَدعُو إلى اللهِ هوَ الذي لا يُرِيدُ إلا أن يقومَ دِينُ اللهِ.

(٧) **وجهُ كَونِ البَصِيرةِ مِنَ الفَرَائِضِ**: لأنه لا بُدَّ للدَّاعِيَةِ مِنَ العِلمِ بِمَا يَدعُو إليهِ، والدَّعوَةُ فَرِيضَةٌ؛ فَيَكُونُ العِلمُ بِذَلِكَ فَرِيضَةً.

الرابعةُ[1]: مِن دَلاَئِلِ حُسنِ التَّوحِيدِ: كَونُهُ تَنزِيهاً للهِ تَعَالى عَنِ المَسَبَّةِ.

الخامسةُ[2]: أنَّ مِن قُبحِ الشِّركِ: كَونُهُ مَسَبَّةً للهِ.

السادسةُ[3] ـ **وَهِيَ مِن أَهَمِّهَا** ـ: إِبعَادُ المُسلِمِ عَنِ المُشرِكِينَ؛ لِئَلَّا يَصِيرَ مِنهُم، وَلَو لم يُشرِك.

السابعةُ[4]: كَونُ التَّوحِيدِ أوَّلَ واجِبٍ.

الثامنةُ[5]: أن يُبدَأَ بِهِ قَبلَ كُلِّ شَيءٍ، حَتَّى الصَّلاةِ.

التاسعةُ[6]: أنَّ مَعنَى «أَنْ يُوَحِّدُوا اللّهَ» مَعنَى «شَهَادَةِ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللّهُ».

العاشرةُ: أنَّ الإنسَانَ قَد يَكُونُ مِن أَهلِ الكِتَابِ وَهُوَ لا يَعرِفُهَا[7]، أَو يَعرِفُهَا وَلا يَعمَلُ بِهَا!.

---

(١) يُؤخَذُ مِن قَولِهِ تَعَالى: ﴿وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ١٠٨﴾ [يوسف: ١٠٨]؛ فـ﴿سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ دَليلٌ على أنه وَاحِدٌ؛ لِكَمَالِهِ.

ومعنى (عَنِ المَسَبَّةِ)؛ أي: وَعَن مُمَاثَلَةِ الخَالِقِ للمَخلُوقِ؛ إذ تَمثِيلُ الكَامِلِ بِالنَّاقِصِ يَجعَلُهُ نَاقِصاً.

(٢) يُؤخَذُ مِن قَولِهِ تَعَالى: ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ١٠٨﴾ [يوسف: ١٠٨].

(٣) لِقَولِهِ تَعَالى: ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ١٠٨﴾، ولم يَقل: وَمَا أَنَا مُشرِكٌ؛ لأنهُ إذا كَانَ بَينَهُم ـ وَلَو لم يَكُن مُشرِكاً ـ فَهُوَ في ظاهِرِهِ مِنهُم.

(٤) لقولِهِ ﷺ: «فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدعُوهُم إِلَيهِ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللّهُ».

وَفِيهِ رَدٌّ على مَن يَقُولُ: أَوَّلُ وَاجِبٍ: النَّظَرُ؛ لأنَّ مَعرِفَةَ الخَالِقِ دَلَّت عليها الفِطرَةُ.

(٥) يُؤخَذُ مِن حديثِ مُعَاذٍ وعليٍّ: «ادعُهُمْ إِلَى الإِسلَامِ».

(٦) تُؤخَذُ مِن تعبِيرِ الصَّحَابِيِّ ـ في روايةٍ ـ بقولِهِ: «شَهَادَةِ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللّهُ»، وفي روايةٍ عَبَّرَ بقولِهِ: «أَنْ يُوَحِّدُوا اللّهَ».

(٧) أي: «لا إِلَهَ إلا اللّهُ»؛ إذ لَو كَانُوا يَعرِفُونَهَا وَيَعمَلُونَ بِهَا مَا احتَاجُوا إلى الدَّعوَةِ إليها.

الحاديةَ عشرةَ[1]: التَّنبِيهُ عَلَى التَّعلِيمِ بِالتَّدرِيجِ.

الثانيةَ عشرةَ[2]: البَدَاءَةُ بِالأَهَمِّ فَالأَهَمِّ.

الثالثةَ عشرةَ[3]: مَصرِفُ الزَّكَاةِ.

الرابعةَ عشرةَ[4]: كَشفُ العَالِمِ الشُّبهَةَ عَنِ المُتَعَلِّمِ.

الخامسةَ عشرةَ[5]: النَّهيُ عَن كَرَائِمِ الأَموَالِ.

السادسةَ عشرةَ[6]: اتِّقَاءُ دَعوَةِ المَظلُومِ.

السابعةَ عشرةَ[7]: الإِخبَارُ بِأَنَّهَا لا تُحجَبُ.

---

(١) يُؤخَذُ مِن حَدِيثِ مُعاذٍ.

(٢) تُؤخَذُ مِن أَمرِهِ ﷺ لِمُعَاذٍ بالتَّوحِيدِ؛ لِيَدعُوَ إِلَيهِ أَوَّلاً.

(٣) تُؤخَذُ مِن قولِهِ: «فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِم».

(٤) **المرادُ بالشُّبهَةِ ـ هنا ـ**: شُبهَةُ العِلمِ؛ أي: يَكُونُ عِندَهُ جَهلٌ.

وتُؤخَذُ مِن قَولِهِ: «أَنَّ اللَّهَ افتَرَضَ عَلَيهِم صَدَقَةً، تُؤخَذُ مِن أَغنِيَائِهِم...»، فَبَيَّنَ أَنَّ الصَّدَقَةَ تُؤخَذُ مِنَ الأغنياءِ، وأَنَّ مَصرِفَهَا الفُقَرَاءُ.

(٥) تُؤخَذُ مِن قَولِهِ: «فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَموَالِهِم»؛ إذ «إِيَّاكَ» تُفيدُ التَّحذِيرَ، وَالتَّحذِيرُ يَستَلزِمُ النَّهيَ.

وفي الحديثِ: «ثَلَاثٌ مَن فَعَلَهُنَّ فَقَد طَعِمَ طَعْمَ الإِيمَانِ: مَن عَبَدَ اللَّهَ وَحدَهُ، وَأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وَأَعطَى زَكَاةَ مَالِهِ طَيِّبَةً بِهَا نَفسُهُ، رَافِدَةً عَلَيهِ كُلَّ عَامٍ، وَلَا يُعطِي الهَرِمَةَ، وَلَا الدَّرِنَةَ، وَلَا المَرِيضَةَ، وَلَا الشَّرَطَ اللَّئِيمَةَ، وَلَكِنْ مِنْ وَسَطِ أَموالِكُم؛ فَإِنَّ اللَّهَ لم يَسأَلْكُم خَيرَهُ، وَلَم يَأمُرْكُم بِشَرِّهِ».

[رواهُ أبو داودَ عن مُعَاوِيَةَ الغاضريِّ].

(٦) تُؤخَذُ مِن حَدِيثِ مُعَاذٍ: «واتَّقِ دَعوَةَ المَظلُومِ».

(٧) تُؤخَذُ مِنَ الحديثِ نَفسِهِ؛ فَقَرْنُ التَّرغِيبِ أَوِ التَّرهِيبِ بِالأَحكَامِ مما يَحُثُّ النَّفسَ إن كانَ تَرغِيباً، ويُبعِدُها وَيَزجُرُها إن كانَ ترهيباً.

الثامنةَ عشرةَ: مِن أَدِلَّةِ التَّوحِيدِ: مَا جَرَى على سَيِّدِ المُرسَلِينَ وَسَادَاتِ الأَولِيَاءِ مِنَ المَشَقَّةِ والجُوعِ وَالوَبَاءِ[١].

التاسعةَ عشرةَ[٢]: قَولُهُ: «**لأُعطِيَنَّ الرَّايةَ...**» إلخ: عَلَمٌ مِن أَعلامِ النُّبُوَّةِ.

العشرون[٣]: تَفلُهُ في عَينَيه: عَلَمٌ مِن أَعلامِهَا أيضاً.

الحاديةُ والعشرون[٤]: فَضِيلَةُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنهُ.

الثانيةُ والعشرون[٥]: فَضلُ الصَّحَابَةِ في دَوكِهِم تِلكَ اللَّيلَةَ، وَشُغلِهِم عَن بِشَارَةِ الفَتحِ.

الثالثةُ والعشرون[٦]: الإيمَانُ بِالقَدَرِ؛ لِحُصُولِهَا لِمَن لم يَسعَ لَهَا، وَمنعِهَا عَمَّن سَعَى.

الرابعةُ والعشرون[٧]: الأَدَبُ في قَولِهِ: «**عَلَى رِسْلِكَ**».

الخامسةُ والعشرون[٨]: الدَّعوَةُ إلى الإسلامِ قَبلَ القِتَالِ.

---

(١) **الظَّاهِرُ**: أنه يُرِيدُ الإشارةَ إلى قِصَّةِ خَيبَرَ؛ إذ وَقَعَ فيها ـ في عَهدِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ـ **جُوعٌ عظيمٌ**، حتى إنهم أَكَلُوا الحَمِيرَ والثُّومَ!، وأمَّا **الوَبَاءُ** فَهُوَ مَا وَقَعَ في عَهدِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنهُ، وأمَّا **المَشَقَّةُ** فَظَاهِرَةٌ.

وَوَجهُ كَونِ ذَلِكَ مِن أَدلَّةِ التَّوحِيدِ: أَنَّ الصَّبرَ وَالتَّحَمُّلَ ـ في مِثلِ هَذهِ الأُمُورِ ـ يَدُلُّ على إخلاصِ الإنسَانِ في تَوحِيدِهِ.

(٢) إذ إنَّهُ أَخبَرَ أنَّ علياً رَضِيَ اللهُ عَنهُ يُحِبُّ اللهَ ورسولَهُ، ويحبُّهُ اللهُ ورسولُهُ، وقد حَصَلَ.

(٣) لأنه بَصَقَ في عَينَيهِ؛ فَبَرَأَ.

(٤) وَهَذَا ظَاهِرٌ.

(٥) لأنهمُ انشَغَلُوا عَن بِشَارَةِ الفَتحِ.

(٦) لأنَّ الصَّحابَةَ غَدَوا عَلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم مُبْكِرِينَ، كُلُّهُم يَرجُو أَن يُعطَاها، وَلم يُعطَوهَا.

(٧) **وَجهُهُ**: أنهُ أَمَرهُ بالتَّمَهُّلِ وَعَدَمِ التَّسَرُّعِ.

(٨) لِقَولِهِ: «انزِلْ بِسَاحَتِهِم، ثُمَّ ادعُهُمْ إِلَى الإِسلاَمِ».

وَقَد ذَهَبَ الجُمهُورُ إلى وُجُوبِ الدَّعوَةِ لِمَن لم تَبلُغهُمُ الدَّعوَةُ، وَلا تَجِبُ لِمَن قد بَلَغَتهُم، وَذَهَبَ قَومٌ إلى الوُجُوبِ مُطلقاً [كَمَا في «الروضة» ٢/٣٩٠]، وَهُوَ الظَّاهِرُ.

وَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: (مَا قَاتَلَ رَسُولُ اللهِ قَوماً قَطُّ إِلَّا دَعَاهُم). [رواهُ أحمد: ١/٢٣١، وَصَحَّحَهُ أحمدُ شاكر].

السادسةُ والعشرون[1]: أنهُ مَشرُوعٌ لِمَن دُعُوا قَبلَ ذَلِكَ وَقُوتِلُوا.

السابعةُ والعشرون[2]: الدَّعوَةُ بِالحِكمَةِ؛ لِقَولِهِ: «**أَخْبِرهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيهِم**».

الثامنةُ والعشرون[3]: المَعرِفَةُ بِحَقِّ اللهِ تعالى في الإسلامِ.

التاسعةُ والعشرون[4]: ثوابُ مَنِ اهتَدَى عَلَى يَدِهِ رَجُلٌ وَاحِدٌ.

الثلاثون[5]: الحَلِفُ عَلَى الفُتيَا.

---

(١) قَد عُلِمَ مما قَبلَهُ.

(٢) لأنَّ مِنَ الحِكمَةِ أن تَتِمَّ الدَّعوَةُ؛ وذلك بأن تأمُرَهُ بالإسلامِ أوَّلاً، ثمَّ تخبِرَهُ بِمَا يَجِبُ عَلَيهِ مِن حَقِّ اللهِ، وَلا يَكفِي أَن تَأمُرَهُ بِالإسلامِ.

(٣) لِقَولِهِ ﷺ: «**وَأَخبِرْهُم بِمَا يَجِبُ عَلَيهِم مِنْ حَقِّ اللهِ تَعَالَى فِيهِ**».

(٤) مأخوذٌ مِنَ الحديثِ: «**لَأَن يَهدِيَ اللهُ بِكَ رَجُلاً...**»؛ أي: خَيرٌ لَكَ مِن كُلِّ مَا يُستَحسَنُ في الدُّنيَا.

(٥) لِقَولِهِ ﷺ: «**فَوَاللهِ، لأَن يَهدِيَ اللهُ...**»، فأقسَمَ النَّبِيُّ ﷺ، وَهُوَ لم يُستَقسَم.

وَلَكِن لا يَنبَغِي الحَلِفُ على الفُتيَا إلا لِمَصلَحَةٍ وَفَائِدَةٍ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي القَسَمِ مَصلَحَةٌ ابتِدَاءً أو جَوَابٌ لِسُؤَالٍ؛ جَازَ، ورُبَّمَا يَكُونُ مَطلُوباً.

[٦] بابُ:

تفسيرِ[١] التوحيدِ وشهادةِ[٢] أن لا إلهَ إلا اللهُ

وَقَولِ اللّهِ تَعَالَى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ[٣]...﴾ الآية[٤] [الإسراء: ٥٧].

---

(١) **التفسيرُ**: معناهُ الكَشفُ والإيضَاحُ، مأخوذٌ مِن قَولِهم: (فَسَرَتِ الثَّمَرَةُ قِشرَهَا)، ومِن قَولِ الإنسانِ: (فَسَرتُ ثَوبِي، فَاتَّضَحَ مَا وَرَاءَهُ)، وَمِنهُ: (تَفسيرُ القُرآنِ الكَرِيمِ).

والتَّوحِيدُ: تقدَّمَ تعريفُهُ [في الصفحة ١٠].

والمُرَادُ بِهِ ـ هنا ـ: اعتِقَادُ أنَّ اللهَ وَاحِدٌ في أُلُوهِيَّتِهِ.

(٢) معطوفٌ على (التوحِيدِ)، والعطفُ ـ هنا ـ مِن بابِ عَطفِ المترادِفَينِ؛ لأنَّ التوحيدَ ـ حقيقةً ـ هو شهادةُ أن لا إلهَ إلا اللهُ.

وهذا البابُ مُهِمٌّ؛ لأنه لَمَّا سَبَقَ الكلامُ على التوحيدِ وفَضلِهِ والدَّعوَةِ إليهِ، كأنَّ النَّفسَ الآنَ اشرَأَبَّت إلى بَيَانِ ما هو هذا التوحيدُ الذي بُوِّبَ له هذه الأبوابُ؟! فَيُجَابُ بِهَذَا البَابِ، وَهُوَ: (تَفسِيرُ التَّوحِيدِ).

(٣) أي: هؤلاءِ الذينَ يَدعُونَهُم هُم أَنفُسُهُم ﴿يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ﴾؛ فَكَيفَ تَدعُونَهُم وهم مُحتَاجُون مفتَقِرُون؟!.

وهذا يَنطَبِقُ على كُلِّ مَن دُعِيَ وهو دَاعٍ؛ كعيسى بنِ مريمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ والملائكةِ والأولياءِ والصالحينَ، وأمَّا الشَّجَرُ والحَجَرُ فلا يَدخُلُ في الآيةِ.

وقولُهُ ﴿يَدۡعُونَ﴾:

- أي: **دُعَاءَ مَسألَةٍ**: كَمَن يَدعُو عَلِيّاً عِندَ الشَّدَائِدِ، أو يَدعُو النبيَّ ﷺ!.
- وقد يكونُ **دُعَاءَ عِبَادَةٍ**: كَمَن يَتَذَلَّلُ لهم بالتَّقَرُّبِ والنَّذرِ والرُّكُوعِ.

ومناسَبَةُ الآيةِ للبابِ: أنَّ التوحيدَ يتضمَّنُ البراءةَ مِنَ الشركِ؛ بحيثُ لا يدعُو معَ اللهِ أحداً.

(٤) (نَزَلَت هذهِ الآيةُ في نَفَرٍ مِنَ العَرَبِ؛ كانوا يَعبُدُونَ نَفَراً مِنَ الجِنِّ، فَأَسلَمَ الجِنِّيُّونَ وَالإِنسُ الَّذِينَ كانوا يَعبُدُونَهُم لَا يَشعُرُونَ). [رواه الشيخان عن ابنِ مسعودٍ].

وَقولِهِ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِي بَرَآءٌ[1] مِّمَّا تَعْبُدُونَ ۝٢٦ إِلَّا ٱلَّذِي فَطَرَنِي[2]﴾ الآيةَ [الزخرف: ٢٦، ٢٧].

وَقولِهِ: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ[3] وَرُهْبَٰنَهُمْ[4] أَرْبَابًا[5] مِّن دُونِ ٱللَّهِ[6]...﴾ الآيةَ[7] [التوبة: ٣١].

---

(١) ﴿بَرَآءٌ﴾: على وزنِ (فَعَال)، وهي صفةٌ مشبَّهَةٌ مِنَ (التَّبَرُّؤِ)، وهو التَّخَلِّي.

(٢) **في قولِهِ فائدَتَانِ**:

- **الأولى**: **الإشَارَةُ إلى عِلَّةِ إفرَادِ اللهِ بالعبادة**: لأنه كَمَا أنه مُنفَرِدٌ بالخَلقِ فيَجِبُ أن يُفرَدَ بِالعِبَادَةِ.
- **الثانيةُ**: **الإشَارَةُ إلى بُطلانِ عِبَادَةِ الأصنَامِ**: لأنها لم تَفطُرْكُم حتى تَعبُدُوهَا؛ فَفِيهَا تَعلِيلٌ لِلتَّوحِيدِ الجَامِعِ بَينَ النَّفي وَالإثبَاتِ.

(٣) ﴿أَحْبَارَهُمْ﴾: جَمعُ (**حَبْر**)، وهو العَالِمُ، وَيُقَالُ للعَالِمِ: (**بَحرٌ**)؛ لِكَثْرَةِ عِلمِهِ.

(٤) ﴿وَرُهْبَٰنَهُمْ﴾؛ أي: عُبَّادَهم.

والتَّرَهُّبُ: التَّعَبُّدُ، وقيل: التَّعَبُّدُ في صومَعَتِهِ. [اللسان].

(٥) ﴿أَرْبَابًا﴾: جمعُ (رَبّ)؛ أي: جَعَلُوا الأَحبَارَ أَربَاباً؛ لأنهم يأتَمِرُونَ بِأَمرِهِم؛ فيُطِيعُونهم في معصيةِ اللهِ.

(٦) ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: مِن غَيرِ اللهِ.

(٧) والآيةُ بِتَمَامِهَا: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٣١﴾ [التوبة: ٣١].

وَقَولُهُ: ﴿وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ مَعطُوفٌ على ﴿أَحْبَارَهُمْ﴾؛ أي: اتَّخَذُوهُ رَبّاً حَيثُ قَالُوا: ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣].

وَوَجهُ كَونِ الآيةِ تَفسيراً للتَّوحِيد: أنَّ اللهَ أنكرَ عَلَيهِمُ اتِّخَاذَ الأَحبَارِ وَالرُّهبَانِ أَربَاباً مِن دُونِ اللهِ، وسيأتي في تَرجَمَةٍ كاملةٍ للآيةِ.

إذاً: فَتَفسِيرُ التَّوحِيدِ ـ أيضاً ـ يَستَلزِمُ أَن تَكُونَ طَاعَتُكَ للهِ وَحدَهُ؛ ولِهذا على الرُّغمِ مِن تأكِيدِ النبيِّ ﷺ لِوُلاةِ الأمرِ؛ قالَ: «إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي المَعرُوفِ». [رواه البخاري: ٧١٤٥].

وَقولِهِ: ﴿وَمِنَ[1] ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا[2] يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ[3]﴾ الآيَةَ.
[البقرة: ١٦٥].

• وَفِي «الصَّحِيحِ[4]» : عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «مَن قَالَ: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ[5] ، وَكَفَرَ بِمَا يُعبَدُ مِن دُونِ[6] اللّٰهِ، حَرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللّٰهِ ﷻ».

---

(١) ﴿مِنَ﴾: تَبعِيضِيَّةٌ، وَعَلامَتُهَا: أن يَحِلَّ مَحَلَّهَا (بَعضُ).

وَالجَارُّ والمجرورُ مُتَعَلِّقَان بِمَحذُوفِ خَبَرٍ مُقدَّمٍ، و﴿مَن يَتَّخِذُ﴾: مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ.

(٢) ﴿أَندَادًا﴾: جمعُ (**نِدٍّ**)، وهو: الشَّبِيهُ والنَّظِيرُ.

(٣) **هَذَا وَجه المُشَابَهَةِ**؛ أي: يَجعَلُونَ مَحَبَّةَ الأَصنامِ مُسَاوِيَةً لِمَحَبَّةِ اللهِ، فَيَكُونُ في قُلُوبِهِم مَحَبَّةٌ للهِ وَمَحَبَّةٌ للأَصنَامِ، وَيَجعَلُونَ مَحَبَّةَ الأَصنامِ كَمَحَبَّةِ اللهِ؛ فَيَكُونُ المَصدَرُ مُضافاً إلى مَفعُولِهِ؛ فَيَكُونُ الفَاعِلُ ﴿ـهُمْ﴾.

وَيَجُوزُ أن يَكُونَ الفاعِلُ (المُؤمِنُونَ)، **وَالتَّقدِيرُ**: (يُحِبُّونَهُم كَمَا يُحِبَّ المؤمنونَ اللهَ)، ويُؤَيِّدُهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

والمحبَّةُ أنواعٌ:

١. **محبةٌ للّه**: وهذه لا تُنافِي التوحيدَ؛ بَل هِيَ مِن كَمَالِهِ، وهي: أن تُحِبَّ هَذا الشَّيءَ لأنَّ اللهَ يُحِبُّهُ، سَوَاءٌ كَانَ شَخصاً أو عَمَلاً.
٢. **والمحبةُ الطبيعيةُ**: التي لا يُؤثِرُهَا المرءُ على محبَّةِ اللهِ، كَمَحَبَّةِ الزَّوجَةِ وَالوَلَدِ وَالمَالِ، فهذه لا تُنافِي محبةَ اللهِ؛ وَلِهَذَا لَمَّا سُئِلَ رسولُ اللهِ ﷺ: (مَن أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيكَ؟؛ قَالَ: «عَائِشَةُ»...).
[رواه البخاري].
٣. **الثالثُ: المحبةُ مع اللّهِ التي تُنافي محبةَ اللّهِ**: وهي أن تكونَ مَحَبَّةُ غيرِ اللهِ كَمَحَبَّةِ اللهِ أو أكثرَ.

وسيأتي زيادةُ تفصيلٍ في البابِ الحادي والثلاثين [في الصفحة ١٧٩].

(٤) يعني: «صحيح مسلم» [ك ١/ ح ٣٧].

(٥) بدل من الضمير المستتر في الخبر.

(٦) أي: بِعِبَادَةِ مَن يُعبَدُ مِن دونِ اللهِ. =

وشَرحَ هذهِ التَّرجمةَ[١] مَا بَعدَهَا مِنَ الأَبوَابِ.

وفيه مسائلُ:

فِيهِ أَكبَرُ المَسَـائِلِ وَأَهَمُّـهَا، وَهِيَ: (تَفسِـيرُ التَّوحِيدِ[٢]، وَتَفسِـيرُ الشَّهَادَةِ)[٣]، **وبَيَّنَهُمَا[٤] بِأمُورٍ وَاضِحَةٍ؛ منها:**

= قُلنا ذلك؛ لأنَّ عيسى بنَ مريمَ عليه السلام كان يُعبَدُ مِن دونِ اللهِ، وَنَحنُ نُؤمِنُ بِهِ، لَـكِن لا نُؤمِنُ بِعِبَادَتِهِ وَلا بِأَنهُ مُستَحِقٌّ للعِبَادَةِ.

وَفِيهِ دَليلٌ على أَنَّهُ لا يَـكفِي مُجَرَّدُ التَّلَفُّظِ بـ«لا إلَهَ إلا اللَّهُ»؛ بل لابُدَّ أن تَـكفُرَ بِعِبَادةِ مَن يُعبَدُ مِن دُونِ اللهِ؛ بل وَتَـكفُرَ ـ أيضاً ـ بِـكُلِّ مَن كَـفَرَ.

- فَمَن يقولُ: «لا إلَهَ إلا اللَّهُ» وَيَرَى أنَّ النَّصَارَى وَاليَهُودَ ـ اليومَ ـ على دِينٍ صحيحٍ فَلَيسَ بِمُسلِمٍ.
- وَمَن يَرَى الأديَانَ أفكاراً يَختَارُ مِنهَا ما يُرِيدُ فَلَيسَ بِمُسلِمٍ؛ بَلِ الأديانُ عَقَائِدُ مَرسُومةٌ مِن قِبَلِ اللهِ عزوجل.

وَلِهَذَا يُنكَرُ على مَن يَقُولُ: (الفِكرُ الإسلاميُّ)؛ بَلِ الوَاجِبُ أن يَقُولَ: الدِّينُ، أو العَقِيدَةُ.

(١) **المرادُ بالشَّرحِ ـ هنا ـ**: التَّفصِيلُ.

وَالتَّرجَمَةُ: هِيَ التَّعبِيرُ بِلُغَةٍ عَن لُغَةٍ أُخرَى، لكنها تُطلَقُ ـ بِاصطِلاحِ المؤلِّفِينَ ـ على العَنَاوِينِ والأَبوَابِ.

(٢) **فتفسيرُ التوحيدِ لابدَّ له مِن أمرينِ:**

- **الأولُ**: البَرَاءَةُ مِمَّا سِوَى اللهِ والـكُفرُ بِغَيرِهِ.
- **الثاني**: إِثبَاتُ الأَلُوهِيَّةِ للهِ وَحدَهُ.

فَالنَّفيُ المَحضُ تَعطِيلٌ مَحضٌ، والإثبَاتُ المَحضُ لا يَمنَعُ المُشَارَكَةَ.

(٣) **الشَّهَادَةُ**: هِيَ التَّعبِيرُ عَمَّا تَيَقَّنَهُ الإنسَانُ بِقَلبِهِ.

(٤) كذا في نُسخَةٍ، وفي نسخة: (بَيَّنَهَا).

١. آيَةُ الإسرَاءِ[1]: بَيَّنَ فِيهَا الرَّدَّ عَلَى المُشرِكِينَ الَّذِينَ يَدعُونَ الصَّالِحِينَ؛ فَفِيهَا بَيَانُ أَنَّ هَذَا هُوَ الشِّركُ الأكبَرُ.

٢. وَمِنهَا: آيَةُ بَرَاءَة: بَيَّنَ فيها أنَّ أهلَ الكتابِ ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١][2]، وَبَيَّنَ أنهم لم يُؤمَرُوا إلا بِأن يَعبُدُوا إلهاً واحِداً، مَعَ أنَّ تَفسِيرَهَا الَّذِي لا إشكَالَ فِيهِ: طَاعَةُ العُلَمَاءِ وَالعُبَّادِ في المَعصِيَةِ، لا دُعَاؤُهُم إيَّاهُم.

٣. وَمِنهَا: قَولُ الخليلِ عليه السلام لِلكُفَّارِ: ﴿إِنَّنِي بَرَآءٞ مِّمَّا تَعۡبُدُونَ ٢٦ إِلَّا ٱلَّذِي فَطَرَنِي﴾ [الزخرف: ٢٦، ٢٧]، فَاستَثنَى مِنَ المَعبُودِينَ رَبَّهُ[3].

وَذَكَرَ سُبحَانَهُ أنَّ هذهِ البَرَاءَةَ وَهَذِهِ المُوَالاَةَ هِيَ تَفسِيرُ شَهَادَةِ أَن لا إلهَ إلا اللّٰهُ؛ فَقَالَ: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةَۢ بَاقِيَةٗ فِي عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ٢٨﴾ الآيَة [الزخرف: ٢٨].

٤. وَمِنهَا: آيَةُ البَقَرَةِ في الكُفَّارِ الَّذِينَ قَالَ اللّٰهُ فِيهِم: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ١٦٧﴾ الآية [البقرة: ١٦٧].

ذَكَرَ أنهم يُحِبُّونَ أَندَادَهُم كَحُبِّ اللّٰهِ؛ فَدَلَّ على أنهم يُحِبُّون اللّٰهَ حُبّاً عظيماً، ولم يُدخِلهُم في الإسلامِ؛ فَكَيفَ بِمَن أحبَّ النِّدَّ أكبَرَ مِن حُبِّ اللّٰهِ؟!،

---

(١) بَيَّنَ فيها: أنَّ هذا هو الشِّركُ الأكبرُ؛ لأنَّ الدُّعَاءَ عِبَادَةٌ، وَقَد تَقَدَّمَ تقسيمُ الدعاءِ [في الصفحة ٣٤].

(٢) وَهَذَا شِركُ الطَّاعَةِ، وَهُوَ بِتَوحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ أَلصَقُ مِنهُ بِتَوحِيدِ الأُلُوهِيَّةِ؛ لأَنَّ الحُكمَ ـ شَرعِيّاً كَانَ أَو كَونِيّاً ـ إلى اللّٰهِ تَعَالَى.

(٣) **فَدلَّ هَذَا عَلَى أنَ التَّوحِيدَ لا بُدَّ فِيهِ مِن نَفيٍ وَإِثبَات**:

- البَرَاءَةِ مِمَّا سِوَى اللّٰهِ.
- وَإِخلاصِ العِبَادَةِ للّٰهِ وَحدَهُ.

وَكَيفَ بِمَن لم يُحِبَّ إِلَّا النِّدَّ وَحدَهُ ولم يُحِبَّ اللهَ؟![1].

٥. **وَمِنهَا: قَولُهُ ﷺ: «مَن قَالَ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ"، وَكَفَرَ بِمَا يُعبَدُ مِن دُونِ اللهِ، حَرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللهِ».**

وَهَذَا مِن أَعظَمِ مَا يُبَيِّنُ مَعنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»؛ فَإِنَّهُ لم يَجعَلِ التَّلَفُّظَ بِهَا عَاصِماً للدَّمِ والمالِ؛ بَل وَلا معرِفَةَ مَعنَاهَا مَعَ لَفظِهَ؛ بَل وَلا الإقرَارَ بِذَلِكَ؛ بَل وَلا كَونَهُ لا يَدعُو إلا اللهَ وَحدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ.

بَل لا يَحرُمُ مَالُهُ وَدَمُهُ حَتَّى يُضِيفَ إلى ذلك الكُفرَ بِمَا يُعبَدُ مِن دُونِ اللهِ، فإن شَكَّ أو تَوَقَّفَ لم يَحرُمُ مَالُهُ وَدَمُهُ.

فَيَا لَهَا مِن مَسأَلَةٍ!؛ مَا أَعظَمَهَا وَأَجَلَّهَا!، وَيَا لَهُ مِن بَيَانٍ!؛ مَا أَوضَحَهُ!، وَحُجَّةٍ!؛ مَا أَقطَعَهَا لِلمُنَازِعِ!.

---

(١) **فالأقسامُ أربعةٌ:**

- **الأولُ:** أن يُحِبَّ اللهَ أشدَّ حُبّاً مِن غَيرِهِ، فَهَذَا هُوَ التَّوحِيدُ.
- **الثاني:** أن يُحِبَّ غَيرَ اللهِ كَمَحَبَّةِ اللهِ، وَهَذَا شِركٌ.
- **الثالثُ:** أن يُحِبَّ غَيرَ اللهِ أشدَّ حُبّاً مِنَ اللهِ، وَهَذَا أَعظَمُ مِمَّا قَبلَهُ.
- **الرابعُ:** أن يُحِبَّ غَيرَ اللهِ وليسَ في قَلبِهِ مَحَبَّةٌ للهِ تعالى، وَهَذَا أَعظَمُ وَأَطَمُّ.

فَالمَحَبَّةُ لَهَا أَسبَابٌ وَمُتَعَلِّقَاتٌ، تَختَلِفُ بِاختِلافِ مُتَعَلِّقِهَا وَأَسبَابِهَا.

[٧] بابٌ:

مِنَ[١] الشِّركِ لُبسُ الحَلَقَةِ والخَيطِ ونَحوِهِمَا[٢] لِرَفعِ البَلاءِ أو دَفعِه[٣]

---

(١) **(مِن) ـ هنا ـ** : للتَّبعِيضِ؛ أي: إنَّ هذا بَعضُ الشِّركِ وليسَ كُلَّ الشِّركِ.

والشِّركُ: اسمُ جِنسٍ، **يَشمَلُ**: الأَصغَرَ وَالأَكبَرَ.

ولُبسُ هَذِهِ الأَشياءِ:

- **شِركٌ أَكبَرُ**: إنِ اعتَقَدَ لابِسُهَا أنها مُؤَثِّرةٌ بِنَفسِهَا دُونَ اللهِ، وَهُوَ مِنَ الشِّركِ في الرُّبُوبِيَّةِ؛ لأنهُ اعتَقَدَ أنَّ مَعَ اللهِ خَالِقاً غَيرَهُ.
- **وَشِركٌ أَصغَرُ**: إنِ اعتَقَدَ أنها سَبَبٌ وَلَكِنَّهُ ليسَ مُؤَثِّراً بِنَفسِهِ، وَيَكُونُ ـ بِذَلكَ ـ قَد جَعَلَ ما ليسَ بِسَبَبٍ سبباً.

والناسُ في الأسبابِ طرفانِ وَ وَسَطٌ:

- **الأولُ**: مَن يُنكِرُ الأسبابَ، وَهُم كُلُّ مَن قَالَ بِنَفيِ حِكمَةِ اللهِ، كالجَبريَّة والأَشعَرِيَّةِ.
- **الثاني**: مَن يَغلُو فِي إِثبَاتِ الأَسبَابِ حَتى يَجعَلُوا مَا ليسَ بِسَبَبٍ سَبَباً، وهؤلاءِ هم عامَّةُ الخُرَافِيِّينَ مِنَ الصُّوفيَّةِ وَنَحوِهِم.
- **الثالثُ**: مَن يُؤمِنُ بالأسبابِ وَتَأثِيرَاتِهَا ولكنهم لا يُثبِتُون مِنَ الأَسبَابِ إلا ما أثبتَهُ اللهُ عَجَّلَ وَرَسُولُهُ، سَوَاءٌ كانَ سَبَباً شَرعِيّاً أو كَونِيّاً، وَهَؤُلاءِ هُمُ الَّذِينَ آمنوا باللهِ إيماناً حَقِيقِيّاً وآمَنُوا بِحِكمَتِهِ.

(٢) كالمُرَصَّعَاتِ، وَكَمَن يَصنَعُ شَكلاً مُعَيَّناً ـ مِن نُحَاسٍ أَو غَيرِهِ ـ ؛ لِدَفعِ البَلاءِ.

(٣) **الفَرقُ بَينَهُما**:

- أنَّ الرَّفعَ بعدَ النُّزُولِ.
- والدَّفعُ قَبلَ نُزولِ البلاءِ.

والشيخُ إنما يُنكِرُ السَّبَبَ غيرَ الصحيحِ.

وَقولُ اللهِ تَعَالى: ﴿قُلۡ أَفَرَءَيۡتُم (١) مَّا (٢) تَدۡعُونَ (٣) مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنۡ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ (٤) الآيةَ (٥) [الزمر: ٣٨].

• عَن عِمرَانَ بنِ حُصَين رضي الله عنه: (أَنَّ النَّبيَّ ﷺ رَأَى رَجُلاً في يَدِهِ حَلَقَةٌ مِن صُفرٍ، فَقَالَ: «مَا هَذِهِ (٦)؟»، قَالَ: مِنَ الوَاهِنَةِ (٧)، فَقَالَ: «انزَعْهَا؛ فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ (٨) إِلَّا وَهناً؛ فَإِنَّكَ لَو مُتَّ وَهِيَ عَلَيكَ مَا أَفلَحتَ (٩) أَبَداً») (١٠). [رواهُ أحمدُ بِسَنَدٍ لا بأسَ بِهِ].

---

(١) أي: أَخبِرُونِي، وهذا تفسيرٌ باللازم؛ لأنَّ مَن رأى أخبَرَ، وَإلا فَهِيَ استِفهَامٌ عن رُؤيَةٍ.

(٢) ﴿مَّا﴾: المفعولُ الأولُ لـ﴿رَءَيۡتُم﴾، والمفعولُ الثاني: ﴿إِنۡ أَرَادَنِيَ﴾.

(٣) المرادُ بالدعاءِ: دُعاءُ العبادةِ، ودُعاءُ المسألةِ.

(٤) والآيةُ بِتَمَامِهَا: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ قُلۡ أَفَرَءَيۡتُم مَّا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنۡ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوۡ أَرَادَنِي بِرَحۡمَةٍ هَلۡ هُنَّ مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦۚ قُلۡ حَسۡبِيَ ٱللَّهُۖ عَلَيۡهِ يَتَوَكَّلُ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ ۝٣٨﴾ [الزمر: ٣٨].

وقولُهُ: ﴿قُلۡ حَسۡبِيَ ٱللَّهُ﴾؛ أي: كَافِينِي.

و﴿حَسۡبِيَ﴾: مبتدأٌ و﴿ٱللَّهُ﴾: خبرٌ، وهو يفيدُ حصرَ الحسبِ في اللهِ سبحانه وتعالى.

(٥) **الشاهدُ منها**: أنَّ الأصنامَ لا تَنفَعُ أَصحَابَهَا لا بِجَلبِ نفعٍ ولا بدفعِ ضُرٍّ؛ فليست أسباباً لذلك؛ فيُقاسُ عليها كلُّ ما ليس بسببٍ شرعيٍّ أو قَدَرِيٍّ. [وانظرِ التفصيلَ في «القول المفيد»: ١/٢١٢].

(٦) الاستفهامُ ـ هنا ـ للاستعلامِ وليسَ للإنكارِ.

(٧) (مِن): للسببيةِ؛ أي: لَبِستُهَا بِسَبَبِ الوَاهِنةِ.

والواهنة: هي مَرَضٌ يُوهِنُ الإنسانَ ويُضعِفُهُ، فقد يكونُ في الجِسمِ كُلِّهِ أو بَعضِهِ.

(٨) أي: وَهَناً في النفسِ لا في الجِسمِ، وَرُبَّمَا تَزِيدُهُ وَهَناً في الجِسمِ، والانفِعَالُ النَّفسِيُّ لَهُ أثرٌ كبيرٌ في إضعَافِ الإنسَانِ.

(٩) **الفلاحُ**: هو النَّجاةُ مِنَ المَرهُوبِ، وحُصُولُ المَطلُوبِ.

وهذا الحديثُ مُنَاسِبٌ للبابِ مُنَاسَبَةً تَامَّةً.

(١٠) **قلتُ**: هو حديثٌ ضعيفٌ، [فيه عَنعَنَةُ المباركِ بنِ فَضَالَةَ، وفيه انقطاعٌ، انظر «الضعيفة»: ١٠٢٩].

● وَلَهُ عَن عُقبَةَ بنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مرفوعاً: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً[1] فَلَا أَتَمَّ اللهُ لَهُ، وَمَن تَعَلَّقَ وَدَعَةً فَلَا وَدَعَ[2] اللهُ لَهُ»[3].

وفي رِوَايَةٍ: «مَن تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فقَد أَشرَكَ[4]».

● وَلابنِ أبي حَاتِمٍ عَن حُذَيفةَ: (أَنَّهُ رَأَى رَجُلاً فِي يَدِهِ خَيطٌ مِنَ الحُمَّى [5] ، فَقَطَعَهُ ،

---

(١) **التَّمِيمَةُ**: هي الخَرْزَةُ التي كان العَرَبُ يُعَلِّقُونَهَا على أولادِهم؛ يَمنَعُون بها العَينَ، بِزَعمِهِم.

(٢) **الوَدَعَةُ**: وَاحِدَةُ (الوَدَعِ)، وَهِيَ: أَحجَارٌ تُؤخَذُ مِنَ البَحرِ، يُعَلِّقُونها لِدَفعِ العَينِ أوِ الجِنِّ، بِزَعمِهِم.

ومعناهُ: لا تَرَكَهُ اللهُ في دَعَةٍ وسُكُونٍ.

وضِدُّ الدَّعَةِ والسُّكُونِ: القَلَقُ والأَلَمُ.

(٣) رواه أحمد وغيره، وهو حديثٌ ضعيفٌ؛ فيه خالدُ بنُ عُبَيدِ اللهِ العامِريُّ؛ **مجهولٌ**. [انظر «الضعيفة»: ١٢٦٦]، وَقَد صَحَّ عَن عُقبَةَ مرفوعاً: «مَن عَلَّقَ تَمِيمَةً فَقَد أَشرَكَ». [رواه أحمد، انظر «الصحيحة»: ٤٩٢].

لكن قال الشيخُ عبدُ الرزاقِ العبَّادُ [في كتاب «فقه أسماء الله الحسنى»: ص/٨٠] تعليقاً على هذا الحديث: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَلَا أَتَمَّ اللهُ لَهُ..»:

رواه أحمد [١٥٤/٤]، ورواه ابن حبّان [٦٨٦] والحاكم [٤١٦/٤- ٤١٤]، كلُّهم من طريقِ حيوة بن شُريحٍ، عن خالدِ بن عُبيدِ المعافِريِّ، قال: سمعتُ مشرح بن هاعان يقول: سمعتُ عقبةَ بن عامرٍ يقول: سمعتُ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول..، فذكره.

وفي إسناده خالدُ بن عبيد، تفرَّدَ عنه حَيوة بن شريح، ولم يُوثِّقْه غيرُ ابن حِبان بِذِكرِه إيّاه في «الثقات» [٢٦١/٦].

لكنه توبع؛ تابعه عبدُالله بن لهيعةَ فيما أخرجه ابنُ عبد الحَكم في «فتوح مصر» [ص٣٢/ ٣٢١] عن أبي الأسودِ النَّضرِ بن عبد الجبار، عن عبدالله بن لهيعةَ، عن مشرح بن هاعان به؛ قال: والحديثُ بهذين الطريقين يكون حسناً لغيره، والله تعالى أعلم. انتهى

(٤) أي: شِركاً أَكبَرَ؛ إن اعتقدَ أنها ترفعُ أو تدفعُ بِذاتِها دونَ أمرِ اللهِ، وإلا فهو أصغرُ.

(٥) (مِن) ـ هنا ـ للسَّبَبِيَّةِ؛ أي: خَيطٌ لَبِسَهُ مِن أَجلِ الحُمَّى؛ لِتَبرُدَ عليه.

وَتَلَا قَولَهُ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ۝١٠٦﴾ الآيةَ [يوسف: ١٠٦])[١].

فيه مسائلُ:

الأولى: التَّغلِيظُ في لُبسِ الحَلَقَةِ والخيطِ ونحوِهِما لِمِثلِ ذلك[٢].

الثانيةُ[٣]: أنَّ الصَّحَابيَّ لَو مَاتَ وهيَ عليهِ مَا أَفلَحَ؛ فيهِ شَاهِدٌ لِكَلامِ الصَّحَابةِ: أنَّ الشِّركَ الأَصغرَ أكبرُ مِنَ الكَبَائِرِ.

الثالثةُ: أنه لم يُعذَر بالجهالةِ[٤].

---

(١) **قلتُ**: (الأَثَرُ جَاءَ مِن طَرِيقِ عُروَةَ بنِ الزُّبَيرِ عَن حُذَيفَةَ، ولا يُعرَفُ لَهُ سَمَاعٌ عنه). [قاله مُحقِّقُ «القول المفيد»: ١/٢١٦].

وفي الأثرِ دَلِيلٌ على أنَّ هَذَا الرَّجُلَ مُؤمِنٌ، وأنَّ هذا الخَيطَ الذي لَبِسَهُ فِيهِ نَوعٌ مِنَ الشِّركِ، وفيه دَلِيلٌ عَلَى أنَّ الإنسانَ قد يَجتمِعُ فيه إيمانٌ وشِركٌ، لكنَّهُ الشركُ الأصغرُ.

(٢) لِقَولِهِ: «اِنزَعهَا...»، وَهَذَا تَغلِيظٌ عَظِيمٌ في لُبسِ هذه الأشياءِ والتَّعَلُّقِ بها.

(٣) فكيفَ بِمَن دونَ الصحابيِّ؟!؛ وذلكَ لأنَّ سَيِّئَةَ الشِّركِ أَعظَمُ مِن سيئةِ الكبيرةِ، وقد قال ابنُ مسعودٍ: (لَأَنْ أَحْلِفَ بِاللهِ كَاذِباً أَحَبُّ إِلَيَّ مِن أَنْ أَحلَفَ بِغَيرِهِ صَادِقاً). [رواه عبد الرزاق، وهو صحيحٌ موقوفٌ، كما في «صحيح الترغيب»: ٣/١٣١/٢٩٥٣، وسيأتي في الصفحة ٢٣٥].

(٤) فيه نظرٌ.

وللشيخِ في هذهِ المسألةِ قَولانِ:

- **الأول**: هذا الذي ذَكَرَهُ.
- **والثاني**: عدمُ التَّكفيرِ إلا بَعدَ إِقَامَةِ الحُجَّةِ، فقال: (إنما نُكَفِّرُ مَن أَشرَكَ بِاللهِ في إلهيتِهِ، بَعدَمَا نُبَيِّنُ لَهُ الحُجَّةَ على بُطلانِ الشِّركِ). [الدرر السنية].

وقال: (وإذا كُنَّا لا نُكَفِّرُ مَن عَبَدَ الصَّنَمَ الذي على قَبرِ أحمدَ البَدَوِيِّ لأجلِ جَهلِهِم وَعَدَمِ وُجُودِ مَن يُنَبِّهُهُم؛ فَكَيفَ نُكَفِّرُ مَن لم يُشرِك بِاللهِ إذا لم يُهَاجِر إلينا؟!). [انظر «أصول التكفير» للعنبري: ص/٣٥، و«شرح كشف الشبهات»: ص/٥٠ وما بعد].

الرابعةُ[1]: أنها لا تَنفعُ في العَاجِلَة؛ بَل تَضُرُّ؛ لِقَولِهِ: «لَا تَزِيدُك إِلَّا وَهَناً».

الخامسةُ[2]: الإنكارُ بالتغليظِ على مَن فَعَلَ مِثلَ ذَلِكَ.

السادسةُ[3]: التَّصرِيحُ بأنَّ مَن تَعلَّقَ شيئاً وُكِلَ إِلَيهِ.

السابعةُ[4]: التَّصرِيحُ بأنَّ مَن تَعلَّقَ تَمِيمَةً فَقَد أَشرَكَ.

الثامنةُ[5]: أنَّ تَعلِيقَ الخَيطِ مِنَ الحُمَّى مِن ذلكَ.

التاسعةُ[6]: تِلاوَةُ حُذَيفَةَ الآيَةَ دَلِيلٌ على أنَّ الصَّحابَةَ يَستَدِلُّونَ بالآياتِ التي في الشِّركِ الأكبرِ على الأَصغرِ، كَمَا ذَكَرَ ابنُ عباسٍ في آيَةِ البَقَرَةِ.

العاشرةُ[7]: أنَّ تَعلِيقَ الوَدَعِ مِنَ العَينِ مِن ذلك.

الحاديةَ عشرةَ[8]: الدُّعَاءُ على مَن تَعَلَّقَ تَمِيمةً: أنَّ اللهَ لا يُتِمُّ له، ومَن تَعَلَّقَ وَدَعَةً: فَلا وَدَعَ اللهُ لهُ؛ أي: لا تَرَكَ اللهُ لَهُ.

---

(١) استَنبَطَ المؤلِّفُ المَسأَلَةَ، وَأَتَى بِوجهِ استِنبَاطِهَا.

(٢) **وَجهُ ذلك**: سياقُ حديثِ عُقبَةَ: (أَنَّهُ جَاءَ فِي رَكْبٍ عَشَرَةٍ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ، فَبَايَعَ تِسعَةً، وَأَمسَكَ عَن رَجُلٍ مِنهُمْ، فَقَالُوا: مَا شَأْنُهُ؟، فَقَالَ: «إِنَّ فِي عَضُدِهِ تَمِيمَةً»).

(٣) لحديثِ عبدِ اللهِ بنِ عُكَيم الآتي في البابِ بعدَه.

(٤) كما في حديثِ عقبةَ المتقدمِ.

(٥) يؤخذُ من فِعلِ حذيفةَ رضي الله عنه.

(٦) كما في استدلالِ حذيفةَ وابنِ عباسٍ، والأمثلةُ على ذلك كثيرةٌ؛ [فلينظر «الاعتصام» للشاطبي].

(٧) أي: من تَعلِيقِ التَّمَائِمِ الشِّركِيَّةِ؛ لأنه لا أثرَ لها ثابتاً شرعاً ولا قَدَراً.

(٨) تؤخذُ مِن حَدِيثِ عُقبَةَ المُتَقَدِّمِ.

وَلَيسَ هذا بِغَرِيبٍ؛ أن نُؤمَرَ بِالدُّعَاءِ على مَن خَالَفَ وَعَصَى؛ وذلك إذا تَرَتَّبَ على ذلك مَصلَحَةٌ، ولو كان على المُعَيَّنِ، واللهُ أعلمُ.

[٨] بابٌ:

ما جاء في الرُّقى والتَّمائِمِ(١)

- في «الصَّحيحِ» عَن أَبِي بَشِيرٍ الأنصاريِّ رضي الله عنه: (أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ في بَعضِ أَسفَارِهِ(٢)، فَأَرسَلَ رَسُولاً: «أَن لَا يَبقَيَنَّ فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ قِلَادَةٌ(٣) مِن وَتَرٍ أو قِلَادَةٌ إِلَّا قُطِعَتْ»)(٤).

- وَعَنِ ابنِ مَسعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: (سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ:

---

(١) لم يَجزِمِ المؤلِّفُ في هذا الباب أنها مِنَ الشِّركِ كالبابِ قَبلَهُ؛ لأنَّ الحُكمَ فيه يختلفُ عن لُبسِ الحَلَقَةِ والخَيطِ؛ لأنَّ مِنَ الرُّقَى ما لَيسَ شِركاً.

(٢) **السَّفَرُ**: مُفَارَقَةُ مَحَلِّ الإقامَةِ.

وسُمِّي: سَفَراً؛ لأمرَين:

- **الأولُ: حِسِّيٌّ**: وهو أنه يُسفِرُ ويَظهَرُ عَن بَلَدِهِ؛ لِخُرُوجِهِ مِنَ البُنيَانِ.
- **الثاني: معنويٌّ**: وهو أنه يُسفِرُ عَن أَخلاقِ الرِّجَالِ؛ لأنَّ كثيراً مِنَ الناسِ لا تُعرَفُ أَخلاقُهُم وَعَادَاتُهم وَطَبَائِعُهم إلا بالأَسفَارِ.

(٣) هذا شكٌّ مِنَ الرَّاوي، والأُولى أَرجَحُ؛ لأنَّ القَلائِدَ كانَت تُتَّخَذُ مِنَ الأَوتَارِ، وَيَعتَقِدُونَ أنَّ ذلك يَدفَعُ العَينَ عَنِ البَعِيرِ، وهذا اعتِقَادٌ فَاسِدٌ؛ لأنه تَعَلُّقٌ بِمَا لَيسَ بِسَبَبٍ. [وانظر الصفحة ٥٣].

أَمَّا إذا كانت هذه القِلادةُ مِن غيرِ وَتَرٍ، وإنما تُستَعمَلُ لِلقِيَادَةِ ـ كالزِّمَامِ ـ، فَهَذَا لا بأسَ بِهِ؛ لِعَدَمِ الاعتِقَادِ الفَاسِدِ.

ويُستَفَادُ مِنه: أنه يَنبَغِي لِكَبِيرِ القَومِ أن يكونَ مُرَاعِياً لأَحوَالِهِم؛ فَيَتَفَقَّدَهُم وَيَنظُرَ في أَحوَالِهِم.

(٤) رواهُ البخاري.

«إِنَّ الرُّقَــى[(١)] والتَّمَائِمَ[(٢)] وَالتِّوَلَةَ[(٣)] شِركٌ»[(٤)]. [رواهُ أحمدُ وأبو داودَ].

• وَعَن عَبدِ اللهِ بنِ عُكَيمٍ مرفوعاً: «مَن تَعَلَّـقَ[(٥)] شَـيئاً[(٦)] وُكِـلَ إِلَيهِ». [رواهُ أحمدُ والترمذيُّ].

---

(١) جمعُ (رُقيةٍ)، وهيَ: العُوذَةُ التي يُرقى بِهَا صَاحِبُ الآفَةِ.

وهو عامٌّ أُرِيدَ بِهِ الخَاصُّ.

والمرادُ بِهِ: مَا كَانَ فِيهِ شِركٌ، أمَّا مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرعُ أوكان مُبَاحاً فلا يَشمَلُهُ الحديثُ.

(٢) تقدَّمَ تعريفُها. [في الصفحة ٥٥].

(وَإذا تَرَكَ الإنسَانُ اللِّبَاسَ ـ لَهُ أَو لِوَلَدِهِ ـ خَشيَةَ العَينِ فَهَذَا لا بَأسَ بِهِ؛ لأنهُ لم يَفعَل شيئاً، وإنما تَرَكَ). [كذا قالَ الشيخُ].

(٣) **التِّوَلَةُ**: شَيءٌ يُعَلِّقُونَهُ على الزَّوجِ، يَزعُمُونَ أَنَّهُ يُحَبِّبُ الزَّوجَةَ إلى زَوجِهَا وَالزَّوجَ إلى امرَأَتِهِ. [سيأتي تعريفها في الصفحة ٥٩].

وَهَذَا شِركٌ؛ لأنه لَيسَ بِسَبَبٍ شَرعِيٍّ ولا قَدَرِيٍّ لِلمَحَبَّةِ.

وخاتمُ الخِطبَةِ:

- إنِ اعتَقَدُوا فِيهِ ذلكَ فَهُوَ شِركٌ.
- وَإلا فَهُوَ تَشَبُّهٌ بِالنَّصَارَى.
- وإن كَانَ لِغَيرِ ذَلِكَ فَهُوَ مُبَاحٌ.

(٤) وهو حديثٌ صحيحٌ.

(٥) أي: اعتَمَدَ عَلَيهِ، وَجَعَلَهُ هَمَّهُ وَمَبلَغَ عِلمِهِ، وَصَارَ يُعَلِّقُ رَجَاءَهُ بِهِ وَزَوَالَ خَوفِهِ بِهِ.

(٦) نَكِرَةٌ فِي سِيَاقِ الشَّرطِ؛ فَتَعُمُّ جميعَ الأشياءِ. [والحديث حسن، رواه الترمذي: ٢١٦٧، وانظر: «غاية المرام»: ٢٩٧].

فَمَن تَعَلَّقَ بِاللهِ، وَجَعَلَ رَغبَتَهُ وَرَجَاءَهُ وَخَوفَهُ مِنهُ، فإنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣].

وقولُهُ: «وُكِلَ إِلَيهِ»؛ أي: أُسنِدَ إليه وَفُوِّضَ.

=

◆ **التَّمَائِمُ**: شَيءٌ يُعَلَّقُ على الأَولادِ مِنَ العَينِ، لَكِن إذا كان المُعَلَّقُ مِنَ القُرآنِ؛ فَرَخَّصَ فِيهِ بَعضُ السَّلَفِ، وَبَعضُهُم لم يُرَخِّص فِيهِ وَيَجعَلُهُ مِنَ المَنهِيِّ عَنهُ؛ مِنهُمُ ابنُ مسعودٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ[1].

◆ **والرُّقَى**: هِيَ الَّتِي تُسَمَّى: (**العَزَائِمَ**)[2]، وَخَصَّ مِنهُ الدَّلِيلُ مَا خَلا مِنَ الشِّركِ؛ فَقَد رَخَّصَ فيه رَسُولَ اللهِ ﷺ مِنَ العَينِ والحُمَةِ[3].

◆ **والتِّوَلَةُ**: شَيءٌ يَصنَعُونَهُ يَزعُمُونَ أَنَّهُ يُحَبِّبُ المَرأَةَ إلى زَوجِهَا والرَّجُلَ إلى امرَأَتِهِ.

= **والتَّعَلُّقُ بِغَيرِ اللهِ أَقسَامٌ**:

١. **ما يُنَافِي التَّوحِيدَ مِن أَصلِهِ**: وهو أن يَتَعَلَّقَ بِشَيءٍ لا يُمكِنُ أن يَكُونَ لَهُ تَأثِيرٌ، ويَعتَمِدَ عَلَيهِ اعتِمَاداً، مُعرِضاً عَنِ اللهِ، مِثلَ تَعَلُّقِ عُبَّادِ القُبُورِ بِمَن فيها عِندَ حُلُولِ المَصَائِبِ.

٢. **ما يُنَافِي كَمَالَ التَّوحِيدِ**: وهو أن يَعتَمِدَ على سَبَبٍ شَرعِيٍّ صحيحٍ، مَعَ الغَفلَةِ عَنِ المُسَبِّبِ، وهوَ اللهُ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى، وَعَدَمِ صَرفِ قَلبِهِ إِلَيهِ؛ فَهَذَا نَوعٌ مِنَ الشِّركِ الأَصغَرِ، ولا نَقُولُ: أَكبَرُ؛ لأَنَّ اللهَ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى جَعَلَهُ سَبَباً.

٣. **أن يَتَعَلَّقَ بِالسَّبَبِ تَعَلُّقاً مُجَرَّداً**: لِكَونِهِ سَبَباً فَقَط، مَعَ اعتِمَادِهِ الأَصلِيِّ على اللهِ، فَيَعتَقِدَ أَنَّ هذا السَّبَبَ مِنَ اللهِ، ولو شَاءَ لأَبطَلَ أَثَرَهُ، وَلَو شَاءَ لأَبقَاهُ، وَأَنَّهُ لا أَثَرَ لِلسَّبَبِ إِلا بِمَشِيئَةِ اللهِ؛ فَهَذَا لا يُنَافِي التَّوحِيدَ لا كَمَالاً وَلا أَصلاً.

(١) وهو الصَّوَابُ؛ لِعُمُومِ النَّهيِ ـ وَلاَ مُخَصِّصَ لَهُ ـ وَسَدِّ الذَّرِيعَةِ؛ فإنها تُفضِي إلى تَعلِيقِ مَا ليسَ مُبَاحاً.

(٢) أي: في عُرفِ النَّاسِ.

(٣) **يُشتَرَطُ لِجَوَازِ الرُّقيَةِ ثَلاثَةُ شُرُوطٍ**:

١. أن يعتقدَ أنها لا تَنفَعُ بِذَاتِهَا دُونَ اللهِ، وإنِ اعتَقَدَ أنها تَنفَعُ بِذَاتِهَا فَهُوَ شِركٌ.

٢. أن لا تَكُونَ مما يُخَالِفُ الشَّرعَ.

٣. أن تكونَ مَفهُومَةً مَعلُومَةً.

• ورَوَى أحمدُ عن رُوَيفِعٍ قال: (قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يا رُوَيفِعُ، لَعَلَّ الحَيَاةَ تَطُولُ بِكَ، فَأَخبِرِ النَّاسَ أَنَّ مَن عَقَدَ لِحيَتَهُ[1]، أَو تَقَلَّدَ وَتَراً[2]، أَوِ استَنجَى[3] بِرَجِيعِ دَابَّةٍ أَو عَظمٍ، فَإِنَّ مُحَمَّداً بَرِيءٌ مِنهُ»).

• وعَن سَعِيدِ بنِ جُبَيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قال: (مَن قَطَعَ تَمِيمَةً مِن إنسَانٍ كَانَ كَعِدلِ رَقَبَةٍ[4]). [رواهُ وَكيعٌ].

• ولَهُ عَن إبراهيم، قال: (كَانُوا يَكرَهُونَ التَّمَائِمَ كُلَّهَا؛ مِنَ القُرآنِ وَغيرِ القُرآنِ[5]).

---

(١) كانتِ العَرَبُ تُطِيلُ لِحَاهُم ـ كَمَا هيَ السُّنَّةُ ـ لَكِنَّهُم كَانُوا يَعقِدُونها؛ **لأَسبابٍ**، **مِنهَا**:

١. **الافتِخَارُ وَالعَظَمَةُ**: فَتَجِدُ أَحَدَهُم يَعقِدُ لِحيَتَهُ؛ لِيُعلَمَ أَنَّهُ عَظِيمٌ وَسَيِّدُ قَومِهِ.

٢. **وَمِنهَا**: **الخَوفُ مِنَ العَينِ**: لأنها إذا كانت جَمِيلَةً وَحَسَنَةً صَارَت بالعَقدِ قَبِيحَةً.

فمَن فَعَلَهُمَا فَقَد بَرِئَ مِنهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

(٢) **الوَتَرُ**: سِلكٌ مِنَ العَصَبِ، يُؤخَذُ مِنَ الشَّاةِ، ويُتَّخَذُ لِلقَوسِ وَتَراً، وَيَستَعمِلُونَهَا في أَعنَاقِ إِبلِهِم أَو خَيلِهِم، أَو في أَعنَاقِهِم؛ يَزعُمُونَ أنها تَمنَعُ العَينَ، وهذا مِنَ الشركِ، على ما سبق من تفصيل.

(٣) مأخوذٌ مِنَ (**النَّجوِ**)، وهو: إِزَالَةُ أَثَرِ الخَارِجِ مِنَ السَّبِيلَينِ.

ورَجِيعُ الدَّابَّةِ: هو رَوثُها.

وقد وَرَدَ تعليلُ ذلك في ما رواه مسلم والترمذي [١٨] مرفوعاً مِن حديثِ ابنِ مسعودٍ:

«لَا تَستَنجُوا بِالرَّوثِ وَلَا بِالعِظَامِ؛ فَإِنَّهُ زَادُ إِخوَانِكُم مِنَ الجِنِّ». [وهو مُخَرَّجٌ في «الإرواء»: ٤٦].

وكُلُّ ذَنبٍ قُرِنَ بِالبَرَاءَةِ مِن فَاعِلِهِ فَهُوَ مِن كَبَائِرِ الذُّنُوبِ.

(٤) **وجهُ المشابَهَةِ**: أنه إذا قَطَعَ التَّمِيمةَ مِن إنسانٍ فكأنه أَعتَقَهُ مِنَ الشِّركِ وَفَكَّهُ مِنَ النارِ.

(٥) وهذا هو الصوابُ كما سبق، وفي يومِنا غدا تَعليقُ القرآنِ لا للاستِشفاءِ؛ بل لِمُجَرَّدِ التَّبَرُّكِ والزِّينَةِ!، فهذا كلُّه مِنَ البدعِ؛ فَالقُرآنُ ما نَزَلَ لِيُستَشفَى بِهِ على هذا الوَجهِ!؛ إنما يُستَشفَى بِهِ على ما جَاءَ بِهِ الشَّرعُ.

والأثر رواه أبو عبيد في «فضائل القرآن» [ص/٣٨٢] بسند صحيح عنه.

فيه مسائلُ:

الأولى: تفسيرُ الرُّقَى والتمائمِ.

الثانيةُ: تفسيرُ التِّوَلَةِ.

الثالثةُ: أنَّ هذه[1] الثلاثةَ كُلَّهَا مِنَ الشِّركِ، مِن غَيرِ استِثنَاءٍ.

الرابعةُ: أنَّ الرُّقيَةَ بالكلامِ الحقِّ[2] مِنَ العَينِ والحُمَةِ ليسَ مِن ذلكَ.

الخامسةُ: أنَّ التَّمِيمَةَ إذا كانت مِنَ القُرآنِ فقدِ اختَلَفَ العلماءُ: هَل هِيَ مِن ذَلِكَ أَم لا؟[3].

السادسةُ: أنَّ تَعلِيقَ الأَوتَارِ عَلَى الدَّوَابِّ مِنَ العَينِ مِن ذَلِكَ[4].

السابعةُ: الوَعِيدُ الشَّدِيدُ[5] على مَن تَعَلَّقَ وَتَراً.

الثامنةُ: فَضلُ ثَوَابِ مَن قَطَعَ تَمِيمَةً مِن إِنسَانٍ[6].

التاسعةُ[7]: أنَّ كلامَ إبراهيمَ لا يُخالِفُ ما تَقَدَّمَ مِنَ الاختلافِ؛ لأنَّ مُرادَهُ أصحابُ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ.

---

(١) **ظاهرُ كلامِهِ**: حتى الرُّقَى، وهذا فيه نَظَرٌ؛ لأنَّ مِنَ الرُّقَى ما هو جَائِزٌ. [كما تقدَّمَ في الصفحة ٥٩].

(٢) **ضِدُّهُ**: البَاطِلُ، وكذا المجهولُ الذي لا يُعلَمُ.

وقد تَقَدَّمَ [في الصفحة ٢٨]: أنَّ الرُّقيةَ ليست خاصةً بالعَينِ والحُمَةِ.

(٣) وقد تقدَّمَ [في الصفحة ٥٩]: أنَّ الصَّوَابَ المَنعُ مِنهُ؛ لأنَّ الأَصلَ عَدَمُ المَشرُوعِيَّةِ حتى يَتَبَيَّنَ ذلك مِنَ السنة.

(٤) أي: مِنَ الشِّركِ.

(٥) ذلك لِبَرَاءَةِ رسولِ اللهِ ﷺ ممن تَعَلَّقَ وَتَراً.

والبَرَاءَةُ ـ هنا ـ: بَرَاءَةٌ مِن هذا الفِعلِ، كقولِهِ ﷺ: «مَن غَشَّ فَلَيسَ مِنَّا».

(٦) لأنه إنقاذٌ لَهُ مِن رِقِّ الشِّركِ، فهو كَمَن أَعتَقَهُ.

(٧) ليسَ مُرَادُهُ الصَّحَابَةَ ولا التابعينَ عُمُوماً.

[٩] بابٌ: مَن تَبَرَّكَ[١] بِشَجَرَةٍ...

(١) **البَرَكَةُ**: هي: كَثرَةُ الخَيرِ وَثُبُوتُهُ، وهي مأخوذةٌ مِنَ البِركَةِ ـ بِالكَسرِ ـ **والبِركَةُ**: مَجمَعُ الماءِ.

والتَّبَرُّكُ: طَلَبُ البَرَكَةِ.

وهو لا يخلو من أمرين:

١. أن يكونَ التَّبَرُّكُ بِأَمرٍ شَرعِيٍّ مَعلُومٍ:

مِثلِ: القُرآنِ، قالَ تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ﴾.[سورة ص: ٢٩].

٢. أَن يَكُونَ بِأَمرٍ حِسِّيٍّ مَعلُومٍ:

مِثلِ: التَّعلِيمِ، وَالدُّعَاءِ، وَنَحوِهِ.

والتَّبَرُّكُ المَشرُوعُ لَه أَنوَاعٌ، منهَا:

١. **التَّبَرُّكُ بِالأَقوالِ وَالأَفعالِ وَالهَيئاتِ**:

- فَمِنَ الأَقوَالِ: ذِكرُ اللهِ، وَتِلاوَةُ كِتَابِهِ.
- وَمِنَ الأَفعَالِ: طَلَبُ العِلمِ وتَعَلُّمُهُ؛ فَمِن بَرَكَتِهِ: الرِّفعَةُ فِي الدُّنيَا وَالآخِرَةِ.
- وَمِنَ الهَيئَاتِ المُبَارَكَةِ: الاجتِمَاعُ عَلَى الطَّعَامِ، وَالأَكلُ مِن جَوَانِبِ القَصعَةِ؛ فَقَد وَرَدَ فِي الحديثِ: «اجتَمِعُوا عَلَى طَعَامِكُم، وَاذكُرُوا اللهَ عَلَيهِ، يُبَارَكْ لَكُم فِيهِ».

[رواه أبو داود، وحَسَّنَهُ الشيخُ الألباني].

٢. **التَّبَرُّكُ بِالأَمكِنَةِ**:

مِثلِ: المَسَاجِدِ الثَّلاثَةِ، وَغَيرِهَا مِنَ المَسَاجِدِ.

٣. **التَّبَرُّكُ بِالأَزمِنَةِ**:

مِثلِ: شَهرِ رَمَضَانَ، ولَيلَةِ القَدرِ، وَنَحوِهَا.

فهذِهِ الأشياءُ تُلتَمَسُ مِنهَا البَرَكَةُ حَسبَ ما جَاءَ عَنِ الشَّارِعِ، وَلا يُتَعَدَّى بِهَا الوَجهُ المَشرُوعُ والمُبَاحُ. [انظر «التبرك» للعلياني: ص/٣٣].

فعن سُوَيدِ بنِ غفلةَ قال: خَرَجتُ مَعَ أَمِيرِ المُؤمِنِينَ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ مِن مَكَّةَ إِلَى المَدِينَةِ، فَلَمَّا أَصبَحنَا صَلَّى بِنَا الغَدَاةَ، ثُمَّ رَأَى النَّاسَ يَذهَبُونَ مَذهَباً، فَقَالَ: (أَينَ يَذهَبُ هَؤُلَاءِ؟). =

...... أو حَجَرٍ[1] ونَحوِهِمَا

وَقولُ اللهِ تَعَالى[2] :

= قِيلَ: يَا أَمِيرَ المُؤمِنِينَ، مَسجِدٌ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، هُمْ يَأتُونَ يُصَلُّونَ فِيه.

فَقَالَ: (إِنَّمَا هَلَكَ مَن كَانَ قَبلَكُم بِمِثلِ هَذَا؛ يَتَّبِعُونَ آثَارَ أَنبِيَائِهِم؛ فَيَتَّخِذُونَهَا كَنَائِسَ وَبِيَعاً!.

مَنْ أَدرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فِي هَذِهِ المَسَاجِدِ فَلْيُصَلِّ، وَمَن لَا فَلْيَمْضِ وَلَا يَتَعَمَّدْهَا). [رواه سعيدُ ابن منصور وابنُ وضّاحٍ في «البدع والنهي عنها» بسند صحيحٍ، وانظر «تخريج أحاديث فضائل الشام»].

وهناك بَرَكَاتٌ مَوهُومَةٌ بَاطِلَةٌ:

مِثلُ: مَا يَزعُمُهُ الدَّجَّالُون: أنَّ فُلاناً المَيِّتَ ـ الَّذِي يَزعُمُونَ أَنَّهُ وَلِيٌّ ـ أَنزَلَ عَلَيكُم مِن بَرَكَتِهِ!؛ فَهَذِهِ بَرَكَةٌ بَاطِلَةٌ لا أَثَرَ لَهَا.

وَطَلَبُ الخَيرِ وَثُبُوتُهُ إِنَّمَا يَكُونُ ممن يَملِكُ ذَلِك وَيَقدِرُ عَلَيهِ، وَهُوَ اللهُ سبحانه، أمَّا المَخلُوقُ فَإِنَّهُ لا يَقدِرُ على مَنحِ البَرَكَةِ وَإِيجَادِهَا.

وَطَلَبُ البركة من المخلوق يَكُونُ:

- **شِركًا أكبَرَ**: إِنِ اعتَقَدَ أَنَّ الشَّيءَ يَمنَحُ البَرَكَةَ.
- **وَشِركًا أَصغَرَ**: إِنِ اعتَقَدَ أَنَّ ذَلكَ الشَّيءَ سَبَبٌ لِحُصُولِ البَرَكَةِ.

وَهَذَا فِيمَا لم يَثبُت فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أنهُ مُبَارَكٌ، وَقَد وَرَدَ في الحَدِيث: «حَيَّ عَلَى الطَّهُورِ المُبَارَكِ، وَالبَرَكَةُ مِنَ اللهِ». [رواه البخاري، وانظر «التَّبَرُّك»: ص/١٧].

(١) اسمُ جِنسٍ، يَشمَلُ أيَّ حَجَرٍ، حَتَّى الحَجَرَ الأَسوَدَ؛ فَإِنَّهُ لا يُتَبَرَّكُ بِهِ؛ إنما يُتَعَبَّدَ للهِ بِمَسحِهِ.

(٢) قال تعالى في «سُورَةِ النَّجم»: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ * وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ۝٥ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ۝٧ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ۝١٠ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ ۝١١ أَفَتُمَارُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ۝١٢ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ ۝١٥ إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ ۝١٦ مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ۝١٧ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ ۝١٨ ﴾ [النجم: ١ ـ ١٨]. =

﴿أَفَرَءَيۡتُمُ[1] ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ[2] ١٩﴾ الآياتِ[3]. [النجم: ١٩].

= لَمَّا ذَكَرَ اللهُ ﷻ المِعرَاجَ بِقَولِهِ: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ١...﴾ [النجم: ١] قَالَ: ﴿لَقَدۡ رَأَىٰ مِنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ ١٨﴾ [النجم: ١٨].

وَقَدِ اختَلَفَ العُلَمَاءُ في قَولِهِ: ﴿ٱلۡكُبۡرَىٰٓ﴾؛ **هَل هِيَ مَفعُولٌ لـ﴿رَأَىٰ﴾ أو صِفَةٌ لـ﴿ءَايَٰتِ﴾؟**

وَالثَّاني هُوَ الرَّاجِحُ.

فَيَكُونُ المَعنَى: أَنَّهُ رَأَى بَعضَ الآيَاتِ الكُبرَى؛ إذ إنَّ مَا رَآهُ لَيسَ أكبَرَ آيَاتِ اللهِ.

(١) قوله ﷻ : ﴿أَفَرَءَيۡتُمُ﴾؛ أي: أَخبِرونِي مَا شَأنُهَا؟ وَمَا حَالُهَا بِالنِّسبَةِ إلى هَذِهِ الآيَاتِ العَظِيمَةِ؟ إنها لَيسَت بِشَيءٍ.

وَالاستِفهَامُ: لِلاستِخفَافِ وَالاستِهجَانِ بِهَذِهِ الأَصنَامِ.

(٢) ﴿ٱللَّٰتَ﴾: **قُرِئَت بِالتَّشدِيدِ وَالتَّخفِيفِ**:

- **فَعَلَى الأَوَّلِ**: تَكُونُ اسمَ فَاعِلٍ، مِنَ (اللَّتِّ)، وَهُوَ: اسمُ صَنَمٍ، أَصلُهُ رَجُلٌ كان يَلُتُّ السَّوِيقَ لِلحُجَّاجِ.
- **وأَمَّا الثَّاني**: فَإِنَّهُ اللَّاتُ، مُشتَقَّةٌ مِنَ (الإِلَهِ)، فَهُمُ اشتَقُّوا مِن أَسمَاءِ اللهِ اسماً لِهَذَا الصَّنَمِ، وَسَمَّوهُ: (اللَّاتَ).

والعُزَّى: مُؤَنَّثُ (أَعَزّ)، وهو: صَنَمٌ يَعبُدُهُ قُرَيشٌ وَبَنُو كِنَانَةَ، مُشتَقٌّ مِن اسمِ اللهِ: (العَزِيزِ)، كَانَ بِنَخلَةَ، بَينَ مَكَّةَ وَالطَّائِفِ.

ومَنَاةُ: قِيلَ: مُشتَقَّةٌ مِنَ (المَنَّانِ)، وَقِيلَ: مِن (مِنَى)؛ لِكَثرَةِ مَا يُمنَى عِندَهُ مِنَ الدِّمَاءِ ـ أَي: يُرَاقُ ـ، وُمِنهُ سُمِّيَت: (مِنَى)، وَكَانَ بَينَ مَكَّةَ وَالمَدِينَةِ، لِهُذَيلٍ وَخُزَاعَةَ، وكَانَ الأَوسُ وَالخَزرَجُ يُعَظِّمُونَهَا.

(٣) أي: أَكمِلها، قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ ١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ ٢٠ أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلۡأُنثَىٰ ٢١ تِلۡكَ إِذٗا قِسۡمَةٞ ضِيزَىٰٓ ٢٢ إِنۡ هِيَ إِلَّآ أَسۡمَآءٞ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهۡوَى ٱلۡأَنفُسُۖ وَلَقَدۡ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلۡهُدَىٰٓ ٢٣ أَمۡ لِلۡإِنسَٰنِ مَا تَمَنَّىٰ ٢٤ فَلِلَّهِ ٱلۡأٓخِرَةُ وَٱلۡأُولَىٰ ٢٥ ۞ وَكَم مِّن مَّلَكٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ ٢٦﴾. [النجم: ١٩ ـ ٢٦]. =

• عَن أَبِي وَاقِدٍ اللَّيثِيِّ قالَ: (خَرَجنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى حُنَينٍ[1] وَنَحنُ حُدَثَاءُ[2] عَهدٍ بِكُفرٍ، وَلِلمُشرِكِينَ سِدرَةٌ يَعكُفُونَ[3] عِندَهَا وَيَنُوطُونَ[4] بِهَا أَسلِحَتَهُم يُقَالُ لَهَا: ذَاتُ أَنوَاطٍ[5]).

= وَقولُهُ: ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلۡأُنثَىٰ ۝٢١﴾: هذا استفهامٌ إنكَارِيٌّ على المُشرِكِينَ الَّذِينَ يَجعَلُونَ للهِ البَنَاتِ وَلَهُمُ البَنِينَ!.

وَقَولُهُ: ﴿تِلۡكَ إِذٗا قِسۡمَةٞ ضِيزَىٰٓ ۝٢٢﴾؛ أي: جَائِرَةٌ.

وَقَولُهُ: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّآ أَسۡمَآءٞ...﴾: الضَّمِيرُ في ﴿هِيَ﴾ يَعُودُ عَلَى الأَصنَامِ.

وأصلُ السُّلطَانِ ـ في اللُّغَةِ ـ: ما بِهِ سُلطَةٌ:

- فَإِن كَانَ في مَقَامِ العِلمِ فَهُوَ: العِلمُ.
- وَإِن كَانَ في مَقَامِ القُدرَةِ فَهُوَ: القُدرَةُ.
- وَإِن كَانَ في مَقَامِ الأَمرِ وَالنَّهيِ فَهُوَ: مَن لَهُ الأَمرُ وَالنَّهيُ.

فَمَثَلاً:

- قَولُهُ: ﴿لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلۡطَٰنٖ ۝٣٣﴾ [الرحمن: ٣٣]؛ أي: بِقُدرَةٍ وَقُوَّةٍ.
- وقولُهُ: ﴿مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍ﴾ [النجم: ٢٣]؛ أي: حُجَّةٍ وبُرهَانٍ.

وَمُنَاسَبَةُ الآيةِ للتَّرجمَةِ: أنهم يَعتَقِدُونَ أنَّ هذهِ الأَصنَامَ تَنفَعُهُم وَتَضُرُّهُم؛ وَلِهَذَا يَأتُونَ إِلَيهَا يَدعُونَهَا وَيَذبَحُونَ لَهَا.

(١) أي: بَعدَ غَزوَةِ الفَتحِ، وَهِيَ غَزوَةُ ثَقِيفٍ وهَوَازِنَ.

(٢) (حُدثاء): جَمعُ (**حَدِيث**)؛ أي: قَرِيبُ عَهدٍ بِكُفرٍ.

وَذَكَرَ ذَلِكَ لِلاعتِذَارِ لِطَلَبِهِم، وَلَو وَقَرَ الإيمانُ في قُلُوبِهِم لم يَسأَلُوا هَذَا السُّؤَالَ.

(٣) أي: يُقِيمُونَ عَلَيهَا.

والعُكُوفُ: مُلاَزَمَةُ الشَّيءِ.

(٤) أي: يُعَلِّقُونَ بِهَا أَسلِحَتَهُم تَبَرُّكاً.

(٥) أي: أنها تُلَقَّبُ بهذا اللَّقَبِ؛ لأنهُ تُنَاطُ فِيهَا الأَسلِحَةُ رَجَاءَ بَرَكَتِهَا.

فَمَرَرنا بِسِدرَةٍ، فَقُلنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، اجعَل لَنَا ذَاتَ أَنوَاطٍ كَمَا لَهُم ذَاتُ أَنوَاط.

فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اللهُ أَكبَرُ[(١)]، إِنَّهَا السُّنَنُ، قُلتُم ـ والَّذِي نَفسِي بِيَدِهِ ـ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسرَائِيلَ لِمُوسَى[(٢)]: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ١٣٨﴾ [الأعراف: ١٣٨]، لَتَركَبُنَّ سَنَنَ[(٣)] مَن كَانَ قَبلَكُم»). [رواهُ الترمذيُّ وصَحَّحَهُ][(٤)].

فيه مسائلُ:

الأولى: تفسيرُ آيةِ النجمِ[(٥)].

الثانيةُ: مَعرِفَةُ صُورَةِ الأمرِ الَّذِي طَلَبُوا[(٦)].

الثالثةُ: كَونُهُم لم يَفعَلُوا[(٧)].

الرابعةُ: كَونُهم قَصَدُوا التَّقَرُّبَ إلى اللهِ بِذَلِكَ[(٨)]؛ لِظَنِّهِم أنه يُحِبُّهُ.

---

(١) كَبَّرَ استِعظَاماً لهذا الطَّلَبِ وَتَعَجُّباً، لا فَرَحاً بِهِ؛ كَيفَ يَقُولُونَ هذا وَهُم آمَنُوا بِأَنَّهُ لا إلهَ إلا اللهُ؟!، لَكِن «إِنَّهَا السُّنَنُ»؛ أي: الطُّرُقُ الَّتِي يَسلُكُها العُبَّادُ.

(٢) أي: إنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَاسَ مَا قَالَهُ الصَّحَابَةُ على مَا قالَهُ بَنُو إسرَائِيلَ لِمُوسَى.

وَقَولُهُ: «وَالَّذِي نَفسِي بِيَدِهِ»؛ أي: مِن جِهَةِ تَدبِيرِهَا وَتَصرِيفِهَا، وَمِن جِهَةِ إِمَاتَتِهَا وَإِحيَائِهَا.

(٣) أي: لَتَفعَلُنَّ مِثلَ فِعلِهِم وَلَتَقُولُنَّ مِثلَ قَولِهِم، وَلا يُرَادُ بِذَلِكَ الإِقرَارُ؛ وَإنما يُرَادُ التَّحذِيرُ.

(٤) رواه الترمذي [٢١٨٠]، وهو صحيحٌ.

(٥) تَقَدَّمَ تَفسِيرُهَا وأَنَّ اللهَ أنكرَ على هؤلاءِ عبادَتَهَا، وأتى بصيغةِ الاستفهامِ الدَّالِّ على التحقيرِ.

(٦) فَدَلَّ ذلكَ على أنَّ التَّبَرُّكَ بالأَشجَارِ مَمنُوعٌ، وأنه مِن سُنَنِ الضَّالِّينَ مِنَ السَّابِقِينَ.

(٧) أي: لم يُعَلِّقُوا أَنوَاطاً عَلَى الشَّجَرَةِ؛ بَل كَانَ طَلَباً مِنهُم فقط.

(٨) أي: بِتَعلِيقِ الأَسلِحَةِ وَنَحوِهَا عَلَى الشَّجَرَةِ الَّتِي يُعَيِّنُهَا النبيُّ ﷺ؛ وَلِهَذَا طَلَبُوا مِنهُ؛ لِتَكتَسِبَ ـ بهذا ـ مَعنَى العِبَادَةِ.

الخامسةُ: أنهم إذا جَهِلُوا هذا فَغَيرُهُم أَولَى بِالجَهلِ[1].

السادسةُ: أنَّ لَهُم مِنَ الحَسَنَاتِ وَالوَعدِ بِالمَغفِرَةِ مَا لَيسَ لِغَيرِهِم[2].

السابعةُ: أنَّ النبيَّ ﷺ لم يَعذُرهُم؛ بَل رَدَّ عَلَيهِم بِقَولِهِ[3]: «**اللهُ أَكبَرُ، إِنَّهَا السُّنَنُ، لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَن كَانَ قَبلَكُم**».

فَغَلَّظَ الأمرَ بهذهِ الثلاثِ[4].

الثامنةُ[5]: **الأمرُ الكبيرُ**، وهو المقصودُ: أنه أخبَرَ أنَّ طِلبَتَهُم كَطِلبَةِ بني إسرائيل لَمَّا قالوا لِمُوسى: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا﴾ [الأعراف: ١٣٨].

التاسعةُ: أنَّ نفيَ هذا مِن معنى «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»، معَ دِقَّتِهِ وخَفَائِهِ على أولئك[6].

العاشرةُ: أنه حَلَفَ على الفُتيَا، وهو لا يحلِفُ إلا لِمَصلحةٍ[7].

الحاديةَ عشرةَ: أنَّ الشركَ فيه أكبرُ وأصغرُ؛ لأنهم لم يرتَدُّوا بهذا[8].

---

(١) **قصد المؤلف بهذا**: أن لا نَغتَرَّ بِعَمَلِ النَّاسِ؛ لأنَّ عَمَلَ الناسِ قَد يَكُونُ عَن جَهلٍ.

(٢) وهذا مَعلُومٌ مِنَ الآياتِ الوَارِدَةِ في فَضلِ الصَّحَابَةِ؛ فَلَهم مِنَ الوَعدِ وَأَسبَابِ المَغفِرَةِ مَا ليسَ لِغَيرِهِم.

(٣) أي: لم يَعذُرْهُم بِكَونِهِ غَلَّظَ عَلَيهِم، لَكِن لم يَحكُم عَلَيهِم بِمُقتَضَى قَولِهِم.

(٤) يقصد: التكبير ... أو المؤكدات.

(٥) هؤلاءِ طَلبُوا سِدرَةً، وَأُولَئِكَ طَلَبُوا إلهاً؛ فَيَكُونُ في كِلا الطَّلَبَينِ مُنَافَاةٌ للتَّوحِيدِ؛ لأنَّ التَّبَرُّكَ بِالشَّجَرِ نَوعٌ مِنَ الشِّركِ، وَاتِّخَاذُ إلَهٍ شِركٌ وَاضِحٌ.

(٦) لأنَّ هذه الكلمةَ تَنفِي كُلَّ إلَهٍ سِوَى اللهِ، وَتَنفِي الأُلُوهِيَّةَ عَمَّا سِوَى اللهِ؛ فَكَذَلِكَ البَرَكَةُ لا تَكُونُ مِن غَيرِ اللهِ.

(٧) كَدَفعِ مَضَرَّةٍ وجَلبِ مَصلَحَةٍ.

(٨) تقدَّمَ تقسيمُ الشِّركِ. [في الصفحة ٦٣].

الثانيةَ عشرةَ: قولُهم: **(وَنَحْنُ حُدَثَاءُ عَهدٍ بِكُفرٍ)**: فيه أنَّ غيرَهُم لا يَجهلُ ذلك[1].

الثالثةَ عشرةَ: التكبيرُ عندَ التَّعَجُّبِ، خلافاً لِمَن كَرِهَهُ[2].

الرابعةَ عشرةَ: سَدُّ الذَّرائِعِ[3].

الخامسةَ عشرةَ: النَّهيُ عَنِ التَّشَبُّهِ بِأهلِ الجاهليةِ[4].

السادسةَ عشرةَ: الغَضَبُ عِندَ التَّعليمِ[5].

السابعةَ عشرةَ: القَاعِدَةُ الكُلِّيَّةُ؛ لِقَولِهِ: «**إِنَّهَا السُّنَنُ**[6]».

---

(١) **معناهُ**: أَنَّهُ يَعتَذِرُ عَمَّا طَلَبُوا؛ لجِهلِهِم وَكَونِهِم حُدَثَاءَ عَهدٍ بِكُفرٍ، أمَّا غيرُهُم ممن سَبَقَ إلى الإِسلامِ فَلا يَجهَلُ ذَلكَ.

(٢) أي: اللهُ أَكبَرُ وَأَعظَمُ مِن أَن يُشرَكَ بِهِ!.

وعند الترمذي: «سُبحَانَ اللهِ!»؛ أي: تَنزيهاً للهِ عَمَّا لا يَلِيقُ بِهِ.

(٣) **الذَّرَائِعُ**: الطُّرُقُ المُوصِلَةُ إلى الشَّيءِ.

وذرائعُ الشيءِ: وَسَائِلُهُ وَطَرَائِقُهُ.

والذَرَائِعُ قِسمَانِ:

١. **ذَرَائِعُ إلى أُمُورٍ مَطلُوبَةٍ**: فَهَذِهِ تُطلَبُ وتُفتَحُ.
٢. **ذَرَائِعُ إلى أُمُورٍ مَذمُومَةٍ**: فَهَذِهِ تُسَدُّ.

وَذَاتُ الأَنوَاطِ وَسِيلَةٌ إلى الشِّركِ الأَكبَرِ.

(٤) وَبِهَذَا نَعرِفُ أنَّ الجاهلية تَكُونُ في كلِّ زَمَانٍ.

(٥) يُؤخَذُ مِن طَرِيقَةِ إِنكَارِهِ ﷺ.

(٦) أي: إنَّ هذه الأُمَّةَ سَتَتَّبِعُ طُرُقَ مَن كَانَ قبلَهَا.

الثامنةَ عشرةَ: أنَّ هذا عَلَمٌ مِن أَعلامِ النُّبَوَّةِ؛ لِكَونِهِ وَقَعَ كما أخبَرَ[١].

التاسعةَ عشرةَ: أنَّ كلَّ ما ذَمَّ اللهُ بِهِ اليَهُودَ والنَّصَارَى في القَرآنِ؛ أَنَّهُ لَنَا[٢].

العشرونَ: أنَّهُ مُتَقَرِّرٌ عِندَهُم: أنَّ العِبَادَاتِ مَبنَاهَا على الأَمرِ[٣]؛ فَصَارَ فيهِ التنبِيهُ عَلَى مَسَائِلِ القَبرِ[٤]:

- أمَّا «مَن رَبُّكَ؟» فواضِحٌ.
- وَأَمَّا «مَن نَبِيُّكَ؟» فَمِن إِخبَارِهِ بِأَنبَاءِ الغَيبِ.
- وَأَمَّا «مَا دِينُكَ؟» فَمِن قَولِهِم: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا﴾ إلخ [الأعراف: ١٣٨].

---

(١) فإن قِيلَ: كَيفَ وَرَدَ في الحديثِ: «إِنَّ الشَّيطَانَ قَد أَيِسَ أَن يَعبُدَهُ المُصَلُّونَ في جَزِيرَةِ العَرَبِ»؛ **فَكَيفَ تقعُ عِبادَتُه**؟

فَالجوَابُ: أنَّ إِخبَارَ النَّبيِّ ﷺ بِيأسِهِ لا يَدُلُّ على عَدَمِ الوُقُوعِ؛ بل يَجُوزُ أَن يَقَعَ عَلَى خِلافِ مَا تَوَقَّعَهُ؛ لأنهُ لَمَّا رَأَى دُخُولَ النَّاسِ في دِينِ اللهِ أَفوَاجاً يَئِسَ أن يُعبَدَ سِوَى اللهِ في هذه الجَزِيرَةِ، لَكِنَّ حِكمَةَ اللهِ تَأبَى إلا أن يَكُونَ ذلكَ.

وَهَذَا نَقُولُهُ ـ ولا بُدَّ ـ لِئَلَّا يُقالَ: (إنَّ جَمِيعَ الأَفعَالِ الَّتِي تَقَعُ في الجَزِيرَةِ العَرَبِيَّةِ لا يُمكِنُ أن تَكُونَ شِركاً)؛ كما يزعمُ بعضُ المتصوفةِ.

(٢) أي: قَد يَكُونُ مِن بَعضِنَا، فَإذا وَقَعَ تَشَبُّهٌ بِاليَهُودِ والنَّصَارَى؛ فإنَّ الذَّمَّ الذي يكونُ لهم يكونُ لَنَا.

(٣) وهذا واضِحٌ، وما لم يَثبُت فيه أمرٌ مِنَ الشارعِ فهو بِدعَةٌ.

(٤) أي: الرُّبُوبِيَّةِ وَالنُّبُوَّةِ وَالعِبَادَةِ.

وليسَ مُرَادُهُ: أنَّ فيها دَلِيلاً على أنَّ الإنسَانَ يُسأَلُ في قَبرِهِ.

والشَّيخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَهمُهُ دَقِيقٌ جِدّاً لِمَعَانِي النُّصُوصِ، فَأَحيَاناً يَصعُبُ على الإنسانِ بَيَانُ وَجهِ استِنبَاطِ المَسأَلَةِ مِنَ الدَّلِيلِ.

الحاديةُ والعشرونَ: أنَّ سُنَّةَ أَهلِ الكِتَابِ مَذمُومَةٌ كَسُنَّةِ المُشرِكِينَ.

الثانيةُ والعشرون: أنَّ المُنتَقِلَ مِنَ البَاطِلِ ـ الَّذِي اعتَادَهُ قَلبُهُ ـ لا يُؤمَنُ أن يَكُونَ في قَلبِهِ بَقِيَّةٌ مِن تِلكَ العَادَةِ؛ لِقَولِهِم: **(وَنَحنُ حُدَثَاءُ عَهدٍ بِكُفرٍ[1])**.

(١) فالإنسانُ يَنبَغِي أن يَبتَعِدَ عَن مَوَاطِنِ الكُفرِ وَالشَّكِّ والفُسُوقِ؛ حتى لا يَقَعَ في قَلبِهِ شَيءٌ مِنهَا.

[١٠] بابٌ[١]: ما جاءَ في الذَّبحِ[٢] لِغَيرِ اللهِ[٣]

---

(١) **مناسبة هذا الباب للتوحيد**: أنَّ بعضَ الذَّبحِ يَتنافى معَ التوحيدِ؛ إمَّا كمالاً وإمَّا أصلاً.

(٢) أي: ذَبحِ البَهَائِمِ.

وللذبحِ أنواعٌ، هي:

١. **ذبحُ العِبادةِ**: وهو أربعةُ أقسامٍ، **هي**:

أ. **الأضحيةُ.**

ب. **الهديُ**: بنوعيه.

ج. **العقيقةُ.**

د. النَّذرُ.

هـ. ذبحُ التطوُّعِ.

٢. **ذبحُ المعصيةِ**:

أ. **الذبحُ لغيرِ اللهِ.**

ب. **الذبحُ في مكانٍ يُذبَحُ فيهِ لغيرِ اللهِ.**

ج. **الذبحُ لأسبابٍ غيرِ مشروعةٍ**: مثل: ذبحِ المؤنِسةِ.

٣. **الذبحُ المباحُ**: مثل:

أ. الذبحُ لِلَّحمِ.

ب. الذبحُ لإكرامِ الضيفِ.

(٣) قَولُهُ: (**لِغَيرِ اللهِ**): اللامُ: للتَّعليلِ وَالقَصدِ؛ أي: قَاصِداً بِذَبحِهِ غَيرَ اللهِ.

وهو يَنقَسِمُ إلى قِسمَينِ:

١. **أن يَذبَحَ لِغَيرِ اللهِ تَقَرُّباً وتَعظِيماً**: فهذا شِركٌ أكبرُ مُخرِجٌ مِنَ المِلَّةِ.

٢. **أن يَذبَحَ لِغَيرِ اللهِ فَرَحاً وَإِكرَاماً**: فهذا مِنَ الأمورِ المُبَاحَة في الأَصلِ، وقد تَكُونُ مَطلُوبَةً أحياناً.

ومُرَادُ المؤلِّفِ: القِسمُ الأَوَّلُ، وهو يَشمَلُ الملائكةَ والأولياءَ والأنبياءَ وغيرَهم؛ فَكُلَّ مَن ذَبَحَ لِغَيرِ اللهِ تَقَرُّباً وتَعظِيماً فَإِنَّهُ دَاخِلٌ في هذهِ الكَلِمَةِ بِأَيِّ شَيءٍ كَانَ.

وأشارَ إلى الدليلِ دونَ الحُكمِ.

وَقولُ اللهِ تَعَالى: ﴿قُلْ[1] إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي[2] وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي[3] لِلَّهِ[4] رَبِّ[5] ٱلْعَٰلَمِينَ[6] ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ[7]﴾ الآية [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣].

---

(١) الخطابُ للنبيِّ ﷺ؛ أي: قل لهؤلاءِ المُشرِكِينَ مُعلِناً لَهُم قِيَامَكَ بِالتَّوحِيدِ الخَالِصِ...؛ لأنها مَكِّيَّةٌ.

(٢) **الصَّلاةُ**: في اللُّغَةِ: الدُّعَاءُ.

وفي الشَّرعِ: عِبَادَةٌ للهِ ذاتُ أَقوالٍ وأَفعالٍ مَعلُومَةٍ، مُفتَتَحَة بالتَّكبِيرِ، مُختَتَمَة بالتَّسلِيمِ.

والنُّسُكُ ـ لغةً ـ: العِبَادَةُ.

وفي الشَّرعِ: ذَبحُ القُربانِ، وهو المُرَادُ هُنا.

وَهُوَ على سَبِيلِ التَّمثِيلِ؛ فإنَّ الصَّلاةَ مِن أَشرَفِ العِبَادَاتِ البَدَنِيَّةِ، والذَّبحُ مِن أَشرَفِ العِبَادَاتِ المَالِيَّةِ.

(٣) أي: حَيَاتِي وَمَوتِي.

وفي قولِهِ: ﴿صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾: إثبَاتُ تَوحِيدِ العِبَادَةِ.

وفي قولِهِ: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾: إثبَاتُ تَوحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ.

(٤) قَولُهُ ﴿لِلَّهِ﴾: خَبَرُ ﴿إِنَّ﴾.

و﴿ٱللَّهِ﴾: عَلَمٌ عَلَى الذَّاتِ الإلَهِيَّةِ، وأصلُهُ (الإلَهُ)، فَحُذِفَتِ الهمزةُ لِكَثْرَةِ الاستعمالِ تَخفِيفاً، وهو بمعنى (مَألُوه).

والمَألُوهُ: المَحبُوبُ المُعَظَّمُ.

(٥) **الربُّ ـ هنا ـ**: المَالِكُ المُتَصَرِّفُ، وهذه رُبُوبِيَّةٌ مُطلَقَةٌ.

(٦) ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾؛ **المراد**: مَا سِوَى اللهِ ﷻ.

(٧) ﴿لَا شَرِيكَ لَهُۥ﴾ الجُملةُ حاليَّةٌ مِن قَولِهِ: ﴿لِلَّهِ﴾. =

وَقولِهِ: ﴿فَصَلِّ[1] لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢﴾ الآيةَ [الكوثر: ٢].

• عَن عليٍّ رضي الله عنه قـالَ: (حَدَّثَنِي رَسُـولُ اللهِ ﷺ بِأَربَعِ كَلِمَاتٍ[2]: «لَعَنَ[3] اللهُ مَن

= وَتتِمَّةُ الآيةِ: ﴿وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ۝١٦٣﴾ [الأنعام: ١٦٣].

قَولُهُ ﴿وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ﴾: الجارُّ والمجرورُ مُتعلِّقَانِ بـ﴿أُمِرْتُ﴾، فيكونُ دالاًّ على الحَصرِ والتَّخصِيصِ؛ أي: بالإخلاصِ للهِ وَنَفيِ الشَّرِيكِ، فكأنهُ ما أُمِرَ إلا بهذا، وَأَبهَمَ الفَاعِلَ للتَّعظِيمِ والتَّفخِيم.

وَقَولُهُ: ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾:

- **فإن كانَت الأَوَّلِيَّةَ الزَّمَنِيَّةَ**: فهو أوَّلُ الأُمَّةِ إسلاماً.
- **وَإن كانَت الأَوَّلِيَّةَ المَعنَوِيَّةَ**: فهوَ أَعظَمُ النَّاسِ إسلاماً وأَتَمُّ انقيَاداً.

(١) الفاءُ: للسببيةِ، عاطِفَةٌ على قَولِهِ: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾ [الكوثر: ١]؛ أي: بِسَبَبِ إعطَائِنَا الكَوثَرَ؛ فَصَلِّ وانحَر.

والمرادُ بالصَّلاةِ: الصَّلاةُ المَعرُوفَةُ شَرعاً.

وَقَولُهُ: ﴿وَٱنْحَرْ﴾؛ أي: اجعَل نَحرَكَ للهِ كما أنَّ صلاتَكَ لهُ.

وقولُهُ: ﴿وَٱنْحَرْ﴾ مُطلَقٌ؛ فَيَدخُلُ فيه كُلُّ مَا ثَبَتَ في الشَّرعِ مَشرُوعِيَّتُهُ، وهي الأَضَاحِي والهدايا والعَقَائِقُ.

(٢) **الكلمةُ**: ـ في اصطِلاحِ النَّحوِيِّينَ ـ: القَولُ المُفرَدُ.

وفي اللُّغَةِ: كُلُّ قَولٍ مُفِيدٍ، ولا تُطلَقُ إلا على الجملةِ المفيدةِ.

(٣) **اللعنُ (مِنَ اللهِ)**: الطَّردُ والإبعَادُ مِن رَحمَةِ اللهِ.

ويأتِي اللَّعنُ بمعنى التأديبِ والزَّجرِ، وَقَد وَرَدَ في الحديثِ: «... وَإِنَّهُ مَن لَعَنَ شَيئاً لَيسَ لَهُ بِأَهلٍ رَجَعَتِ اللَّعنَةُ عَلَيهِ». [رواه أبو داود: ٤٩٠٨].

ذَبَحَ[١] لِغَيرِ اللهِ، لَعَنَ اللهُ مَن لَعَنَ وَالِدَيهِ[٢]، لَعَنَ اللهُ مَن آوَى[٣] مُحدِثاً، لَعَنَ اللهُ مَن غَيَّرَ مَنَارَ الأَرضِ[٤]»). [رواه مسلم].

● وعَن طَارِقِ بنِ شِهابٍ: (أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «دَخَلَ الجَنَّةَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ، وَدَخَلَ النَّارَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ!».

قالوا: وَكَيفَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟، قال: «مَرَّ رَجُلَانِ عَلَى قَومٍ لَهُم صَنَمٌ، لَا يَجُوزُهُ أَحَدٌ حَتَّى يُقَرِّبَ لَهُ شَيئاً، فَقَالُوا لأَحَدِهِمَا: قَرِّب، قَالَ: لَيسَ عِندِي، قَالُوا لَهُ: قَرِّب وَلَو ذُبَاباً، فَقَرَّبَ ذُبَاباً، فَخَلَّوا سَبِيلَهُ، فَدَخَلَ النارَ.

وَقَالُوا لِلآخَرِ: قَرِّب، فَقَالَ: مَا كُنتُ لِأُقَرِّبَ لِأَحَدٍ شَيئاً دُونَ اللهِ ﷻ، فَضَرَبُوا عُنُقَهُ، فَدَخَلَ الجَنَّةَ»). [رواهُ أحمدُ][٥].

---

(١) عَامٌّ، يَشمَلُ مَن ذَبَحَ بَعِيراً أو بَقَرَةً أو غَيرَهَا، وَيَشمَلُ كُلَّ مَن سِوَى اللهِ، حتى لو ذَبَحَ لِنَبِيٍّ أو مَلَكٍ أو جِنِّيٍّ أو غيرِهم.

وَالجُملَةُ يُحتَمَلُ أَن تَكُونَ إِنشَائِيَّةً، ويُحتَمَلُ أن تكونَ خَبَرِيَّةً وهو أَبلَغُ.

(٢) يَشمَلُ: الأَبَ، والأُمَّ، ومَن فوقَهُما؛ أي: سَبُّهُمَا وَشَتمُهُمَا.

فاللَّعنُ (مِنَ الإنسانِ): السَّبُّ والشَّتمُ.

وَقَد وَرَدَ فِي الحديثِ: («إِنَّ أَكبَرَ الكَبَائِرِ أَن يَلعَنَ الرَّجُلُ وَالِدَيهِ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَيفَ يَلعَنُ الرَّجُلُ وَالِدَيهِ؟، قَالَ: «يَسُبُّ الرَّجُلُ أَبَا الرَّجُلِ فَيَسُبَّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ فَيَسُبَّ أُمَّهُ»). [رواه البخاري: ٩٧٣].

(٣) أي: ضَمَّهُ إليهِ وَحَمَاهُ.

والإحداثُ يَشمَلُ:

- **الإِحدَاثَ فِي الدِّينِ**: كَالبِدَعِ الَّتِي أَحدَثَهَا الجهميَّةُ وَغَيرُهُم.
- **والإِحدَاثَ فِي الأَمرِ**؛ أي: فِي شُؤُونِ الدَّولَةِ وَالأُمَّةِ، كالجَرَائِمِ وشِبهِها.

(٤) «مَنَارَ الأَرضِ»؛ أي: عَلامَاتِهَا ومَرَاسِيمَهَا الَّتِي تُحَدِّدُ بَينَ الجِيرَانِ.

فَمَن غَيَّرَهَا ظُلماً فَهُوَ مَلعُونٌ.

(٥) رَوَاهُ أحمدُ في «الزُّهدِ» [ص/ ١٥]، وهو ضعيفٌ مرفوعاً، صحيحٌ موقوفاً على سلمانَ، وَالمَوقُوفُ عِندَ ابن أبي شيبة [٣٣٠٢٨]، فَيُحتَمَلُ أَنَّ سَلمَانَ أخذَهُ عن بني إسرائيلَ.

فيه مسائلُ:

الأولى: تفسيرُ: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ [الأنعام: ١٦٢].

الثانيةُ: تفسيرُ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ۝٢﴾ [الكوثر: ٢].

الثالثةُ: البَدَاءَةُ بِلَعنَةِ مَن ذَبَحَ لِغَيرِ اللهِ(١).

الرابعةُ(٢): لَعْنُ مَن لَعَنَ وَالِدَيه، وَمِنهُ: أَن تَلعَنَ وَالِدَيِ الرَّجُلِ فَيَلعَنَ وَالِدَيك.

الخامسةُ: لَعنُ مَن آوَى مُحدِثاً، وَهُوَ: الرَّجُلُ يُحدِثُ شَيئاً يَجِبُ فِيهِ حَقٌّ للهِ؛ يَلتَجِئُ إلى مَن يُجِيرُهُ مِن ذلك(٣).

السادسةُ: لَعنُ مَن غَيَّرَ مَنَارَ الأَرضِ، وهيَ المَرَاسِيمُ التي تَفرِقُ بَينَ حَقِّكَ في الأَرضِ وَحَقِّ جَارِكَ، فَتُغَيِّرُها بِتَقدِيمٍ أَو تَأخِيرٍ(٤).

السابعةُ(٥): الفَرقُ بينَ لَعنِ المُعَيَّنِ ولَعنِ أَهلِ المَعَاصِي على سَبِيلِ العُمُومِ.

---

(١) لأنه مِنَ الشركِ، واللهُ ﷻ إذا ذَكَرَ الحُقوقَ يَبدَأُ بالتوحيدِ أَوَّلاً، وَيَنبَغِي أن يُبدَأَ في المَنَاهِي وَالعُقُوبَاتِ بِالشِّركِ وعُقُوبَتِهِ.

(٢) **لَعنُ الرَّجلِ للرَّجُلِ لَهُ مَعنيَانِ**:

- **الأولُ**: الدُّعَاءُ عَلَيهِ باللَّعنِ.
- **الثَّاني**: سَبُّهُ وَشَتمُهُ، كما وَرَدَ في الحديثِ المتقدِّمِ.

(٣) قد سَبَقَ أنه **يَشمَلُ**: الإِحداثَ في الدِّينِ، والجرائمَ.

(٤) وسواءٌ كانت بَينَكَ وَبَينَ جارِكَ، أو بَينَكَ وَبَينَ السُّوقِ مثلاً؛ لأنَّ الحديثَ عامٌّ.

(٥) هذه المسألةُ ليست مَوضِعَ خِلافٍ.

والظَّاهِرُ: أنه يَجُوزُ لَعنَ المُعَيَّنِ مِن بَابِ الدُّعَاءِ عليهِ والزَّجرِ.

الثامنةُ[1]: هذهِ القِصَّةُ العَظِيمَةُ، وهي قِصَّةُ الذُّبَابِ.

التاسعةُ[2]: كَونُهُ دَخَلَ النَّارَ بِسَبَبِ ذَلِكَ الذُّبابِ الَّذِي لم يَقصِدْهُ؛ بَل فَعَلَهُ تَخَلُّصاً مِن شَرِّهِم.

العاشرةُ[3]: مَعرِفَةُ قَدرِ الشِّركِ في قُلُوبِ المُؤمِنِينَ؛ كَيفَ صَبَرَ ذَلِكَ عَلَى القَتلِ وَلم يُوَافِقْهُم عَلى طِلبَتِهِم، مَعَ كَونِهِم لم يَطلُبُوا مِنهُ إلا العَمَلَ الظَّاهِرَ.

الحاديةَ عشرةَ[4]: أنَّ الَّذِي دَخَلَ النَّارَ مُسلِمٌ؛ لأنهُ لو كانَ كافِراً لم يَقُل: «دَخَلَ النَّارَ فِي ذُبَابٍ».

---

(١) كأنَّ المؤلِّفَ يُصَحِّحُ هذا الحديثَ؛ ولهذا بَنَى عليه، و الحُكمُ المأخوذُ مِن دَلِيلٍ فَرعٌ مِن صِحَّتِهِ.

(٢) هذه المسألةُ ليست مُسَلَّمَةً؛ فإنَّ قولَهُ: «قَرِّب وَلَو ذُبَاباً...» يقتَضِي أَنَّهُ فَعَلَهُ قَاصِداً التَّقَرُّبَ.

أمَّا لَو فَعَلَهُ تَخَلُّصاً مِن شَرِّهِم فَإنَّهُ لا يَكفُرُ؛ لِعَدَمِ قَصدِهِ التَّقَرُّبَ؛ لِعُمُومِ قَولِهِ تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١٠٦﴾ [النحل: ١٠٦].

ثُمَّ الصَّوَابُ: أنهُ لا فَرقَ بَينَ القَولِ والفِعلِ مِنَ المُكرَهِ.

وأمَّا الاِستِدلالُ بِقِصَّةِ الذُّبَابِ على التَّفرِيقِ ففيه نَظَرٌ: مِن حيثُ صِحَّتُهُ، ومِن حيثُ الاستدلالُ؛ لأنَّ الفِعلَ المَبنِيَّ على طَلَبٍ يَكُونُ مُوَافِقاً لهذا الطَّلَبِ.

(٣) **في هذه المسألةِ تفصيلٌ**:

١. **أن يُوَافِقَ ظاهِراً وباطِناً**: وهذا لا يَجُوزُ؛ لأنهُ رِدَّةٌ.
٢. **أن يُوافِقَ ظاهِراً لا باطناً، لكن يَقصِدُ التخلُّصَ مِنَ الإكراهِ**: فهذا جائزٌ.
٣. **أن لا يُوافِقَ لا ظاهِراً ولا باطِناً ويُقتَلُ**: وهذا جائزٌ، وهو مِنَ الصَّبرِ.

وفي أيِّها أولَى؟ تفصيلٌ. [انظر «القول المفيد»: ١/٢٩٥].

(٤) وهذا واضِحٌ.

الثانيةَ عشرةَ: فيه شَاهِدٌ للحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «**الجَنَّةُ أَقرَبُ إِلَى أَحَدِكُم مِن شِرَاكِ نَعلِهِ، وَالنَّارُ مِثلُ ذَلِكَ**»[1].

الثالثةَ عشرةَ[2]: مَعرِفَةُ أنَّ عَمَلَ القَلبِ هُوَ المَقصُودُ الأَعظَمُ؛ حتى عِندَ عَبَدَةِ الأَوثَانِ.

---

(١) رواهُ البخاري مِن حديثِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنهُما.

والغَرَضُ مِن هذا: التَّرغِيبُ والتَّرهِيبُ.

(٢) ما قَالَهُ المؤلفُ هنا يُنَاقِضُ ما قالَهُ في المسألةِ التاسعةِ.

وَمَا قَالَهُ هُنَا حَقٌّ بِالنِّسبَةِ إلى أنَّ المَدَارَ على القَلبِ؛ **فَأَعمَالُ القلبِ وَأَقوَالُهُ لهَا أَهَمِّيَّةٌ عظيمةٌ**.

- **وَأقوَالُ القَلبِ**: هي اعتِقَادَاتُهُ؛ كالإيمانِ باللهِ، ومَلائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، ورُسُلِهِ، واليَومِ الآخِرِ، والقَدَرِ خَيرِهِ وشَرِّهِ.
- **وأعمَالُهُ**: هي تَحَرُّكَاتُهُ؛ كالحُبِّ، والخَوفِ، والرَّجَاءِ، والتَّوَكُّلِ، والاستِعَانَةِ، ونحوِ ذلكَ.

[١١] بَابٌ:

لا يُذبَحُ للهِ بِمَكَانٍ يُذبَحُ فِيه لِغَيرِ اللهِ[١]

وَقولُ الله تعالى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا[٢]﴾ الآيةَ [التوبة: ١٠٨].

• عَن ثَابِتِ بنِ الضَّحّاكِ رضي الله عنه قال: (نَذَرَ[٣] رَجُلٌ أَن يَنحَرَ إبلاً

---

(١) **مناسبةُ هذا الباب للتوحيد**: أنَّ الذَّبحَ في مكانٍ يُعبَدُ فيه غيرُ اللهِ ينافي كمالَ التوحيدِ.

وهذا الانتقالُ مِنَ المؤلف مِن أحسَنِ ما يكونُ:

- فَفِي البابِ السَّابِقِ ذَكَرَ الذَّبحَ لِغَيرِ اللهِ، وَفِي هذا البابِ ذَكَرَ الذبحَ للهِ وَلَكِنَّهُ في مَكَانٍ يُذبَحُ فيهِ لِغَيرِه.
- فالذي قَبلَهُ مِنَ المَقَاصِدِ، وهذا مِنَ الوَسَائِلِ.
- وذاك مِن بابِ الشركِ الأكبرِ، وهذا مِن وسائلِ الشركِ القريبةِ وهو تشبُّهٌ بالمشركين.

والنهيُ عن العبادةِ في مكان تلتبسُ على الناسِ، أمَّا إذا كانت تفارقُ عبادةَ الكفارِ في نوعها وجنسها فلا مانع؛ كالصلاةِ في الكنيسةِ.

(٢) **الضميرُ يَعُودُ عَلَى مَسجِدِ الضِّرَارِ ـ الذي بَنَاهُ المنافقون ـ؛ لأُمُورٍ**:

١. مُضَارَّةُ مسجدِ قُباء.
٢. الكُفرُ باللهِ؛ لأنه يُقَرُّ فيه الكفرُ.
٣. التفريقُ بينَ المؤمنين.
٤. الإرصَادُ لِمَن حَارَبَ اللهَ وَرَسُولَهُ.

وَمُنَاسَبَةُ الآيةِ: أنه لمَّا كان مسجدُ الضِّرارِ كذلك ـ معَ أنَّ صلاةَ المؤمنين فيه للهِ ـ نُهِيَ عنِ الصلاةِ فيهِ؛ فَدَلَّ على أنَّ كلَّ مكانٍ يُعصَى اللهُ فيهِ لا يُقَامُ فيه.

(٣) **النَّذرُ ـ لغةً ـ**: الإلزَامُ والعَهدُ.

واصطلاحاً: إلزَامُ المُكَلَّفِ نَفسَهُ للهِ شَيئاً غيرَ وَاجِبٍ. =

بِبُـوَانَـةَ[1]، فَسَـأَلَهُ النبيُّ ﷺ، فَقَالَ: «هَل كَانَ فِيهَا وَثَنٌ[2] مِن أَوثَانِ الجَاهِلِيَّةِ[3] يُعبَدُ[4]؟».

قَالُوا[5]: لَا.

قَالَ: «فَهَل كَانَ فِيهَا عِيدٌ[6] مِن أَعيَادِهِم؟».

قَالُوا: لَا.

= **والنذرُ قِسمَانِ**:

١. **نذرُ المُجَازَاةِ**: وهو المُعَلَّقُ بِشرطٍ.
٢. **نذرُ الابتِداءِ والتَّبَرُّرِ**: وهو المُطلَقُ.

والأولُ جاءَ النهيُ عنه، والثاني قُربَةٌ مَحضَةٌ؛ لأنَّ لِلنَّاذِرِ فيه غَرَضاً صحيحاً، وهو المرادُ بِقَولِهِ تعالى: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ﴾ [الإنسان: ٧]. [انظر «الفتح»: ٦٦٩٤، و«الصحيحة»: ٤٧٨].

(١) الباءُ: بمعنى (في)، وهي للظرفيةِ.

(٢) تَقَدَّمَ تَعرِيفُ الوَثَنِ والصَّنَمِ. [في الصفحة ٣٣].

(٣) **الجَاهِلِيَّةُ**: هي الحالُ الَّتِي كانَ عَلَيهَا العَرَبُ قَبلَ الإسلامِ مِنَ الجَهلِ باللهِ ورُسُلِهِ وَشَرَائِعِ الدِّينِ، وَالمُفَاخَرَةِ بِالأَنسَابِ، وَالكِبرِ، وَغَيرِ ذلكَ.

(٤) صِفَةٌ لـ«وَثَنٌ».

وَهُوَ بَيَانٌ للوَاقِعِ؛ لأَنَّ الأَوثَانَ هِيَ الَّتِي تُعبَدُ مِن دُونِ اللهِ.

(٥) **والظَّاهِرُ**: أنَّ الذينَ أَجَابُوا جَمعٌ غَيرُ السائلِ.

(٦) **العِيدُ**: اسمٌ لِمَا يَعُودُ أَو يَتَكَرَّرُ، **والعَوْدُ**: بمعنى الرُّجُوعُ.

فَسَأَلَ عَنِ الشِّركِ وَوَسَائِلِهِ.

فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَوفِ بِنَذرِكَ[1]، فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذرٍ فِي مَعصِيَةِ اللهِ، وَلَا فِيمَا لَا يَملِكُ ابنُ آدَمَ[2]». [رَوَاهُ أَبُو دَاودَ[3]، وَاللَّفظُ لَهُ، وَإِسنادُهُ على شَرطِهِمَا].

فيه مسائلُ:

الأولى: تفسيرُ قَولِهِ: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ الآيةَ [التوبة: ١٠٨].

الثانيةُ: أنَّ المعصيةَ قد تُؤَثِّرُ في الأرضِ، وكذلك الطاعةُ[4].

الثالثةُ: رَدُّ المسألةِ المُشكِلَةِ إلى المسألةِ البَيِّنَةِ؛ لِيَزُولَ الإشكالُ[5].

الرابعةُ: استفصالُ المفتي إذا احتاجَ إلى ذلكَ[6].

---

(١) **المراد بـه**:

- وُجُوبُ الوَفَاءِ.
- وفي المَكَانِ الَّذِي نَذَرَ فيهِ، **وقيل**: لا يَلزَمُهُ فِيهِ؛ لأَنَّهُ لا يَتَعَيَّنُ أيُّ مكانٍ في الأرضِ.

(٢) أي: وَمَا لا يَملِكُهُ شَرعاً، وَمَا لا يَملِكُهُ قَدَراً.

ويُستَفَادُ مِنَ الحديثِ: أنه لا يُذبَحُ بمكانٍ يُذبَحُ فيه لِغَيرِ اللهِ.

(٣) رواه أبو داود [١٣١٣]، وهو صحيح.

(٤) أي: لَمَّا كَانَت هَذِهِ الأَرضُ مَكَانَ شِركٍ حَرُمَ أَن يَعمَلَ الإنسانُ مَا يُشبِهُ الشِّركَ فِيهَا؛ لِمُشَابَهَةِ المُشرِكِينَ.

أمَّا الصلاةُ في الكَنِيسَةِ، فإنَّ الصَّلاةَ تُخَالِفُ صَلاةَ أَهلِ الكِتَابِ؛ فلا يَكُونُ الإنسانُ مُتَشَبِّهاً بِهَذَا العَمَلِ، بِخِلافِ الذَّبحِ في مَكَانٍ يُذبَحُ فيهِ لِغَيرِ اللهِ؛ فإنَّ الفِعلَ وَاحِدٌ بِنَوعِهِ وَجِنسِهِ.

(٥) فالمَنعُ مِنَ الذَّبحِ في هذا المكانِ أمرٌ مُشكِلٌ، لكنَّ الرسولَ ﷺ بَيَّنَ ذلكَ بالاستِفصَالِ.

(٦) وذلكَ إذا وُجِدَ الاحتِمَالُ فَيَجِبُ، أَمَّا إذا لم يوجد فلا يَجِبُ.

الخامسةُ: أنَّ تَخصِيصَ البُقعَةِ بِالنَّذرِ لا بَأسَ بِهِ إذا خَلا مِنَ المَوَانِعِ[1].

السادسةُ: المَنعُ منهُ إذا كانَ فيه وَثَنٌ مِن أوثانِ الجاهليةِ، ولو بعدَ زَوَالِهِ[2].

السابعةُ: المنعُ منهُ إذا كان فيه عِيدٌ مِن أعيادِهِم، ولو بعدَ زَوَالِهِ[3].

الثامنةُ: أنه لا يجوزُ الوفاءُ بما نُذِرَ في تلكَ البُقعَةِ؛ لأنه نَذرُ معصيةٍ[4].

التاسعةُ: الحَذَرُ مِن مُشَابَهَةِ المشركينَ في أَعيَادِهِم، ولو لم يَقصِدْهُ[5].

العاشرةُ: لا نَذرَ في معصيةٍ.

الحاديةَ عشرةَ: لا نَذرَ لابنِ آدمَ فيما لا يملك[6].

---

(١) سَوَاءٌ كانت هذهِ المَوَانِعُ وَاقِعَةً أو مُتَوَقَّعَةً.

(٢) لِقَولِهِ ﷺ: «هَل كَانَ فِيهَا وَثَنٌ مِن أَوثَانِ الجَاهِلِيَّةِ؟»؛ لأنَّ «كَانَ» فِعلٌ مَاضٍ، وَالمَحظُورُ بَعدَ زَوَالِ الوَثَنِ بَاقٍ؛ لأَنَّهُ رُبَّمَا يُعَادُ.

(٣) لِقَولِهِ ﷺ: «فَهَل كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِن أَعيَادِهِم؟».

(٤) لِقَولِهِ ﷺ: «لَا وَفَاءَ لِنَذرٍ فِي مَعصِيَةِ اللهِ».

(٥) وقد نصَّ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ على أن حصولَ التشبيهِ لا يُشترَطُ فيه القصدُ؛ فإنه يُمنَعُ منه وإن لم يقصدهُ. [انظر «اقتضاء الصراط المستقيم»].

(٦) **المعنى**: لا وَفَاءَ لِنَذرٍ فِيمَا لَا يَملِكُ ابنُ آدَمَ، **وَيَشمَلُ**: مَا لا يَملِكُهُ شَرعاً، وَمَا لا يَملِكُهُ قَدَراً.

[١٢] بَابٌ(١):
مِنَ الشِّرْكِ النَّذْرُ(٢) لِغَيْرِ اللهِ(٣)

---

(١) **مناسبةُ هذا البابِ للتوحيدِ**: أنَّ بعضَ النذورِ تتنافى مع التوحيدِ إمَّا كمالاً وإمَّا أصلاً.

(٢) **ينقسمُ النذرُ ـ باعتبار صيغتِه ـ إلى قسمين**:

١. **نذر التبرر والابتداء (النذر المطلق)**: وهو أن يطلق النذر ولا يقيده بشيء.

٢. **نذر المعاوضة (المعلق بشرط)**: وهو أن يقيد نفاذ نذره بشيء يشترطه على الله ﷻ.

- **فالأول**: محمودٌ ابتداءً ويجبُ الوفاءُ به.
- **والثاني**: ممنوعٌ ابتداءً ويجبُ الوفاءُ به إذا كان في طاعةِ الله.

وينقسم النذر إيضاً ـ باعتبار المنذور به ـ إلى ثلاثة أقسام:

١. نذر في طاعة الله.
٢. نذر في معصية الله.
٣. نذر في مباح.

- **فالأولُ**: فيه الوفاءُ.
- **والآخران**: تجبُ فيهما الكفارةُ.

(٣) **النَّذرُ لِغيرِ الله**: مِثلُ أن يقولَ:

- لِفُلانٍ عَلَيَّ نَذرٌ.
- أَو: لِهَذَا القَبرِ عَلَيَّ نَذرٌ.
- أَو: لِجِبرِيلَ.

وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ؛ يُرِيدُ بِذَلِكَ التَّقَرُّبَ إِلَيهِم.

الفَرقُ بَينَ النَّذرِ لغَيرِ اللهِ وَبَينَ نَذرِ المَعصِيَةِ:

١. أَنَّ النّذرَ لِغَيرِ اللهِ لَيسَ للهِ أَصلاً، وَنَذرُ المعصيةِ للهِ. =

وَقولُ اللهِ تَعَالَى: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذۡرِ[١]﴾ الآية [الإنسان: ٧].

وَقولُه: ﴿وَمَآ أَنفَقۡتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوۡ نَذَرۡتُم مِّن نَّذۡرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُهُۥ[٢]﴾ الآية. [البقرة: ٢٧٠].

• وَفِي «الصَّحِيحِ»: عَن عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنهَا: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «مَن نَذَرَ[٣] أَنْ يُطِيعَ[٤] اللهَ فَليُطِعْهُ، وَمَن نَذَرَ أَنْ يَعصِيَ اللهَ فَلَا يَعصِهِ».

= وَالنَّذرُ لِغَيرِ اللهِ لا يَنعَقِدُ إطلاقاً ، وَتَجِبُ فِيهِ كَفَّارَةٌ ـ على الصحيح ـ ؛ لِمَا رَوَاهُ البيهقي وَابنُ الجَارُودِ عَن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُمَا مَرفُوعاً:

(النَّذرُ نَذرَانِ؛ فَمَا كَانَ للهِ فَكَفَّارَتُهُ الوَفَاءُ، وَمَا كَانَ لِلشَّيطَانِ فَلَا وَفَاءَ فِيهِ، وَعَلَيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ).

وَهُوَ صَرِيحٌ فِي الكَفَّارَةِ، وَهُوَ مَذهَبُ أحمدَ وَإسحَاقَ وأبي حنيفةَ. [كما في «الصحيحة»: ٤٧٩].

(١) هَذِهِ الآيَةُ سِيقَت لِمَدحِ الأَبرَارِ؛ بِدَلِيلِ مَا قَبلَها، وَأَوضَحُ مِنهَا: قَولُهُ تَعَالَى: ﴿وَلۡيُوفُواْ نُذُورَهُمۡ﴾ [الحج: ٢٩]؛ لأَنَّهُ أَمرٌ، وَالأَمرُ بِوَفَائِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عِبَادَةٌ.

وَوَجهُ الاستِدلالِ بِهَذهِ الآيةِ عَلَى أنَّ النَّذرَ لِغَيرِ اللهِ شِركٌ: أَنَّ اللهَ تَعَالى أَثنَى عَلَيهِم بِذَلِكَ، وَجَعَلَهُ مِنَ الأسبابِ الَّتِي يَدخُلُونَ بِهَا الجَنَّةَ، وَلا يَكُونُ سَبَباً لِدُخُولِ الجنةِ إلا وَهُوَ عِبَادَةٌ؛ فَيَقتَضِي: أَنَّ صَرفَهُ لِغَيرِ اللهِ شِركٌ.

(٢)﴿مَآ﴾: شَرطِيَّةٌ، و﴿أَنفَقۡتُم﴾: فِعلُ الشَّرطِ، وَجَوَابُهُ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُهُۥ﴾ وَ﴿مِّن نَّفَقَةٍ﴾: بَيَانٌ لـ﴿مَآ﴾.

(٣) «مَن نَذَرَ..» : جُملَةٌ شَرطِيَّةٌ تُفِيدُ العُمُومَ ، وَبَعضُ العُلَمَاءِ قَالُوا : يَشمَلُ الصَّغِيرَ دونَ البلوغِ ، وَقَالَ بَعضُهُم: لا يَشمَلُهُ، وَهُوَ الظَّاهِرُ.

(٤) **الطَّاعَةُ**: هِيَ مُوَافَقَةُ الأَمرِ؛ **فَالطَّاعَةُ**: فِعلُ المَأمُورِ وَتَركُ المَنهِيِّ.

فيه مسائلُ:

الأولى: وُجُوبُ الوَفَاءِ بِالنَّذرِ[1].

الثانيةُ: إِذَا ثَبَتَ كَونُهُ عِبَادَةً للهِ فَصَرفُهُ إلى غَيرِهِ شِركٌ[2].

الثالثةُ: أنَّ نَذرَ المَعصِيَةِ لا يَجُوزُ الوَفَاءُ بِهِ[3].

---

(١) يَعنِي نَذرَ الطَّاعَةِ فقط.

(٢) وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ فِي تَوحِيدِ العِبَادَةِ؛ فَأَيُّ فِعلٍ كَانَ عِبَادَةً فَصَرفُهُ لِغَيرِ اللهِ شِركٌ.

(٣) لِمَا تَقَدَّمَ مِن قولِهِ ﷺ: «**... فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذرٍ فِي مَعصِيةِ اللهِ**» [انظر الصفحة ٨٠]، وَقَولِهِ ﷺ: «**وَمَن نَذَرَ أَن يَعصِيَ اللهَ فَلَا يَعصِهِ**». [انظر الصفحة ٨٣].

[١٣] بَابٌ[1]:

مِنَ[2] الشِّركِ الاستِعَاذَةُ بِغَيرِ اللهِ[3]

وَقَولُ اللهِ تعالى : ﴿وَأَنَّهُۥ[4] كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ[5] يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ[6] فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝٦﴾ الآيَةَ. [الجن: ٦].

---

(١) **مناسبةُ هذا البابِ للتوحيد**: أنَّ بعضَ صورِ الاستعاذة بغير الله شركٌ إذا كانت فيما لا يقدرُ عليه إلا اللهُ ﷻ؛ لأنها تنافي أصلَ التوحيدِ.

أما الاستعاذة بالمخلوقِ فيما يقدرُ عليه فهي مباحةٌ إذا صحَّ القصدُ والنيةُ.

(٢) (مِن): للتَّبعِيضِ.

(٣) هَذِهِ التَّرجَمَةُ لَيسَت عَلَى إِطلاقِهَا؛ لأَنَّهُ إذا استَعَاذَ بِشَخصٍ فِيمَا يَقدِرُ عَلَيهِ فإنهُ جَائِزٌ.

وَالاستِعَاذَةُ: هِيَ طَلَبُ الإِعَاذَةِ.

والإِعَاذَةُ: هِيَ الحِمَايَةُ مِن مَكرُوهٍ.

(٤) أي: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ [الجن: ١] استِمَاعُ نَفَرٍ...، وَكَونُ رِجَالٍ مِنَ الإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الجِنِّ.

(٥) صِفَةٌ لـ﴿رِجَالٌ﴾؛ لأَنَّ ﴿رِجَالٌ﴾ نَكِرَةٌ، وَمَا بَعدَ النَّكِرَةِ صِفَةٌ لَهَا.

و﴿يَعُوذُونَ﴾: خَبَرٌ لـ﴿كَانَ﴾.

وَيُقَالُ: (عاذَ بِهِ)، و(لاذَ بِهِ):

- **فالعِيَاذُ**: ممَّا يُخَافُ.
- **واللِّيَاذُ**: فيما يُؤَمَّلُ.

(٦) أي: يَلتَجِئونَ إِلَيهِم مِمَّا يُحَاذِرُونَهُ؛ يَظُنُّونَ أَنَّهُم يُعِيذُونَهُم.

﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾؛ أي: خَوفاً وَذُعراً؛ بل **الرَّهَقُ أشدُّ من مُجَرَّدِ الذُّعرِ وَالخوف**:

- **فَالذُّعرُ وَالخَوفُ**: في القُلُوبِ.
- **وَالرَّهَقُ**: فِي الأَبدَانِ.

=

• وَعَن خَولَةَ بِنتِ حَكِيمٍ رَضِيَ اللهُ عَنهَا قَالَت: (سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن نَزَلَ مَنزِلاً(١) فَقَالَ: "أَعُوذُ(٢) بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ(٣) مِن شَرِّ مَا خَلَقَ(٤)" لَمْ يَضُرَّهُ شَيءٌ(٥) حَتَّى يَرحَلَ مِن مَنزِلِهِ ذَلِكَ»). [رَوَاهُ مُسلِمٌ].

= وَهَذِهِ الآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أنَّ الاستِعَاذَةَ بِالجِنِّ حَرَامٌ؛ لأَنَّهَا لا تُفِيدُ المُستَعِيذَ؛ بَل تَزِيدُهُ رَهَقاً؛ فَتَكُونُ (الوَاوُ) ضَمِيراً يَعُودُ عَلَى ﴿ٱلۡجِنِّ﴾، وَ(الهَاءُ) ضَمِيراً يَعُودُ عَلَى ﴿ٱلۡإِنسِ﴾.

وَجهُ الاستِشهَادِ بِالآيَةِ: ذَمُّ المُستَعِيذِينَ بِغَيرِ اللهِ، وَالمُستَعِيذُ بِالشَّيءِ لا شَكَّ أَنَّهُ قَد عَلَّقَ رَجَاءَهُ بِهِ وَاعتَمَدَ عَلَيهِ، وَهَذَا نَوعٌ مِنَ الشِّركِ.

(١) يَشمَلُ مَن نَزَلَهُ عَلى سَبِيلِ الإِقَامَةِ الدَّائِمَةِ أَوِ الطَّارِئَةِ؛ لأَنَّهُ نَكِرَةٌ فِي سِيَاقِ الشَّرطِ.

(٢) أَي: أَلتَجِئُ وَأَعتَصِمُ.

وَالمُرَادُ بِالكَلِمَاتِ ـ هنا ـ: الكَونِيَّةُ وَالشَّرعِيَّةُ.

(٣) **تَمَامُ الكَلامِ بِأَمرَينِ، هما**:

١. **الصِّدقُ**: فِي الأَخبَارِ.
٢. **والعَدلُ**: فِي الأَحكَامِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدۡقٗا وَعَدۡلٗا﴾ [الأنعام: ١١٥].

(٤) **مَخلُوقَاتُ اللّه ﷻ ثَلاثَةُ أَقسَامٍ**:

١. **شَرٌّ مَحضٌ**: كَالنَّارِ وَإِبلِيسَ؛ بِاعتِبَارِ ذَاتِهِمَا؟
أَمَّا بِاعتِبَارِ الحِكمَةِ الَّتِي خَلَقَهُمَا اللهُ مِن أَجلِهَا فَهِيَ خَيرٌ.
٢. **خَيرٌ مَحضٌ**: كَالجَنَّةِ وَالرُّسُلِ وَالمَلائِكَةِ.
٣. **فِيهِ شَرٌّ وَخَيرٌ**: كَالإِنسِ وَالجِنِّ وَالحَيَوَانِ.

وَالاستِعَاذَةُ تَكُونُ مِن شَرِّ مَا فِيهِ شَرٌّ.

(٥) نَكِرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفيِ تُفِيدُ العُمُومَ؛ لأَنَّ هذا خَبَرٌ لا يُمكِنُ أن يَتَخَلَّفَ مُخبَرُهُ؛ لأَنَّهُ كَلامُ الصَّادِقِ المَصدُوقِ ﷺ، لَكِن إن تَخَلَّفَ فَهُوَ لِوُجُودِ مَانِعٍ، لا لِقُصُورِ السَّبَبِ أو تَخَلُّفِ الخَبَرِ.

وَكَلِمَاتُ اللهِ صِفَةٌ مِن صِفَاتِهِ.

وَمُرَادُ المؤلِّفِ: أَنَّ من الشِّركِ: الاستِعَاذَةَ بِغَيرِ اللهِ ـ أَو صِفَةٍ مِن صِفَاتِهِ ـ فيما لا يَقدِرُ عَلَيهِ إِلا اللهُ.

فيه مسائلُ:

الأولى: تفسيرُ[1] آيةِ الجنِّ.

الثانيةُ: كَونُهُ[2] مِنَ الشركِ.

الثالثةُ[3]: الاستِدلالُ على ذلكَ بالحديثِ؛ لأنَّ العُلَمَاءَ يستَدِلُّون بِهِ عَلَى أنَّ كَلِمَاتِ اللهِ غَيرُ مخلُوقَةٍ؛ قَالُوا: (لأَنَّ الاستِعَاذَةَ بِالمَخلُوقِ شِركٌ).

الرابعةُ[4]: فَضِيلَةُ هَذَا الدُّعَاءِ مَعَ اختِصَارِهِ.

الخامسةُ: أنَّ كَونَ الشَّيءِ يَحصُلُ بِهِ مَصلَحَةٌ دُنيَوِيَّةٌ ـ مِن كَفِّ شَرٍّ أَو جَلبِ نَفعٍ ـ لا يَدُلُّ على أَنَّهُ لَيسَ مِنَ الشِّركِ[5].

---

(١) سَبَقَ الكلامُ على ذلكَ.

(٢) أي: الاستِعَاذَةُ بِغَيرِ اللهِ، وَقَد سَبَقَ الكَلامُ في ذلكَ.

(٣) **وَجهُ الاستشهَادِ**: أنَّ الاستِعَاذَةَ بِكَلِمَاتِ اللهِ لا تَخرُجُ عَن كَونِهَا استِعَاذَةً بِاللهِ؛ لأَنَّهَا صِفَةٌ مِن صِفَاتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى .

(٤) أي: فَائِدَتُهُ، وَهِيَ: أَنَّهُ لاَ يَضُرُّكَ شَيءٌ مَا دُمتَ في هَذَا المَنزِلِ.

(٥) **مِثَالُ ذلكَ**: الجِنُّ؛ فَقَد يُعِيذُونَكَ، وَهَذَا شِركٌ مَعَ أَنَّ فِيهِ مَنفَعَةً!.

وَفِي الحَدِيث فَائِدَةٌ: وَهِيَ أنَّ الشَّرعَ لا يُبطِلُ أَمراً مِن أُمُورِ الجَاهِلِيَّةِ إِلا ذَكَرَ مَا هُوَ خَيرٌ مِنهُ، وَهَذَا لَهُ أَمثِلَةٌ مِنَ القُرآنِ وَالسُّنَّةِ؛ فَمِنَ القُرآنِ: قَولُهُ تَعَالى: ﴿لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا﴾[البقرة: ١٠٤].

[١٤] بَابٌ(١):

مِنَ الشِّرك(٢) أَن يَستَغِيثَ(٣) بِغَيرِ اللهِ أَو يَدعُوَ(٤) غَيرَهُ

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيدِ**: أنَّ بعضَ الاستغاثةِ شركٌ ينافي أصلَ التوحيدِ.

(٢) **(من)**: للتبعيضِ؛ فَيَدُلُّ على أنَّ الشركَ ليس مُختَصّاً بهذا الأمرِ.

(٣) **الاستِغاثَةُ**: طَلَبُ الغَوثِ، وَهُوَ: إِزَالَةُ الشِّدَّةِ.

والاستغاثة أنواع:

١. شركية.

٢. شرعية.

٣. مباحة.

٤. وسيلة من وسائل الشرك.

وَكَلامُ المُؤَلِّفِ ليسَ عَلَى إِطلاقِهِ؛ بَل هُوَ مُقَيَّدٌ بِمَا لا يَقدِرُ عليه المُستَغَاثُ بِهِ، أمَّا إذا كانَ يَقدِرُ عَلَيهِ فَجَائِزٌ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥].

وَإِذَا طَلَبَ مِن أَحَدٍ الغَوثَ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيهِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيهِ ـ تَصحِيحاً للتَّوحِيدِ ـ أَن يَعتَقِدَ أَنَّهُ مُجَرَّدُ سَبَبٍ، وأنه لا تأثيرَ لَهُ بِذَاتِهِ فِي إِزَالَةِ الشِّدَّةِ؛ لأَنَّكَ رُبَّمَا تَعتَمِدُ عَلَيهِ وَتَنسَى خَالِقَ السَّبَبِ، وَهَذَا قَادِحٌ فِي كَمَالِ التَّوحِيدِ.

(٤) مَعطُوفٌ عَلى قَولِهِ: **(أَن يَستَغِيثَ)**.

وَالدُّعَاءُ يَنقَسِمُ إلى قِسمَينِ:

١. **مَا يَقَعُ عِبَادَةً**: فَهَذَا صَرفُهُ لِغَيرِ اللهِ شِركٌ، وَهُوَ المَقرُونُ بِالرَّهبَةِ وَالرَّغبَةِ وَالحُبِّ وَالتَّضَرُّعِ.

٢. **مَا لا يَقَعُ عِبادَةً**: فَهَذَا يَجُوزُ أن يُوَجَّهَ إلى المَخلُوقِ؛ لِحَدِيثِ: «إِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ». =

وَقولُ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن[1] دُونِ ٱللَّهِ[2] مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ[3] فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٦﴾ وَإِن يَمْسَسْكَ[4] ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ الآيَةَ[5]. [يونس: ١٠٦ ـ ١٠٧].

= وَعَلَيهِ؛ **فَمرَادُ المُؤلِّفِ**:

- **دُعَاءُ العِبَادَةِ**.
- **وَدُعَاءُ المَسألَةِ**؛ فِيمَا لا يُمكِنُ لِلمَسؤُولِ إجَابَتُهُ.

وَقَد تَقَدَّمَ تَقسِيمُ الدُّعَاءِ. [انظر الصفحة ٣٥].

وَقَولُهُ: (أَو يَدعُوَ) مِن بَابِ عَطفِ العامِّ على الخَاصِّ؛ لأنَّ الاستغاثةَ دُعَاءٌ بِإزَالَةِ الشِّدَّةِ فَقَط، وَالدُّعَاءُ عَامٌّ؛ لِكَونِهِ لِجَلبِ مَنفَعَةٍ أَو دَفعِ مَضَرَّةٍ.

(١) **ظَاهِرُ سِيَاقِ الآيَةِ**: أنَّ الخِطَابَ للرَّسُولِ ﷺ، وَسَوَاءٌ كَانَ خَاصّاً بِهِ أو عَامّاً لَهُ وَلِغَيرِهِ.

وَالحِكمَةُ مِنَ النَّهيِ: أن يَكُونَ غَيرُهُ مُتَأَسِّياً بِهِ، فَإذَا كَانَ النَّهيُ مُوَجَّهاً إلى مَن لا يُمكِنُ مِنهُ ـ بِاعتِبَارِ حَالِهِ ـ فَهُوَ إلى غَيرِهِ مِن بابِ أولى.

(٢) أي: سِوَى اللهِ.

(٣) أي: لا يَجلُبُ لَكَ النَّفعَ لَو عَبَدتَهُ، وَلا يَضُرُّكَ لَو تَرَكتَ عِبَادَتَهُ؛ لأنهُ لا يَستَطِيعُ الانتِقَامَ.

وَهَذَا الشَّرطُ لَيسَ لَهُ مَفهُومٌ؛ بَل هُوَ لِبَيَانِ الوَاقِعِ؛ لأنَّ المَدعُوَّ مِن دُونِ اللهِ لا يَحصُلُ مِنهُ نَفعٌ وَلا ضَرَرٌ، وَهَذَا يُسَمِّيهِ بَعضُ النَّاسِ: **صِفَةً كَاشِفَةً**.

وَكُلُّ قَيدٍ يُرَادُ بِهِ بَيَانُ الوَاقِعِ فَإنَّهُ كَالتَّعلِيلِ لِلحُكمِ.

(٤) أي: يُصِيبُكَ بِضُرٍّ؛ كَالمَرَضِ وَالفَقرِ وَنَحوِهِ.

(٥) وَتَمَامُ الآيَةِ: ﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٧﴾﴾ [يونس: ١٠٧].

قَولُهُ: ﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ﴾: عَبَّرَ هنا بِذَلكَ لِفَرقٍ مَعنَوِيٍّ؛ وهوَ أنَّ الأشياءَ المَكرُوهَةَ لا تُنسَبُ إلى إرَادَةِ اللهِ؛ بل تُنسَبُ إلى فِعلِهِ؛ أي: مَفعُولِهِ؛ فالمَسُّ مِن فِعلِ اللهِ، وَالضُّرُّ مِن مَفعُولاتِهِ. =

وَقولُهُ: ﴿فَٱبۡتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزۡقَ وَٱعۡبُدُوهُ﴾[1] الآيَةَ [العنكبوت: ١٧].

= فَاللهُ جَلَّ جَلَالُهُ لا يُرِيدُ الضَّرَّ لِذَاتِهِ؛ بل يُرِيدُهُ لِغَيرِهِ؛ لِمَا يَترتَّبُ عَلَيهِ مِنَ الخَيرِ؛ وَلِمَا وَرَاءَ ذلكَ مِنَ الحِكَمِ البَالِغَةِ، أمَّا الخَيرُ فَمُرَادُ اللهِ لِذَاتِهِ.

قَاعِدَةٌ: كُلُّ فِعلٍ مُقَيَّدٍ بِالمَشِيئَةِ فَإنَّهُ مُقَيَّدٌ بِالحِكمَةِ؛ لأَنَّ مَشِيئَةَ اللهِ لَيسَت مُجَرَّدَةً؛ يَفعَلُ مَا يَشَاءُ لِمُجَرَّدِ أَنَّهُ يَفعَلُهُ فَقَط؛ لأنَّ مِن صِفَاتِ اللهِ: **الحِكمَةَ**.

(١) لَو أَتَى المُؤَلِّفُ بِأَوَّلِ الآيَةِ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمۡلِكُونَ لَكُمۡ رِزۡقٗا﴾ [العنكبوت: ١٧] لَكَانَ أَولَى؛ فَهُم يَعبُدُونَ هَذِهِ الأَوثَـانَ ـ مِن شَجَرٍ وَحَجَرٍ وَغَيرِهَا ـ وَهِيَ لا تَملِكُ لَهُم رِزقاً أَبَداً! ، فَإِذَا كَانَت لا تَملِكُ الرِّزق فَالَّذِي يَملِكُهُ هُوَ اللهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿فَٱبۡتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزۡقَ﴾ [العنكبوت: ١٧]؛ أَي: اطلُبُوا ﴿عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزۡقَ﴾.

وَالرِّزقُ: هُوَ العَطَاءُ.

وَقَولُهُ: ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾: حَالٌ مِنَ ﴿ٱلرِّزۡقَ﴾، وقَدَّمَ الحالَ مَعَ أَنَّ مَوضِعَهَا التَّأخِيرُ عَن صَاحِبِهَا؛ لإِفادَةِ الحَصرِ.

ثُمَّ قَالَ: ﴿وَٱعۡبُدُوهُ﴾ إشارةً إلى أنَّ تحقيقَ العِبَادَةِ مِن طَلَبِ الرِّزقِ.

وَالعِبَادَةُ: مَأخُوذَةٌ مِنَ التَّعبِيدِ، وَهُوَ التَّذلِيلُ، (وَمِنهُ قَولُهُم: طَرِيقٌ مُعَبَّدٌ؛ أي: مُذَلَّلٌ لِلسَّالِكِينَ)؛ لأَنَّكُم إذا تَذَلَّلتُم لَهُ بِالطَّاعَةِ فَهُوَ مِن أَسبَابِ الرِّزقِ.

ثُمَّ قَالَ: ﴿وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥٓۖ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ١٧﴾ [العنكبوت: ١٧]، وَإِذَا أَضَافَ اللهُ عَجَّلَ الشُّكرَ لَهُ مُتَعَدِّياً بِاللامِ فَهُوَ إِشَارَةٌ إلى الإخلاصِ.

وَالشُّكرُ: هُوَ القِيَامُ بِطَاعَةِ المُنعِمِ، وَهُوَ في ثَلاثَةِ مَوَاضِعَ: في القَلبِ واللِّسَانِ والجَوَارِحِ.

والشَّاهِدُ مِنَ الآيَةِ: أَنَّ الفَقِيرَ يَستَغِيثُ بِاللهِ لِكَي يُنجيه اللهُ مِنَ الفَقرِ وَاللهُ هُوَ الَّذِي يَستَحِقُّ الشُّكرَ، وَإِذَا كَانَت هَذِهِ الأَصنَامُ لا تَملِكُ رِزقاً؛ فَكَيفَ تَستَغِيثُ بِهَا؟!.

وَقولُهُ: ﴿ وَمَنْ [(١)] أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ [(٢)] مِن [(٣)] دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ الآيَتَانِ [الأحقاف: ٥].

وَقولُهُ: ﴿ أَمَّن [(٤)] يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ [(٥)] ٱلسُّوٓءَ ﴾ الآيَةَ [النمل: ٦٢].

• وَرَوَى الطَّبَرَانِيُّ بِإِسنَادِهِ: أَنَّهُ كَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُنَافِقٌ يُؤذِي المُؤمِنِينَ، فَقَالَ بَعضُهُم: (قُومُوا بِنَا نَستَغِيثُ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ مِن هَذَا المُنَافِقِ)، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهُ لَا يُستَغَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُستَغَاثُ [(٦)] بِاللهِ ﷻ»).

---

(١) ﴿مَنْ﴾: اسمُ استِفهَامٍ، وَيُرَادُ بِهِ هنا: النَّفيُ؛ أي: لا أَحَدَ أَضَلُّ...

وَإِذَا كَانَ الاستفهامُ مُراداً بِهِ النَّفيُ كَانَ أَبلَغَ مِنَ النَّفيِ المُجَرَّدِ؛ لأَنَّهُ يُحَوِّلُهُ مِن نفيٍ إلى تَحَدٍّ.

(٢) **يُرَادُ بِهِ هُنَا**: دُعَاءُ المَسأَلَةِ، وَدُعَاءُ العِبَادَةِ.

(٣) مَفعُولُ ﴿يَدْعُواْ﴾؛ أي: لَو بَقِيَ كُلَّ عُمرِ الدُّنيَا يَدعُو مَا استَجَابَ لَهُ.

وَأَتَى بـ﴿مَنْ﴾ وَهِيَ للعَاقِلِ، مَعَ أَنَّهُم يَعبُدُونَ الأَصنَامَ وَالأَحجَارَ وَالأَشجَارَ وَهِيَ غَيرُ عَاقِلَةٍ؛ لأَنَّهُم لَمَّا عَبَدُوهَا نَزَّلُوهَا مَنزِلَةَ العَاقِلِ، فَخُوطِبُوا بِمُقتَضَى ما يَدعُونَ.

وَالشَّاهِدُ مِنَ الآيةِ: أنه إذا كَانَ مَن سِوَى اللهِ لا يَستَجِيبُ إلى يَومِ القِيَامَةِ؛ فَكَيفَ يَلِيقُ بِكَ أن تَستَغِيثَ بِهِ دُونَ اللهِ؟!.

(٤) أَصلُهَا: ﴿أَم مَّن﴾، وهِيَ ﴿أَم﴾ المنقَطِعَةُ؛ بمعنى (بَل)، وَمَعنَاهَا: لا يُجِيبُ المُضطَرَّ إلا اللهُ؛ لكن قَيَّدَهُ بقولِهِ: ﴿إِذَا دَعَاهُ﴾، أَمَّا إذا لم يَدعُهُ فقد يَكشِفُ ضُرَّهُ وَقَد لا يَكشِفُهُ.

(٥) أي: يُزِيلُ السُّوءَ، وَهُوَ مَا يَسُوءُ المَرءَ، وَهُوَ دُونَ الضُّرِّ؛ لأَنَّ الإنسانَ قد يُسَاءُ بِمَا لا يَضُرُّهُ.

وَالآيَةُ تَشمَلُ كَشفَ السُّوءِ عن المُضطَرِّ وَغَيرِهِ، وَمَن دَعَاهُ ومَن لم يَدعُهُ.

(٦) رواهُ الطبراني عن عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ، مِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ لَهِيعَةَ، اختلطَ في آخرِهِ. [كما في «تحقيق فتح المجيد»].

فيه مسائلُ:

الأولى[1]: أنَّ عَطفَ الدُّعَاءِ عَلَى الاستِغَاثَةِ مِن عَطفِ العَامِّ عَلَى الخَاصِّ.

الثانيةُ : تَفسِيرُ قَولِهِ : ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾[2] الآيَةَ[3] .

[يونس: ١٠٦].

الثالثةُ: أنَّ هَذَا هُوَ الشِّركُ الأَكبَرُ[4].

الرابعةُ: أنَّ أَصلَحَ النَّاسِ لَو يَفعَلُهُ إِرضَاءً لِغَيرِهِ صَارَ مِنَ الظَّالِمِينَ[5].

الخامسةُ: تَفسِيرُ الآيَةِ الَّتِي بَعدَهَا[6].

السادسةُ: كَونُ ذَلِكَ لا يَنفَعُ فِي الدُّنيَا مَعَ كَونِهِ كُفراً[7].

---

(١) يعني ذلك: مَا قَالَهُ في التَّرجَمَةِ.

ووَجهُ ذلكَ: أنَّ الاستِغَاثَةَ طَلَبُ إِزَالَةِ الشِّدَّةِ، وَالدُّعَاءَ طَلَبُ ذَلِكَ وَغَيرِهِ؛ فَالاستِغَاثَةُ نَوعٌ مِنَ الدُّعَاءِ، وَالدُّعَاءُ أَعَمُّ، وَهَذَا العَطفُ سَائِغٌ فِي اللُّغَةِ.

(٢) الخِطَابُ للنبيِّ ﷺ خَاصَّةً، وَلِغَيرِهِ عامةً. [كما تقدَّمَ في الصفحة ٨٩].

(٣) وتمامُها: ﴿فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يونس: ١٠٦].

(٤) يُؤخَذُ مِن قَولِهِ تعالى: ﴿فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يونس: ١٠٦]، وَمِن قَولِهِ سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾ [لقمان: ١٣].

(٥) تُؤخَذُ مِن كَونِ الخِطَابِ للرَّسُولِ ﷺ وَهُوَ أَصلَحُ النَّاسِ، فَلَو فَعَلَ ذَلِكَ إِرضَاءً لِغَيرِهِ صَارَ مِنَ الظَّالِمِينَ؛ حَتَّى لَو فَعَلَهُ مُجَامَلَةً لإِنسَانٍ مُشرِكٍ؛ إِذ لا تَجُوزُ المُحَابَاةُ فِي دِينِ اللهِ.

(٦) وَهِيَ قَولُهُ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ [يونس: ١٠٧].

(٧) يُؤخَذُ مِنَ الآيَةِ نَفسِهَا؛ فَلَم يَنتَفِع هَذَا مِن دُعَائِهِ هَذَا، فَخَسِرَ الدُّنيَا بِذَلِكَ، وَالآخِرَةَ بِكُفرِهِ.

السابعةُ: تَفسِيرُ الآيَةِ الثالثةِ[1].

الثامنةُ[2]: أنَّ طَلَبَ الرِّزقِ لا يَنبَغِي إِلا مِنَ اللهِ؛ كَمَا أنَّ الجَنَّةَ لاَ تُطلَبُ إِلا مِنهُ.

التاسعةُ[3]: تفسيرُ الآيةِ الرابعةِ.

العاشرةُ: أنه لا أَضَلَّ ممن دَعَا غَيرَ اللهِ.

الحاديةَ عشرةَ[4]: أنهُ غافِلٌ عَن دُعَاءِ الدَّاعِي لا يَدرِي عَنهُ!.

الثانيةَ عشرةَ[5]: أنَّ تِلكَ الدَّعوَةَ سَبَبٌ لِبُغضِ المَدعُوِّ للدَّاعِي وَعَدَاوَتِهِ لَهُ.

الثالثةَ عشرةَ[6]: تَسمِيَةُ تِلكَ الدَّعوَةِ عِبَادَةً لِلمَدعُوِّ.

الرابعةَ عشرةَ[7]: كُفرُ المَدعُوِّ بِتِلكَ العِبَادَةِ.

---

(١) وَهِيَ قَولُهُ: ﴿فَٱبۡتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزۡقَ﴾ [العنكبوت: ١٧].

وَقَولُهُ: ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ حَالٌ، كَمَا تَقَدَّمَ.

(٢) تُؤخَذُ مِن قَولِهِ تعالى: ﴿وَٱعۡبُدُوهُ وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥٓۖ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ١٧﴾ [العنكبوت: ١٧]؛ لأنَّ العِبَادَةَ سَبَبٌ لِدُخولِ الجَنَّةِ.

(٣) وَهِيَ قَولُهُ: ﴿وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّن يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسۡتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [الأحقاف: ٥].

(٤) يُؤخَذُ مِنَ الآيةِ نَفسِهَا؛ لأنَّ الاستِفهَامَ ـ هنا ـ بمعنى: النَّفيِ.

(٥) لِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُمۡ عَن دُعَآئِهِمۡ غَٰفِلُونَ ٥﴾ [الأحقاف: ٥].

﴿وَهُمۡ﴾؛ أي: المَدعُوُّونَ.

و﴿عَن دُعَآئِهِمۡ﴾؛ أي: دُعَاءِ الدَّاعِينَ.

(٦) تُؤخَذُ مِن قَولِهِ تعالى: ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمۡ أَعۡدَآءٗ وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمۡ كَٰفِرِينَ ٦﴾ [الأحقاف: ٦].

(٧) معنى (**كُفرِ المَدعُوِّ**): رَدُّهُ وَإِنكَارُهُ؛ فإذا كانَ يومُ القِيَامَةِ تَبَرَّأَ مِنهُ وَأَنكَرَهُ.

تُؤخَذُ مِن قَولِهِ تعالى: ﴿وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمۡ كَٰفِرِينَ ٦﴾ [الأحقاف: ٦].

الخامسةَ عشرةَ[1]: أنَّ هَذِهِ الأُمُورَ سَبَبُ كَونِهِ أَضَلَّ النَّاسِ.

السادسةَ عشرةَ[2]: تفسيرُ الآيةِ الخامِسَةِ.

السابعةَ عشرةَ[3]: الأَمرُ العَجِيبُ؛ وَهُوَ إِقرَارُ عَبَدَةِ الأوثانِ أنه لا يُجِيبُ المُضطَرَّ إِلا اللهُ؛ وَلأَجلِ هَذَا يَدعُونَهُ في الشَّدَائِدِ مُخلِصِينَ لَهُ الدِّينَ!.

الثامنةَ عشرةَ[4]: حمايةُ المصطفى ﷺ حِمَى التوحيدِ، والتَّأَدُّبُ معَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

---

(١) **وَذَلِكَ لأُمُورٍ، هِيَ**:

١. أَنَّهُ ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾ [الأحقاف: ٥].

٢. أنَّ المَدعُوِّينَ غَافِلُونَ عَن دُعَائِهِم.

٣. أَنَّهُ ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً﴾ [الأحقاف: ٦].

٤. أَنَّهُ كَافِرٌ بِعِبَادَتِهِم.

(٢) وَهِيَ قَولُهُ تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ...﴾ [النمل: ٦٢].

(٣) وَهُوَ كَمَا قَالَ، وَهَذَا مَوجُودٌ الآنَ، وَمُشرِكُو زَمَانِنَا أَشَدُّ شِركاً مِن مُشرِكِي العَرَبِ.

(٤) مَأخُوذٌ مِنَ الحديثِ، وَقَد عَلِمتَ ضَعفَهُ، لكِنَّ مَعنَاهُ صحيحٌ.

[١٥] بَابُ[١]: [بُطلانِ عِبادةِ غيرِ اللهِ ﷻ][٢]

قَولُ اللهِ تعالى: ﴿أَيُشْرِكُونَ[٣] مَا لَا يَخْلُقُ[٤] شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ[٥] ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا[٦]﴾ [الأعراف: ١٩١ ـ ١٩٢].

---

(١) **مُنَاسَبَةُ البابِ للتوحيدِ**: أنَّ الأبوابَ الأولى فيها تحريمُ صرفِ العبادةِ لغيرِ اللهِ ﷻ، وهذا البابَ فيه بيانُ الدليلِ على بطلانِ عبادةِ غيرِ الله.

(٢) **مُنَاسَبَةُ البابِ لمَا قبلَهُ**: لَمَّا ذَكَرَ ﵀ الاستعاذةَ والاستغاثةَ بغيرِ اللهِ ﷻ ذَكَرَ البراهينَ الدالةَ على بُطلانِ عِبَادةِ ما سِوَى اللهِ؛ وَلِهَذَا جعَلَ الترجمةَ لهذا البابِ الدَّليلَ نَفسَه.

(٣) الاستفهامُ: للإنكارِ والتوبيخِ.

(٤) عَبَّرَ هنا بـ﴿مَا﴾ دُونَ ﴿مَنْ﴾، وَفي الآيَةِ التي في البابِ قبلَهُ عبَّرَ بـ﴿مَنْ﴾، والمناسبةُ ظاهرةٌ؛ لأنَّ الداعينَ هناك نَزَّلُوهُم مَنزِلَةَ العَاقِلِ، أمَّا هُنَا فَالمَدعُوُّ جَمادٌ.

وَ﴿شَيْئًا﴾: نَكِرَةٌ في سِيَاقِ النَّفيِ تُفِيدُ العُمُومَ.

(٥) وَصَفَ هذه الأصنامَ بالعَجزِ وَالنَّقصِ، وَالرَّبُّ المعبودُ لا يمكن أن يكونَ مخلوقاً؛ بل هوَ الخَالِقُ؛ فَلا يَجُوزُ عَلَيهِ الحُدُوثُ وَلا الفَنَاءُ.

(٦) أي: لا يَقدِرُونَ عَلَى نَصرِهِم لَو هَاجَمَهُم عَدُوٌّ، **وَالنَّصرُ**: الدَّفعُ عَنِ المَخذُولِ بِحَيثُ يَنتَصِرُ عَلَى عَدُوِّهِ.

وَقَولُهُ: ﴿وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴿١٩٢﴾﴾ [الأعراف: ١٩٢]:

﴿أَنفُسَهُمْ﴾: مفعولٌ به مقدَّمٌ؛ أي: زِيَادَةً على ذَلِكَ هُم عَاجِزُونَ عَنِ الانتِصَارِ لأَنفُسِهِم؛ فَكَيفَ يَنصُرُونَ غَيرَهُم؟!.

فَبَيَّنَ عجزَ الأَصنامِ بأَربَعَةِ أُمُورٍ:

١. أنها لا تَخلُقُ.
٢. أنهم مُخلُوقُونَ مِنَ العَدَمِ.
٣. أنهم لا يَستَطِيعُونَ نَصرَ الدَّاعِينَ.
٤. أنهم لا يستطيعون نصرَ أنفسِهم.

وَقولِهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ[1] مِن دُونِهِۦ مَا[2] يَمۡلِكُونَ مِن[3] قِطۡمِيرٍ[4] ١٣﴾ الآيَةَ[5] [فاطر: ١٣].

• وفي «الصحيحِ»: عَن أنسٍ قالَ: (شُجَّ[6] النَّبِيُّ ﷺ ـ يومَ أُحُدٍ ـ وَكُسِرَت رَبَاعِيَّتُهُ[7]، فَقَالَ: «كَيفَ[8] يُفلِحُ قَومٌ شَجُّوا نَبِيَّهُم؟!»، فَنَزَلَت[9]: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ[10] شَيۡءٌ[11]﴾ [آل عمران: ١٢٨])[12].

---

(١) يَشمَلُ: دُعَاءَ المَسأَلَةِ، وَدُعَاءَ العِبَادَةِ.

(٢) ﴿مَا﴾: نافيةٌ.

(٣) ﴿مِن﴾: حرفُ جرٍّ زائدٌ يفيدُ التوكيدَ.

(٤) **القِطمِير**: هو اللُّفَافَةُ الرقيقةُ التي على النَّوَاةِ.

والفتيلُ: هو السِّلكُ الذي في شِقِّ النواةِ.

والنقيرُ: هو النُّقرَةُ التي في ظَهرِ النواةِ.

(٥) في الآيةِ بعدها دليلٌ على أنَّ الأمواتَ لا يسمعون، وهي قوله تعالى: ﴿إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ وَلَوۡ سَمِعُواْ مَا ٱسۡتَجَابُواْ لَكُمۡۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثۡلُ خَبِيرٖ ١٤﴾ [فاطر: ١٤].

(٦) **الشَّجَّةُ**: الجُرحُ في الرأسِ والوجهِ خاصةً.

(٧) السِّنَّانِ المتوسطانِ يُسَمَّيَانِ: **ثَنَايا**، وما يليهما يُسَمَّيَانِ: **رَبَاعِيَّتَينِ**.

(٨) الاستفهامُ يُرادُ به: الاستبعادُ.

والفَلاحُ: هو الفوزُ بالمطلوبِ، والنجاةُ مِنَ المهروبِ.

(٩) الفاءُ: للسببيةِ؛ فَيَكُونُ سببَ نزولِ هذه الآيةِ هذا الكلامُ.

(١٠) **المرادُ**: شأنُ الخَلقِ؛ فَشَأنُ الخَلقِ إلى خالقِهِم.

ويُستفَادُ مِنَ الحديث: أنه يجبُ الحذرُ مِن إطلاقِ اللسانِ فيما إذا رأى الإنسانُ مُبتَلىً بالمعاصي؛ فلا نستبعِدُ رحمةَ اللهِ له.

(١١) وَتَمَامُهَا: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ فَإِنَّهُمۡ ظَٰلِمُونَ ١٢٨﴾ [آل عمران: ١٢٨].

(١٢) رَوَاهُ البخاري [٤٩٩] مُعَلَّقاً، ورواه مسلم [١٧٩١/١٠٤] موصولاً.

- وَفِيهِ عَنِ ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فِي الرَّكعَةِ الأَخِيرَةِ مِنَ الفَجرِ[1]: «اللَّهُمَّ الْعَنْ[2] فُلَاناً وَفُلَاناً» بَعدَمَا يَقُولُ: «سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الحَمدُ»؛ فَأَنزَلَ اللهُ[3] تَعَالَى: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ﴾ الآيَةَ [آل عمران: ١٢٨])[4].

---

(١) قَيَّدَ مَكَانَ الدُّعَاءِ مِنَ الصَّلَوَاتِ بالفَجرِ، وَمَكَانَهُ مِنَ كالرَّكَعَاتِ بالأَخِيرَةِ، وَمَكَانَهُ مِنَ الرَّكعَةِ بِمَا بَعدَ الرَّفعِ مِنَ الرُّكُوعِ.

قلت:

- **أَمَّا القُنُوتُ بَعدَ الرُّكُوعِ**: فَيَكُونُ إذا نَزَلَت بِالمسلمينَ نَازِلَةٌ.
- **وَأَمَّا فِي الوِترِ**: فَقَبلَ الرُّكُوعِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيهِ حَدِيثُ أَنَسٍ عندَ البخاري [١٠٠٢].
- **وَأَمَّا القُنُوتُ فِي الفَجرِ خاصة**: فَلَيسَ قَيداً؛ فَقَد ثَبَتَ بِسَنَدٍ حَسَنٍ عِندَ أَبِي داود [١٤٤٣] مِن حَدِيثِ ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قالَ: (قَنَتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ شَهراً مُتَتَابِعاً: فِي الظُّهرِ وَالعَصرِ وَالمَغرِبِ وَالعِشَاءِ وَالصُّبحِ، فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ، إِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَهُ» مِنَ الرُّكعَةِ الأَخِيرةِ).

(٢) **اللَّعنُ ـ هنا ـ**: الطَّردُ والإبعادُ عن رحمةِ اللهِ.

(٣) الفاءُ: للسببيةِ؛ **فيكون لِنُزُولِهَا سببان**:

١. قَولُهُ ﷺ: «كَيفَ يُفلِحُ قَومٌ شَجُّوا نَبِيَّهُم؟!».
٢. وَقَولُهُ: «اللَّهُمَّ الْعَنْ فُلَاناً وَفُلَاناً».

وَلا مَانعَ مِن تكرَارِ السَّبَبِ.

وَقَد أَسلَمَ هؤلاءِ الثلاثةُ وَحَسُنَ إسلامُهم رضي الله عنهم؛ فَتَأَمَّل الآنَ كَيفَ أَنَّ العَدَاوَةَ قَد تَنقَلِبُ وَلايَةً؛ لأَنَّ القُلُوبَ بِيَدِ اللهِ، وَهُوَ الحَكِيمُ، يَهدِي مَن يَشَاءُ لِحِكمَةٍ، وَيُضِلُّ مَن يشاءُ لِحِكمَةٍ، وَعَلينَا أَن لا نَستَبعِدَ رَحمَةَ اللهِ لأيِّ إنسانٍ.

(٤) رَوَاهُ البخاري [ك/المغازي].

● وَفي روايةٍ: (يَدعُو عَلَى صَفوَانَ بنِ أُمَيَّةَ وَسُهَيلِ بنِ عَمرٍو وَالحَارِثِ بنِ هِشَامٍ؛ فَنَزَلَت: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨])[(١)].

● وَفِيهِ عَن أبي هُرَيرَةَ رضي الله عنه قالَ: (قَامَ[(٢)] فِينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ أُنزِلَ عَلَيهِ: ﴿وَأَنذِرْ[(٣)] عَشِيرَتَكَ[(٤)] ٱلْأَقْرَبِينَ[(٥)] ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء: ٢١٤] قَالَ: «يَا مَعشَرَ قُرَيشٍ[(٦)] - أَو كَلِمَةً نَحوَهَا - اشتَرُوا أَنفُسَكُم[(٧)]، لَا أُغنِي عَنكُم مِنَ اللهِ شَيئاً[(٨)]».

---

(١) رَوَاهُ البخاري [ك/المغازي].

(٢) أي: خطيباً.

(٣) ﴿وَأَنذِرْ﴾؛ أي: حَذِّر وَخَوِّف، **والإنذارُ**: الإعلامُ المَقرُونُ بِتَخوِيفٍ.

(٤) **العَشِيرَةُ**: قَبِيلَةُ الرَّجُلِ مِنَ الجَدِّ الرَّابِعِ فَمَا دُونَ.

(٥) أي: الأَقرَبَ فَالأَقرَبَ؛ فَأَوَّلُ مَن يَدخُلُ في عَشِيرَةِ الرَّجُلِ: أَولادُهُ، ثُمَّ آبَاؤُهُ، ثُمَّ إِخوَانُهُ، وَهَكَذَا.

وَيُؤخَذُ مِن هَذَا: أنَّ الأَقرَبَ فَالأَقرَبَ أَولَى بِالإنذَارِ؛ لأنَّ الحُكمَ المُعَلَّقَ على وَصفٍ يَقوَى بِقُوَّةِ هَذا الوَصفِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الوَصفَ المُوجِبَ لِلحُكمِ كُلَّمَا كانَ أَظهَرَ وَأَبيَنَ كَانَ الحُكمُ مِنهُ أَظهَرَ وَأَبيَنَ.

(٦) هُوَ فِهرُ بنُ مَالِكِ بنِ النَّضرِ، أَحَدُ أَجدَادِ الرَّسُولِ ﷺ؛ فرسولُ اللهِ ﷺ هو أَبو القَاسِمِ مُحَمَّدُ ابنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِالمُطَّلبِ - واسمُهُ شَيبَةُ الحَمْدِ - بنِ هَاشِمٍ - وَاسمُهُ عَمرُو - بنِ عَبدِ مَنَافِ - واسمُهُ المُغيرَةُ - ابنِ قُصَيٍّ - واسمُه زَيدٌ - بنِ كِلابِ بنِ مُرَّةَ بنِ كَعبِ بنِ لُؤَيِّ بنِ غَالِبِ بنِ فِهْرِ بنِ مَالِكِ بنِ النَّضْرِ ابنِ كِنانَةَ ابنِ خُزَيمةَ بنِ مُدْرِكَةَ بنِ إِليَاسَ بنِ مُضَرَ بنِ نِزَارِ بنِ مَعَدِّ بنِ عَدنَانَ.

(٧) أي: أَنقِذُوهَا؛ لأنَّ المُشتَرِي نَفسَهُ كَأَنَّهُ أنقَذَهَا مِن هَلاكٍ، وَالمُشتَرِي رَاغِبٌ؛ وَلِهَذَا عَبَّرَ بِالاشتِرَاءِ؛ كَأَنَّهُ يَقُولُ: (اشتَرُوا أَنفُسَكُم رَاغِبِينَ).

(٨) أي: لا أَنفَعُكُم بِدَفعِ شَيءٍ عَنكُم دُونَ اللهِ، وَلا أَمنَعُكُم مِن شَيءٍ أَرَادَهُ اللهُ لَكُم؛ لأنَّ الأَمرَ بِيَدِ اللهِ.

وَهَذَا فِي شَأنِ الأَقرَبِينَ؛ فَمَا بَالُكَ بِمَن هُم أَبعدُ؟!، وما يقولُ هؤلاءِ الذينَ يَتَعَلَّقُونَ بِهِ ﷺ وَيَلُوذُونَ بِهِ وَيَستَجِيرُونَ؟!، قَد غَرَّهُمُ الشَّيطَانُ وَاجتَالَهَمُ عَن طَرِيقِ الحَقِّ؛ لأنهم تَعَلَّقُوا بما ليس بِمُتَعَلَّقٍ؛ إِذِ الذي يَنفَعُهُم هو الإيمانُ بِهِ ﷺ.

يَا عَبَّاسُ بنَ عَبدِ المُطَّلِبِ، لَا أُغنِي عَنكَ مِنَ اللهِ شَيئاً.

يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، لَا أُغنِي عَنكِ مِنَ اللهِ شَيئاً.

وَيَا فَاطِمَةُ بِنتَ مُحَمَّدٍ، سَلِينِي مِن مَالِي مَا شِئتِ، لَا أُغنِي عَنكِ مِنَ اللهِ شَيئاً»)[١].

فيه مسائلُ:

الأولى: تفسيرُ الآيتين[٢].

الثانيةُ: قصةُ أُحُدٍ[٣].

الثالثةُ: قُنُوتُ سيدِ المرسلين وخَلفَهُ ساداتُ الأولياءِ يُؤَمِّنُون في الصلاةِ[٤].

الرابعةُ: أنَّ المدعوَّ عليهم كفارٌ[٥].

الخامسةُ[٦]: أنهم فعلوا أشياءَ ما فَعَلَهَا غَالِبُ الكفارِ؛ **منها**:

- شَجُّهُم نَبِيَّهُم.
- وَحِرصُهُم على قَتلِهِ.
- ومنها: التَّمثِيلُ بِالقَتلَى مَعَ أنهم بَنُو عَمِّهِم!.

---

(١) رواه البخاري.

(٢) أي: آيتي الأعرافِ، والاستفهامُ فيهما للتوبيخ والإنكارِ.

(٣) يعني حيث شُجَّ رأسُ النبيِّ ﷺ.

(٤) أرادَ بهذه المسألةِ أنَّ سيدَ المرسلينَ وأصحابَهُ ساداتُ الأولياءِ، ومع هذا ما أنقذوا أنفسَهم؛ فكيف ينقذون غيرَهم؟!.

(٥) ومع ذلك فـ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨].

(٦) أي: مع كفرهم كانوا معتدين، ومع ذلك قيل له في حَقِّهِم: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨].

السادسةُ: أنزلَ اللهُ عليه في ذلك: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ﴾[1] الآية [آل عمران: ١٢٨].

السابعةُ: قَولُهُ: ﴿أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ فَإِنَّهُمۡ ظَٰلِمُونَ ۝١٢٨﴾ [آل عمران: ١٢٨]؛ فَتَابَ عليهم فآمَنُوا[2].

الثامنةُ: القُنُوتُ في النَّوَازِلِ[3].

التاسعةُ: تَسمِيَةُ المَدعُوِّ عَلَيهِم في الصلاةِ بِأَسمَائِهِم وَأَسماءِ آبَائِهِم[4].

العاشرةُ: لَعنُهُ المُعَيَّنَ في القُنُوتِ[5].

الحاديةَ عشرةَ: قصتُهُ ﷺ لَمَّا أُنزلَ عليه: ﴿وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ۝٢١٤﴾[6] [الشعراء: ٢١٤].

---

(١) أي معَ ما تقدمَ مِنَ الأمورِ التي تقتضي أن يكون للنبي ﷺ حقٌّ بأن يدعوَ عليهم.

(٢) ومِثلُهُم عمرُ رضي الله عنه قبلَ إسلامِهِ، وما صدرَ منه مِنَ العداوةِ الظاهرةِ للإسلام، وما صدر منه بعدَ الإسلام مِنَ النُّصرَةِ لِدِينِ اللهِ.

(٣) وهذه مسألةٌ فقهيةٌ؛ فإذا نزل بالمسلمين نازلةٌ فإنه ينبغي أن يُدعَى لهم حتى تنكشفَ، وهو مشروعٌ في الصلواتِ الخمسِ. [كما تقدم في الصفحة ٩٧].

وَقَيَّدَ الشيخُ القنوتَ في النازلةِ إذا كانت مِن غيرِ اللهِ، مثلِ: إيذاءِ المسلمين، والتضييقِ عليهم، أمَّا ما كان مِن فِعلِ اللهِ فَيُشرَعُ ما جاءت به السُّنَّةُ، كالكسوف.

(٤) وذلك إذا كان في ذلك مصلحةٌ.

والذي نُهِيَ عنه هو لَعنُ المعيَّنِ، وأمَّا لَعنُ الكفارِ عموماً فلا بأس به، وأمَّا الدعاءُ على المعيَّنِ بغيرِ اللعنِ فجائزٌ.

(٥) إذا أرادَ المؤلفُ أنَّ هذا أمْرٌ وَقَعَ ثم نُهِيَ عنه فلا إشكالَ فيه، وإن أرادَ جوازَ لَعنِ المُعَيَّنِ فَفِيهِ نَظَرٌ.

(٦) وهي أنه لمَّا نزلت عليه الآيةُ نادى قريشاً، فَعَمَّمَ، ثمَّ خَصَّصَ، فامتَثَلَ أمرَ اللهِ في هذهِ الآيةِ.

الثانيةَ عشرةَ: جِدُّهُ ﷺ في هذا الأمرِ[1]؛ بحيثُ فَعَلَ ما نُسِبَ ـ بسببه ـ إلى الجنونِ، وكذلك لو يَفعلُهُ مسلمٌ الآن.

الثالثةَ عشرةَ : قَولُهُ للأَبعَدِ وَالأَقرَبِ : «**لَا أُغنِي عَنكَ مِنَ اللهِ شَيئاً**»، حَتَّى قالَ: «**يَا فَاطِمةُ بِنتَ مُحَمَّدٍ، لَا أُغنِي عَنكِ مِنَ اللهِ شَيئاً**».

فإذا صَرَّحَ ﷺ وَهُوَ سَيِّدُ المُرسَلِينَ، بِأَنَّهُ لا يُغنِي شَيئاً عَن سَيِّدَةِ نِسَاءِ العَالَمِينَ، وَآمَنَ الإنسَانُ أَنَّهُ ﷺ لا يَقُولُ[2] إلا الحَقَّ، ثمَّ نَظَرَ فِيمَا وَقَعَ في قُلُوبِ خَوَاصِّ[3] النَّاسِ الآنَ، تَبَيَّنَ لَهُ التَّوحِيدُ وَغُربَةُ الدِّينِ.

---

(١) أي: اجتهادُه ﷺ في هذا الأمرِ؛ بحيثُ قالوا: إنَّ محمداً جُنَّ!؛كَيفَ يَجمَعُنَا وَيُنَادِينَا هَذَا النِّدَاءَ؟!.

(٢) أي: آمنَ الإنسانُ بأنَّ النبيَّ ﷺ لا يَقُولُ إلا الحَقَّ.

(٣) أي: مَن يَظُنُّ نفسَهُ مِنَ العُلَمَاءِ، وَيَرَاهُم مَن حَولَهُم عُلَمَاءَ؛ يَدعُونَ الرَّسُولَ ﷺ لِكَشفِ الضُّرِّ وجَلبِ النَّفعِ!، نَسأَلُ اللهَ العَفوَ وَالعافيةَ.

[١٦] بَابٌ[١]: [لا يَستَحِقُّ العبادةَ إلا اللهُ ﷻ][٢]

قولُ اللهِ تعالى:

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ [٣] عَن قُلُوبِهِمۡ [٤] قَالُواْ [٥] مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ [٦] وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ [٧]

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيدِ**: أنَّ هذا مِنَ البراهينِ الدالَّةِ على أنه لا يَستَحِقُّ العبادةَ إلا اللهُ ﷻ.

(٢) **مناسبةُ الترجمةِ**: أنَّ هذا مِنَ البراهينِ الدالَّةِ على أنه لا يَستَحِقُّ أحدٌ أن يكونَ شريكاً معَ اللهِ؛ لأنَّ الملائكةَ ـ وهم أقربُ ما يكونُ مِنَ الخَلقِ للهِ ﷷ، ما عدا خواصِّ بني آدمَ ـ يحصلُ منهم عندَ كلامِ اللهِ سبحانه الفزعُ.

(٣) أي: أُزِيلَ الفَزَعُ عن قلوبِهِم.

والفَزَعُ: الخوفُ المفاجئُ؛ لأنَّ الخَوفَ المستمرَّ لا يُسَمَّى فَزَعاً.

(٤) أي: عَن قُلُوبِ الملائكةِ؛ لأنَّ الضميرَ يعودُ عليهم، بدليلِ ما سيأتي مِن حديثِ أبي هُريرةَ رضي الله عنه.

(٥) جوابُ الشَّرطِ.

والمعنى: قالَ بعضُهُم لِبَعضٍ، وإنما قُلنا ذلكَ؛ لأنَّ في الكلامِ قائلاً ومَقُولاً له.

(٦) أي: قالَ المسؤُولُونَ.

و﴿ٱلۡحَقَّۖ﴾: صفةٌ لِمَصدَرٍ محذوفٍ معَ عامِلِهِ، والتقديرُ: قالوا القَولَ الحقَّ.

والمعنى: أنَّ اللهَ قالَ القولَ الحقَّ؛ لأنه هو الحقُّ، ولا يَصدُرُ عنه إلا الحقُّ.

والحقُّ في الكلامِ: هو الصدقُ في الأخبارِ، والعَدلُ في الأحكامِ.

وهذهِ الصفةُ لبيانِ الواقعِ، لا مفهوم لها.

والغَرَضُ مِنِ استفهامِ الملائكةِ: هو الثناءُ على اللهِ ﷻ.

(٧) أي: ﴿ٱلۡعَلِيُّ﴾ **في ذاتِهِ وصفاتِهِ**:

- **والأولُ**: أنكرهُ كثيرٌ مِنَ المنتسبينَ للإسلامِ مِنَ الجَهميَّةِ وبعضِ الأشاعرةِ.
- **والثاني**: أَجمَعَ عليه كلُّ مَن ينتسبُ إلى الإسلامِ.

﴿ٱلۡكَبِيرُ[1] ﴾[2] [سبأ: ٢٣].

• وفي «الصحيح» عن أبي هريرةَ رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ قالَ: «إِذَا قَضَى اللهُ الأمرَ[3] فِي السَّمَاءِ ضَرَبَتِ المَلَائِكَةُ بِأَجنِحَتِهَا خُضعَاناً[4] لِقَولِهِ، كَأَنَّهُ[5] سِلسِلَةٌ عَلَى صَفوَانٍ[6]، يَنفُذُهُم[7] ذَلِكَ، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ ﴾[سبأ: ٢٣].

فَيَسمَعُهَا[8] مُستَرِقُ[9] السَّمعِ ـ وَمُستَرِقُ السَّمعِ هَكَذَا بعضُهُ فوقَ بعضٍ؛

---

(١) ﴿ٱلۡكَبِيرُ﴾: ذُو الكِبرِياءِ، وهي العَظَمَةُ التي لا يُدَانِيها شيءٌ.

(٢) **مُنَاسَبَةُ الآيَةِ للتوحيدِ**: أَنَّهُ إذا كانَ ﷻ مُتَفَرِّداً في العَظَمَةِ وَالكِبرِيَاءِ فيجبُ أن يكونَ مُتَفَرِّداً في العبادةِ.

(٣) في روايةٍ عند أبي داود [٤٧٣٨]: «إِذَا تَكَلَّمَ اللهُ بِالوَحْيِ».

والمرادُ بالأمرِ: الشأنُ.

(٤) «خُضعَاناً»؛ أي: خُضُوعاً لِقَولِهِ.

(٥) أي: صوتُ القولِ في وَقعِهِ على قلوبِهِم.

(٦) «صَفوَانٍ»: هو الحَجَرُ الأملسُ الصُّلبُ.

وفي روايةٍ: «إِذَا تَكَلَّمَ اللهُ بِالوَحيِ سَمِعَ أَهلُ السَّمَاءِ لِلسَّمَاءِ صَلصَلَةً كَجَرِّ السِّلسِلَةِ عَلَى الصَّفَا، فَيُصعَقُونَ». [وهو مُخَرَّجٌ في «الصحيحة»: ١٢٩٣].

(٧) **النُّفُوذُ**: الدخولُ في الشيءِ.

والمعنى: أنَّ هذا الصوتَ يبلغُ منهم كلَّ مبلغٍ.

(٨) أي: هذه الكلمةَ التي تَكَلَّمَت بها الملائكةُ.

(٩) مُفرَدٌ مُضَافٌ؛ فَيَعُمُّ جميعَ المسترِقِينَ.

وفي روايةِ أبي ذرٍّ ـ وهو أحد نساخ البخاري ـ مِن حديثِ عليٍّ رضي الله عنه: «مُستَرِقُو السَّمعِ».

وَصَفَهُ سُفيَانُ بِكَفِّهِ، فَحَرَّفَهَا، وَبَدَّدَ بَينَ أَصَابِعِهِ[1] ـ ، «فَيَسمَعُ الكَلِمَةَ[2]، فَيُلْقِيهَا إِلَى مَن تَحتَهُ[3]، ثُمَّ يُلقِيهَا الآخَرُ إِلَى مَن تَحتَهُ، حَتَّى يُلقِيَهَا [4] عَلَى لِسَانِ السَّاحِرِ[5] أَوِ الكَاهِنِ[6].

فَرُبَّمَا أَدرَكَهُ الشِّهَابُ[7] قَبلَ أَن يُلقِيَهَا، وَرُبَّمَا أَلقَاهَا قَبلَ أَن يُدرِكَهُ، فَيَكذِبُ مَعَها مِئَةَ كِذْبَةٍ[8]، فَيُقَالُ: أَلَيسَ قد قَالَ لَنَا يومَ كَذَا وَكَذَا: كَذَا وَكَذَا؟، فَيصدُقُ بِتلكَ الكَلِمَةِ الَّتِي سُمِعَت مِنَ السَّمَاءِ».

---

(١) وفي رواية عليٍّ: (وَوَصَفَ سُفيَانُ بِيَدِهِ، فَفَرَّجَ بَينَ أَصَابِعِ يَدِهِ اليُمنَى؛ نَصَبَهَا بَعضاً فَوقَ بَعضٍ).
[فتح الباري].

والمعنى: أنَّ الجِنَّ يَتَرَاكَبُونَ وَاحِداً فَوقَ الآخَرِ إلى أن يَصِلُوا إلى السماءِ.

(٢) أي: أَعلَى المُستَرِقِينَ.

(٣) أي: يُخبِرُهُ بها.

(٤) أي: آخرهم الذي في الأرضِ.

(٥) **السِّحرُ**: عَزَائِمُ وَرُقًى وَتَعَوُّذَاتٌ تؤثِّرُ في بَدَنِ المسحورِ وَقَلبِهِ وَعَقلِهِ.

والسَّاحِرُ: مَن يَفعَلُ ذلكَ.

(٦) **الكاهِنُ**: هو مَن يُخبِرُ عنِ المُغَيَّبَاتِ، وهوَ اسمٌ عامٌّ يَشمَلُ العَرَّافَ والرَّمَّالَ والمُنَجِّمَ.

(٧) «**الشِّهَابُ**»: جُزءٌ مُنفَصِلٌ مِنَ النُّجُومِ، ثَاقِبٌ، قويٌّ، يَنفُذُ فيما يصطدِمُ به.

فَالشُّهُبُ: نَيَازِكُ تنطَلِقُ مِنَ النُّجُومِ، وهي تنزلُ إلى الأرضِ، وقد تُحدِثُ تَصَدُّعاً فيها.

أمَّا النجمُ فلو وصلَ إلى الأرضِ لَأَحرَقَهَا.

وقد اختُلِفَ: هلِ استِرَاقُ السَّمعِ مُستمِرٌّ بَعدَ البِعثَةِ إلى الأبدِ، أو انقطعَ في وقتِ البعثةِ؟

ورَجَّحَ ابنُ عُثيمينَ الثاني.

(٨) **المرادُ**: المُبَالَغَةُ؛ أي: أنه يَكذِبُ مَعَها كَذِباتٍ.

وفي الحديثِ عَشَرُ فَوَائِدَ ذكرَهَا في الشرحِ.

○ وعن النَّوَّاسِ بنِ سَمعَانَ رضي الله عنه قال: (قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا أَرَادَ اللهُ تَعَالَى أَن يُوحِيَ بِالأَمرِ[١] تَكَلَّمَ بِالوَحيِ[٢]؛ [فَإِذَا تَكَلَّمَ][٣] أَخَذَتِ السَّمَاوَاتِ مِنْهُ رَجفَةٌ[٤] ـ أَوْ قَالَ: رَعدَةٌ[٥] ـ شَدِيدَةٌ خَوفاً مِنَ اللهِ عز وجل.

فَإِذَا سَمِعَ ذَلِكَ أَهلُ السَّمَاوَاتِ صُعِقُوا[٦] وَخَرُّوا سُجَّداً، فَيَكُونُ أَوَّلَ مَن يَرفَعُ رَأسَهُ جِبرِيلُ، فَيُكَلِّمُهُ اللهُ مِن وَحيِهِ بِمَا أَرَادَ[٧].

ثُمَّ يَمُرُّ جِبرِيلُ عَلَى المَلَائِكَةِ، كُلَّمَا مَرَّ بِسَمَاءٍ سَأَلَهُ مَلَائِكَتُهَا: مَاذَا قَالَ رَبُّنَا يَا جِبرِيلُ؟، فَيَقُولُ جِبرِيلُ: "قَالَ ﴿ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ ٢٣﴾ [سبأ: ٢٣]"، فَيَقُولُونَ كُلُّهُم مِثلَ مَا قَالَ جِبْرِيلُ، فَيَنتَهِي جِبرِيلُ بِالوَحيِ[٨] إِلَى حَيثُ أَمَرَهُ اللهُ عز وجل»)[٩].

---

(١) أي: الشأن.

(٢) جملةٌ شرطيةٌ تقتضي تأخُّرَ المشروطِ عنِ الشرطِ؛ فالإرادةُ تابعةٌ والكلامُ لاحِقٌ، فيكونُ فيه ردٌّ على الأشاعرةِ الذين يقولون: إنَّ اللهَ لا يتكلمُ بإرادةٍ، وإنَّ كلامَهُ أزليٌّ كالسمعِ والبصرِ؛ ففيه إثباتُ الكلامِ الحادثِ.

ولا يَنقُصُ كمالُ اللهِ إذا قلنا: إنه يتكلمُ بما شاءَ كيف شاءَ متى شاء؛ بل هذا صفةُ كمالٍ.

(٣) ما بين قوسين سقط من نص المؤلف.

(٤) «السَّمَاوَاتِ»: مفعولٌ بِهِ، و«رَجفَةٌ»: فاعلٌ.

(٥) شَكٌّ مِنَ الراوي، وإنما يأخذُهَا رجفةٌ أو رَعدَةٌ؛ لأنه سبحانه عظيمٌ يخافُهُ كلُّ شيءٍ.

(٦) **الظاهرُ**: أنهم صُعِقُوا، ثمَّ أَفَاقُوا، ثمَّ سَجَدُوا.

(٧) أي: بما شاءَ؛ لأنه تعالى يتكلمُ بمشيئةٍ.

(٨) أي: يصلُ بالوحيِ إلى حيثُ أمرَهُ اللهُ مِنَ الأنبياءِ والرُّسُلِ.

(٩) رواه ابنُ أبي عاصمٍ [في «السنة»: ٥١٥]، وضعَّفه الألباني.

فيه مسائلُ:

الأولى: تفسيرُ الآية.

الثانيةُ: ما فيها مِنَ الحُجَّةِ على إبطالِ الشركِ[1]، خصوصاً مَن تَعَلَّقَ على الصَّالحين، وهي الآيةُ التي قِيل: إنها تَقطَعُ عُروقَ شجرةِ الشركِ مِنَ القلبِ.

الثالثةُ: تفسيرُ قولِهِ: ﴿قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾ [سبأ: ٢٣].

الرابعةُ: سَبَبُ سُؤَالِهِم عن ذلك[2].

الخامسةُ: أنَّ جبريلَ هو الذي يُجِيبُهُم بعدَ ذلك بِقَولِهِ: «قَالَ كَذَا وَكَذَا».

السادسةُ: ذِكرُ أنَّ أولَ مَن يرفعُ رأسَهُ جبريلُ[3].

السابعةُ: أنه يقولُ لأهلِ السماواتِ كلِّهِم؛ لأنهم يسألونه[4].

الثامنةُ: أنَّ الغشيَّ يَعُمُّ أهلَ السماواتِ كلِّهِم[5].

---

(١) وذلك أنَّ الملائكةَ ـ وهم مَن هُم مِنَ القوةِ والعظمةِ ـ يُصعَقُون ويَفزَعُون مِن تعظيمِ اللهِ؛ فكيف بالأصنامِ التي تُعبَدُ مِن دُونِ اللهِ وهي أقلُّ منهم بكثيرٍ؟!.

ولذلك قيل: إنَّ هذه الآيةَ هي التي تَقطَعُ عُرُوقَ الشركِ مِنَ القلبِ.

(٢) **فالسؤالُ**: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾؟.

وسببُهُ: شِدَّةُ خوفِهِم منهُ.

وفزعُهُم: خوفاً مِن أن يكونَ قد قالَ فيهم ما لا يُطِيقُونَ.

(٣) لِحَدِيثِ النَّوَّاسِ.

(٤) وفي هذا دليلٌ على عظمَةِ جبريلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بينهم.

(٥) يؤخذُ مِن قولِهِ: «صُعِقُوا، وخَرُّوا للهِ سُجَّداً».

التاسعةُ: ارتجافُ السماواتِ لكلامِ اللهِ[(١)].

العاشرةُ: أنَّ جبريلَ هو الذي ينتهي بالوحيِ إلى حيثُ أمرَهُ اللهُ[(٢)].

الحاديةَ عشرةَ: ذِكرُ استراقِ الشياطينِ[(٣)].

الثانيةَ عشرةَ: صفةُ رُكوبِ بعضِهِم بعضاً[(٤)].

الثالثةَ عشرةَ: إرسالُ الشُّهُبِ[(٥)].

الرابعةَ عشرةَ: أنه تارةً يدركُهُ الشهابُ قبل أن يُلقِيَهَا، وتارةً يُلقِيها في أُذُنِ وَلِيِّهِ مِنَ الإنسِ قبلَ أن يُدرِكَهُ.

الخامسةَ عشرةَ: كونُ الكاهنِ يَصدُقُ بعضَ الأحيانِ[(٦)].

السادسةَ عشرةَ: كونُهُ يكذبُ معها مِئَةَ كِذبَةٍ[(٧)].

السابعةَ عشرةَ: أنه لم يَصدُق كَذِبُهُ إلا بتلكَ الكلمةِ التي سُمِعَت مِنَ السماءِ.

الثامنةَ عشرةَ: قَبولُ النُّفُوسِ[(٨)] للباطلِ؛ كيف يَتَعَلَّقُونَ بواحدةٍ ولا يَعتَبِرُون بِمِئَةٍ؟!.

---

(١) أي: لأجلِهِ؛ تعظيماً للهِ.

(٢) أي: لا أحدَ يتولى إيصالَ الوحيِ غيرُ جبريلَ، حتى يُوصِلَهُ إلى حيثُ أمرَهُ بِهِ؛ لأنه الأمينُ على الوحيِ.

(٣) أي: الذين يَستَرِقُون ما يُسمَعُ في السماواتِ.

(٤) كما تَقَدَّمَ مِن وَصفِ سُفيانَ بنِ عُيَينَةَ.

(٥) قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ ٱسۡتَرَقَ ٱلسَّمۡعَ فَأَتۡبَعَهُۥ شِهَابٞ مُّبِينٞ ١٨﴾ [الحجر: ١٨].

(٦) لأنه يأتي بما سُمِعَ مِنَ السماءِ ويَزِيدُ عليه، وإذا وَقَعَ ما في السماءِ صارَ صادِقاً.

(٧) أي: معَ ما استَرَقَ مِنَ السماءِ مِن صِدْقٍ.

(٨) وهذا ليس على سبيلِ العُمومِ؛ بل لأَهلِ الجهلِ والسَّفَهِ.

التاسعةَ عشرةَ: كونُهُم يَتَلَقَّى بعضُهم مِن بعضٍ تلك الكلمةَ، وَيَحفَظُونَهَا، وَيَستَدِلُّونَ بها[1].

العشرونَ: إثباتُ الصفاتِ، خِلافاً للأشعريةِ المعطِّلَةِ[2].

الحاديةُ والعشرونَ: التصريحُ بأنَّ تلكَ الرَّجفَةَ والغَشي كانا خوفاً مِنَ اللهِ ﷻ.

الثانيةُ والعشرون: أنهم يَخِرُّون للهِ سُجَّداً[3].

---

(١) أي: كلمة الصِّدقِ؛ لأنها هي التي تُرَوِّجُ بِضَاعَتَهُم.

(٢) **الأشعريةُ**: همُ الذينَ يَنتَسِبُون إلى أبي الحسنِ الأشعريِّ، وسُمُّوا: مُعَطِّلَةً؛ لأنهم يُعَطِّلُون النصوصَ عنِ المعنى المرادِ بها.

(٣) أي: تعظيماً للهِ؛ لِمَا يَخشَونَهُ، فَتُفِيدُ تعظيمَ اللهِ ﷻ كالتي قَبلَهَا.

[١٧] بَابُ[١] الشَّفَاعَةِ[٢]

قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَـٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿١٧﴾ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَـٰٓؤُلَآءِ شُفَعَـٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾﴾ [يونس: ١٧ – ١٨].

وقال: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَـٰذِبٌ كَفَّارٌ ﴿٣﴾﴾ [الزمر:٣].

والشفاعةُ الشركية: هي المشتملةُ على دعاءِ غيرِ اللهِ وطلب الشفاعةِ ممن لا يملكُها.

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيدِ**: أنَّ الشفاعةَ التي يطلبُها المشركون باطلةٌ؛ لأنَّ الله بيده الشفاعةُ كلُّها.

(٢) **الشَّفَاعَةُ**:

- **لغةً**: اسمٌ مِن (شَفَعَ يَشفَعُ)؛ إذا جَعَلَ الشيءَ اثنين، **والشَّفعُ**: ضِدُّ الوَترِ، قال تعالى: ﴿وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ ﴿٣﴾﴾ [الفجر: ٣].
- **وشرعاً**: التَّوَسُّطُ لِلغيرِ بِجَلبِ مَنفَعَةٍ أو دَفعِ مَضَرَّةٍ.

مثالُه: شفاعةُ النبيِّ ﷺ لأهلِ الجنةِ بِدُخولِها.

ومثالُ دفعِ المضَرَّةِ: شفاعةُ النبيِّ ﷺ لِمَنِ استحقَّ النارَ أن لا يَدخُلَهَا.

وَذَكَرَ المؤلفُ الشفاعةَ في كتابِ التوحيدِ؛ لأنَّ المشركينَ الذينَ يعبدون الأصنامَ يقولون: إنها شفعاءُ لهم عندَ اللهِ، وهم يشركون باللهِ ـ فيها ـ بالدعاءِ والاستغاثَةِ وما أشبَهَ ذلكَ.

والشفاعةُ عندَهُ لا تكونُ إلا بإذنِهِ؛ لِكَمَالِ سُلطانِهِ وعَظَمَتِهِ.

وقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَأَنذِرۡ[1] بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحۡشَرُوٓاْ[2] إِلَىٰ رَبِّهِمۡ لَيۡسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيّٞ[3] وَلَا شَفِيعٞ[4]﴾ [الأنعام: ٥١].

وقولِهِ: ﴿قُل لِّلَّهِ[5] ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعٗا﴾ [الزمر: ٤٤].

---

(١) **الإنذارُ**: هو الإعلامُ المُتَضَمِّنُ التَّخويفَ.

والضميرُ في ﴿بِهِ﴾ يعودُ للقرآنِ.

(٢) أي: يَخَافون ما يقعُ لهم مِن سُوءِ العذابِ في ذلك الحَشرِ.

والحشرُ: الجمعُ، وقد ضُمِّنَ هنا معنى الانتهاءِ والضَّمِّ؛ فمعنى ﴿يُحۡشَرُونَ﴾؛ أي: يُجمَعُونَ حتى ينتهوا إلى اللهِ.

(٣) أي: ناصِرٌ يَنصُرُهم.

(٤) أي: شافِعٌ يَتَوَسَّطُ لهم.

وهذا مَحَلُّ الشاهِدِ؛ ففي هذهِ الآيةِ: نفيُ الشفاعةِ مِن دُونِ إذنِ اللهِ.

ومفهومُهَا: أنها ثابتةٌ بإذنِهِ، وهذا هو المقصودُ، أمَّا عندَ الملوكِ فجائِزَةٌ بإذنِهم وبغيرِ إذنِهم.

(٥) قَدَّمَ الخبرَ للحَصرِ.

والمعنى: للهِ وحدَهُ الشفاعةُ كُلُّهَا، لا يوجدُ شيءٌ منها خارجاً عن إذنِ اللهِ وإرادتِهِ.

وأفادتِ الآيةُ: أنَّ هناك أنواعاً للشفاعةِ، **وهي قسمان**:

- **شفاعةٌ خاصةٌ للنبي ﷺ**: وهي ثلاثة:
  1. **شَفَاعتُهُ في الموقفِ**: في بَدءِ الحسابِ.
  2. **شَفَاعتُهُ في دُخُولِ المؤمنين الجنةَ**: وذلك بعدَ عُبُورِهِمُ الصراطَ.
  3. **شَفَاعتُهُ في عَمِّهِ أبي طالبٍ**: أن يُخَفَّفَ عنهُ العذابُ.
- **الشفاعةُ العامةُ له ﷺ ولِجَميعِ المؤمنينَ**: وهي ثلاثةُ أنواعٍ:
  1. **الشَّفَاعَةُ فيمَن استحَقَّ النارَ**: أن لا يَدخُلَهَا.
  2. **الشَّفَاعَةُ فيمَن دَخَلَ النارَ**: أن يَخرُجَ منها.
  3. **الشَّفَاعَةُ في رَفعِ الدرجاتِ**: للمؤمنين.

وقولِهِ: ﴿مَن[1] ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ[2]﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقولِهِ: ﴿وَكَم[3] مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ[4] ﴿٢٦﴾﴾ [النجم: ٢٦].

وقولِهِ : ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟[5] ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ[6] فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ

---

(١) ﴿مَن﴾: استفهامٌ بمعنى النَّفيِ؛ أي: لا يشفعُ أَحَدٌ عندَ اللهِ إلا بإذنِهِ.

وهذهِ الصيغةُ تفيدُ التَّحَدِّي. [كما تقدَّمَ في الصفحة ٩١].

فأفادتِ الآيةُ: أنه يُشتَرَطُ للشفاعةِ إذنُ اللهِ فيها؛ لِكمالِ سلطانِهِ جلَّ وعَلا.

(٢) إذنِهِ الكونيِّ، والإذنُ لا يكونُ إلا بعدَ الرِّضا.

(٣) ﴿كَم﴾: الخبريةُ، لِلتَكثيرِ.

والمعنى: ما أكثرَ الملائكةَ الذين في السماءِ، ومَع ذلك لا تُغني شفاعَتُهُم شيئاً إلا بعدَ إذنِ اللهِ.

(٤) **للشفاعةِ شرطانِ**:

١. الإذنُ مِنَ اللهِ.
٢. رِضَاهُ عَنِ الشافعِ والمشفوعِ لَهُ.

(٥) الأمرُ ـ هنا ـ للتحدي والتعجيزِ، وهو ـ هنا ـ يحتمل معنيينِ، **هما**:

١. أَحضِرُوهُم.
٢. ادعُوهُم دُعاءَ مسألةٍ، فلو دَعَوهُم دعاءَ مسألةٍ لا يَستجيبون لهم.

(٦) **الذَّرَّةُ**:

- رأسُ النملةِ الحمراءِ، كما قالَ ابنُ عباسٍ. [عند ابنِ جريرٍ: ٧٥٣٦].
- وقيل: الواحِدَةُ مِنَ الهباءِ الظاهِرِ في ضوءِ الشمسِ إذا طلعت مِن ثُقبٍ.

وقال ابنُ الجوزيِّ: **(واعلم أنَّ ذِكرَ الذرةِ ضَربُ مَثَلٍ بما يَقِلُّ)**.

﴿وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[1] [سبأ: ٢٢].

قال أبو العباسِ[2]: "نفى اللهُ عمَّا سواهُ كلَّ ما يَتَعَلَّقُ به المشركون؛ فنفى أن يكونَ لغيرِهِ مُلكٌ أو قِسطٌ منه، أو يكونَ عَوناً للهِ.

ولم يُبقِ إلا الشفاعةَ؛ فَبَيَّنَ أنها لا تنفعُ إلا لِمَن أَذِنَ لهُ الرَّبُّ، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

فهذه الشفاعةُ التي يَظُنُّهَا المشركون هي مُنتَفِيَةٌ يومَ القيامةِ، كما نفاها القرآنُ.

- وأخبرَ النبيُّ ﷺ: **أَنَّهُ يَأْتِي فَيَسجُدُ لِرَبِّهِ وَيَحمَدُهُ، لَا يَبدَأُ بِالشَّفَاعَةِ أَوَّلاً، ثُمَّ يُقَالُ لَهَ: «ارفَعْ رَأسَكَ، وَقُلْ يُسْمَع، وَسَلْ تُعطَ، وَاشفَعْ تُشَفَّعْ»**[3].

---

(١) وتَمَامُ الآيَةِ: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمۡلِكُونَ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا لَهُمۡ فِيهِمَا مِن شِرۡكٖ وَمَا لَهُۥ مِنۡهُم مِّن ظَهِيرٖ ٢٢﴾ [سبأ: ٢٢].

وَقَولُهُ: ﴿وَمَا لَهُمۡ فِيهِمَا مِن شِرۡكٖ﴾: أي: مَا لِهَؤلاءِ الذين تَدعُونَ مِن دونِ اللهِ في السمواتِ والأرضِ ﴿مِن شِرۡكٖ﴾؛ أي: مشارَكَةٍ.

و﴿مِن﴾: زائدةٌ، تفيدُ التوكيدَ، وهي للمبالغةِ في النفيِ.

وقولُهُ: ﴿وَمَا لَهُۥ مِنۡهُم مِّن ظَهِيرٖ ٢٢﴾: الضميرُ الأولُ عائِدٌ على ﴿ٱللَّهِ﴾، و﴿مِنۡهُم﴾: يعودُ على الأصنامِ.

والظهيرُ: المعينُ.

وبذلكَ يَنتَفِي عنِ الأصنامِ كلُّ ما يَتَعَلَّقُ به العابدون؛ فهي لا تملكُ شيئاً على سبيلِ الانفرادِ ولا المشارَكَةِ ولا الإعانَةِ، فإذا انتفتِ الثلاثةُ لم يَبقَ إلا الشفاعةُ، ولا تكونُ إلا بإذنٍ، والأصنامُ لا شفاعةَ لها؛ فانقطعت كلُّ وسائلِ المشركين.

(٢) هو ابنُ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) رواه البخاري عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

• وقالَ له أبو هريرة: (مَن أَسعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ[1] يَا رَسُولَ اللَّهِ؟)، قال: «مَن قَالَ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" خَالِصاً مِن قَلبِهِ[2]»[3].

فتلكَ الشفاعةُ لأَهلِ الإخلاصِ[4] بإذنِ اللهِ، ولا تكونُ لِمَن أشرَكَ باللهِ.

وحَقِيقَتُهُ[5]: أنَّ اللهَ سبحانه هو الذي يَتَفَضَّلُ على أهلِ الإخلاصِ؛ فَيَغفِرُ لهم بواسطةِ دعاءِ مَن أَذِنَ له أن يَشفَعَ؛ لِيُكرِمَهُ ويَنَالَ المقامَ المحمودَ[6].

فالشفاعةُ التي نفاها القرآنُ ما كان فيها شِركٌ؛ ولِهَذَا أثبتَ الشفاعةَ بِإِذنِهِ في مَوَاضِعَ، وقد بَيَّنَ النبيُّ ﷺ أنها لا تكونُ إلا لأَهلِ التوحيدِ[7] والإخلاصِ". انتهى كلامُهُ.

---

(١) هذا السؤالُ مِن أبي هريرة، فقالَ له النبيُّ ﷺ: «لَقَد كُنتُ أَظُنُّ أَن لَا يَسأَلَنِي أَحَدٌ غَيرُكَ عَنهُ؛ لِمَا أَرَى مِن حِرصِكَ عَلَى العِلمِ».

(٢) يخرُجُ به مَن قالَها نِفَاقاً.

وقولُهُ: «مِن قَلبِهِ»؛ لأَنَّ المَدَارَ على القلبِ، وهو ليس معنىً مِنَ المعاني؛ بل هو مُضغَةٌ في صدورِ الناسِ، وهو مَحَلُّ العَقلِ، وله اتِّصَالٌ بالدِّمَاغِ.

(٣) رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) لأنَّ مَن أشركَ باللهِ ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ۝٤٨﴾ [المدثر: ٤٨].

(٥) أي: حقيقةُ أَمرِ الشفاعةِ.

أي: **الفائدةُ منها**: أنَّ اللهَ ﷻ أرادَ أن يغفِرَ للمشفوعِ لهُ، ولكن بواسطةِ هذهِ الشفاعةِ.

(٦) أي: المقامَ الذي يُحمَدُ عليه، وأعظمُ الناسِ في ذلك: رسولُ اللهِ ﷺ.

ومِنَ المقامِ المحمودِ: أن يَقبَلَ اللهُ شفاعتَهُ ﷺ بعدَ أن يتراجَعَ الأنبياءُ أُولُوا العَزمِ عنها.

(٧) **وَجهُ إدخالِ بابِ الشفاعةِ في كتابِ التوحيدِ**: أنَّ الشفاعةَ الشِّركِيَّةَ تُنَافي التوحيدَ، والبراءَةَ منها هي حقيقةُ التوحيدِ.

فيه مسائلُ:

الأولى: تفسيرُ الآياتِ.

الثانيةُ: صفةُ الشفاعةِ المَنفِيَّةِ[١].

الثالثةُ: صفةُ الشفاعةِ المُثبَتَةِ[٢].

الرابعةُ: ذِكرُ الشفاعةِ الكُبرى، وهي: المَقَامُ المحمودُ[٣].

الخامسةُ: صفةُ ما يفعلُهُ ﷺ، وأنه لا يَبدَأُ بالشفاعةِ أولاً؛ بل يَسجُدُ، فإذا أَذِنَ اللهُ له شَفَعَ[٤].

السادسةُ: مَن أَسعَدُ الناسِ بها؟[٥].

السابعةُ: أنها لا تكونُ لِمَن أشركَ باللهِ.

الثامنةُ: بيانُ حقيقتِهَا[٦].

---

(١) وهي ما كان فيها شركٌ.

(٢) وهي شفاعةُ أهلِ التوحيدِ، بِشَرطِ إذنِ اللهِ ورِضَاهُ عنِ الشافعِ والمشفوعِ له.

(٣) وهي الشفاعةُ في أهلِ الموقِفِ، وهي مِنَ المقامِ المحمودِ.

(٤) هذا يَدُلُّ على عَظَمَةِ الرَّبِّ جَلَّ جَلَالُهُ، وكَمَالِ أَدَبِ النبيِّ ﷺ.

(٥) هم أهلُ التوحيدِ والإخلاصِ.

(٦) **وحقيقتُها**: أنَّ اللهَ تعالى يَتَفَضَّلُ على أهلِ الإخلاصِ، فَيَغفِرُ لهم بِوَاسطةِ دُعَاءِ مَن أَذِنَ لَهُ أن يَشفَعَ؛ لِيُكرِمَهُ وَيَنَالَ المقامَ المحمودَ.

[١٨] بَابُ:

[هِدَايَةِ التَّوفِيقِ وبُطلانِ الشِّركِ][(١)]

قولُ اللهِ تعالى[(٢)]: ﴿إِنَّكَ[(٣)] لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ[(٤)] وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾﴾ الآية [القصص: ٥٦].

• وفي «الصحيحِ»: عن ابنِ المسَيِّبِ عن أبيهِ، قال: (لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الوَفَاةُ جَاءَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَعِندَهُ عَبدُ اللهِ بنُ أَبِي أُمَيَّةَ وَأَبُو جَهلٍ، فَقَالَ لَهُ: «يَا عَمُّ[(٥)]،

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيدِ**: كالأبوابِ الثلاثةِ السابقةِ؛ وهي بطلانُ الشركِ، وأنَّ النبيَّ ﷺ هو من أقربِ المقرَّبين ولم يملك لعمِّه شيئاً.

(٢) **مناسبةُ هذا البابِ لِمَا قبلَهُ**: أنه نوعٌ مِنَ البابِ الذي قبلَهُ؛ فإذا كانَ لا أحدَ يستطيعُ أن ينفعَ أحداً بالشفاعةِ، والخلاصِ مِنَ العذابِ؛ كذلك لا يستطيعُ أحدٌ أن يهدي أحداً، فَيَقُومَ بما أَمَرَ اللهُ به.

(٣) الخطابُ للنبيِّ ﷺ.

- والهدايةُ المَنفَيَّةُ هي **هدايةُ التوفيقِ**؛ فهذهِ لا تكونُ إلا للهِ.
- وأثبتَ هدايةً له بقولِهِ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾﴾ [الشورى: ٥٢]، وهي **هدايةُ الدلالةِ والإرشادِ**.

(٤) **إمَّا أن يُرَادَ بذلكَ**: مَن أحببتَ هدايَتَهُ، وذلك على تقديرِ أنَّ المفعولَ محذوفٌ.

وإمَّا أن يَرادَ: مَن أحببتَهُ، وهي محبةٌ طبيعيةٌ لا تُنَافي المحبةَ الشرعيةَ.

(٥) أتى ﷺ بهذه الكُنيَةِ الدالة على العَطفِ؛ لأنَّ العَمَّ صِنوُ الأبِ.

والصِّنو: الغُصنُ الذي أصلُهُ واحدٌ، فكأنه ـ معه ـ كالغصنِ.

ويجوزُ في «يا عمِّ» **وجهان**:

١. **الكسرُ**: على تقديرِ الإضافةِ.
٢. **والضَّمُّ**: على تقديرِ قَطعِهَا عنِ الإضافةِ.

قُلْ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"، كلمةً[1] أُحَاجُّ[2] لَكَ بِهَا عِندَ اللَّهِ».

فَقَالَا لَهُ: أَتَرغَبُ[3] عَن مِلَّةِ عَبدِ المُطَّلِبِ؟.

فَأَعَادَ عَلَيهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَعَادَا، فَكَانَ آخِرَ مَا قَالَ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبدِ المُطَّلِبِ، وَأَبَى أَن يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَأَستَغفِرَنَّ[4] لَكَ مَا لَمْ أُنهَ عَنْكَ»، فأنزلَ اللهُ ﷻ: ﴿مَاكَانَ[5] لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن يَسْتَغْفِرُوا۟ لِلْمُشْرِكِينَ[6]﴾ الآية. [التوبة: ١١٣].

---

(١) **يجوزُ فيها**:

- النصبُ على البدَلِيَّةِ، وهو أوضحُ.
- أو الرفعُ على أنه خبرٌ، ومُبتدؤُها محذوفٌ.

(٢) مجزومٌ، جواباً للطَلَبِ، وحُرِّكَ بالضمِّ للخِفَّةِ.

والمُحَاجَّةُ: المجادَلَةُ، ولا مانعَ مِن هذا المعنى.

(٣) الاستفهامُ للإنكارِ عليه، وقد مَاتَ أبو جهلٍ على الكفرِ، أمَّا المُسَيِّبُ وعبدُ اللهِ فَأَسلَمَا.

(٤) **الاستغفارُ**: طَلَبُ المغفرةِ.

وهذهِ الجملةُ مُؤَكَّدَةٌ بِثلاثِ مُؤَكِّداتٍ: القَسَمِ، واللامِ، ونُونِ التوكيدِ الثقيلةِ.

(٥) ﴿مَا﴾: نافيةٌ.

و﴿كَانَ﴾: فِعلٌ ماضٍ ناقصٌ، واسمُها: المصدرُ المؤَوَّلُ.

و﴿لِلنَّبِيِّ﴾: خبرٌ مقدمٌ وجوباً.

و﴿مَاكَانَ﴾ ﴿وَمَا يَنۢبَغِى﴾ أو نحوُهُمَا يُرادُ بها: أنَّ ذلكَ مُمتَنِعٌ غايةَ الامتناعِ.

(٦) **فإن قيلَ**: كيفَ نزلت في أبي طالبٍ؛ وهي مَدَنِيَّةٌ ومَوتُهُ في مكةَ؟

فيقال: لا مانع من أن يكون للآية سببان.

وَأَنزلَ اللهُ فِي أَبِي طَالِبٍ: ﴿إِنَّكَ[1] لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى[2] مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦]).

فيه مسائلُ:

الأولى: تفسيرُ قولِهِ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾. [القصص: ٥٦].

الثانيةُ: تفسيرُ قولِهِ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ﴾[3] الآية. [التوبة: ١١٣].

الثالثةُ (وهي المسألةُ الكُبرى[4]): تفسيرُ قولِهِ[5] ﷺ: «قُلْ: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ» بخلافِ ما عليه[6] مَن يَدَّعِي العلمَ.

---

(١) الخطابُ للنبيِّ ﷺ.

(٢) كُلُّ فِعلٍ يُضَافُ إلى مشيئةِ اللهِ فهو مَقرُونٌ بالحكمةِ.

والحديثُ رواهُ البخاري ومسلم.

وهذا الحديثُ يقطعُ وسائلَ الشركِ بالرسولِ ﷺ؛ فالذين يَلجَؤُونَ إليهِ ويَستَنجِدُونَ بهِ مشركونَ، فلا ينفعُهم ذلك؛ لأنه لم يؤذن له أن يَستغفِرَ لِعَمِّهِ، معَ أنه نَاصَرَهُ وآزَرَهُ في دعوتِهِ، فكيف بغيرِهِ؟!

(٣) فيها تحريمُ الاستغفارِ للمشركينَ، ولو كانوا أُولي قُربى.

(٤) أي الكبيرةُ في هذا البابِ.

(٥) أي قولِ الرسولِ ﷺ لعمِّهِ، وعمُّهُ عرفَ المعنى، وأنه التبرُّؤُ مِن كلِّ إلٰهٍ سوى اللهِ، ولهذا أبى أن يقولَهَا؛ لأنه يعرِفُ معناها ومُقتَضَاها ومَلزُومَاتِهَا.

(٦) كأنه يشيرُ إلى تفسيرِ المتكلمين لِمَعنى «لا إلٰهَ إلا اللهُ»؛ حيثُ يُفَسِّرُون الإلهَ بأنه: لا قادرَ على الاختراعِ والإيجادِ إلا اللهُ، وهذا التفسيرُ باطلٌ؛ نَعَم هو حقٌّ: لا قادرَ على الاختراعِ إلا اللهُ، ولكن ليس هذا معنى «لا إلٰهَ إلا اللهُ»، [كما تقدمَ في الصفحة ١٩].

الرابعةُ[1] : أنَّ أبـا جهلٍ ومَن معهُ يَعرِفُون مُرادَ النبيِّ ﷺ إذ قـالَ للرجـلِ: «قُل: لا إلَهَ إلا اللَّهُ»، فَقَبَّحَ اللهُ مَن أبو جهلٍ أَعلَمُ مِنهُ بِأَصلِ الإسلامِ !.

الخامسةُ: جِدُّهُ ﷺ ومبالغتُهُ[2] في إسلامِ عمِّهِ.

السادسةُ[3]: الردُّ على مَن زَعَمَ إسلامَ عبدِ المطلبِ وأسلافِهِ.

السابعةُ: كونُهُ ﷺ استغفرَ لهُ؛ فلم يغفر له، بل نُهِيَ عن ذلكَ[4].

الثامنةُ: مَضَرَّةُ أصحابِ السوءِ على الإنسانِ[5].

---

(١) ولهذا ثارُوا عليه.

(٢) **ذلك لسببين**:

١. القرابةُ.

٢. لِمَا أَدَّى للنبيِّ ﷺ وللإسلامِ مِنَ المعروفِ.

(٣) بدليل قولِهِمَا : (أَتَرغَبُ عن ملةِ عبدِ المطلبِ؟) ، فَدَلَّ على أنَّ ملةَ عبدِ المطلبِ الكفرُ والشركُ.

(٤) لأنَّ اللهَ يقولُ: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِۗ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وقال: ﴿وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُ ٱلۡأَمۡرُ كُلُّهُۥ﴾ [هود: ١٢٣]، وليس لأَحَدٍ تصرُّفٌ في هذا الكونِ إلا ربُّ الكونِ.

وكذلك أُمُّهُ ﷺ لم يؤذن له في الاستغفارِ لها؛ فَدَلَّ على أنَّ أهلَ الكفرِ ليسُوا أهلاً للمغفرةِ بأيِّ حالٍ.

(٥) **المعنى**: أنه لولا هذانِ الرجلانِ لَرُبَّمَا وَافَقَ إلى قَبُولِ الإسلامِ، لكنَّ هؤلاءِ ذَكَّرَاهُ نَعرَةَ الجاهليةِ.

ومَضَرَّةُ رُفَقَاءِ السُّوءِ ليس خاصّاً بالشركِ، ولكن في جميع سُلُوكِ الإنسانِ، وقد شَبَّهَ النبيُّ ﷺ رفيقَ السوءِ بِنَافِخِ الكِيرِ.

وقد وَرَدَ في الحديثِ: «المرءُ على دينِ خليلِهِ؛ فَلْيَنظُر أحدُكُم مَن يُخَالِلُ». [رواه أحمد].

التاسعةُ[1]: مَضَرَّةُ تعظيمِ الأسلافِ والأكابرِ.

العاشرةُ: الشبهةُ للمُبطِلِينَ في ذلك؛ لاستِدلالِ أبي جهلٍ بذلك[2].

الحاديةَ[3] **عشرةَ**: الشاهدُ لِكَونِ الأعمالِ بالخواتيمِ، لأنه لو قالها لَنَفَعَتهُ.

الثانيةَ عشرةَ: التأملُ في كِبَرِ هذهِ الشبهةِ[4] في قلوبِ الضالين؛ لأنَّ في القصةِ أنهم لم يجادِلُوه إلا بها، مع مبالَغتِهِ ﷺ وتكريرِهِ، فَلأجلِ عَظَمَتِها وَوُضُوحِهَا عندَهم اقتصَرُوا عليها.

---

(١) لأنَّ أبا طالبٍ اختارَ أن يكونَ على ملةِ عبدِ المطلبِ.

ثمَّ هذه المسألةُ ليست على إطلاقِهَا؛ فتعظيمُهُم ـ إن كانوا أَهلاً ـ لا يَضُرُّ؛ بل هوَ خَيرٌ، فَيَجِبُ أن يكونَ التعظيمُ حَسبَ ما تَقتَضِيهِ الأدِلَّةُ الشرعيةُ.

(٢) وهذه الشبهةُ ذَكَرَهَا اللهُ في كتابِهِ بقولِهِ: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتۡرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقۡتَدُونَ ٢٣﴾ [الزخرف: ٢٣].

(٣) وهذا مبنيٌّ على القولِ بأنَّ معنى (حَضَرَتهُ الوفاةُ)؛ أي: ظَهَرَت عليهِ علاماتُهَا.

(٤) أي: تَعظِيمَ الأَسلافِ.

[١٩] بَابُ:

مَا جَاءَ أَنَّ سَبَبَ(١) كُفرِ بَنِي آدَمَ(٢) وَتَركِهِم دِينَهُم(٣) هُوَ الغُلُوُّ(٤) فِي الصَّالِحِينَ(٥)

وقولِ اللهِ ﷻ: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ(٦) فِي دِينِكُمۡ﴾ [النساء: ١٧١، والمائدة: ٧٧].

---

(١) **السَّبَبُ ـ في اللغةِ ـ**: ما يُتَوَصَّلُ بِهِ إلى غيرِهِ، ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿فَلۡيَمۡدُدۡ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لۡيَقۡطَعۡ ...﴾ [الحج: ١٥]؛ أي: بشيءٍ يُوصِلُهُ إلى السماءِ.

وفي الاصطلاحِ عند الأصوليين: هو الذي يَلزَمُ مِن وُجودِهِ الوُجُودُ، ومِن عَدَمِهِ العَدَمُ.

(٢) يشملُ الرجالَ والنساءَ؛ وذلك إذا كانتِ الإضافةُ إلى قبيلةٍ، أمَّا إذا كانتِ الإضافةُ إلى رجلٍ مُعَيَّنٍ فَيُرادُ ذكورُهُم فقط.

(٣) مفعولٌ للمصدرِ.

(٤) (**الغُلُوُّ**): خبرُ (أنَّ).

والغُلُوُّ: هو مجاوَزَةُ الحدِّ في الثناءِ مَدحاً أو قدحاً.

والقَدحُ يسمى: ثَنَاءً، ومنه: الجنازةُ التي مَرَّت فأَثنَوا عليها شَرّاً.

والغلوُّ ـ هنا ـ: مجاوزةُ الحدِّ في الثناءِ مَدحاً.

(٥) **الصَّالِحُ**: هو الذي قامَ بحقِّ اللهِ وحَقِّ العبادِ.

وفي هذهِ الترجمةِ: إضافةُ الشيءِ إلى سببِهِ بدون أن يُنسَبَ إلى اللهِ، وهذا جائزٌ إذا كان السببُ حقيقةً وصحيحاً.

(٦) أي: لا تُجَاوِزُوا الحدَّ مَدحاً أو قَدحاً.

والأمرُ واقعٌ كذلك بالنسبة لأهلِ الكتابِ عُموماً؛ فالنصارى غَلَوا في عيسى مَدحاً، واليهودُ غَلَوا فيه قَدحاً، وفي سياقِ الآيةِ ردٌّ على اليهودِ والنصارى.

• وفي «الصحيح» عنِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قولِ اللهِ تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ[1] ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا[2] وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ [نوح: ٢٣]؛ قال:

(هذه أسماءُ رجالٍ صالحينَ مِن قومِ نوحٍ، فلمَّا هلكوا أوحى الشيطانُ[3] إلى قومِهِم: أنِ انصِبُوا[4] إلى مجالِسِهم ـ التي كانوا يَجلِسُون فيها ـ أنصاباً وسَمُّوهَا بأسمائِهِم، ففعلوا ولم تُعبَد، حتى إذا هَلَكَ أولئكَ ونُسِيَ العلمُ عُبِدَت)[5].

• وقال ابنُ القيمِ: قالَ غيرُ واحدٍ مِنَ السلفِ: (لَمَّا ماتُوا عَكَفُوا على قبورِهِم[6]، ثمَّ صَوَّرُوا تماثيلَهُم، ثمَّ طالَ عليهِمُ الأَمَدُ[7] فَعَبَدُوهُم).

• وعن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لا تُطرُوني[8] كما أَطرَتِ النصارى ابنَ مريمَ، إنما أنا عبدٌ، فقولوا: عبدُ اللهِ ورسولُهُ». [أخرجاه].

---

(١) أي: لا تَدَعُنَّ ولا تَترُكُنَّ.

والمرادُ: لا تَذَرُوا عِبَادَتَهَا أو تُمَكِّنُوا أحداً مِن إِهَانَتِها.

(٢) ﴿لَا﴾: زائدةٌ، للتوكيدِ.

وفائدتُها: أنهم جَعَلُوا مَدخُولَهَا كالمُستَقِلِّ، بخلافِ يَعُوقَ ونَسرٍ؛ فهما دونَ مرتبةِ مَن سَبَقَهُمَا.

(٣) وَحيَ وسوسةٍ، وليسَ وحيَ إلهامٍ.

(٤) أي: ضَعُوا أنصاباً في مجالسِهِم.

(٥) رواه البخاري [٤٩٢٠]، وهذا له حُكمُ الرفعِ؛ لأنه غَيبٌ لا يُقَالُ مِن قِبَلِ الرأيِ.

(٦) لا يَبعُدُ أنهم جعلوا لهم تماثيلَ في مجالسِهِم وعلى قُبُورِهِم، أو أنهم جَعَلُوها في مكانِ قُبُورِهِم.

(٧) أي: الزمنُ.

(٨) **الإِطراءُ**: المبالغةُ في المدحِ. =

• وقال: (قال رسولُ اللهِ ﷺ: «إيَّاكُم[1] والغُلوَّ، فإنما[2] أَهلَكَ مَن كانَ قبلَكُم الغُلُوُّ»)[3].

• ولمسلمٍ عنِ ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه : (أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «هَلَكَ المُتَنَطِّعُون[4]»، قالَهَا ثلاثاً).

= وهذا النهيُ عامٌّ؛ يشملُ ما يُشابِهُ غُلُوَّ النصارى في عيسى بنِ مريمَ عليه السلام وما دونَ ذلك، ويكون قولُهُ: «كما أَطرَت» لِمُطلَقِ التَّشبيهِ، لا للتشبيهِ المطلَقِ؛ لأنَّ إطراءَ النصارى سببُهُ الغُلُوُّ.

ودليلُ أنَّ المرادَ هذا: قولُهُ ﷺ: «إنما أنا عبدٌ، فقولوا: عَبدُ اللهِ ورسولُهُ»، وهذان الوَصفَانِ أَصدَقُ وَصفٍ وأَشرَفُهُ.

واعلم أنَّ الحقوقَ ثلاثةُ أقسامٍ:

1. **حقٌّ للهِ لا يُشرَكُ فيه غيرُهُ**: وهو ما يَختَصُّ بهِ مِنَ الرُّبوبيةِ والأُلُوهِيَّةِ والأسماءِ والصفاتِ.
2. **حقٌّ خاصٌّ للرُّسُلِ**: وهو إعانَتُهُم وتَوقِيرُهُم وتَبجِيلُهُم بما يستحِقُّون.
3. **حقٌّ مشتَرَكٌ**: وهو الإيمانُ باللهِ ورسلِهِ.

وهذه الحقوقُ مجموعَةٌ في قولِهِ تعالى مِن «سُورَةِ الفتحِ»:

- ﴿لِّتُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الفتح: ٩]؛ فهذا حقٌّ مشتَرَكٌ.
- ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾: فهذا خاصٌّ بالرسولِ ﷺ.
- ﴿وَتُسَبِّحُوهُ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلًا ٩﴾: خاصٌّ باللهِ سبحانه.

(١) مفعولٌ به منصوبٌ على التحذيرِ.

(٢) الحصرُ ـ هنا ـ إضافيٌّ، وليس حقيقياً؛ أي باعتبارِ عَمَلٍ مُعَيَّنٍ.

(٣) رواه أحمد [بسندٍ صحيحٍ].

(٤) **المُتَنَطِّعُ**: هو المُتَعَمِّقُ المُتَقَعِّرُ المُتَشَدِّقُ، سواءٌ كان في الكلامِ أو في الأفعالِ فهو هالِكٌ.

فيه مسائلُ:

الأولى: أنَّ مَن فَهِمَ هذا البابِ وبابينِ بَعدَهُ تَبَيَّنَ له غُربَةُ الإسلامِ، ورأى مِن قُدرةِ اللهِ، وتَقلِيبِهِ للقُلُوبِ العَجَبَ[1].

الثانيةُ: معرفةُ أولِ شركٍ حَدَثَ على وجهِ الأرضِ؛ أنه بِشُبهَةِ الصالحين[2].

الثالثةُ: أولُ شيءٍ غُيِّرَ بِهِ دينُ الأنبياءِ، وما سببُ ذلكَ؟، معَ معرفةِ أنَّ[3] اللهَ أرسلَهُم.

الرابعةُ: قَبُولُ البِدَعِ معَ كونِ الشرائعِ والفِطَرِ تَرُدُّهَا![4].

الخامسةُ: أنَّ سببَ ذلك كلِّهِ: **مَزجُ الحقِّ بالباطلِ**:

- **فالأولُ**: محبةُ الصالحين.
- **والثاني**: فعلَ أُناسٌ مِن أهلِ العلمِ والدينِ شيئاً أرادوا به خيراً؛ فَظَنَّ مَن بَعدَهُم أنهم أرادوا به غيرَهُ[5].

السادسةُ: تفسيرُ الآيةِ التي في سورةِ نوحٍ[6].

---

(١) وهذا حقٌّ، فإنَّ الإسلامَ المبنيَّ على التوحيدِ الخالصِ غريبٌ.

(٢) **وجه ذلك**: أنَّ هذه الأصنامَ التي عَبَدَهَا قومُ نوحٍ كانوا قَوماً صالحين، فَحَدَثَ الغُلُوُّ فيهم، ثُمَّ عُبِدُوا مِن دُونِ اللهِ.

(٣) أولُ شيءٍ غُيِّرَ بِهِ دينُ الأنبياءِ هو الشركُ، وسببُهُ الغُلُوُّ في الصالِحِين.

(٤) أي أنَّ النُّفُوسَ تَقبَلُهَا، لا لأنها مَشرُوعَةٌ؛ بل إنَّ الشرائعَ تَرُدُّهَا، وكذلك النَّظَرُ السليمُ.

(٥) **أي إنَّ مَزْجَ الحقِّ بالباطلِ حَصَلَ بأمرين**:

- الأولُ: **محبةُ الصالحين**: ولهذا صَوَّرُوا تماثيلَهُم مَحَبَّةً لهم.
- الثاني: **أنَّ أهلَ العلمِ والدينِ أرادُوا بذلك خَيراً**: وهو أن يَنشَطُوا على العبادةِ.

(٦) وقد سبقَ بيانُ أنهم يَتَوَاصَوْنَ بالباطلِ، وهذا خلافُ طريقِ المؤمنين الذين يَتَوَاصَوْنَ بالحقِّ والصبرِ والمرحمةِ.

السابعةُ: جِبلَّةُ الآدميِّ في كونِ الحقِّ ينقصُ في قلبِهِ، والباطلِ يزيدُ[١].

الثامنةُ: فيه شاهدٌ لِمَا نُقِلَ عنِ السلفِ: أنَّ البدعةَ سببُ الكفرِ[٢].

التاسعةُ[٣]: معرفةُ الشيطانِ بما تؤولُ إليه البدعةُ ولو حَسُنَ قَصدُ الفاعلِ.

العاشرةُ: معرفةُ القاعدةِ الكليةِ، وهي: (**النهيُ عنِ الغلوِّ**)، ومعرفةُ ما يؤولُ إليه.

الحاديةَ عشرةَ[٤]: مضرةُ العُكوفِ على القبرِ لأجلِ عملٍ صالحٍ.

الثانيةَ عشرةَ[٥]: معرفةُ النهيِ عن التماثيلِ، والحكمةُ في إزالتِهَا.

الثالثةَ عشرةَ[٦]: معرفةُ عِظَمِ شأنِ هذهِ القصةِ، وشدة الحاجةِ إليها معَ الغفلةِ عنها.

---

(١) هذه العبارة تُقَيَّدُ مِن حيث كونُهُ آدمياً ، بِقَطعِ النظرِ على مَن يَمُنُّ اللهُ ﷻ عليه مِن تزكيةِ النَّفسِ.

والجِبِلَّةُ: هو ما يُجبَلُ المرءُ عليه، أي: يُخلَقُ.

والإنسان ـ مِن حيثُ هو إنسانٌ ـ **وَصَفَهُ اللّه بوصفين**:

- ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَظَلُومٞ كَفَّارٞ ٣٤﴾ [إبراهيم: ٣٤].
- ﴿وَحَمَلَهَا ٱلۡإِنسَٰنُۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومٗا جَهُولٗا ٧٢﴾ [الأحزاب: ٧٢].

أمَّا مِن حيثُ ما يَمُنُّ اللهُ عليه ـ مِنَ الإيمانِ والعملِ الصالحِ ـ فإنه يَرتَقِي عن ذلك.

(٢) ذَكَرَ أهلُ العلمِ: **أن الكفرَ له أسبابٌ مُتَعَدِّدَةٌ**:

- منها البدعةُ.
- ومنها المعاصي.

(٣) لأنَّ الشيطانَ هو الذي سَوَّلَ لِهَؤلاءِ أن يُصَوِّرُوا هذه التماثيلَ.

(٤) **المَضَرَّةُ الحاصلَةُ**: هي أنها تُوصِلُ إلى عبادتِهِم.

(٥) لأنه ذريعةٌ إلى الشركِ.

(٦) لأنَّ أَمرَ الغُلُوِّ عظيمٌ، ونتائجُهُ وَخِيمَةٌ؛ فالحاجةُ شديدةٌ إلى ذلك، والغفلةُ عنها كثيرةٌ.

الرابعةَ عشرةَ ـ وهي أعجبُ وأعجبُ[1] ـ: قراءتُهم إيَّاها في كتبِ التفسيرِ والحديثِ، ومعرفتُهم بمعنى الكلامِ، **وكونُ اللهِ حالَ بينهُم وبينَ قلوبِهِم**:

- حتى اعتقدُوا أنَّ فِعلَ قومِ نوحٍ هو أفضلُ العباداتِ!.
- واعتقدوا أنَّ ما نَهَى اللهُ ورسولُهُ عنه فهو الكفرُ المُبِيحُ للدمِ والمالِ!.

الخامسةَ عشرةَ: التصريحُ أنهم لم يريدوا إلا الشفاعةَ[2].

السادسةَ عشرةَ: ظنُّهُم أنَّ العلماءَ الذين صَوَّرُوا الصورَ أرادُوا ذلك[3].

السابعةَ عشرةَ: البيانُ العظيمُ في قولِهِ ﷺ: «**لا تُطرُوني كما أطرَتِ النصارى ابنَ مريمَ**»، فصلواتُ اللهِ وسلامُهُ على مَن بَلَّغَ البلاغَ المبينَ.

الثامنةَ عشرةَ: نصيحتُهُ إيَّانا بِهَلاكِ المُتَنَطِّعِينَ[4].

التاسعةَ عشرةَ: التصريحُ بأنها لم تُعبَد حتى نُسِيَ العلمُ؛ ففيها بيانُ معرفةِ قَدرِ وُجُودِهِ وَمضرَّةِ فَقدِهِ.

العشرون: أنَّ سببَ فقدِ العلمِ: مَوتُ العلماءِ[5].

---

(١) **العَجَبُ نوعان**:

١. **بمعنى الاستِحسَانِ**: وهو ما إذا تَعَلَّقَ بِمَحمُودٍ.
٢. **بمعنى الإنكارِ**: وذلك فيما يَتَعَلَّقُ بمذمومٍ، وهو ما قَصَدَهُ المؤلِّفُ.

(٢) ومعَ ذلك وَقَعُوا في الشركِ.

(٣) أي: أن تَشفَعَ لهم.

(٤) لم يُرِد مُجَرَّدَ الخَبَرِ، ولكن أرادَ التحذيرَ مِنَ التَّنَطُّعِ.

(٥) فإذا ماتَ العلماءُ لم يَبقَ إلا الجُهَّالُ؛ يُفتُون بِغَيرِ عِلمٍ.

فائدةٌ:

- **الغُلُوُّ**: مُجَاوَزَةُ الحَدِّ.
- **والتَّنَطُّعُ**: معناهُ: التَّشَدُّدُ بالشيءِ والتَّعَمُّقُ فيهِ، وهو مِن أنواعِ الغُلُوِّ.
- **والاجتِهَادُ**: بذلُ الجُهدِ لإدراكِ الحقِّ، وليس فيه غُلُوٌّ.

[٢٠] بَابٌ[1]:

مَا جَاءَ مِنَ التَّغلِيظِ[2] فِيمَن عَبَدَ اللهَ[3] عِندَ قَبرِ رَجلٍ صَالِحٍ[4]؛ فَكَيفَ إِذَا عَبَدَهُ[5]؟!

• في «الصحيحِ» عن عائشة رضي الله عنها: (أنَّ أُمَّ سَلَمَةَ[6] ذَكَرَت لِرَسولِ اللهِ ﷺ كنيسةً، رَأَتهَا في أرضِ الحَبَشَةِ، وما فيها مِنَ الصُّوَرِ، فقال: «أولئكَ[7] إذا ماتَ فيهمُ الرَّجُلُ الصالحُ أوِ العَبدُ الصالحُ بَنَوا على قَبرِهِ مَسجِداً، وَصَوَّرُوا فيه تلكَ الصُّوَرَ، أولئكَ شِرَارُ الخَلقِ عندَ اللهِ[8]»)[9].

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيد**: أنَّ العبادةَ عندَ القبورِ ذريعةٌ من ذرائعِ الشركِ.

(٢) أي: التّشدِيدِ.

(٣) أي: عَمِلَ عَمَلاً تَعَبَّدَ للهِ بِهِ؛ مِن قراءةٍ، أو صلاةٍ، أو صَدَقَةٍ، أو غيرِ ذلك.

(٤) ينبغي التنبُّهُ إلى خطورة القبور في المساجد، وأنَّ هذه المظاهر موروثةٌ من اليهودِ والنصارى، وليست من دينِ المسلمينَ، والرافضةُ أخذوها عنهم، ثمَّ انتقلت إلى أهلِ السُّنَّةِ.

(٥) أي: يكونُ أَشَدَّ وأَعظَمَ؛ لأنَّ المقابِرَ والقبورَ ـ للصالحينَ أو مَن دُونَهُم مِنَ المسلمين ـ أَهلُهَا بحاجةٍ إلى الدعاءِ.

- فالزيارةُ التي يُقصَدُ منها الانتفاعُ بالأمواتِ: **زيارةٌ بِدعيَّةٌ**.
- والزيارةُ التي يُقصَدُ منها نَفعُ الأمواتِ، والاعتِبارِ بحالِهِم: **زيارةٌ شَرعيَّةٌ**.

(٦) وقد كانت هاجَرَت إلى الحَبَشَةِ مَعَ زوجِهَا، وَذَكَرَت ذلكَ لهُ وَهوَ على فراشِ موتِهِ ﷺ.

(٧) أي: النَّصَارَى الذينَ في الحبشةِ، أو كُلُّ مَن فَعَلَ هذه الأفعالَ أيّاً كانوا.

(٨) لأنَّ عَمَلَهُم هذا وسيلةٌ إلى الكفرِ والشركِ، وهذا أَعظَمُ الظُّلمِ وأَشَدُّهُ، وصاحِبُهُ جَدِيرٌ بأن يكونَ مِن شِرَارِ الخَلقِ.

(٩) رواه البخاري [٤٢٧]، وفيه أطرافه.

فهؤلاءِ جَمَعُوا بينَ الفِتنَتَينِ: فتنةِ القُبورِ، وفتنةِ التماثيلِ[١].

• ولَهُمَا عنها، قالت: (لَمَّا نُزِلَ[٢] بِرَسُولِ اللهِ ﷺ طَفِقَ[٣] يَطرَحُ خَمِيصَةً[٤] له على وجهِهِ، فإذا اغتَمَّ[٥] بها كَشَفَهَا، فقال ـ وهو كذلك ـ: «لَعنَةُ اللهِ[٦] على اليهودِ والنصارى؛ اتَّخَذُوا[٧] قُبُورَ أنبيائِهِم مساجِدَ[٨]»؛ يُحَذِّرُ ما صَنَعُوا[٩]، ولَولا ذلك أُبرِزَ قَبرُهُ[١٠]، غَيرَ أنه خَشِيَ[١١] أن يُتَّخذَ مسجداً). [أخرجاه].

---

(١) هذا مِن كلامِ ابنِ تَيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ.

وإنما سُمِّيَ ذلك: فِتنَةً؛ لأنها سَبَبٌ لِصَدِّ الناسِ عن دينِهِم، وكلُّ ما كان كذلك فهو مِنَ الفتنةِ.

(٢) أي: نَزَلَ بِهِ مَلَكُ الموتِ لِقَبضِ رُوحِهِ.

(٣) (طَفِقَ): مِن أفعالِ الشُّرُوعِ، واسمُهَا مُستَتِرٌ، وجُملَةُ (يَطرَحُ): خَبَرُها.

(٤) **الخميصة**: هي كِسَاءٌ مُرَبعٌ له أعلامٌ.

(٥) أي: أصابَهُ الغَمُّ بِسببِهَا.

(٦) يُحتَمَلُ أنها خَبَرِيَّةٌ أو إنشائيةٌ.

(٧) الجملةُ هذه تعليلٌ لِلَّعْنِ.

(٨) أي: أمكنَةً للسُّجُودِ، سواءٌ بَنَوا مساجِدَ أم لا.

(٩) لأنهُ عَلِمَ أنه سيموتُ، وأنه رُبَّمَا يَحصُلُ هذا في المستَقبَلِ البعيدِ.

(١٠) أي: أُخرِجَ؛ لأنَّ البُرُوزَ معناهُ الخُرُوجُ.

أي: لولا التَّحذِيرُ وخَوفُ أن يُتَّخَذَ قبرُهُ مسجداً؛ لأُخرِجَ ودُفِنَ في البقيعِ مثلاً، لكنَّهُ في بيتِهِ أَصوَنُ.

وهذا أحدُ الأسبابِ، ولا مانعَ أن يكونَ للحُكمِ الواحدِ سببانِ فأكثَرُ.

(١١) **فيها روايتان**: **مَبنِيٌّ للمجهولِ**، **وللمعلومِ**.

- **فَعَلَى الأوَّلِ**: يعني الصَّحابَةَ.
- **وعلى الثاني**: يعني النبيَّ ﷺ.

=

• ولِمُسلِمٍ عن جُندبِ بنِ عبدِ اللهِ قال: (سمعتُ النبيَّ ﷺ قبلَ أن يموتَ بِخَمسٍ[١]، وهو يقولُ: «إني أَبرأُ[٢] إلى اللهِ أن يكونَ لي مِنكُم خليلٌ؛ فإنَّ اللهَ قدِ اتَّخَذَني خليلاً كَمَا اتَّخَذَ إبراهيمَ خليلاً[٣]، ولو كُنتُ مُتَّخِذاً مِن أُمَّتي خَليلاً لاتَّخَذتُ أَبا بَكرٍ خليلاً[٤].

أَلاَ[٥] وإنَّ مَن كانَ قَبلَكُم كانوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أنبيائِهِم مساجد، أَلا[٦] فَلا تَتَّخِذُوا القُبورَ مساجدَ؛ فإني أَنهَاكُم عَن ذلك»).

فَقَد نَهَى عنه في آخرِ حياتِهِ، ثُمَّ إنه لَعَنَ ـ وهو في السِّيَاقِ ـ مَن فَعَلَهُ.

والصلاةُ عندَهَا مِن ذلكَ[٧] وإن لم يُبنَ مسجدٌ، وهو معنى قولِهَا: (خَشِيَ أن يُتَّخَذَ مسجداً).

= **وأمَّا قبرُ النبيِّ ﷺ فيَختَلِفُ مِن أربعةِ أوجهٍ:**

١. أنَّ المسجدَ لم يُبنَ على القَبرِ.
٢. أنه لم يُدفَن في المسجدِ.
٣. إدخالُ بيتِهِ في المسجدِ اختلفَ فيه السَّلَفُ، وليس فيهمُ الصَّحَابةُ.
٤. أنَّ القبرَ ليس في المسجدِ، حتى بعد إدخالِهِ؛ لأنه في حُجرَةٍ مستقلةٍ.

(١) أي: بِخَمسِ لَيالٍ، لكنَّ العربَ تُطلِقُهَا على الأيامِ والليالي.

(٢) **البراءَةُ**: هي التَّخَلِّي؛ أي: أَتَخَلَّى أن يكونَ لي مِنكُم خليلٌ.

والخليلُ: هو الذي يَبلُغُ في الحُبِّ غايَتَهُ؛ لأنَّ حُبَّهُ يكونُ قد تَخَلَّلَ الجسمَ كُلَّهُ.

والخُلَّةُ: أعظَمُ أنواعِ المحبةِ وأعلاها، ولم يُثبِتهَا اللهُ ﷻ ـ فيما نَعلَمُ ـ إلا لاثنَينِ.

(٣) هذا تعليلٌ لِقَولِهِ ﷺ: «إني أَبرأُ إلى اللهِ...»؛ فالنبيُّ ﷺ ليس في قلبِهِ خُلَّةٌ إلا للهِ ﷻ.

(٤) وهذا نصٌّ صريحٌ على أنَّ أبا بكرٍ أفضلُ مِن عليٍّ رضي الله عنهما، وفيه رَدٌّ على الرافضةِ.

(٥) حرفٌ للتنبيهِ، وهذه الجملةُ مِنَ الحديثِ، لكنَّهُ ابتَدَأَهَا بالتنبيهِ؛ لأَهميةِ المَقَامِ.

(٦) وهذا تنبيهٌ آخرُ للنهيِ، وهو عامٌّ يشملُ قبرَهُ ﷺ وقبرَ غيرِهِ.

(٧) أي: مِن اتِّخَاذِهِا مساجدَ، وعلى هذا فلا يجوزُ الصلاةُ عندَ القُبُورِ.

فإنَّ الصحابةَ لم يكونوا لِيَبنُوا حولَ قبرِهِ مسجداً، وكلُّ موضعٍ قُصِدَتِ الصلاةُ فيه فقدِ اتُّخِذَ مسجداً؛ بل كلُّ موضعٍ يُصَلَّى فيه يُسَمَّى: مسجداً، كما قال ﷺ: «جُعِلَت لِيَ الأرضُ مسجداً وطَهُوراً[1]».

● ولأحمدَ، بسندٍ جيدٍ، عن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه مرفوعاً: «إنَّ مِن[2] شِرَارِ الناسِ مَن[3] تُدرِكُهُمُ الساعةُ، وهم أحياءُ[4]، والذينَ يَتَّخِذُونَ القُبُورَ مساجدَ[5]». [رواهُ أبو حاتِمٍ في «صحيحِهِ»].

فيه مسائلُ:

الأولى: ما ذَكَرَ الرسولُ ﷺ فيمَن بَنَى مسجداً يُعبَدُ اللّٰهُ فيهِ عندَ قبرِ رجلٍ صالحٍ ولو صَحَّت نِيَّةُ الفاعلِ[6].

---

(١) فَتَبَيَّنَ ـ بِهَذَا ـ : **أنَّ اتِّخاذَ القُبُورِ مساجِدَ له معنيان**:

- أن تُبنَى عليها مساجدُ.
- أن تُتَّخَذَ مكاناً للصلاةِ عندَهَا وإن لم يُبنَ المسجدُ.

(٢) «مِن»: للتبعيضِ، و«شِرَارِ»: جَمعُ شرٍّ، **والمعنى**: أصحابُ شرٍّ.

(٣) «مَن»: اسمٌ موصولٌ، اسمُ «إنَّ».

«الساعةُ»: يومُ القيامةِ ، وسُمِّيَت بذلك؛ لأنها دَاهِيَةٌ، وكلُّ شيءٍ داهيةٍ عظيمةٍ يُسَمَّى: (ساعةً).

(٤) الجملةُ حالٌ مِنَ الهاءِ في «تُدرِكُهم».

والجمعُ بينَ هذا الحديثِ وحديث: «لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِن أُمَّتي ظاهرينَ، لا يَضُرُّهُم مَن خَذَلَهُم، حتَّى يَأتِيَ أَمرُ اللّٰهِ»: أنَّ هذا الحديثَ يُرَادُ بِهِ قُربُ الساعةِ، وليسَ إلى قيامِهَا بالفِعلِ؛ لأنها لا تقومُ إلا على شرارِ الخَلقِ. والحديث حسنه الألباني [في «أحكام الجنائز»: ٢٧٨].

(٥) فَهُم مِن شِرَارِ الخَلقِ وإن لم يُشرِكُوا؛ لأنهم فَعَلُوا وسيلةً مِن وسائلِ الشركِ.

(٦) لأنَّ الحُكمَ عُلِّقَ على مُجَرَّدِ صُورَتِهِ؛ فهذا العملُ لا يحتاجُ إلى نيةٍ؛ لأنه مُعَلَّقٌ على مُجَرَّدِ الفِعلِ؛ فالنيةُ تُؤَثِّرُ في الأعمالِ الصالحةِ وتَصحيحِهَا.

الثانيةُ: النهيُ عنِ التماثيلِ، وغِلَظُ الأمرِ في ذلكَ[١].

الثالثةُ: العِبرَةُ في مبالَغتِهِ ﷺ في ذلك؛ كيفَ بَيَّنَ لهم هذا أوَّلاً، ثمَّ قَبلَ موتِهِ[٢] بِخَمسٍ قالَ ما قالَ، ثمَّ لَمَّا كانَ في السِّيَاقِ لم يَكتَفِ بِمَا تقدَّمَ.

الرابعةُ: نَهيُهُ عن فعلِهِ عندَ قَبرِهِ قَبلَ أن يُوجَدَ القَبرُ.

الخامسةُ: أنه مِن سُنَنِ اليهودِ والنصارى في قُبورِ أنبيائِهِم.

السادسةُ: لَعنُهُ إيَّاهُم على ذلك.

السابعةُ: أنَّ مُرَادَهُ ﷺ تَحذِيرُهُ إيَّانا عَن قَبرِهِ[٣].

الثامنةُ: العِلَّةُ في عَدَمِ إبرازِ قَبرِهِ[٤].

التاسعةُ: في معنى اتِّخَاذِهَا مسجداً[٥].

العاشرةُ: أنه قَرَنَ بينَ مَنِ اتَّخَذَها مسجداً وبَينَ مَن تَقُومُ عليهِمُ الساعةُ، فَذَكَرَ الذَّرِيعةَ إلى الشركِ قَبلَ وُقُوعِهِ معَ خَاتِمَتِهِ[٦].

---

(١) **ولاسِيَّمَا إذا كانت هذهِ الصُّوَرُ مُعَظَّمَةً**:

- **عادةً**: كالرُّؤَسَاءِ ونَحوِهِم.
- **وشَرعاً**: كالأَولياءِ والصالحين.

(٢) وهذا يَدُلُّ على حِرصِ النبيِّ ﷺ على حِمَايةِ جَنَابِ التوحيدِ؛ لأنهُ خُلاصَةُ دَعوَةِ الرُّسُلِ.

(٣) يُؤخذُ مِن قولِ عائشةَ.

(٤) تؤخذُ مِن قولِ عائشةَ: (ولَولا ذلكَ أُبرِزَ قَبرُهُ).

(٥) ذَكَرنَا لها مَعنَيَينِ.

(٦) **معناهُ**: أنَّ الرسولَ ﷺ ذَكَرَ التحذيرَ مِنَ الشركِ قَبلَ موتِهِ.

الحاديةَ عشرةَ: ذِكرُهُ في خُطبَتِهِ قَبلَ مَوتِهِ بخمسٍ الرَّدَّ على الطائفتَينِ اللتَينِ هما شرُّ أهلِ البِدَعِ؛ بل أخرَجَهُم بعضُ السلفِ مِنَ الثِّنتَينِ والسَّبعِينَ فِرقَةً، وهم الرَّافِضَةُ[1] والجَهمِيَّةُ.

وبسببِ الرافضةِ حَدَثَ الشركُ وعبادةُ القبورِ، وهم أولُ مَن بنى عليها المساجدَ.

الثانيةَ عشرةَ: ما بُلِيَ به ﷺ مِن شِدَّةِ النَّزعِ.

الثالثةَ عشرةَ: ما أُكرِمَ بِهِ مِنَ الخُلَّةِ.

الرابعةَ عشرةَ: التصريحُ بأنها أعلى مِنَ المحبةِ[2].

الخامسةَ عشرةَ: التصريحُ بأنَّ الصِّدِّيقَ أفضلُ الصحابةِ.

السادسةَ عشرةَ: الإشارةُ إلى خلافتِهِ[3].

---

(١) أمَّا الرَّافِضَةُ فَيُرَدُّ عليهِم بِمَا تَضَمَّنَ الحديثُ مِن فَضلِ أبي بَكرٍ رضي الله عنه.

وأمَّا الجَهمِيَّةُ فَيُرَدُّ عليهِم بِأنَّ اللهَ اتَّخَذَ إبراهيمَ خليلاً، وَكَلَّمَ موسى تكليماً، فَهُم أَنكَرُوا الصفاتِ.

(٢) بِدليلِ أنه ﷺ كانَ يُحِبُّ أبا بكرٍ رضي الله عنه ولم يُثبِتّ لَهُ الخُلَّةَ.

(٣) يؤخذُ مِن قولِهِ ﷺ: «ولو كُنتُ مُتَّخِذاً خَليلاً مِن أُمَّتي...».

[٢١] بَابُ[1]: مَا جَاءَ أَنَّ الغُلُوَّ فِي قُبُورِ الصَّالِحِينَ يُصَيِّرُهَا أَوْثَانًا[2] تُعبَدُ مِن دُونِ اللهِ[3]

● رَوَى مَالِكٌ فِي «المُوَطَّأ»[4]: أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «اللَّهُمَّ[5] لا[6] تجعَل قبري وَثَناً يُعبَدُ[7] اشتَدَّ[8] غَضَبُ اللهِ على قومٍ اتَّخَذُوا[9] قُبُورَ أنبيائِهِم مساجدَ»[10].

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيدِ**: أنَّ هذا البابَ كالذي قبلَه؛ وهو أنَّ الغلوَّ في قبورِ الصالحينَ ذريعةٌ من ذرائعِ الشركِ.

(٢) هذا البابُ له صِلَةٌ بما قَبلَهُ؛ وهو أنَّ الغُلُوَّ في قبورِ الصالحين يُصَيِّرُهَا أَوثَاناً.

والقُبُورُ لها حَقٌّ علينا مِن وجهين:

١. **أن لا نُفَرِّطَ فيما يَجِبُ لها مِنَ الاحترامِ**: فلا يَجُوزُ إهانَتُها، ولا الجُلُوسُ عليها، وما أشبهَ ذلكَ.

٢. **أن لا نَغلُو فيها**: فَنَتَجَاوَزَ الحَدَّ.

(٣) أي: مِن غيرِهِ، وهو شامِلٌ لما إذا عُبِدَت وَحدَهَا أو عُبِدَت معَ اللهِ.

(٤) هو مِن أصحِّ الكُتُبِ، وله شروحٌ، ومِن أحسنِهَا: «التَّمهِيدُ» لابنِ عَبدِ البَرِّ.

(٥) **أصلُهَا**: يا اللهُ، فَحُذِفَت (يا) النِّدَاءِ لأَجلِ البَدءِ بِاسمِ (اللهِ)، وعُوِّضَ عنها (الميمُ) الدَّالَّةُ على الجمعِ.

(٦) «لا»: للدُّعاءِ؛ لأنها طَلَبٌ مِنَ اللهِ.

(٧) صفةٌ للوَثَنِ، وهي صفةٌ كاشِفَةٌ؛ لأنَّ الوَثَنَ هو الذي يُعبَدُ مِن دونِ اللهِ.

(٨) أي: عَظُمَ.

و«غَضَبُ»: صفةٌ حقيقيةٌ ثابتةٌ للهِ ﷻ لا تُمَاثِلُ غَضَبَ المَخلُوقِينَ، لا في الحقيقةِ ولا في الأَثَرِ.

وقال المُحَرِّفُون: انتَقَمَ، وهذا تأويلٌ وتحريفٌ للكَلِمِ عن مواضِعِهِ.

ويَدُلُّ على بطلانِهِ: قولُهُ سبحانه: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ﴾ [الزخرف: ٥٥]؛ فَجَعَلَ الانتقامَ غيرَ الغَضَبِ؛ بل أَثَراً مُرَتَّباً عليه.

(٩) أي: جَعَلُوهَا مساجدَ؛ إمَّا بالبناءِ عليها، أو بالصلاةِ عندَهَا. [كما تقدَّمَ في الصفحة ١٢٨ و١٢٩].

(١٠) رواهُ مالكٌ وأحمد وغيرهما بسند صحيح، [كما في «الأحكام»: ٢٧٦].

- ولابنِ جريرٍ ـ بسندِه ـ عن سُفيانَ، عن مَنصُورٍ، عن مُجَاهِدٍ: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ[1] ١٩﴾ [النجم: ١٩]؛ قال: (كان يَلُتُّ لهمُ[2] السَّوِيقَ، فَمَاتَ، فَعَكَفُوا على قبرِهِ).
- وكذلك قال أبو الجوزَاءِ عن ابنِ عباسٍ: (كان يَلُتُّ السَّوِيقَ للحَاجِّ).
- وعن ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: (لَعَنَ[3] رسولُ اللهِ ﷺ زَائِرَاتِ[4] القُبُورِ، والمُتَّخِذِينَ عليها المساجدَ[5] والسُّرُجَ[6]). [رواهُ أهلُ السُّنَنِ].

---

(١) تقدَّمَ تفسيرُهَا [في الصفحة ٦٤].

(٢) هذا على روايةِ التشديدِ، كما تقدَّمَ.

والسَّوِيقُ: هو الشعيرُ، يُحَمَّصُ، ثُمَّ يُطحَنُ، ثمَّ يُخلَطُ بِتَمرٍ أو شِبهِهِ، ثمَّ يُؤكَلُ.

(٣) الحديثُ ضعيفٌ، وقد صَحَّ بلفظِ: (لَعَنَ رسولُ اللهِ ﷺ زَوَّارَاتِ القبورِ)، وهي صِيغَةُ مبالَغَةٍ مِنَ الزِّيَارَةِ.

- وزِيادَةُ اتِّخَاذِ المساجدِ: يَشهَدُ لها الأحاديثُ المتقدِّمَةِ [انظر الصفحة ١٣٢].
- وزِيادَةُ السُّرُجِ: فليسَ ثَمَّةَ ما يَشهَدُ لها.

لكن يَدُلُّ على المَنعِ مِن إيقَادِ السُّرُجِ:

- أحاديثُ النَّهيِ عنِ البِدَعِ.
- وأحاديثُ النهيِ عن إضاعةِ المالِ. [كما في «الضعيفة»: ٢٢٥].

واللَّعنُ: ـ هنا ـ: الطَّردُ والإبعادُ مِن رحمةِ اللهِ.

(٤) اللَّعنُ إنما هو للمُكثِرَاتِ مِنَ الزِّيارةِ؛ لِمَا تقتضيهِ الصِّيغَةُ مِنَ المبالَغَةِ؛ لِمَا يكونُ في ذلكَ مِنَ التَّبَرُّجِ والصِّيَاحِ وتَضييعِ حقِّ الزَّوجِ، فإذا أُمِنَ مِن ذلكَ كُلِّهِ فلا بأسَ، وهو مذهبُ الجمهورِ.

(٥) وهذا له صورتانِ، [كما تقدَّمَ في الصفحة ١٣٢].

(٦) جَمعُ (**سِرَاجٍ**)، وهو: المصباحُ ونَحوُهُ.

ومناسبَةُ الحديثِ للبابِ: أنَّ اتخاذَ المساجدِ عليها وإسرَاجَهَا غُلُوٌّ فيها، فَيُؤَدِّي بعدَ ذلك إلى عبادَتِهَا.

فيه مسائلُ:

الأولى: تفسيرُ الأوثانِ.

الثانيةُ: تفسيرُ العبادةِ[1].

الثالثةُ: أنه ﷺ لم يَستَعِذ إلا مِمَّا يَخَافُ وُقُوعَهُ.

الرابعةُ: قَرنُهُ بهذا اتِّخَاذَ قُبُورِ الأنبياءِ مساجِدَ.

الخامسةُ: ذِكرُ شِدَّةِ الغضبِ مِنَ اللهِ[2].

السادسةُ: **وهي مِن أَهَمِّهَا**: مَعرِفَةُ صِفَةِ عبادةِ اللاتِ الَّتي هي مِن أكبرِ الأوثانِ.

السابعةُ: معرفةُ أنه قبرُ رجلٍ صالحٍ[3].

الثامنةُ: أنه اسمُ صاحبِ القبرِ، وذِكرُ معنى التَّسمِيَةِ.

التاسعةُ: لَعنُهُ زَوَّارَاتِ القبورِ.

العاشرةُ: لَعنُهُ مَن أَسرَجَهَا.

---

(١) **العبادة**: هي التَّذَلُّلُ والخُضُوعُ للمعبودِ خَوفاً ورَجاءً ومحبةً و تعظيماً.

(٢) وفيه إثباتُ الغضبِ مِنَ اللهِ حقيقةً، لكنَّهُ كغيرِهِ مِن صِفَاتِ الأفعالِ، التي نَعرِفُ معناها، ولا نعرِفُ كَفِيَّتَهَا.

(٣) لأنَّ الغالِبَ لا يكونُ مُعَظَّماً إلا صاحبُ دِينٍ.

[٢٢] بَابٌ:

مَا جَاءَ فِي حِمَايَةِ المُصطَفَى(١) ﷺ جَنَابَ(٢) التَّوحِيدِ وَسَدِّهِ(٣) كُلَّ طَرِيقٍ يُوصِلُ إِلَى الشِّركِ

وقـــولُ اللهِ تعـالى: ﴿لَقَدْ(٤) جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ(٥)﴾....

---

(١) مأخوذٌ مِنَ (**الصَّفوَةِ**)، وهو: خِيَارُ الشيءِ؛ فالنبيُّ ﷺ أفضلُ المُصطَفَينِ؛ لأنهُ أفضلُ أُولِي العَزمِ.

والحِمَايَةُ: مِن (حَمَى الشَّيءَ) إذا جَعَلَ له مانِعاً يَمنَعُ مَن يَقرَبُ حَولَهُ، ومِنهُ: حِمَايَةُ الأرضِ عنِ الرعيِ فيها.

(٢) (**جَنَاب**): بمعنى: جَانِبِ.

و(**التوحيد**): تَفعِيل، مِنَ (الوَحدَةِ)، وقد تقدَّمَ تعريفُهُ [في الصفحة ١٠].

(٣) أي: معَ الحِمَايةِ لم يَدَعِ الأبوابَ مفتوحةً يَلِجُ إليها مَن شاءَ.

(٤) الجملةُ مُؤَكَّدَةٌ بِثَلاثِةِ مُؤَكِّدَاتٍ: القَسَمِ، و«اللامِ»، و«قَد»، وهي مُؤَكِّدَةٌ لجميعِ مَدخُولِهَا.

(٥) **الراجحُ**: أنَّ الخِطابَ لجميعِ الأُمَّةِ.

ويكونُ المرادُ بـ(النَّفس) ـ هنا ـ: الجِنسُ:

- فإذا جاءت: ﴿مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ أو ﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ **فيكونُ المرادُ**: **عُمُومُ الأُمَّةِ**:
  - ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٤].
  - ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِى كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [النحل: ٨٩].
- وإذا جاءت: ﴿مِّنْهُمْ﴾ **فالمرادُ به**: **العَرَبُ**:
  - ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٩].
  - ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٢].

.... ﴿عَزِيزٌ[1] عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ[2] حَرِيصٌ عَلَيْكُم﴾ الآية. [التوبة: ١٢٨].

● عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (قال رسول الله ﷺ:

«لا تَجعَلُوا بُيُوتَكُم قُبُوراً[3]، ولا تَجعَلُوا قَبرِي عِيداً[4]، وصَلُّوا[5] عَلَيَّ؛

---

(١) ﴿عَزِيزٌ﴾؛ أي: صَعْبٌ؛ لأنَّ هذهِ المادةَ (العَينَ والزَّايَ) تَدُلُّ ـ في اللغةِ ـ على الصَّلابَةِ.

والمعنى: أنه يَصعُبُ عليه ما يَشُقُّ عليكم؛ ولهذا: بُعِثَ بالحَنِيفِيَّةِ السَّمحَةِ، و«مَا خُيِّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا أَخَذَ أَيْسَرَهُمَا، مَا لَمْ يَكُنْ إِثْماً». [رواه البخاري: ٣٥٦٠ عن عائشة رضي الله عنها].

(٢) ﴿مَا﴾ مَصدَرِيَّةٌ، وليست مَوصُولَةً؛ أي: عَنَتُكُم.

والعَنَتُ: بمعنى المَشَقَّةِ.

وقولُهُ: ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُم﴾:

الحِرصُ: بَذلُ الجُهدِ؛ لِإدرَاكِ أَمرٍ مَقصُودٍ.

وقوله: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝١٢٨﴾ [التوبة: ١٢٨]:

الرَّأفةُ: أَشَدُّ الرَّحمَةِ وأَرَقُّها.

والرَّحمَةُ: رِقَّةٌ بالقلبِ، تتضمنُ الحُنُوَّ على المرحُومِ، والعَطفَ عليهِ، بِجَلبِ الخَيرِ لهُ، ودَفعِ الضَّرَرِ عنه.

وهذا التفسيرُ بالنسبةِ للمَخلوقِ، أَمَّا بالنِّسبَةِ لِلخَالِقِ ـ سُبحانَهُ ـ فلا نُفَسِّرُهَا بِهَذَا.

(٣) **يُحتَمَلُ أنهُ يُرادُ بهِ**:

- ظَاهِرُهُ؛ أي: جعل القبرِ في البيتِ.
- أو: كالمقابِرِ؛ لا يُصَلَّى فيها.

والثاني هو الرَّاجِحُ، والأولُ تَدُلُّ عليه النُّصوصُ العامَّةُ.

(٤) **العِيدُ**: اسمٌ لِمَا يُعتَادُ فِعلُهُ، أوِ التَّرَدُّدُ إليهِ، والمرادُ به الثاني.

والمعنى: لا تَتَرَدَّدُوا على قَبرِي، وتَعتَادُوا ذلكَ، سواءٌ قَيَّدُوهُ بالسَّنَةِ، أو بالشَّهرِ، أو بالأسبوعِ.

(٥) أي: قُولُوا: «اللَّهُمَّ صَلِّ على مُحَمَّدٍ»...

وصلاةُ اللهِ: ثَنَاؤُهُ على المرءِ في الملأ الأعلى، كما قالَ أبو العاليةِ.

فإنَّ صَلاتَكُم تَبلُغُنِي حَيثُ كُنتُم[١]»). [رواهُ أبو داودَ بإسنادٍ حسنٍ، ورُوَاتُهُ ثِقَاتٌ[٢]].

• وعن عليِّ بنِ الحُسينِ[٣]: أنه رأى رجلاً يَجِيءُ إلى فُرجَةٍ[٤]، كانت عندَ قبرِ النبيِّ ﷺ فَيَدخُلُ فيها، فَيدعُو، فَنَهَاهُ، وقال: (أَلا[٥] أُحَدِّثُكُم حَديثاً، سَمِعتُهُ مِن أبي، عن جَدِّي[٦]، عن رسولِ اللهِ ﷺ قال: «لا تَتَّخِذُوا قَبري عِيداً، ولا بُيُوتَكُم قُبُوراً، وصَلُّوا عَلَيَّ؛ فإنَّ تَسلِيمَكُم[٧] يَبلُغُني أينَ كُنتُم[٨]»). [رواهُ في«المُختَارَةِ»].

فيه مسائلُ:

الأولى: تفسيرُ آيةِ براءة.

الثانيةُ: إبعادُهُ أُمَّتَهُ عن هذا الحِمَى غايةَ البُعدِ[٩].

---

(١) لِحَديثِ: «إنَّ للهِ ملائكةً سَيَّاحِينَ، يَسِيحُونَ في الأرضِ، يُبَلِّغُوني السَّلامَ على مَن سَلَّمَ عَلَيَّ مِن أُمَّتِي». [أخرجه أحمد والنسائي، وصححه في «فضل الصلاة»، رقم: ٢١].

(٢) **قلتُ**: هو حسنٌ صحيحٌ، [كما في «أحكام الجنائز»: ٢٨٠].

(٣) ويُسَمَّى بـ(زَينِ العابِدِينَ)، مِن أَفضَلِ أهلِ البيتِ، عِلماً وزُهداً، وهو ابنُ الحَسَنِ بن فاطمةَ.

(٤) وهذا الرَّجُلُ لم يُكَرِّرِ المجيءَ إلا لاعتِقَادِهِ أنَّ فيها فَضلاً ومزيَّةً، وهذا الاعتقادُ فتحَ باباً ووَسِيلةً إلى الشركِ.

(٥) (ألا): أداةُ عَرضٍ، **وفائدتُهَا**: تَنبيهُ المخَاطَبِ إلى ما يُريدُ أن يُحَدِّثَهُ بهِ.

(٦) الأبُ هو الحُسَينُ بنُ عليٍّ، والجَدُّ هو عليٌّ رضي الله عنه.

(٧) في روايةِ ابنِ أبي شيبةَ وغيرِهِ: «فإنَّ صلاتَكُم وتَسلِيمَكُم...»، وهو في: «تَحذِيرِ السَّاجِدِ»، [وصححه].

ولو صَحَّت هذه الروايةُ؛ فتكونُ مِن بابِ الطَّيِّ والنَّشرِ؛ كأنَّه ذَكَرَ الفِعلَينِ، والعِلَّتَينِ، لكن حَذَفَ مِنَ الأولى ما دَلَّت عليه الثانيةُ، ومِنَ الثانيةِ ما دَلَّت عليهِ الأولى.

(٨) ولا حَاجَةَ إلى أن تَأتُوا القَبرَ.

(٩) يُؤخَذُ مِن قولِهِ: «لا تجعَلُوا قَبري عِيداً...».

الثالثةُ: ذِكرُ حِرصِهِ علينا، ورَأفَتِهِ، ورَحمَتِهِ.

الرابعةُ: نَهيُهُ عن زيارةِ قبرِهِ على وجهٍ مَخصُوصٍ، معَ أنَّ زيارَتَهُ مِن أفضلِ الأعمالِ.

الخامسةُ: نَهيُهُ عن الإكثارِ مِنَ الزيارةِ[1].

السادسةُ: حَثُّهُ على النافِلَةِ في البيتِ.

السابعةُ: أنه مُتَقَرِّرٌ عندَهُم أنه لا يُصَلَّى في المقبرةِ[2].

الثامنةُ: تَعلِيلُهُ ذلك بأنَّ صلاةَ الرجلِ، وسَلامَهُ عليه، يَبلُغُهُ ـ وإن بَعُدَ ـ فلا حاجةَ إلى ما يَتَوَهَّمُهُ مَن أرادَ القُربَ[3].

التاسعةُ: كَونُهُ ﷺ في البَرزَخِ تُعرَضُ أعمالُ أُمَّتِهِ، في الصلاةِ والسَّلامِ، عليه[4].

---

(١) لا يَلزَمُ مِنِ اتِّخَاذِ قبرِهِ عِيداً الإكثارُ، لأنهُ قد لا يأتي إلا بعدَ سنةٍ، ويكون ـ بذلك ـ قدِ اتَّخَذَهُ عِيداً، فإنَّ فيه نوعاً مِنَ الإكثارِ.

(٢) يؤخذُ مِن قولِهِ: «لا تَجعَلُوا بُيُوتَكُم مَقَابِرَ».

(٣) ولهذا قال عليُّ بنُ الحسين: (وما أنتَ، ومَن في الأَندَلُسِ، إلا سَوَاءٌ).

(٤) أي: فقط.

وأمَّا حديثُ: «تُعرَضُ عَلَيَّ أَعمَالُكُم؛ فَمَا رَأَيتُ خَيراً حَمِدتُ اللّهَ...»، فهو حديثٌ ضعيفٌ، [وقد بَيَّنَ عِلَّتَهُ في «الضعيفة»: ٩٧٥].

[٢٣] بَابٌ:

مَا جَاءَ أَنَّ بَعضَ هَذِهِ الأُمَّةِ يَعبُدُ الأَوثَانَ[١]

وقولُ اللّهِ تعالى: ﴿أَلَمۡ[٢] تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبٗا[٣] مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡجِبۡتِ[٤] وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٥١].

وقولِهِ تعالى: ﴿قُلۡ[٥] هَلۡ أُنَبِّئُكُم[٦] بِشَرّٖ[٧] مِّن ذَٰلِكَ[٨]....

---

(١) **سببُ مجيءِ المؤلفِ بهذا الباب**: لِدَحضِ حُجَّةِ مَن يقولُ: إنَّ الشركَ لا يمكنُ أن يَقَعَ في هذهِ الأُمَّةِ، وقد سَبَقَ الكلامُ على ذلكَ، [في الصفحة ٦٩].

(٢) الاستفهامُ ـ هنا ـ لِلتَّقريرِ والتَّعجُّبِ، والرُّؤيَةُ بصريةٌ بِدَليلِ أنها عُدِّيَت بِـ﴿إِلَى﴾.

والخطابُ إمَّا للنبيِّ ﷺ أو لِكُلِّ مَن يَصِحُّ توجيهُ الخِطابِ إليه.

(٣) لأنهم حُرِمُوا بسببِ معصيَتِهِم؛ فليسَ عندَهُمُ العلمُ الكاملُ بما في الكتابِ، وهو التوراةُ والانجيلُ.

وهذه الآيةُ: (نَزَلَت في كعبِ بنِ الأشرَفِ لَمَّا قالَ لِلمشركين: أنتم خيرٌ منهم). [رواهُ ابنُ جرير: ٧٧٤، وصَحَّحَهُ الأرناؤوطُ في «زادِ المسير»: ٢/١٠٦].

(٤) **الجبتُ**: هو اسمٌ عامٌّ، يَشمَلُ السِّحرَ، والصَّنَمَ، والكِهَانَةَ، وما أشبَهَ ذلكَ.

والطَّاغُوتُ: ما تَجَاوَزَ بِهِ العبدُ حَدَّهُ، مِن مَعبُودٍ أو مَتبُوعٍ أو مُطَاعٍ. [تقدَّمَ تفسيرُهُ في الصفحة ١٤].

والمرادُ: مَن كان راضياً بعبادتِهِم إيَّاهُ.

ووجهُ مناسبةِ الآيةِ للبابِ لا يَتَبَيَّنُ إلا بالحديثِ الآتي.

(٥) الخطابُ للنبيِّ ﷺ رَدّاً على هؤلاءِ اليهودِ، الذينَ اتَّخَذُوا دينَ الإسلامِ هُزُواً ولَعِباً.

(٦) الاستفهامُ ـ هنا ـ للتقريرِ والتشويقِ؛ أي: سأُقَرِّرُ عليكم هذا الخَبَرَ.

(٧) اسمُ تفضيلٍ، وأصلُهَا: أَشَرُّ، لكن حُذِفَتِ الهمزةُ تَخفيفاً.

(٨) **المشارُ إليه**: ما كان عليه الرسولُ ﷺ، فإنَّ اليهودَ يَزعُمُون أنهم على الحقِّ، وأنهم خيرٌ مِنَ النبيِّ ﷺ وأصحابِهِ، وأنَّ الرسولَ وأصحابَهُ ليسوا على الحقِّ.

﴿...مَثُوبَةً(١) عِندَ ٱللَّهِ(٢) مَن(٣) لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ(٤) عَلَيۡهِ وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ وَعَبَدَ(٥) ٱلطَّٰغُوتَۚ﴾

[المائدة: ٦٠].

وقولِهِ تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُواْ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِمۡ(٦) لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيۡهِم مَّسۡجِدٗا ٢١﴾ [الكهف: ٢١].

● عن أبي سعيد رضي الله عنه: (أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ(٧) مَن كانَ قَبلَكُم(٨)»،

---

(١) ﴿مَثُوبَةً﴾: تمييزٌ لـ﴿شَرٍّ﴾، وهو مِن (ثَابَ يَثُوبُ) إذا رَجَعَ، ويُطلَقُ على الجزاءِ.

(٢) أي: في عِلمِهِ وجَزَائِهِ، عُقُوبةً أو ثَوَاباً.

(٣) ﴿مَن﴾: اسمٌ موصولٌ، خبرٌ لِمُبتدأ محذوفٍ، تقديرُهُ: هو...، وهذه الجملةُ جوابُ الاستفهامِ.

(٤) **الغضبُ**: صفةٌ مِن صفاتِ اللهِ، تقتضي الانتقامَ مِنَ المغضوبِ عليه، فلا يجوزُ تحريفُها.

(٥) ﴿وَعَبَدَ﴾:

- قراءةُ حَفصٍ وغيرِهِ: ﴿وَعَبَدَ﴾ بِفتحِ العينِ والباءِ والدالِ، وهو فعلٌ ماضٍ، و﴿ٱلطَّٰغُوتَ﴾: مفعولٌ به، معطوفٌ على قولِهِ ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾.
- وقُرِئَ: ﴿وَعَبُدَ﴾ بِفَتحِ العينِ وضَمِّ الباءِ، فيكونُ مضافاً، و﴿ٱلطَّٰغُوتِ﴾: مضافاً إليه.

(٦) **المرادُ بهمُ**: الحكامُ في ذلك الوقتِ، وبناءُ المساجدِ على القبورِ مِن وسائلِ الشركِ، [كما تقدم في الصفحة ١٣٤].

(٧) «سَنَن»:

- إذا كانت بِفَتحِ السينِ؛ فهي مفردٌ، بمعنى **الطريقِ**.
- وإذا كانت بالضمِّ؛ فهي جَمعُ سُنَّةٍ، وهي **الطريقةُ**.

(٨) أي: مِنَ الأُممِ، وهذا الاتّباعُ عامٌّ مخصوصٌ؛ لأنَّ في هذهِ الأُمَّةِ مَن لا يَتَّبِعُ، كما أخبرَ: «لا تَزَالُ طَائِفَةٌ...».

ولا يَلزَمُ مِنَ الاتّباعِ خُرُوجُ المُتَّبِعِ مِنَ المِلَّةِ؛ **لأنَّه مِنَ المعلومِ**:

- أنَّ مِن طُرُقِ مَن كانَ قَبلَنَا ما لا يُخرِجُ مِنَ الملةِ، كأَكلِ الرِّبا
- ومنه ما يُخرِجُ، كعبادةِ الأوثانِ.

وهذا الحديثُ خبرٌ يتضمنُ التحذيرَ.

حَذوَ[1] القُذَّةِ بِالقُذَّةِ، حتى لو دَخَلوا[2] جُحرَ ضَبٍّ لَدَخَلتُمُوهُ!»، قالوا: يا رسولَ اللهِ، اليهودُ والنصارى[3]؟، قال: «فَمَن[4]؟!»). [أخرجاه].

• ولمسلمٍ عن ثَوبَانَ ﵁ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «إنَّ اللهَ زَوَى[5] لِيَ الأرضَ؛ فَرَأَيتُ مَشَارِقَهَا ومَغَارِبَهَا، وإنَّ أُمَّتي[6] سَيَبلُغُ مُلكُهَا ما زُوِيَ لِيَ منها، وأُعطِيتُ الكَنزَينِ[7]: الأحمرَ والأبيضَ.

وإني سألتُ رَبِّي لِأُمَّتي أن لا يُهلِكَها بِسَنَةٍ[8] بِعَامَّةٍ، وأن لا يُسَلطَ عليهم عَدُوّاً[9] مِن سِوَى أنفسِهِم فَيَستَبِيحَ[10] بَيضَتَهُم.

---

(١) أي: مُحَاذِياً، وهي منصوبةٌ على الحالِ.

والقُذَّةُ: هي رِيشَةُ السَّهمِ، والسهمُ له ريشٌ لا بُدَّ أن تكونَ متساويةً تماماً، وإلا صارَ الرميُ مُختَلّاً.

(٢) هذه جملةٌ تُؤَكِّدُ المتابَعَةَ، وجُحرُ الضَّبِّ مِن أصغرِ الجُحُورِ.

(٣) (اليهود والنصارى):

- على النصبِ لِفِعلٍ محذوفٍ، تقديرُهُ: أَتَعني.
- أو على الرَّفعِ على الخَبَرِيَّةِ.

وعلى كُلِّ تقديرٍ فالجملةُ إنشائيةٌ.

(٤) اسمُ استفهامٍ، والمرادُ به التقريرُ.

(٥) «زَوى»: بمعنى (جَمَعَ وضَمَّ)، وهو على ظاهرِهِ.

(٦) أي: أمّةَ الإجابةِ؛ فإنَّ مُلكَ هذه الأمةِ اتَّسَعَ مِنَ المشرقِ والمغربِ أكثرَ مِنَ الشمالِ والجنوبِ.

(٧) هما: الذَّهَبُ عندَ قَيصَرَ، والفِضَّةَ عندَ كِسرَى، وهذا الإعطاءُ كانَ بعدَ مَوتِهِ ﷺ.

(٨) **السَّنَةُ**: الجَدبُ والقَحطُ.

و«بِعَامَّةٍ»؛ أي: عُموماً تَعُمُّهُم.

(٩) **العَدُوُّ**: ضِدُّ الوَلِيِّ، وهو المعادي المُبغِضُ الحاقِدُ.

وأعداءُ المسلمينَ ـ هنا ـ همُ الكُفَّارُ.

(١٠) «فيستبيح»: أي: يَستَحِلُّ، **والبَيضَةُ**: ما يُجعَلُ على الرأسِ وِقَايَةً مِنَ السِّهَامِ.

والمرادُ: يَظهَرُ عليهم ويَغلِبُهُم.

وإنَّ ربي قالَ: يا محمدُ، إني إذا قَضَيتُ قَضَاءً فإنه لا يُرَدُّ[١]، وإني أَعطَيتُكَ لأُمَّتِكَ أَلَّا أُهلِكَهُم بِسَنَةٍ بِعامَّةٍ[٢]، وأَلَّا أُسَلِّطَ عليهم عَدُوّاً مِن سِوَى أنفسِهِم فَيَستَبِيحَ بَيضَتَهُم ولوِ اجتَمَعَ عليهِم مَن بِأَقطَارِهَا[٣]؛ حتى يكونَ بعضُهُم يُهلِكُ بَعضاً، ويَسبي بَعضُهم بَعضاً[٤]».

● ورواه البَرقَانيُّ في «صحيحِهِ»، وزادَ: «وإنما أَخافُ على أُمَّتي الأئِمَّةَ[٥] المُضِلِّينَ، وإذا وَقَعَ عليهِمُ السَّيفُ لم يرفع إلى يومِ القيامةِ[٦].

ولا تقومُ الساعةُ حتى يَلحقَ حَيٌّ[٧] مِن أُمَّتي بِالمشركين، وحتى تَعبُدَ فِئَامٌ[٨] مِن أُمَّتي الأوثانَ.

---

(١) **المرادُ بذلكَ**: القَضَاءُ الكونيُّ، أمَّا القضاءُ الشرعيُّ فقد يُرَدُّ.

واعلم أنَّ قضاءَ اللهِ مُقَيَّدٌ بالحكمةِ كما في المشيئةِ.

(٢) هذه واحدةٌ.

(٣) هذه الثانيةُ.

(٤) وهذا قيدٌ؛ إذا وَقَعَ منهم ذلك فقد يُسَلَّطُ عليهم عَدُوّاً مِن سِوَى أنفسِهِم، وهذا القيدُ للجملةِ الثانيةِ دونَ الأولى.

(٥) جَمعُ (**إمامٍ**)، والإمامُ يكونُ في الخيرِ، ويكونُ في الشَّرِّ: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [القصص: ٤٠].

والمرادُ بـ(الأئمة) في الحديثِ: أَئِمَّةُ الشَّرِّ، وذلك كَرُؤَساءِ الجَهمِيَّةِ والمعتزلةِ وغيرِهِم.

(٦) وهذا مِن أعلامِ نُبُوَّتِهِ، وهو حقٌّ واقعٌ؛ فما زَالَ بينهُمُ القتالُ مُنذُ قتل الخليفة الثالث عثمان رضي الله عنه.

(٧) **الحَيُّ**: بمعنى القبيلةِ.

واللُّحُوقُ ـ هنا ـ: بَدَنِيٌّ، وحُكميٌّ:

- **معنى الأولِ**: أن يذهبَ الحيُّ إلى المشركينَ، ويَدخُلُوا فيهم.
- **والثاني**: أن يعمَلُوا بِعَمَلِ المشركينَ، وهذا الشَّاهِدُ مِنَ الحديثِ.

(٨) أي: الجماعاتُ.

وهذا واقعٌ، ففي كُلِّ جهةٍ مِن جهاتِ المسلمين مَن يَعبُدُون الأوثانَ.

وإنه سيكونُ في أُمَّتي كَذَّابُون ثلاثون[١]، كُلُّهُم يُزعُمُ أنه نبيٌّ، وأنا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، لا نبيَّ بعدي.

ولا تزالُ طائِفَةٌ مِن أُمَّتي على الحقِّ[٢] مَنصُورَةً، لا يَضُرُّهُم مَن خَذَلَهُم، حتى يأتِيَ أمرُ اللهِ[٣] تبارَكَ وتعالى»[٤].

فيه مسائلُ:

الأولى: تفسيرُ آيةِ النساءِ.

الثانيةُ: تفسيرُ آيةِ المائدةِ[٥].

الثالثةُ: تفسيرُ آيةِ الكهفِ.

الرابعة (وهي أهمُّها): ما معنى الإيمانِ بالجِبتِ والطَّاغُوتِ في هذا الموضِعِ؟؛ هل هو اعتقادُ[٦] قَلبٍ، أو هو مُوَافَقَةُ أصحابِهَا، مع بُغضِهَا[٧]، ومعرِفَةِ بُطلاَنِهَا؟.

---

(١) وهذا حصرٌ للعَدَدِ، وبعضُهُم ظَهَرَ، وبعضُهُم لم يَظهَر.

(٢) **المعنى**: أنهم يَبقَونَ إلى أخرِ وُجُودِهِم مَنصُورِينَ، وذلك لَمَّا بَيَّنَ أَنَّهُ سيكونُ الإخلالُ بالشهادتينِ؛ بَيَّنَ بَقَاءَ طائفةٍ حتى لا يَيأَسُوا.

(٣) أي: الكونيُّ، وذلك عندَ قيامِ الساعةِ؛ عندما يأتي أمرُهُ بأن تُقبَضَ كُلُّ نَفسٍ مُؤمِنٍ حتى لا يبقى إلا شِرارُ الخَلقِ.

(٤) صحيحٌ، ورَوَاهُ أبو داود [٤٢٥٢] نَحوَهُ.

(٥) الشَّاهِدُ منها: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ﴾ [المائدة: ٦٠].

(٦) فهذا لاشَكَّ في دخولِهِ في الآيةِ.

(٧) **وهذا يحتاجُ إلى تفصيل**:

- فإن وَافَقَ أصحابَهَا بناءً على أنها صحيحةٌ فهذا كُفرٌ.
- وإن كانَ وَافَقَ أصحابَهَا، ولا يعتقد أنها صحيحةٌ فإنهُ لا يَكفُرُ، لكنهُ على خَطَرٍ عظيمٍ.

الخامسةُ: قولُهُم[1]: إنَّ الكفارَ ـ الذين يَعرِفُونَ كُفرَهُم ـ أهدى سبيلاً من المؤمنين.

السادسةُ (وهي المقصودُ بالترجمةِ): أنَّ هذا لا بُدَّ أن يُوجَدَ في هذه الأُمَّةِ، كما تَقَرَّرَ في حديثِ أبي سعيدٍ.

السابعةُ: التصريحُ بوقوعِها ـ أعني عبادةَ الأوثانِ ـ في هذهِ الأُمَّةِ في جُمُوعٍ كثيرةٍ.

الثامنةُ (العَجَبُ العُجَابُ): خُرُوجُ مَن يَدّعي النُّبوةَ، مِثلُ المختارِ[2]، معَ تَكَلُّمِهِ بالشهادتين، وتصريحِهِ بأنه مِن هذهِ الأُمَّةِ، وأنَّ الرسولَ حقٌّ، وأنَّ القرآنَ حقٌّ وفيه أنَّ محمداً خاتَمُ النَّبِيِّين، ومعَ هذا يُصَدَّقُ في هذا كُلِّهِ معَ التَّضَادِّ الواضحِ!، وقد خَرَجَ المختارُ في آخرِ عَصرِ الصَّحابَةِ، وتَبِعَهُ فِئَامٌ كثيرةٌ.

التاسعةُ: البِشَارَةُ بأنَّ الحقَّ لا يَزُولُ بِالكُلِّيَّةِ كما زالَ فيما مَضَى؛ بل لا تَزَالُ عليه طائفةٌ.

العاشرةُ: الآيةُ العُظمى: أنهم ـ معَ قِلَّتِهِم ـ لا يَضُرُّهُم مَن خَذَلَهُم ولا مَن خالَفَهُم.

الحاديةَ عشرةَ: أنَّ ذلك الشرطَ إلى قيامِ الساعةِ.

الثانيةَ عشرةَ: ما فيه[3] مِنَ الآياتِ العظيمةِ، منها:

١. إخبارُهُ بأنَّ اللهَ زَوَى لهُ المشارِقَ والمغارِبَ، وأَخبَرَ بمعنى ذلكَ، فَوَقَعَ كما أَخبَرَ، بخلافِ الجنوبِ والشّمَالِ.

٢. وإخبارُهُ بأنهُ أُعطِيَ الكَنزَينِ.

---

(١) يعني: اليهودَ؛ جعلوا طريقةَ المشركينَ أهدى مِن طريقةِ المؤمنينَ.

(٢) **المختار**: هو ابنُ عُبَيدٍ الثَّقَفِيُّ، خَرَجَ وغَلَبَ على الكوفةِ، في أوَّلِ خلافةِ ابنِ الزُّبَيرِ، ودَعَا الناسَ إلى الثَّأرِ مِن قَتَلَةِ الحُسينِ، وأظهرَ مَحَبَّةَ آلِ البيتِ.

(٣) أي: الحديثِ.

و(الآياتُ): جَمعُ (**آيةٍ**)، وهي: العلامةُ.

٣. وإخبارُهُ بإجابةِ دعوتِهِ لأُمَّتِهِ في الاثنَتَينِ.

٤. وإخبارُهُ بأنه مُنِعَ الثالثةَ.

٥. وإخبارُهُ بِوُقُوعِ السَّيفِ، وأنه لا يُرفَعُ إذا وَقَعَ.

٦. وإخبارُهُ بإهلاكِ بعضِهِم بعضاً، وسَبي بعضِهِم بعضاً.

٧. وخَوفُهُ على أُمَّتِهِ مِنَ الأئِمَّةِ المُضِلِّين.

٨. وإخبارُهُ بِظُهورِ المُتَنَبِّئينَ في هذهِ الأُمَّةِ.

٩. وإخبارُهُ بِبَقَاءِ الطائفةِ المنصورَةِ.

وكُلُّ هذا وَقَعَ كما أَخبَرَ، معَ أنَّ كُلَّ واحدةٍ منها أبعدُ ما يكونُ في العُقُولِ.

الثالثةَ عشرةَ: حصرُ الخَوفِ على أُمَّتِهِ مِنَ الأَئِمَّةِ المُضِلِّينَ[١].

الرابعةَ عشرةَ: التَّنبِيهُ على معنى عبادةِ الأوثانِ[٢].

(١) **ووَجهُ هذا الحصرِ**: أنَّ الأئمةَ ثلاثةُ أقسامٍ: أُمَرَاءُ، وعُلَمَاءُ، وعُبَّادٌ.

(٢) **يعني**: أنَّ عبادةَ الأوثانِ لا تَختَصُّ بالركوعِ والسجودِ لها.

[٢٤] بَابُ[١]: مَا جَاءَ فِي السِّحرِ[٢]

وقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟[٣] لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ[٤] مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ[٥]﴾

[البقرة: ١٠٢].

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيدِ**: أنَّ السحرَ ينافي التوحيدَ إمَّا كمالاً وإمَّا أصلاً بحسبِ نوعِهِ، وأنَّ مِن أقسامِ السحرِ ما لا يَتَأَتَّى غالِباً إلا بالشركِ.

(٢) **السِّحرُ ـ لغةً ـ**: ما خَفِيَ ولَطُفَ سَبَبُهُ؛ فَكُلُّ شيءٍ خَفِيَ سَبَبُهُ يُسَمَّى: (سِحراً).

وفي الشرعِ: **ينقسمُ إلى قسمين**:

- **عُقَدٌ ورُقَى**: أي قراءاتٌ وطلاسِمُ، يَتَوَصَّلُ بها السَّاحرُ إلى استخدامِ الشياطينِ، فيما يريدُ بِهِ ضررَ المسحورِ.
- **الثاني**: **أدويةٌ وعقاقيرُ**: تُؤَثِّرُ على بَدَنِ المسحورِ، وعَقلِهِ، وإرادتِهِ؛ فَتَجِدُهُ يَنصَرِفُ ويَمِيلُ، وهو ما يُسَمَّى عندَهم بالصَّرفِ والعَطفِ.

والسحرُ قسمانِ:

- **شركٌ** (**وهو الأولُ**): الذي يكونُ بواسطةِ الشياطينِ؛ يَعبُدُهُم، ويَتَقَرَّبُ إليهم، لِيُسَلِّطَهُم على المسحورِ، وهذا النوعُ كفرٌ، يُقتَلُ صاحبُهُ رِدَّةً، إلا إن تابَ.

  وهذا القسم مكفِّرٌ؛ لأنه يشتملُ الكفرَ.
- **عُدوَانٌ** (**وهو الثاني**): وهو معصيةٌ وظُلمٌ، يُقتَلُ صاحبُهُ قتلَ الصائلِ، إن رأى الحاكمُ ذلكَ.

  وهذا القسم كبيرةٌ من الكبائرِ إن كان مجردَ أدويةٍ وعقاقير.

(٣) هذه الجملةُ مُؤَكَّدَةٌ بـ(اللامِ)، و(قد).

والضَّميرُ في ﴿عَلِمُوا۟﴾ يعودُ على مُتَعَلِّمِي السِّحرِ.

(٤) أي: تَعَلَّمَهُ.

(٥) أي: مالَهُ مِن نصيبٍ، **لكن**:

- إمَّا أن ينتَفِيَ النصيبُ انتفاءً كُلِّيّاً؛ فيكونَ العملُ كُفراً.
- أو ينتفِيَ كَمَالُ النصيبِ؛ فيكونَ فِسقاً.

○ وقولِهِ: ﴿يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡجِبۡتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾[1] [النساء: ٥١].

قال عُمرُ: (الجِبتُ: السِّحرُ، والطاغوتُ: الشَّيطانُ)[2].

وقال جابرٌ: (الطواغيتُ: كُهَّانٌ، كان يَنزِلُ عليهمُ الشيطانُ، في كلِّ حَيٍّ واحدٌ)[3].

○ وعن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «اجتنبُوا[4] السَّبعَ[5] المُوبِقَاتِ».

قالوا: يا رسولَ اللهِ، وما[6] هُنَّ؟.

قال: «الشركُ[7] باللهِ، والسِّحرُ[8]، وقتلُ النَّفسِ[9] التي حَرَّمَ اللهُ إلا بالحقِّ[10]،

---

(١) تقدمَ تفسيرُها [في الصفحة ١٤].

(٢) رواه البخاري [تعليقاً عندَ حديثِ: ٤٥٨٣، ووَصَلَهُ عبدُ بنُ حميد، وقَوَّاهُ في «الفتح»].

وهذا التفسيرُ منه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مِن بابِ المثالِ، وإلا فهو أَعَمُّ، كما تقدمَ.

(٣) رواه البخاري [تعليقاً، ووَصَلَهُ ابنُ أبي حاتِمٍ].

وهذا أيضاً مِن بابِ التفسيرِ بالمثالِ.

وسَمَّاهُم: (**طواغيت**)؛ لأنَّ أهلَ الجاهليةِ كانوا يَتَحَاكَمُون إليهم.

(٤) **الاجتِنَابُ**: معناهُ: أن تكونَ في جانبٍ، وهي في جانبٍ آخرَ، وهذا يستلزمُ البُعدَ عنها، والاجتنابُ أشدُّ مِن مُجَرَّدِ التَّركِ.

(٥) هذا العددُ لا مفهومَ له، ولا يَقتَضِي الحَصرَ؛ فإنَّ هناك مُوبِقَاتٍ أخرى، [ذكرها في «الفتح»].

والموبِقَاتُ: المُهلِكَاتُ، قال تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا بَيۡنَهُم مَّوۡبِقٗا ۝٥٢﴾ [الكهف: ٥٢]؛ أي: مكانَ هَلاكٍ.

(٦) (مَا): اسمُ استفهامٍ، مبتدأٌ، و(هُنَّ): خَبَرُ المبتدأ.

(٧) قَدَّمَهُ لأنهُ أَعظَمُ الموبِقَاتِ، وقد تقدمَ تعريفُهُ [في الصفحة ٢٧].

(٨) **الظاهرُ**: أنه لا فرقَ بينَ السِّحرِ الذي هو كفرٌ وبينَ ما دُونَهُ.

(٩) **القَتلُ**: إزهَاقُ الرُّوحِ.

والمرادُ بـ(النَّفسِ) هنا: نَفسُ الآدَمِيِّ.

(١٠) أي: بالعَدلِ، وهو: ما أَمَرَ اللهُ بِهِ ورسولُهُ، قالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ﴾ [النحل: ٩٠]. =

وأَكلُ الرِّبَا[١]، وأَكلُ مالِ اليتيمِ[٢]، والتَّولي يومَ الزَّحفِ[٣]، وقَذفُ المُحصَنَاتِ[٤] الغافلاتِ المؤمناتِ»).

= **والنَّفسُ المُحَرَّمَةُ أربعةُ أنفسٍ**:

١. **نَفسُ المؤمنِ**: لأَجلِ إيمانِهِ.
٢. **الذِّمِّيُّ**: مِن أجلِ ذِمَّتِهِ.
٣. **المُعَاهَدُ**: لِعَهدِهِ.
٤. **المُستَأمِنُ**: لِتَأمِينِهِ.

والفرقُ بينَ الثلاثةِ:

- أنَّ الذِّمِّيَّ هو الذي بَينَنَا وبينَهُ ذِمَّةٌ؛ أي: عهدٌ على أن يُقِيمَ في بلادِنَا معصوماً معَ بَذلِ الجِزيَةِ.
- **أمَّا المُعَاهِدُ**: فيُقِيمُ في بلادِهِ، ولكن بيننَا وبينَهُ عَهدٌ أن لا يُحَارِبَنَا ولا نُحَارِبَهُ.
- **وأمَّا المُستَأمِنُ**: فهو الذي ليس بينَنَا وبينَهُ ذِمَّةٌ ولا عَهدٌ، لكِنَّنَا أَمَّنَّاهُ في وقتٍ مُحَدَّدٍ.

وهذه الأنفُسُ ليست سواءً؛ فأعظَمُهَا نَفسُ المؤمنِ.

وقولُهُ: «إلا بِالحَقِّ»؛ أي: مِمَّا يُوجِبُ القَتلَ، مِثلِ الثَّيِّبِ الزَّاني، وقاتِلِ النَّفسِ، ونحوِهِ.

(١) **الرِّبَا ـ في اللغةِ ـ**: الزِّيَادةُ.

وفي الشرعِ: تَفَاضُلٌ في عَقدٍ بَينَ أشياءَ يجبُ فيها التساوي، ونَسَأٌ في عَقدٍ بَينَ أشياءَ يجبُ فيها التَّقَابُضُ.

(٢) **اليتيمُ**: هو الذي ماتَ أبوهُ قبلَ بُلُوغِهِ، سواءٌ كانَ ذَكَراً أو أُنثَى.

أمَّا مَن ماتت أُمُّهُ فليس يتيماً، لا شَرعاً، ولا لُغَةً؛ لأنَّ اليُتمَ مأخوذٌ مِنَ اليُتمِ، وهو الانفرادُ عنِ الكاسِبِ له، لأنَّ أباهُ هو الذي يَكسِبُ له.

(٣) «التَّوَلِّي»: بمعنى: الإدبَارِ والإعراضِ. و«يومَ الزَّحفِ»: يومَ تَلاَحُمِ الصَّفَّينِ في القتالِ مع الكفارِ.

ويُستَثنَى حالتانِ:

- أن يكونَ مُتَحَرِّفاً للقتالِ.
- المُتَحَيِّزَ إلى فئةٍ.

(٤) **القَذفُ**: بمعنى: الرَّمي، والمرادُ به ـ هنا ـ: الرَّميُ بالزِّنا.

والمُحصنَاتُ ـ هنا ـ: العَفِيفَاتُ عنِ الزِّنَا.

والغَافلاتُ: هُنَّ العفيفاتُ عنِ الزِّنَا، البعيداتُ عنه، اللَّاتي لا يَخطُرُ على بَالِهِنَّ هذا الأمرُ.

- وعن جُندُبٍ مرفوعاً: (حَدُّ السَّاحِرِ ضَربُهُ بالسَّيفِ). [رواهُ الترمذيُّ، وقال: الصحيحُ أنه موقوفٌ[1]].

- وفي «صحيحِ البخاريِّ»[2] عن بُجَالَةَ بنِ عَبدَةَ، قال: (كَتَبَ عمرُ بنُ الخطابِ: أَنِ اقتُلُوا كلَّ ساحرٍ وساحرةٍ)، قال: (فَقَتَلنَا ثلاثَ سَوَاحِرَ).

- وصحَّ عن حفصةَ رَضِيَ اللهُ عَنهَا: (أنها أَمَرَت بقتلِ جاريةٍ لها سَحَرَتها[3]، فَقُتِلَت).

- وكذلك صَحَّ عن جُندُبٍ[4]، قال أحمدُ: (عن ثلاثةٍ[5] مِن أصحابِ النبيِّ ﷺ).

فيه مسائلُ:

الأولى: تفسيرُ آيةِ البقرةِ.

الثانيةُ: تفسيرُ آيةِ النساءِ.

الثالثةُ: تفسيرُ الجِبتِ والطاغوتِ، والفَرقُ بينَهُما[6].

الرابعةُ: أنَّ الطاغوتَ قد يكونُ مِنَ الجنِّ، وقد يكونُ مِنَ الإنسِ[7].

---

(١) صحيحٌ موقوفاً، ضعيفٌ مرفوعاً. [الضعيفة: ١٤٤٦].

(٢) الحديثُ ليسَ عندَ البخاري، وإنما رواهُ أحمد [١٦/ ١٣٠] وأبو داود [٣٠٤٣]، وهو صحيحٌ.

(٣) رواهُ البَيهَقيُّ عنها [١٦٤٩٩]، وصَحَّحَهُ غيرُ واحدٍ.

(٤) هو ما تقدمَ، وأنه صحيحٌ.

وهذا القَتلُ كُلٌّ بِحَسبِهِ، كما تقدمَ.

(٥) أي: صَحَّ قَتلُ السَّاحِرِ عن ثلاثةٍ مِن أصحابِ النبيِّ ﷺ، والقَولُ بِقَتلِهِم مُوَافِقٌ لِقَواعدِ الشريعةِ؛ لأنهم يَسعَونَ في الأرضِ فَسَاداً.

(٦) وهذا بناءً على تفسيرِ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ.

(٧) تؤخذُ مِن قولِ جابرٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ.

الخامسةُ: معرفةُ السَّبعِ المُوبِقَاتِ المَخصُوصَاتِ بالنهيِ.

السادسةُ: أنَّ الساحرَ يكفرُ.

السابعةُ: أنه يُقتَلُ ولا يُستَتَابُ[1].

الثامنةُ: وُجُودُ هذا في المسلمين على عهدِ عمرَ؛ فكيف بعدَهُ[2]؟!.

---

(١) الحَدُّ إذا بلغَ الإمامَ فلا يُستَتَابُ صاحِبُهُ؛ بل يُقتَلُ بِكُلِّ حالٍ، وأمَّا الكُفرُ فإنه يُستَتَابُ صاحبُهُ.

(٢) وخاصَّةً في زمانِنا؛ اتُّخِذَ السِّحرُ مِهنَةً ومَشيَخَةً، وهذا راجِعٌ إلى الجَهلِ بِحَقِيقَةِ أَمرِ القَومِ، نسألُ اللهَ السَّلامَةَ.

[٢٥] بَابُ:

بَيَانِ[١] شَيءٍ مِن أَنوَاعِ[٢] السِّحرِ[٣]

● قال أحمدُ: (حَدَّثَنَا محمدُ بنُ جعفرَ: حَدَّثَنَا عَوفٌ عن حَيَّانَ بنِ العَلاءِ: حَدَّثَنَا قَطَنُ بنُ قُبَيصَةَ عن أبيه: أنه سَمِعَ النبيَّ ﷺ قالَ[٤]: «إنَّ العِيَافَةَ[٥] والطَّرْقَ[٦] والطِّيَرَةَ[٧] مِنَ الجِبتِ[٨]».

---

(١) أي: بَيَانُ حقائقَ هذهِ الأشياءِ مَعَ حُكمِهَا.

(٢) **الأنواعُ**: جمعُ (نوعٍ)، والنوعُ أخصُّ مِنَ الجِنسِ؛ لأنَّ الجنسَ اسمٌ يَدخُلُ تحتَهُ أنواعٌ، والنوعُ يدخلُ تحتَهُ أفرادٌ.

وقد يكونُ:

- الجنسُ نوعاً باعتبارِ ما فوقَهُ.
- والنوعُ جِنساً باعتبارِ ما تحتَهُ.

(٣) قد سَبَقَ: **أنَّ السحرَ**:

- منهُ ما هو كفرٌ.
- ومنهُ ما هو فسقٌ.

(٤) ضعيفٌ، [رواه أبو داود: ٣٩٠٧، وهو مضطرب، كما في «غاية المرام»: ٣٠١].

(٥) **العيافةُ**: هي زَجرُ الطَّيرِ والحَيَوَانِ، والاستدلالُ بأصواتِهَا وحَرَكَاتِهَا وسائِرِ أحوالِهَا على الحوادثِ.

ووجهُ كونِهَا سِحراً: أنه يَستَنِدُ إلى أمرٍ لا حقيقةَ له.

(٦) مأخوذٌ مِن (طَرَقَ الأرضَ يَطرُقُها) إذا سارَ عليها.

والطَّرقُ: هو الخَطُّ بالأرضِ، **وقال بعضُهُم**: الضَّربُ بالحصى.

ويسمى: (عِلمَ الرَّملِ)، حيثُ يَستَدِلُّون بأشكالِ الرَّملِ، على أحوالِ المسألةِ حينَ السؤالِ.

(٧) سيأتي بابُهُ: (البابُ الثامنُ والعشرون) [في الصفحة ١٦٤].

(٨) «مِن»: للتبعيضِ، وليست للبيانِ؛ أي: هذانِ النوعانِ مِنَ الجِبتِ.

قال عوفٌ[1]:

- **العِيافَةُ**: زَجرُ الطَّيرِ.
- **والطَّرقُ**: الخطُّ يُخَطُّ بِالأرضِ.
- **والجِبتُ**: قال الحسنُ: رَنَّةُ الشيطانِ[2]). [إسنادُهُ جيدٌ، ولأبي داودَ والنسائيِّ وابنِ حِبَّانَ في «صحيحِهِ» المسند منه].

○ وعن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما قال: (قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ[3] اقتَبَسَ شُعبَةً[4] مِنَ النُّجُومِ

---

(١) **عوف**: هو أحدُ رواةُ الحديثِ، وهو ابنُ جميلةَ الأعرابيُّ.

(٢) هذه كُلُّها روايةُ أحمد، وقَولُ الحَسَنِ في «المسند» بلفظِ: (إنه الشيطانُ)، وجاءَ في «تفسيرِ ابنِ كثير» بلفظِ المَتنِ.

والظاهرُ: أنَّ رَنَّةَ الشيطانِ: وَحيُهُ.

وهؤلاءِ كلُّهم يَندَرِجُون تحتَ اسمِ (**الكاهن**).

(٣) «من»: اسمُ شرطٍ جازمٍ، و«اقتَبَسَ»: فِعلُهُ.

ومعناهُ: مَن تَعَلَّمَ؛ لأنَّ التَّعَلُّمَ بِمَنزلةِ الرَّجُلِ يَقتَبِسُ مِن صاحبِ النارِ شعلةً.

(٤) أي: طائفةً.

وقولُهُ «مِنَ النُّجُومِ»؛ **المرادُ**: عِلمُ النجومِ الذي يُستَدَلُّ به على الحوادثِ الأرضيةِ؛ فَيُستَدَلُّ مثلاً بولادةِ الإنسانِ في هذا النجمِ على أنهُ سيكونُ سعيداً، والحوادثُ الأرضيةُ مِن عندِ اللهِ، وليسَ للنجومِ علاقةٌ.

وصحيحٌ أنَّ بعضَ الأوقاتِ والفصولِ فيها ريحٌ ومطرٌ؛ فهي ظرفٌ لها، وليست سبباً للريحِ أوِ المطرِ، وقد ورَدَ في الحديثِ: «قال تعالى: أصبحَ مِن عبادي مُؤمِنٌ بي وكافرٌ، فمَن قالَ: مُطِرنَا بِنَوءِ كَذَا وكَذَا فإنه كافرٌ بي مؤمنٌ بالكوكبِ]». وسيأتي [في الصفحة ١٧٥]. =

فقدِ اقتبسَ شعبةً مِنَ السحرِ، زادَ ما زادَ[١]». [رواهُ أبو داودَ، وإسنادُهُ صحيحٌ[٢]].

- وللنَّسائيِّ مِن حديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه: (مَن عَقَدَ عُقدةً ثمَّ نَفَثَ فيها فقد سَحَرَ، ومَن سَحَرَ فقد أَشرَكَ، ومَن تَعَلَّقَ شيئاً وُكِلَ إليه)[٣].

- وعن ابن مسعودٍ رضي الله عنه: أنَّ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قالَ: «أَلا هَل أُنَبِّئُكُم[٤] ما العَضْهُ[٥]؟»

= **وعِلمُ النُّجُومِ ينقسمُ إلى قسمين**:

- **الأولُ**: **عِلمُ التَّأثِيرِ**: وهو أن يَستَدِلَّ بالأحوالِ الفَلَكِيَّةِ على الحوادثِ الأرضيةِ، فهذا مُحَرَّمٌ باطلٌ؛ لحديثِ ابنِ عباسٍ.
- **الثاني**: **عِلمُ التَّسيِيرِ**: وهو ما يُستَدَلُّ به على الجهاتِ والأوقاتِ، فهذا جائزٌ، وقد يكونُ واجباً، كالاستدلالِ على جهةِ القِبلَةِ، ونحوِهَا، وسيأتي المزيد [في الصفحة ١٧٠]، قال تعالى: ﴿وَعَلَامَٰتٍۚ وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ ١٦﴾ [النحل: ١٦].

(١) **ومناسبةُ الحديث**: أنَّ مِن أنواعِ السحرِ تَعَلُّمُ النجومِ؛ لِيُستَدَلَّ بها على الحوادثِ الأرضيةِ.

(٢) صحيحٌ، [رواه أبو داود: ٣٩٠٥].

(٣) ضعيفٌ؛ الحسنُ البَصريُّ لم يسمع مِن أبي هريرةَ رضي الله عنه، والجملةُ الأخيرةُ صحيحةٌ، وقد تقدمَ شواهدُها وشرحُهَا [في الصفحة ٥٨]، والحديث فيه علل أخرى، بيَّنَها في «غاية المرام» [رقم: ٢٨٨].

والنَّفثُ: النَّفخُ معَ الرِّيقِ، والمرادُ به: النَّفثُ مِن أجلِ السحرِ، قال تعالى: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِي ٱلۡعُقَدِ ٤﴾ [الفلق: ٤].

ومناسبةُ الحديث: أنَّ الذين يَتَعَلَّقُون بالسحرِ، ويجعلونه صِنَاعَةً يصلونَ بها إلى مآربِهِم، يُوكَلُون إلى ذلك، وآخرُ أمرِهِم الخسارةُ والنَّدَمُ.

(٤) **الإنباءُ**: لغةً ـ: يكونُ في الأمورِ الهامَّةِ، **والإخبارُ**: أعمُّ منه.

(٥) **العَضْهُ**:

- على وزنِ (الوَعْد)؛ بمعنى: القَطعِ.
- أمَّا على وزنِ (عِدَة): فإنها التَّفريقُ.

وأيّاً كان؛ فإنها تَتَضَمَّنُ قَطعاً وتفريقاً.

هي النَّميمةُ[1]؛ القَالَةُ بينَ الناسِ». [رواهُ مسلمٌ].

● ولهما، عنِ ابنِ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «إنَّ مِنَ البيانِ[2] لَسِحْراً»[3].

فيه مسائلُ:

الأولى: أنَّ العِيَافَةَ والطَّرقَ والطِّيَرَةَ مِنَ الجِبتِ.

الثانيةُ: تفسيرُ العِيَافةِ والطَّرقِ.

الثالثةُ: أنَّ عِلمَ النُّجُومِ نوعٌ مِنَ السِّحرِ.

الرابعةُ: أنَّ العَقدَ مَعَ النَّفثِ مِن ذلك.

---

(١) «النَّميمةُ»: وهي مِن (**نَمَّ الحديثَ إلى غيرِه**):

- **فإن كان كاذباً**: فهي بَهْتٌ ونميمةٌ.
- **وإن كان صادقاً**: فهي نَمِيمةٌ.

وهي مِن كبائرِ الذُّنُوبِ.

(٢) **البيَانُ نوعانِ**:

- **لابدَّ منهُ**: ويشتركُ فيه جميعُ النَّاسِ، كالتعبيرِ عنِ الجوعِ ونحوِهِ.
- **والثاني**: بمعنى (**الفصاحةِ**) التي تَسبي العُقُولَ وتُغَيِّرُ الأفكارَ.

وهل هذا الحديثُ على سبيلِ الذَّمِّ أو على سبيلِ المدحِ أو لِبيَانِ الواقعِ؟

الجوابُ: يُنظَرُ في أثرِهِ، وسِيَاقُ الحديثِ عندَ البخاري في «الأدبِ المُفرَدِ» [٨٧٢] يَدُلُّ على المدحِ، لكن إذا كان المقصودُ منه رَدَّ الحَقِّ وإثباتَ الباطلِ فهو مذمومٌ؛ لأنه استعمالٌ لِنِعمَةِ اللهِ في معصيتِهِ.

(٣) **مناسبةُ الحديثِ للبابِ**: المؤَلِّفُ كانَ حكيماً في تعبيرِهِ في الترجمةِ؛ حيثُ قال: (**بابُ بَيَانِ شيءٍ مِن أنواعِ السِّحرِ**)، ولم يَحكُم عليها بشيءٍ؛ لأنَّ منها ما هو **شِركٌ**، ومنها ما هو مِن **كبائِرِ الذُّنُوبِ**، ومنها دونَ ذلك، ومنها ما هو **جائزٌ**؛ على حَسبِ ما يُقصَدُ به.

الخامسةُ: أنَّ النميمةَ مِن ذلك[1].

السادسةُ: أنَّ مِن ذلك بعضُ الفَصَاحَةِ.

(١) لحديثِ ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه.

والنميمةُ مِنَ السِّحرِ؛ لأنها تَفعَلُ ما يَفعَلُ السَّاحِرُ مِنَ التفريقِ بينَ الناسِ والتَّحرِيشِ بَينَهُم.

[٢٦] بَابُ[١]:

مَا جَاءَ فِي الكُهَّانِ[٢] وَنَحوِهِم

• روى مسلمٌ في «صحيحِهِ» عن بعضِ أزواجِ النبيِّ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ قالَ: «مَن[٣] أَتَى عَرَّافاً[٤]، فَسَأَلَهُ[٥] عن شيءٍ، فَصَدَّقَهُ[٦]،

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيدِ**: أنَّ الرياءَ ينافي التوحيدَ إمَّا كمالاً وإمَّا أصلاً.

(٢) **الكُهَّانُ والكَهَنَةُ**: جَمعُ (كاهِنٍ)، وقد تقدمَ تعريفُهُ [في الصفحة ١٠٤].

وليس مِنَ الكِهَانَةِ في شيءٍ مَن يُخبِرُ عن أمورٍ تُدرَكُ بالحسابِ، **منها**:

- معرفةُ كُسُوفِ الشمسِ أو القمرِ.
- أو خُرُوجُ بعضِ الكواكبِ.
- وكذلك الإخبارُ عن أحوالِ الطُّقُوسِ في مدة أربعٍ وعشرينَ ساعةً، وما أشبهَ ذلكَ.

والأصلُ: أنَّ الشيءَ الذي يُدرَكُ بالحسِّ إنكارُهُ قبيحٌ.

(٣) «مَن»: شَرطيةٌ، فهي للعُمُومِ.

(٤) «عَرَّافاً»: هو اسمٌ عامٌّ للكاهنِ والمنجِّمِ والرَّمَّالِ ونحوِهِم؛ ممن يَستَدِلُّ على معرفةِ الغيبِ بِمُقَدِّمَاتٍ يستعمِلُها، وهذا المعنى أعمُّ مِن غَيرِهِ.

(٥) ليس هذا على إطلاقِهِ، **فَسُؤَالُ العرَّافِ ينقسمُ إلى أقسامٍ**:

- **أن يَسأَلَهُ سؤالاً مجرداً**: فهذا حرامٌ؛ لأنَّ إثباتَ العُقُوبةِ على سؤالِهِ يَدُلُّ على تحريمِهِ.
- **أن يسألَهُ فَيُصَدِّقَهُ ويَعتَبِرَ قولَهُ**: فهذا كُفرٌ؛ لأنَّ تصديقَهُ في علمِ الغيبِ تكذيبٌ للقرآنِ.
- **أن يسألَهُ لِيَختَبِرَهُ**: هل هو صادقٌ أو كاذبٌ؛ لِيُظهِرَ عَجزَهُ وكَذِبَهُ، فهذا جائزٌ، وقد يكونُ واجباً، ومنهُ سؤالُ النبيِّ ﷺ ابنَ صَيَّادٍ.

(٦) «فَصَدَّقَهُ»؛ أي: نَسَبَهُ إلى الصِّدقِ.

وتصديقُ الخبرِ: تَثبِيتُهُ وتحقيقُهُ.

لم تُقبل لَهُ صَلاةٌ أربَعِينَ يوماً[١]»[٢].

● وعن أبي هريرةَ ﵁ عن النبيِّ ﷺ قالَ: «مَن أَتَى كَاهِناً، فَصَدَّقَهُ بِمَا يقولُ، فَقَد كَفَرَ بِمَا أُنزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ». [رواهُ أبو داودَ[٣]].

● وللأربعةِ والحاكمِ ـ وقالَ: صحيحٌ على شرطِهِمَا ـ عن أبي هريرةَ ﵁: (مَن أَتَى عَرَّافاً أو كاهِناً فَصَدَّقَهُ بِمَا يقولُ فقَد كَفَرَ بِمَا أُنزِلَ على مُحَمَّدٍ ﷺ)[٤].

● ولأبي يَعلَى [بِسَنَدٍ جَيِّدٍ] عنِ ابنِ مسعودٍ مثلَه [٥] مَوقُوفاً[٦].

---

(١) هذا الوعيدُ يكونُ لِمَن صَدَّقَهُ مُعتَقِداً أنَّ الجنَّ تُلقي إليه ما سَمِعَتهُ مِنَ الملائكةِ أو أنه إلهامٌ، وإن سألَهُ وصَدَّقَهُ مُعتقِداً أنه يعلمُ الغيبَ فإنه يَكفُرُ، كما في الحديثِ الآتي. [وانظر «تيسيرَ العزيزِ الحميدِ»: الصفحة/ ٤٠٩].

والقولُ الآخَرُ ـ أنَّ مَن سألَهُ دونَ أن يُصَدِّقَ لم تُقبَل صلاتُهُ ومَن صَدَّقَ يَكفُر ـ ضعيفٌ؛ لأنَّ الأحاديثَ التي فيها هذا التفصيلُ ضعيفةٌ. [كما في «ضعيف الترغيب»: ١٧٩٢].

وروايةُ مسلمٍ ليس فيها التصديقُ؛ إنما هو روايةَ الإمامِ أحمدَ.

وعدمُ قَبُولِ الصلاةِ لا يَلزَمُ منه عَدَمُ الصِّحَّةِ؛ وإنما نَفيُ القَبُولِ التَّامِّ، أو أنَّ هذه السيئةَ تُقَابِلُ تلكَ الحسنةَ.

والبطلانُ للأعمالِ بالرياءِ الأصغرِ إنما هو بُطلانُ الثوابِ؛ لحديثِ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ ﵁؛ قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشِّرْكُ الْأَصْغَرُ»، قَالُوا: وَمَا الشِّرْكُ الْأَصْغَرُ ؟، قَالَ: «الرِّيَاءُ؛ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِأَصحابِ ذَلِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذَا جَازَى النَّاسَ: اذْهَبُوا إِلَى الَّذِينَ كُنْتُمْ تُرَاؤُونَ فِي الدُّنْيَا فَانْظُرُوا: هَلْ تَجِدُونَ عِنْدَهُمْ جَزَاءً؟!»). [رواه أحمد، وجوَّد إسنادَه في «الصحيحة»: ٩٥١].

(٢) صحيحٌ، [وهذا لفظُ أحمد، كما في «صحيح الترغيبِ»: ٣٠٤٦].

(٣) صَحَّحَهُ في «صحيحِ الترغيبِ» [٣٠٤٧].

(٤) صحيحٌ موقوفاً، [كما في «صحيح الترغيبِ»: ٣٠٤٨].

(٥) أُثبِتَت هذهِ الكلمةُ مِن «فتحِ المجيدِ».

(٦) صحيحٌ موقوفاً، [كما في «صحيح الترغيبِ»: ٣٠٤٨].

● وعن عِمرَانَ بنِ حُصَينٍ رضي الله عنه مرفوعاً: «لَيسَ مِنَّا مَن تَطيَّرَ[1]، أَو تُطُيِّرَ[2] لَهُ، أَو تَكَهَّنَ[3]، أَو تُكُهِّنَ لَهُ، أَو سَحَرَ[4]، أَو سُحِرَ لَهُ.

وَمَن أَتَى كَاهِناً فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَد كَفَرَ بِمَا أُنزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ». [رواهُ البَزَّارُ بإسنادٍ جيدٍ[5]].

ورواهُ الطَّبَرَانيُّ [في «الأوسطِ» بإسنادٍ حسنٍ] مِن حديثِ ابنِ عباسٍ دونَ قولِهِ: «وَمَن أَتَى...» إلى آخرِهِ[6].

● قال البَغَوِيُّ: (العَرَّافُ: الذي يَدَّعِي مَعرِفَةَ الأُمورِ، بِمُقَدِّمَاتٍ يَستَدِلُّ بها على المسروقِ ومكانِ الضالَّةِ ونحوِ ذلك)[7].

- وقِيلَ: هو الكاهنُ، **والكاهنُ**: هو الذي يُخبِرُ عنِ المُغَيَّبَاتِ في المستَقبَلِ.
- وقِيلَ: الذي يُخبِرُ عَمَّا في الضميرِ[8].

---

(١) سيأتي بابُ التَّطيُّرِ. [في الصفحة ١٦٤].

(٢) أي: أَمَرَ مَن يَتَطَيَّرُ له، كَقَولِ رجلٍ لأخرَ: أنتَ صاحِبُ طَيرٍ؛ أريدُ أن تزجُرَ طَيرَكَ؛ لأنظرَ...

(٣) تقدَّمَ تعريفُ الكاهنِ. [في الصفحة ١٠٤].

وأمَّا «تُكُهِّنَ له»؛ أي: طَلَبَ مِنَ الكاهنِ أن يَتَكَهَّنَ له.

(٤) تقدمَ تعريفُ السحرِ. [في الصفحة ١٤٦].

وأمَّا قولُهُ «سُحِرَ لَهُ»؛ أي: طَلَبَ مِنَ الساحرِ أن يَسحَرَ لَهُ.

(٥) صحيحٌ لغيرِهِ [كما في «صحيح الترغيبِ»: ٣٠٤١].

(٦) صحيحٌ لغيرِهِ [كما في «صحيح الترغيبِ»: ٣٠٤٢].

(٧) ظاهرُ كلامِ البَغَوِيِّ أنه شامِلٌ لِمَنِ ادَّعَى معرفةَ المستقبَلِ والماضي.

(٨) أي: أن تُضمِرَ شيئاً؛ فَتَقُولَ: ما أَضمَرتُ؟، فيقولَ: أَضمَرتَ كَذَا وكَذَا.

• وقال أبو العَبَّاسِ ابنُ تَيمِيَّةَ: (العَرَّافُ: اسمٌ لِلكَاهِنِ والمُنَجِّمِ والرَّمَّالِ، ونَحوِهِم ممن يتكلمُ في معرفةِ الأمورِ بِهَذِهِ الطُّرُقِ).

• وقال[١] ابنُ عباسٍ في قومٍ يَكتُبونَ «أَبَا جَادٍ» و[٢]يَنظُرُون في النُّجُومِ: (ما أَرَى مَن فَعَلَ ذلك له عندَ اللهِ مِن خَلَاقٍ![٣])[٤].

فيه مسائلُ:

الأولى: لا يَجتَمِعُ تَصدِيقُ الكاهنِ معَ الإيمانِ بالقرآنِ[٥].

الثانيةُ: التصريحُ بأنه كُفرٌ.

---

(١) رواه عبد الرزاق [١٩٨٠٥] بسندٍ صحيحٍ، والبيهقي [١٣٩/٨].

(٢) الواوُ ـ هنا ـ: ليست للعَطفِ، ولكنَّها للحالِ؛ يعني: والحالُ أنهم يَنظُرُون فَيَربِطُون ما يَكتُبُونَهُ بِسَيرِ النُّجُومِ وحَرَكَتِهَا.

و(أبو جادٍ): هي أَبجَد هَوَّز حُطِّي كَلِمُن سَعفَص قرشت ثخذ ضظغ...

والتَّعَلُّمُ فيها ينقسمُ إلى قسمين:

- **الأولُ: مباحٌ**: بأن يَتَعَلَّمَهَا لِحِسَابِ الجُمَّلِ؛ فهذا لا بأسَ به، وقدِ اعتَنى العُلماءُ بها في العُصُورِ الوُسطى، حتى في القَصَائِدِ الفِقهِيَّةِ والنَّحوِيَّةِ وغيرِهَا.
- **الثاني: مُحَرَّمٌ**: وهو كتابةُ (أبي جادٍ) كتابةً مربوطةً بِسَيرِ النُّجُومِ وحركتِهَا، وطُلُوعِهَا وغروبِهَا، وينظُرُونَ في النجومِ؛ لِيَستَدِلُّوا ـ بالموافقةِ أو المخالفةِ ـ على ما سيحدثُ في الأرضِ، إمَّا على سبيلِ العُمُومِ، أو على سبيلِ الخُصُوصِ لِشَخصٍ.

(٣) **وحكمُ الكاهنِ والرَّمَّالِ ونحوهما ـ مِن حيثُ العُقُوبةُ في الدُّنيا ـ:**

- **إن حَكَمنا بِكُفرِهِم**: فإنهم يُستَتَابُون، فإن تابُوا وإلا قُتِلُوا.
- وإن حَكَمنَا بِعَدَمِ كُفرِهِم: فإنهُ يجبُ قَتلُهُم؛ لِدَفعِ مَفسَدَتِهِم ومَضَرَّتِهِم.

(٤) راجع «الضعيفة» [٤٦٧].

(٥) وجهُهُ أنه كَذَّبَ بالقرآنِ، وهذا مِن أعظمِ الكُفرِ.

الثالثةُ: ذِكرُ مَن تُكُهِّنَ لهُ[1].

الرابعةُ: ذِكرُ مَن تُطِيِّرَ لهُ.

الخامسةُ: ذِكرُ مَن سُحِرَ لهُ.

السادسةُ: ذِكرُ مَن تَعَلَّمَ أَبَا جَادٍ.

السابعةُ: ذِكرُ الفَرقِ بينَ الكاهنِ والعَرَّافِ[2].

(١) أي إنه كالكاهنِ في براءَةِ النبيِّ ﷺ منه.

(٢) في هذه المسألةِ خلافٌ، كما تقدمَ غيرَ مَرَّةٍ.

[٢٧] بَابُ:

مَا جَاءَ فِي النُّشْرَةِ(١)

● عن جابرٍ ﷺ: (أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عنِ النُّشرَةِ(٢)، فقالَ: «هيَ مِن عَمَلِ الشَّيطانِ(٣)»).

رواهُ أحمدُ [بسندٍ جيدٍ]، وأبو داودَ وقال: سُئِلَ أحمدُ عنها، فقالَ: (ابنُ مسعودٍ يكرهُ(٤) هذا كُلَّهُ(٥))(٦).

---

(١) **النُّشرَةُ**: ـ بِضَمِّ النُّونِ ـ: (فُعلَةٌ) مِنَ (**النَّشرِ**)، وهو التفريقُ.

وفي **الاصطلاحِ**: حَلُّ السحرِ عنِ المسحورِ؛ لأنَّ الذي يَحُلُّ السحرَ عن المسحورِ يرفعُهُ ويُزيلُهُ ويُفَرِّقُهُ.

(٢) (الـ) للعهدِ الذِّهني؛ أي: المعروفةُ في الجاهليةِ، وذلك طريقٌ مِن طُرُقِ حَلِّ السحرِ.

والنُّشرةُ على نوعين:

- **الأول**: أن تكونَ باستخدامِ الشياطينِ:
  - فإن كان لا يَصِلُ إلى حاجتِهِ منهم إلا بالشركِ كانت شِركاً.
  - وإن كان يَتَوَصَّلُ لِذلكَ بالمعصيةِ دونَ الشركِ كان لها حُكمُ تلكَ المعصيةِ.
- **الثاني**: **أن يكونَ بالسحرِ**: كالرُّقَى والأدويةِ؛ فهذا له حُكمُ السحرِ، على ما سَبَقَ [انظر الصفحة ١٤٦].

(٣) أي: مِنَ العملِ الذي يأمرُ بِهِ الشيطانُ ويُوحِي بهِ، وهذا أشدُّ مِن قولِهِ: حرامٌ.

(٤) **الكراهةُ ـ عندَ المَتَقَدِّمِينَ ـ**: يُرادُ بها: التَّحريمُ غالباً، ولا تَخرُجُ عنه إلا بقرينةٍ.

(٥) **يُرادُ بها**: النُّشرَةُ التي مِن عملِ الشيطانِ، وهي النُّشرَةُ بالسِّحرِ، والنُّشرَةُ مِنَ التمائمِ، أمَّا النُّشرَةُ من القرآنِ والتَّعوِيذَاتُ المشروعةُ فلم يقل أحدٌ بكراهتِها.

(٦) الحديثُ صحيحٌ، [رواه أبو داود: ٣٨٦٨، وهو في «الصحيحة»: ٢٧٦٠].

- وفي «البخاريِّ[1]»: عن قَتَادَةَ: قُلتُ لابنِ المُسَيِّبِ: رجلٌ به طِبٌّ[2] أو يُؤَخَّذُ عن امرأتِهِ[3]؛ أَيُحَلُّ عنهُ أو يُنشَرُ[4]؟

قال: (لا بأسَ بهِ؛ إنما يريدون به الإصلاحَ، فأمَّا ما ينفعُ فلم يُنهَ عنهُ).

- ورُوِيَ عن الحسنِ أنه قال: (لا يَحُلُّ السِّحرُ إلا ساحرٌ)[5].

- قال ابنُ القيمِ:

(**النُّشرَةُ**: حَلُّ السِّحرِ عنِ المسحور.

وهي نوعان:

- **إحداهما**: **حَلٌ بِسِحرٍ مثلِه**: وهو الذي مِن عَمَلِ الشيطانِ، وعليه يُحمَلُ قولُ الحسنِ، فَيَتَقَرَّبُ الناشرُ والمُنتَشِرُ إلى الشيطانِ بما يُحِبُّ، ويُبطِلُ عَمَلَهُ عن المسحورِ.
- **والثاني**: **النُّشرَةُ بالرُّقيةِ والتَّعوُّذاتِ والأدويةِ والدَّعَوَاتِ المباحةِ**: فهذا جائزٌ)[6].

---

(١) رواهُ البخاري [عندَ حديثِ: ٥٧٦٥ تعليقاً، ووَصَلَهُ الأثرمُ وابنُ أبي شيبة: ٢٣٥٠٢، وصحَّحَهُ في «الصحيحة»: ٢٧٦٠].

(٢) (طِبٌّ)؛ أي: سُحِرَ، وسُمِّيَ: (**طِبّاً**) مِن بابِ التَّفَاؤُلِ، كما سُمِّيَ اللَّدِيغُ: (سَلِيماً) والكَسِيرُ: (جَبِيراً).

(٣) أي: يُحبَسُ عن زوجتِهِ؛ فلا يَتَمَكَّنُ مِن جِمَاعِهَا.

(٤) (أو) ـ هنا ـ: للشكِّ؛ لأنَّ الحَلَّ هو النُّشرَةُ.

والمقصودُ مِن كلامِ ابنِ المُسَيِّبِ: مَا كانَ مِنَ التَّعوِيذِ والرُّقَى المشروعةِ، [كما في «الصحيحة»].

(٥) رَوَى ابنُ أبي شيبة [٢٣٥٠٥] نَحوَهُ، وحَسَّنَهُ في «الصحيحةِ».

والمرادُ به: ما كانَ مِنَ السِّحرِ.

(٦) هذا كلامٌ جيدٌ، ولا مَزِيدَ عليه.

فيه مسألتان:

الأولى: النهيُ عنِ النُّشرَةِ[1].

الثانيةُ: الفَرقُ بينَ المَنهِيِّ عنهُ والمُرَخَّصِ فيه، مما يُزِيلُ الإشكالَ[2].

(١) تؤخذُ مِن حديثِ جابرٍ.

وطُرُقُ إثباتِ النَّهيِ ليستِ الصِّيغةَ فقط؛ بل ذَمُّ الفاعلِ ونحوُهُ، وتَقبِيحُ الشيءِ، وما أشبهَ ذلكَ؛ يَدُلُّ على النهيِ.

(٢) تؤخذُ مِن كلامِ ابنِ القَيِّمِ.

[٢٨] بَابُ: مَا جَاءَ فِي التَّطَيُّرِ(١)

وقولِ اللهِ تعالى: ﴿أَلَآ(٢) إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمۡ عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ(٣) ١٣١﴾ [الأعراف: ١٣١].

---

(١) **التَّطيُرُ** ـ **في اللغة** ـ: هو مصدرُ (تَطَيَّرَ)، وأصلُهُ مأخوذٌ مِن (الطَّيرِ)؛ يَزجُرُون الطَّيرَ، فإذا ذَهَبَ يميناً أَقدَمُوا، وإذا ذهبَ شِمَالاً أَحجَمُوا.

وفي الشرع: **هو التَّشاؤُمُ**:

- **بِمَرئِيٍّ**: مِثلُ لو رأى طَيراً، فَتَشَاءَمَ؛ لِكَونِهِ مُوحِشاً.
- **أو مَسمُوعٍ**: مِثلُ مَن هَمَّ بِأَمرٍ، فَسَمِعَ أحداً يقولُ لآخَرَ: (يا خسرانُ)، أو: (يا خائِبُ)؛ فَيَتَشَاءَمَ.
- **أو معلومٍ**: كالتَّشَاؤُمِ بِبَعضِ الأيامِ أو الشُّهُورِ أوِ السَّنَواتِ.

واعلم أنَّ التَّطيُّرَ يُنَافي التَّوحيد، وذلك لِوَجهين:

- **الأولُ**: أنَّ المُتَطَيِّرَ قَطَعَ تَوَكُّلَهُ على اللهِ، واعتمَدَ على غيرِ اللهِ.
- **الثاني**: أنه تَعَلَّقَ بِأَمرٍ لا حقيقةَ لهُ؛ بل هو وَهمٌ وتَخييلٌ.

وهذا لاشكَّ أنه يُخِلُّ بالتوحيدِ؛ لأنَّ التوحيدَ عبادةٌ واستعانةٌ، قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ٥﴾ [الفاتحة: ٥]، وقال: ﴿فَٱعۡبُدۡهُ وَتَوَكَّلۡ عَلَيۡهِۚ﴾ [هود: ١٢٣].

والتَّطيُّرُ لايخلو من حالين:

- **الأول**: أن يُحجِمَ ويَستَجِيبَ لِهَذِهِ الطِّيَرَةِ ويَدَعَ العَمَلَ، وهذا مِن أعظمِ التَّطَيُّرِ.
- **الثاني**: أن يَمضِيَ، لكن في قَلَقٍ وهَمٍّ وغَمٍّ؛ يخشى مِن تأثيرِ المُتَطَيَّرِ بهِ، وهذا أهونُ.

وكِلاهُمَا نَقصٌ في التوحيدِ.

(٢) أداةُ استفتاحٍ، تُفيدُ التنبيهَ والتوكيدَ، و﴿إِنَّمَا﴾: أداةُ حَصرٍ.

والمعنى: أنَّ ما يُصِيبُهُم مِنَ الجَدبِ والقَحطِ ليسَ مِن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ وقومِهِ، ولكنه مِنَ اللهِ؛ فهو الذي قَدَّرَهُ.

(٣) فَهُم في جَهلٍ؛ فلا يعلمون أنَّ هناك إلهاً مُدَبِّراً، وأنَّ ما أصابَهُم مِنَ اللهِ، وليس مِن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ وقومِهِ.

وقولِهِ: ﴿قَالُواْ طَٰٓئِرُكُم(١) مَّعَكُمۡۚ أَئِن ذُكِّرۡتُمۚ(٢) بَلۡ(٣) أَنتُمۡ قَوۡمٞ مُّسۡرِفُونَ ١٩﴾ [يس: ١٩].

● عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ الرسولَ صلى الله عليه وسلم قال: «لا عَدوَى(٤)، ولا طِيَرَةَ(٥)، ولا هَامَةَ(٦)، ولا صَفَرَ(٧)». [أخرجاه].

وزادَ مسلمٌ: «ولا نَوءَ(٨)، ولا غُولَ(٩)».

---

(١) هذا رَدٌّ مِنَ الرُّسُلِ على أهلِ القَريَةِ لَمَّا ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا تَطَيَّرۡنَا بِكُمۡۖ﴾[يس: ١٨]، فقالوا لهم: ﴿طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۡۚ﴾، مُصَاحِبٌ لكم، فما يَحصُلُ لكم فإنه منكم ومِن أعمالِكُم؛ فأنتمُ السببُ في ذلك.

ولا مُنَافَاةَ بينَ الآيتين:

- لأنَّ الأولى تَدُلُّ على أنَّ المُقَدِّرَ لهذا الشيءِ هو اللهُ عز وجل.
- والثانيةُ تُبَيِّنُ سَبَبَهُ، وهو أنه منهم.

وفي الآيتين دليلٌ على أنَّ التَّطَيُّرَ موجودٌ عندَ غيرِ العَرَبِ.

(٢) جملةٌ شرطيةٌ، جوابُهَا محذوفٌ؛ ت**قديرُهُ**: أَإِن ذُكِّرتُم تَطَيَّرتُم؟!.

(٣) ﴿بَلۡ﴾ هنا: للإضرابِ الإبطَاليِّ؛ أي: ما أصابَكُم ليس منهم؛ بل هو مِن إسرافِكُم.

والإسرافُ: تَجَاوُزُ الحَدِّ.

(٤) **العَدوَى**: انتقالُ المَرَضِ مِنَ المريضِ إلى الصحيحِ، والمَرَضُ يكونُ حِسِّيّاً ومَعنَوِيّاً.

(٥) اسمُ مصدرِ (تَطَيَّرَ)، وهو يُوَافِقُهُ في المعنى.

(٦) «هَامَةَ»: قيلَ: هو طَيرٌ يُشبِهُ البُومَةَ، أو هي نَفسُهَا؛ يَتَشَاءَمُون بها.

(٧) «صَفَرَ»: قيلَ: هو دَاءٌ في البَطنِ يُصِيبُ الإبلَ مِن بعيرٍ إلى آخَرَ، وقيلَ غيرُ ذلك.

وهذا النفيُ ليس نَفياً للوُجُودِ؛ وإنما نفيُ تأثيرٍ؛ فالمُؤَثِّرُ هو اللهُ، أمَّا النفيُ في الطِّيَرَةِ فهو نفيٌ للوجودِ.

(٨) سيأتي الكلامُ عليها في البابِ الثلاثين [في الصفحة ١٧٣].

(٩) **الغُولُ**: جمعُ (غُولَةٍ)، والعربُ كانوا إذا سافَرُوا تَلَوَّنَت لهمُ الشياطينُ بألوانٍ مُفزِعَةٍ، فَتُدخِلُ في قلوبِهِمُ الرُّعبَ، فَتَجِدُهُم يَكتَئِبُون، ويَستَحسِرُون عنِ الذَّهَابِ إلى هذا الوجهِ، وهذا النفيُ نفيٌ لِتَأثِيرِهَا، فينبغي الاعتمادُ على اللهِ.

● ولهما عن أنسٍ رضي الله عنه قال:

(قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «لا عَدوَى ولا طِيَرَةَ، ويُعجِبُني الفَأْلُ[1]»، قالوا: وما الفَأْلُ؟، قال: «الكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ»).

● ولأبي داودَ [بسندٍ صحيحٍ] عن عُقبَةَ بنِ عامرٍ رضي الله عنه قال:

(ذُكِرَتِ الطِّيَرَةُ عندَ رسولِ اللهِ ﷺ، فقال: «أَحسَنُهَا الفَأْلُ، ولا تَرُدُّ مُسلِماً، فإذا رَأَى أَحَدُكُم ما يَكرَهُ فَليَقُل: اللَّهُمَّ لا يَأتِي بالحَسَنَاتِ إلا أَنتَ، ولا يَدفَعُ السَّيِّئَاتِ إلا أَنتَ، ولا حَولَ ولا قُوَّةَ إلا بِكَ»)[2].

---

(١) **الفَأْلُ**: ضِدُّ الطِّيَرَةِ، وهي ـ كما تَبَيَّنَت في الحديثِ -: الكَلِمَةُ الطيبةُ.

وفي روايةٍ للبخاريِّ وغيرِهِ: «يُعجِبُني الفأْلُ الصَّالِحُ...»، [كما في «الصحيحة»: ٧٨٦].

وهذا يدلُّ على أنَّ الفألَ منه ما يكونُ صالحاً، ومنه ما يكونُ غيرَ صالحٍ، [كما قالَ ابنُ منظورٍ في «لسانِ العربِ»].

والكلمةُ الطيبةُ تُعجِبُهُ ﷺ؛ لِمَا فيها مِن إدخالِ السرورِ على النفسِ والانبساطِ.

وظاهرُ الحديثِ: الكلمةُ الطيبةُ في كلِّ شيءٍ.

وهذا الحديثُ جمعَ بينَ:

- **مَحذُورَينِ**: وهما العَدوَى والطِّيَرَةُ.
- **ومرغوبٍ**: وهو الفألُ.

(٢) ضعيفٌ، [رواه أبو داود: ٣٩١٩]، فيه حَبِيبُ بنُ أبي ثابتٍ؛ كثيرُ التَّدلِيسِ، وراوي الحديثِ عُروةُ ابنُ عامرٍ، ورواهُ ابنُ السِّنِّيِّ عن عُقبَةَ، وأَظُنُّهُ تَصحِيفاً. [«الضعيفة»: ١٦١٩].

ويؤيدُ هذا المعنى ما رواهُ أحمد [٢/٤٨٧] عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «لَا عَدْوَى، وَلَا هَامَةَ، وَخَيرُ الطَّيرِ الفَأْلُ، وَالعَينُ حَقٌّ». [وحَسَّنَهُ في «الصحيحة»: ٧٨١].

● وعنِ ابنِ مسعودٍ ﷺ مرفوعاً: «الطِّيَرَةُ شِـركٌ، الطِّيَرَةُ شِـركٌ[1]، وما مِنَّا إلَّا[2]، ولكنَّ اللّهَ يُذهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ[3]». [رواهُ أبو داودَ، والترمذيُّ وصحَّحَهُ، وَجَعَلَ آخرَهُ مِن قَولِ ابنِ مسعودٍ[4]].

● ولأحمدَ مِن حديثِ ابنِ عمرٍو: («مَن رَدَّتهُ الطِّيَرَةُ عَن حاجةٍ فَقَد أَشرَكَ[5]»، قالوا: فما كَفَّارَةُ ذلك؟، قال: «أن تقولَ: اللّهُمَّ لا خيرَ إلا خَيرُكَ[6]، ولا طَيرَ إلا طَيرُكَ[7]، ولا إلهَ غيرُكَ»)[8].

---

(١) هاتانِ الجملتانِ يُؤَكِّدُ بعضُهُمَا بعضاً.

والشِّركُ ـ هنا ـ شركٌ أصغرُ، لا يُخرِجُ مِنَ المِلَّةِ؛ بل مِن حيثُ إنه اعتمدَ على هذا السببِ الذي لم يجعلهُ اللّهُ سبباً.

(٢) «مِنَّا»: جارٌّ ومجرورٌ، خَبَرٌ لمبتدأ محذوفٍ قبلَ «إلا» إن كانَ ما بعدَهَا فعلاً، وبعدَها إذا كانَ المُقَدَّرُ اسماً، وتقديرُ الثاني: ... إلا مُتَطَيِّرٌ.

(٣) **التَّوَكُّلُ**: صِدقُ الاعتمادِ على اللّهِ في جَلبِ المنافعِ ودَفعِ المَضَارِّ معَ الثِّقَةِ باللّهِ.

(٤) **قلتُ**: هذه دَعوَى لا تُقبَلُ إلا بِحُجَّةٍ، ولا حُجَّةَ هنا. [انظر «الصحيحة: ٤٢٩»].

(٥) أي: شركاً أكبرَ إنِ اعتقدَ أنَّ هذا المُتَشَاءَمَ بِهِ يَفعَلُ ويُحدِثُ الشَّرَّ بِنَفسِهِ، وإنِ اعتقدَهُ سبباً فقط فهو أصغرُ.

(٦) أي: **فأنتَ الذي بيدِكَ الخيرُ**:

- **المباشَرُ**: كالمطرِ والنباتِ.
- **وغيرُ المباشرِ**: كالذي يكونُ سببُهُ مِن عندِ اللّهِ على يدِ مخلوقٍ.

وهذا الحَصرُ حقيقيٌّ؛ فالخيرُ كُلُّهُ مِنَ اللّهِ.

(٧) أي: الطيورُ كلُّهَا مُلكُكَ؛ فهي لا تفعلُ شيئاً؛ وإنما هي مُسَخَّرَةٌ بِإِذنِ اللّهِ، وهو الذي يُدَبِّرُهَا ويَصرِفُهَا، ولا علاقةَ لها بالحوادثِ.

(٨) صحيحٌ، [كما في «الصحيحة»: ١٠٦٥].

• ولهُ مِن حديثِ الفَضلِ بنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إنما الطِّيَرَةُ ما أَمضَاكَ أَو رَدَّكَ[1]»[2].

فيه مسائلُ:

الأولى: التنبيهُ[3] على قولِهِ: ﴿أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمۡ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٣١] معَ قولِهِ: ﴿طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۡ﴾ [يس: ١٩].

الثانية: نَفيُ العَدوَى[4].

الثالثةُ: نَفيُ الطِّيَرَةِ[5].

الرابعةُ: نَفيُ الهامَةِ.

الخامسةُ: نَفيُ الصَّفرِ.

السادسةُ: أنَّ الفَألَ ليس مِن ذلك، بل مُستَحَبٌّ[6].

السابعةُ: تفسيرُ الفَألُ[7].

---

(١) أي: رَدَّكَ عَن عَمَلِكَ أو أَمضَاكَ في عَمَلِكَ تَطَيُّراً.

أمَّا **الإمضاءُ**: مِثلُ أن يَبعَثَ الطيرَ ونحوَهُ؛ فإذا ذَهَبَ يميناً مَضَى في عملِهِ اعتماداً على الطيرِ وجَعْلِهِ سبباً، ولم يجعلهُ اللهُ سبباً.

(٢) الحديثُ رواهُ أحمد [١٩٩/١٧]، وهو ضعيفٌ. [مَسلَمَةُ الجُهَنِيُّ لم يدرِكِ الفَضلَ، كما قال البنا، وكما قال ابنُ مُفلِحٍ في «الآدابِ»، وانظر «القول المفيد»: ١١٩/٢].

(٣) أي: التنبيهُ على ما ظاهرُهُ التَّعَارُضُ بينَ الآيتينِ.

(٤) أي: نَفيُ تأثيرِهَا، كما سبق.

(٥) هذا نفيٌ لِوُجودِ الطِّيَرَةِ، بخلافِ ما ذَهَبَ إليه الشيخُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٦) يؤخذُ مِن حديثِ أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٧) وهو الكلمةُ الطيبةُ، وهذا تفسيرٌ بالمثالِ؛ لأنَّ **الفَألَ**: كلُّ ما يُنَشِّطُ الإنسانَ على شيءٍ محمودٍ مِن قَولٍ أو فِعلٍ.

الثامنةُ: أنَّ الواقعَ فِي القلوبِ مِن ذلكَ ـ معَ كراهَتِهِ ـ لا يَضُرُّ؛ بل يُذهِبُهُ اللهُ بالتَّوَكُّلِ[1].

التاسعةُ: ذكرُ ما يقولُهُ مَن وَجَدَهُ.

العاشرةُ: التصريحُ بأنَّ الطيرةَ شركٌ[2].

الحاديةَ عشرةَ: تفسيرُ الطِّيَرَةِ المذمومةِ.

---

(١) يؤخذُ مِن حديثِ ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه.

(٢) **شركٌ**:

- **أكبــرُ**: إنِ اعتقدَ تأثيرَهَا بنفسِهَا.
- **وأصغرُ**: إنِ اعتقدَ إنها سببٌ.

ويُرَاجَعُ «مفتاحُ دارِ السعادةِ» [٢/ ٣٤٥] في الكلامِ على حديثِ: «دَعُوهَا ذَمِيمَةً»، وأنها ليست مِنَ الطِّيَرَةِ في شيءٍ.

[٢٩] بَابُ: مَا جَاءَ فِي التَّنجِيمِ[١]

●قالَ البخاريُّ في «صحيحِهِ[٢]»: قالَ قَتَادَةَ: (خَلَقَ اللهُ هذه النجومَ لِثلاثٍ: زينةً للسماءِ، ورُجُوماً للشياطينِ، وعلاماتٍ يُهتَدَى بها، فمَن تَأَوَّلَ فيها غيرَ ذلكَ أَخطأَ وأضاعَ نصيبَهُ، وتَكَلَّفَ ما لا عِلمَ له بِهِ). اهـ.

● و(كَرِهَ قَتَادَةُ تَعَلُّمَ منازِلِ القَمَرِ[٣]، ولم يُرَخِّصِ ابنُ عُيَينَةَ فيه[٤]). [ذَكَرَهُ حَربٌ عنهما[٥]].

● و(رَخَّصَ في تَعَلُّمِ المنازِلِ أحمدُ وإسحاقُ[٦]).

---

(١) مصدرُ (نَجَّمَ) بتشديدِ الجيمِ؛ أي: تَعَلَّمَ عِلمَ النجومِ، أوِ اعتقدَ تأثيرَ النجومِ.

وهو[كما تقدم في الصفحة ١٥٣] **ينقسمُ إلى**:

- **عِلمِ التأثيرِ**.
- **وعِلمِ التَّسييرِ**.

والأولُ ثلاثةُ أقسامٍ:

١. أن يعتقدَ أنَّ هذهِ النجومَ فاعلةٌ مؤثرةٌ؛ أي أنها هي التي تَخلُقُ الحوادثَ والشرورَ، وهذا شركٌ أكبرُ.
٢. أن يجعلَها سبباً يَدَّعي به عِلمَ الغيبِ؛ فَيَستَدِلَّ بِحَرَكَاتِهَا وتَنَقُّلاتِهَا وتَغَيُّرِاتِهَا على أنه سيكونُ كذا وكذا، وهو دَعوَى عِلمَ الغَيبِ، وهو مُخرِجٌ مِنَ الملةِ.
٣. أن يعتقدَهَا سبباً لحدوثِ الخيرِ والشرِّ؛ فهذا شركٌ أصغرُ.

وإنما الكواكبُ علاماتٌ جعلَها اللهُ ﷻ لأشياءَ، منها: الإنذارُ.

(٢) رواه البخاري [تعليقاً: ٦/٣٦٣، ووَصَلَهُ عبدُ بنُ حُمَيدٍ، وابنُ جريرٍ: ٢٦٧٣١].

(٣) أي: كَرَاهَةَ تحريمٍ؛ لأنها تُطلَقُ عندهم ـ غالِباً ـ على التحريمِ.

(٤) هو سفيانُ بنُ عُيينةَ.

(٥) هو مِن أصحابِ أحمدَ، روى عنه مسائلَ كثيرةً.

(٦) **والصحيحُ**: أنه لا بأسَ بِتَعَلُّمِ منازِلِ القمرِ؛ لِمَعرِفَةِ الفُصُولِ ونحوِهَا، مما هو مِن أمورِ الدنيا، أمَّا تَعَلُّمُهَا لِمَعرفةِ الأوقاتِ التي تَتَعَلَّقُ بالعباداتِ ـ كَرَمَضَانَ ونحوِهِ ـ فهو بدعةٌ. [كما في «الروضة»: ١/٩٨].

• وعن أبي موسى رضي الله عنه قال: (قالَ رسول الله ﷺ: «ثلاثةٌ لا يدخُلونَ الجنةَ[1]: مُدمِنُ الخمرِ[2]، وقاطعُ الرَّحِمِ[3]، ومُصَدِّقٌ بالسِّحرِ[4]»). [رواه أحمدُ، وابنُ حبانَ في «صحيحِهِ»].

---

(١) «الجَنَّةُ»: هي الدَّارُ التي أعدَّهَا اللهُ لأوليائِهِ المتقين، وسُمِّيَت بذلك؛ لِكَثْرَةِ أشجارِهَا؛ لأنها تُجِنُّ مَن فيها؛ أي: تَستُرُهُ.

والحديث صحيح لغيره، [كما في «صحيح الترغيب»: ٢٥٣٩].

(٢) **المُدمِنُ**: هو الذي لاَزَمَ الخَمرَ ولم يُقلِع عنهُ، [كما في «اللسانِ»].

والخَمرُ: كُلُّ ما أَسكَرَ؛ أي: غَطَّى العَقلَ على وَجهِ اللذةِ، ويَخرُجُ بذلكَ البَنجُ؛ فليسَ بِخَمرٍ.

(٣) **الرَّحِمُ**: هو القَرَابَةُ.

ومعنى **القَطعِ**: أن لا يَصِلَهَا.

والصِّلَةُ: جاءت مُفَصَّلَةً في الكتابِ والسُّنَّةِ؛ فالصِّلَةُ في زمنِ الجوعِ والفقرِ: أن يُعطِيَهُم ويُلاحِظَهُم بالكسوةِ والطعامِ دائماً.

وتقديرُ القَطِيعَةِ يُرجَعُ فيها إلى العُرفِ؛ إلا إذا كان العُرفُ عَدَمَ الصِّلَةِ مُطلقاً، كما في البلادِ الغَربِيَّةِ!.

(٤) هذا هو شاهدُ البابِ، **ووجهُهُ**: أنَّ عِلمَ التَّنجِيمِ نوعٌ مِنَ السِّحرِ، كما تَقَدَّمَ.

واختلَفَ أهلُ العلمِ في هذا الحديثِ وما يُشبِهُهُ مِن أحاديثِ الوَعيدِ على أقوالٍ:

١. **قولُ الخوارجِ والمعتزلةِ: يقولون هو خارجٌ مِنَ الإيمانِ**: والخوارجُ قالوا: كافِرٌ، والمعتزلةُ قالوا: هو في مَنزِلَةٍ بينَ المنزلتين، واتَّفَقُوا على أنه خالدٌ في النارِ أبداً.
٢. **أنَّ هذا الوعيدَ يُحمَلُ على المستحلِ.**
٣. **التَّوَقُّفُ فيه**: وإمرَارُهُ كما جاءَ، دونَ التَّعَرُّضِ لِمَعنَاهُ.
٤. **أنَّ هذا النفيَ مُطلَقٌ**: والنفيُ المطلقُ يُحمَلُ على المُقَيَّدِ؛ فيقالُ: لا يدخُلُون الجنةَ دُخُولاً مُطلقاً؛ يعني: دُخُولاً لا يَسبِقُهُ عذابٌ، ولكن يَدخُلُونَ الجنةَ دُخُولاً يَسبِقُهُ عذابٌ، وهذا أقربُ الأقوالِ.

فيه مسائلُ:

الأولى: الحكمةُ في خَلقِ النجومِ[1].

الثانيةُ: الرَّدُّ على مَن زَعَمَ غير ذلك[2].

الثالثةُ: ذِكرُ الخلافِ في تَعَلُّمِ المنازلِ.

الرابعةُ: الوعيدُ فيمَن صَدَّقَ بشيءٍ مِنَ السحرِ ولو عَرَفَ أنه باطلٌ.

---

(١) مأخوذٌ مِن قولِ قَتَادةَ.

(٢) أي: ما زَعَمَهُ المُنَجِّمُونَ.

[٣٠] بَابُ:

مَا جَاءَ فِي الاستِسقَاءِ بِالأَنوَاءِ[(١)]

وقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَتَجۡعَلُونَ رِزۡقَكُمۡ أَنَّكُمۡ تُكَذِّبُونَ[(٢)] ﴿٨٢﴾﴾ [الواقعة: ٨٢].

---

(١) **الاستِسقَاءُ**: طَلَبُ السُّقيَا، كالاستِغفَارِ والاستعانَةِ، ونحوِ ذلك؛ لأنَّ مادةَ (استَفعَلَ) ـ غالباً تَدلُّ على الطَّلَبِ، وأحياناً تَدُلُّ على المبالغَةِ؛ كـ(استَكبَرَ).

والأنواءُ: جَمعُ (نَوءٍ)، وهو: النَّجمُ إذا مالَ للمَغيبِ، وهي ثمانيةٌ وعِشرُون نَجماً، مَعرُوفةُ المطَالِعِ في أزمنة السَّنَةِ كُلِّهَا، في الصيفِ والشتاءِ والربيعِ والخريفِ، يَسقُطُ منها في كلِّ ثلاثَ عَشرَةَ ليلةً نجمٌ في المغربِ معَ طُلُوعِ الفجرِ، ويطلُعُ آخَرُ يُقَابِلُهُ في المَشرِقِ مِن ساعتِهِ.

والاستسقاءُ بالأنواءِ ينقسمُ إلى قسمين:

١. **شركٌ أكبرُ**: **وله صُورتانِ**:

- الأولى: أن يَدعُو الأنواءَ بالسُّقيَا، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدٗا ﴿١٨﴾﴾ [الجن: ١٨]، وهذا شركٌ في العبادةِ.
- الثانيةُ: أن يَنسِبَ حُصُولَ الأمطارِ إلى هذه الأنواءِ، على أنها هي الفاعلةُ بِنَفسِهَا دونَ اللهِ ولو لم يَدعُهَا؛ فهذا شركٌ أكبرُ في الرُّبُوبيةِ.

٢. **شركٌ أصغرُ**: وهو أن يَجعَلَ هذه الأنواءَ سبباً، معَ اعتقادِهِ أنَّ اللهَ هو الخالِقُ الفاعِلُ؛ لأنَّ كُلَّ مَن جَعَلَ سبباً لم يجعلهُ اللهُ سبباً ـ شَرعاً وقَدَراً ـ فهو مُشرِكٌ شِركاً أصغرَ.

(٢) **لها تفسيران**:

- **الأولُ**: **تجعَلُون شُكرَ ما رزقَكُم اللهُ مِنَ العِلمِ أنكم تُكَذِّبُون بِهِ**: وهذا هو ظاهرُ سياقِ الآيةِ.
- **الثاني**: **أنَّ المُرَادَ بالرِّزقِ المَطَرُ**؛ أي: تَجعَلُونَ شُكرَ اللهِ على رِزقِهِ إيَّاكُم التَّكذِيبَ، وهو مَروِيٌّ عنِ ابنِ عباسٍ موقوفاً، وعن عليٍّ مرفوعاً وموقوفاً، [كما في «تفسير ابن جرير»].

والآيةُ إذا كانت تَحتَمِلُ مَعنَيَينِ لا تَنَافِيَ بينَهُما تُحمَلُ عليهِمَا جميعاً.

والتَّكذيبُ يكونُ بِلِسَانِ الحالِ والمَقَالِ.

• عن أبي مالكٍ الأشعريِّ ﵁: (أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «أربعةٌ[1] في أُمَّتي مِن أَمرِ[2] الجاهِلِيَّةِ لا يَتركُونَهُنَّ[3]: الفَخرُ[4] بالأحسَابِ، والطَّعنُ في الأنسَابِ[5]، والاِستِسقَاءُ بِالنُّجُومِ[6]، والنِّيَاحَةُ».

وقالَ: «النَّائِحَةُ إذا لم تَتُب قَبلَ مَوتِهَا، تُقَامُ يَومَ القِيَامَةِ وعليها سِربَالٌ مِن قَطِرَانٍ ودِرعٌ مِن جَرَبٍ[7]»). [رواهُ مسلمٌ].

---

(١) ليسَ على سبيلِ الحَصرِ.

(٢) وَاحِدُ(الأُمُورِ)، وهي بمعنى الشَّأنِ، **وإضافَتُهَا إلى الجاهليةِ الغرضُ منها**:

- التَّقبيحُ والتَّنفِيرُ أولاً.
- وثانياً: بَيَانُ أنَّ هذه الأمورَ كُلَّهَا جهلٌ وحُمقٌ بالإنسانِ.

والمرادُ بالجاهليةِ ـ هنا ـ: ما قَبلَ البِعثَةِ.

(٣) أي: إنَّ هذه الأمورَ تُوجَدُ في جميعِ الأُمَّةِ؛ فَبَعضُهُم عندَهُم هذهِ، وبعضُهُم هذه، وقد تجتمعُ جميعُها في قبيلةٍ، وقد تَخلُو قبيلةٌ منها جميعاً.

وقولُهُ: «في أُمَّتي»؛ أي: أُمَّة الإجابةِ.

(٤) **الفَخرُ**: التَّعَالي والتَّعَاظُمُ، والباءُ للسببيةِ؛ أي: يَفخَرُ بسببِ الحَسَبِ الذي هو عليه.

والحَسَبُ: ما يَحتَسِبُهُ الإنسانُ مِن شَرَفٍ وسُؤدُدٍ.

(٥) «الأنسابُ»: جَمعُ نَسَبٍ، وهو أصلُ الإنسانِ وقَرَابَتُهُ.

والطَّعنُ: العَيبُ؛ لأنه فَخرٌ مَعنويٌّ.

(٦) أي: نِسبَةُ المطرِ إلى النُّجُومِ معَ اعتقادِ أنَّ الفاعلَ هو اللهُ، أمَّا إنِ اعتقدَ أنَّ النُّجُومَ هي التي تَخلُقُ المَطَرَ والسَّحَابَ فهذا شركٌ أكبرُ مُخرِجٌ مِنَ الملةِ.

(٧) ذَكَرتُ في «تعليقي على القول المفيد» [١٥١/٢] بحثاً فيما يَتَعَلَّقُ في تكفيرِ الأعمالِ الصالحةِ لِكَبَائرِ الذُّنُوبِ، وسيأتي الكلام على النائحة، [في الصفحة ١٩٨].

• ولهما عن زيدِ بنِ خالدٍ ﷺ قال: (صَلَّى لَنَا[1] رسولُ اللهِ ﷺ صلاةَ الصُّبحِ بِالحُدَيبِيَةِ[2] على إِثْرِ سماءٍ[3] كانت مِنَ[4] الليلِ، فَلَمَّا انصرفَ[5] أَقبَلَ على الناسِ، فقال: «هل تَدرُونَ ماذا قالَ رَبُّكُم[6]؟».

قالوا: اللّٰهُ ورسولُهُ أعلمُ[7].

قال: «قال: أصبحَ مِن عبادي مُؤمِنٌ[8] بي وكَافِرٌ؛ فأمَّا مَن قالَ[9]: "مُطِرنَا بِفَضلِ اللّٰهِ ورَحمَتِهِ"

---

(١) أي: بِنَا. [كما في «الفتح»: ١٠٣٨].

(٢) (الحُديبيةُ): اسمُ مكانٍ قريبٍ مِن مَكَّةَ، وهي اسمُ بِئرٍ بها، وبعضُ الحُدَيبِيَةِ في الحِلِّ، وبعضُهُ في الحَرَمِ، نَزَلَ به النبيُّ ﷺ في السَّنَةِ السادسةِ لَمَّا قَدِمَ مُعتَمِراً.

(٣) **المرادُ به**: المَطَرُ، وأَطلَقَ عليه: (سَمَاءً)؛ لِكَونِهِ يِنزِلُ مِن جِهَةِ السَّماءِ.

(٤) (مِنَ): لِابتِدَاءِ الغايةِ، هذا هو الظاهرُ، ويُحتَمَلُ أن تكونَ بمعنى (في) لِلظَّرفِيَّةِ.

(٥) أي: مِن صَلاتِهِ.

(٦) الاستفهامُ يُرَادُ بِهِ: التنبيهُ والتَّشوِيقُ لِمَا سَيُلقَى عليهم.

والمرادُ بِالرُّبُوبيةِ ـ هنا ـ: الرُّبُوبِيةُ الخاصةُ؛ لأنَّ ربوبيةَ اللهِ للمؤمنِ خاصةٌ، كما أنَّ عبوديةَ المؤمنِ له خاصةٌ، ولكنَّ الخاصةَ لا تُنَافِي العامَّةَ.

(٧) مُفرَدٌ، وهو خَبَرٌ عن اثنينِ، فإن قيلَ: كيفَ ذلك؟، فيُقالُ: إنَّ اسمَ التَّفضِيلِ إذا نُوِيَ بِهِ معنى (مِن)، وكان مُجَرَّداً مِن (الـ) و الإضافةِ، لَزِمَ فيه الإفرادُ والتَّذكِيرُ.

وقد تَقَدَّمَ: أنَّ هذا الحديثَ وأمثالَهُ؛ مما يَجمَعُ بينَ اللهِ ورسولِهِ بالضميرِ؛ يكونُ في الأمورِ الشرعيةِ، لا في الأمورِ الكونيةِ.

(٨) صفةٌ لِمَوصُوفٍ محذوفٍ، تقديرُهُ: عَبدٌ مُؤمِنٌ وعَبدٌ كَافِرٌ.

(٩) أي: قالَ بِلسانِهِ وقلبِهِ، والباءُ: للسببيةِ.

والفَضلُ: العَطَاءُ والزيادةُ.

والرَّحمةُ: صفةٌ مِن صفاتِ اللهِ، يكونُ بها الإنعامُ والإحسانُ إلى الخَلقِ.

فَذَلِكَ مُؤمِنٌ بِي كافِرٌ بالكَوكَبِ[١]، وأمَّا مَن قال: "مُطِرنَا بِنَوءِ كَذَا وكَذَا" فذلكَ كافِرٌ بِي مؤمنٌ بالكوكَبِ[٢]»).

● ولهما مِن[٣] حديثِ ابنِ عباسٍ بمعناهُ، وفيه: (قال بعضهم: "لَقَد صَدَقَ نَوءُ كَذَا وكَذَا!"، فَأَنزَلَ اللهُ هذهِ الآياتِ: ﴿فَلَآ[٤] أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ[٥] لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ[٦] ۝٧٦﴾

---

(١) لأنه نَسَبَ المطرَ إلى اللهِ، ولم يَنسِبهُ إلى الكوكبِ، ولم يَرَ له تأثيراً في نزولِهِ.

(٢) الباءُ: للسببيةِ، وصارَ كافراً باللهِ لأنه جَعَلَ النَّوءَ سبباً.

ونسبةُ المطرِ إلى النَّوءِ تنقسمُ إلى قسمين:

١. **نِسبَةُ إيجادٍ**: وهذهِ شركٌ أكبرُ.
٢. **نِسبَةُ سَبَبٍ**: وهذه شركٌ أصغرٌ، [كما تقدم، انظر الصفحات ٥٢ و١٧٠ و١٧٣].

(٣) رواه مسلم [ك ١ / ح ١٢٧] فقط، دونَ البخاري، ويبدو أنه سَبقُ قلمٍ.

ومعنى الحديث: إنه لَمَّا نَزَلَ المَطَرُ؛ نَسَبَهُ بعضُهُم إلى رحمةِ اللهِ، وبعضُهم نَسَبَهُ إلى النَّوءِ، فكأنهُ جَعَلَ النَّوءَ هو الذي أَنزَلَ المَطَرَ أو نَزَلَ بسببِهِ.

(٤) ﴿لَآ﴾ : للتنبيهِ، والجملةُ بعدَهَا مُثبَتَةٌ، وهي بمعنى: انتبه؛ ﴿أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾، وقيلَ غيرُ ذلك.

والغَرَضُ منه أمورٌ ذَكَرَهَا في «القول المفيد» [٢/ ١٥٩].

فائدة:

- **إذا تَكَلَّمَ اللهُ بضميرِ المفرَدِ**: دَلَّ على الانفرادِ والتوحيدِ.
- **وإذا تَكَلَّمَ بصيغةِ الجمعِ**: دَلَّ على العَظَمَةِ.
- **ولا يتحدثُ عن نفسِهِ بالمثنى**: لأنه يَدُلُّ على حَصرِ العَدَدِ.

(٥) أَكَّدَ اللهُ عَظَمَتَهُ بـ﴿إِنَّ﴾ واللامِ تَنوِيهاً بالمُقسَمِ عليه وتعظيمِهِ.

(٦) مُؤَكِّدٌ ثالثٌ؛ كأنه قال: ينبغي أن تعلموا هذا الأمر ولا تجهلوه.

﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ[1] كَرِيمٞ[2] ٧٧ فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ[3] ٧٨ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ[4] ٧٩ تَنزِيلٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٨٠ أَفَبِهَٰذَا[5] ٱلۡحَدِيثِ أَنتُم مُّدۡهِنُونَ ٨١ وَتَجۡعَلُونَ رِزۡقَكُمۡ[6] أَنَّكُمۡ تُكَذِّبُونَ ٨٢﴾ [الواقعة: ـ ٨٢].

فيه مسائلُ:

الأولى: تفسيرُ آيةِ الواقعةِ.

الثانيةُ: ذِكرُ الأربعِ مِن أمرِ الجاهليةِ.

الثالثةُ: ذِكرُ الكُفرِ في بعضِهَا.

---

(١) ﴿قُرۡءَانٞ﴾:

- **مصدرٌ بمعنى اسمِ الفاعلِ**: والمرادُ به: أنه جامِعٌ للمعاني التي تَضَمَّنَتها الكُتُبُ السَّابِقَةُ مِنَ المصالحِ والمنافِعِ.
- **أو اسمُ مفعولٍ**: ويكونُ بمعنى: المجموعِ؛ لأنه مجموعٌ مكتوبٌ.

(٢) يُطلَقُ على كثيرِ العَطَاءِ، ويُطلَقُ على الشيءِ البَهِيِّ الحَسَنِ.

(٣) ﴿فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ﴾؛ أي: في اللوحِ المحفوظِ.

(٤) ﴿ٱلۡمُطَهَّرُونَ﴾؛ أي: الملائكةُ.

(٥) الاستفهامُ للإنكارِ والتوبيخِ.

والحديثُ: القرآنُ.

و المُدهِنُ: الخائفُ مِن غيرِهِ الذي يُحَابِيهِ بِقَولِهِ وفِعلِهِ.

والمعنى: أَتُدهِنُونَ بهذا الحديثِ وتَخَافُونَ وتَستَخفُونَ؟.

(٦) أي:

- تجعلونَ شُكرَ ﴿رِزۡقَكُمۡ﴾؛ بتقديرِ مُضَافٍ محذوفٍ.
- أو: تجعلون شُكرَكُم تكذيباً، ولأنَّ الشكرَ مِن أكبرِ الأرزاقِ.

الرابعةُ: أنَّ مِنَ الكُفرِ ما لا يُخرِجُ عَنِ المِلَّةِ.

الخامسةُ: قولُهُ: «أصبحَ مِن عبادِي مُؤمِنٌ بي وكافِرٌ»؛ بِسَبَبِ نُزُولِ النِّعمَةِ[١].

السادسةُ: التَّفَطُّنُ للإيمانِ في هذا المَوضِعِ[٢].

السابعةُ: التَّفَطُّنُ للكُفرِ في هذا الموضعِ[٣].

الثامنةُ: التَّفَطُّنُ لِقولِهِ: (لَقَد صَدَقَ نَوءُ كَذَا وكَذَا[٤]).

التاسعةُ: إخراجُ العالِمِ للمُتَعَلِّمِ المسألةَ بِالاستِفهَامِ عنها؛ لقولِهِ: «أَتَدرُون ماذا قالَ رَبُّكُم؟»[٥].

العاشرةُ: وَعِيدُ النَّائِحَةِ[٦].

---

(١) أي أنَّ الناسَ ينقسمون عندَ نُزُولِ المطرِ إلى: مُؤمِنٍ باللهِ، وكافرٍ.

(٢) وهو نِسبَةُ المطرِ إلى فَضلِ اللهِ ورحمتِهِ.

(٣) وهو نِسبَةُ المطرِ إلى النَّوءِ.

(٤) وهذا قريبٌ مِن قولِهِ: «مُطِرنَا بِنَوءِ كَذَا»؛ لأنَّ الثناءَ بالصِّدقِ على النَّوءِ مُقتَضَاهُ: أنَّ هذا المطرَ يَعِدُ، ثمَّ يَصدُقُ بِتَنفِيذِ وَعدِهِ.

(٥) وذلك بِأن يُلقِيَ العالِمُ على المُتَعَلِّمِ السؤالَ لأَجلِ أن يَنتَبِهَ لهُ.

(٦) وهذا وَعِيدٌ عظيمٌ.

[٣١] بَابُ: [المَحَبَّةِ]

قولُ اللهِ تعالى[(١)]: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾[(٢)]. الآية[(٣)] [البقرة: ١٦٥].

---

(١) جَعَلَ المؤلفُ الآيةَ هي التَّرجمة، ويُمكِنُ أن يُعنَى بِهذهِ الترجمةِ بابُ المَحَبَّةِ.

وأصلُ الأعمالِ كُلِّها هو المحبةُ، فالإنسانُ لا يعملُ إلا لِمَا يُحِبُّ؛ إمَّا لجلبِ مَنفَعَةٍ، أو لِدَفعِ مَضَرَّةٍ.

وعبادةُ اللهِ مَبنِيَّةٌ على المحبةِ، بل هي حقيقةُ العبادةِ؛ إذ لو تَعَبَّدت بدونِ محبةٍ؛ صارَت عِبَادَتُكَ قِشراً لا رُوحَ فيها.

فإذا كانَ الإنسانُ في قلبِهِ محبةٌ للهِ، ويريدُ الوُصولَ إلى جَنَّتِهِ؛ فسوفَ يسلُكُ الطريقَ المُوصِلَ إلى ذلك.

وتنقسمُ المحبةُ إلى قسمين:

- **القسمُ الأولُ**: **محبةُ عبادةٍ**: وهي التي تُوجِبُ التَّذَلُّلَ والتَّعظيمَ، وأن يَقُومَ بِقلبِ الإنسانِ ـ مِن إجلالِ المحبوبِ وتعظيمِهِ ـ ما يقتضي أن يَمتَثِلَ أمرَهُ، ويَجتَنِبَ نَهيَهُ. وهذه خاصَّةٌ باللهِ؛ فَمَن أحبَّ معَ اللهِ غيرَهُ محبةَ عبادةٍ؛ فهو مشرِكٌ شركاً أكبرَ.
- **الثاني**: **محبةٌ ليست بِعبادةٍ في ذاتِهَا**: وهي أنواع:

١. **المحبةُ للهِ وفي اللهِ**: وذلك بأن يكونَ الجالِبُ لها محبةَ اللهِ، كَمَحَبَّةِ الأنبياءِ ونحوِهم، أو الأعمالِ، كالصلاةِ ونحوِها: (أشخاصٍ وأعمالٍ).

٢. **محبةُ إشفاقٍ ورحمةٍ**: ذلك كمحبةِ الوَلَدِ والصِّغَارِ.

٣. **محبةُ إجلالٍ وتعظيمٍ لا عبادةٍ**: كمحبةِ الإنسانِ لِوَالِدِهِ ولِمُعَلِّمِهِ ونحوِهِمَا.

٤. **محبةٌ طبيعيةٌ**: كمحبةِ الطعامِ والشرابِ ونحوِهِمَا.

وأشرفُ هذه الأنواعِ النوعُ الأولُ، والبقيةُ مِن قِسمِ المُبَاحِ، إلا إذا اقتَرَنَ بها ما يَقتَضِي التَّعَبُّدَ؛ صارَت عبادةً: فمحبةُ الوَلَدِ إذا اقتَرَنَ بها ما يقتضي أن يَقُومَ بأمرِ اللهِ بإصلاحِ الوَلَدِ؛ صارَت عبادةً. وكذلك محبةُ الوَالِدِ، والكبيرِ، والطعامِ.

(٢) تقدمَ تفسيرُها [في الصفحة ٤٨].

(٣) وسياقُهَا: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ =

وقولُهُ: ﴿قُلۡ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ[(١)] وَأَبۡنَآؤُكُمۡ وَإِخۡوَٰنُكُمۡ وَأَزۡوَٰجُكُمۡ وَعَشِيرَتُكُمۡ وَأَمۡوَٰلٌ ٱقۡتَرَفۡتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٞ تَخۡشَوۡنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرۡضَوۡنَهَآ أَحَبَّ إِلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٖ فِي سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُواْ[(٢)] حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦۗ[(٣)] وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ٢٤﴾ الآية [التوبة: ٢٤].

● عن أنسٍ ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «لا يُؤمِنُ[(٤)] أحدُكُم حتى أَكُونَ أَحَبَّ إليهِ مِن وَلَدِهِ[(٥)] وَوَالِدِهِ[(٦)] والنَّاسِ أجمعينَ[(٧)]». [أخرجاهُ].

= وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ أَنَّ ٱلۡقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعٗا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعَذَابِ ١٦٥ إِذۡ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلۡعَذَابَ وَتَقَطَّعَتۡ بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ ١٦٦﴾ [البقرة: ١٦٥ ـ ١٦٦].

(١) اسمُ ﴿كَانَ﴾، وباقي الآيةِ معطوفٌ عليهِ، وخَبَرُهَا: ﴿أَحَبَّ إِلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾، والمخاطَبُ به الأُمَّةُ.

(٢) **يُرادُ به**: التهديدُ؛ أي: انتَظِرُوا عِقَابَ اللهِ.

(٣) بإهلاكِ هؤلاءِ المُؤثِرِينَ لِمَحَبَّةِ هؤلاءِ الأصنافِ الثمانيةِ على محبةِ ﴿ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٖ فِي سَبِيلِهِۦ﴾.

مِن هنا نَعرِفُ: أنَّ الإنسانَ إذا كانَ يُهمِلُ أوامِرَ اللهِ، لأوامرِ وَالِدِهِ؛ فهو يُحِبُّ أباهُ أكثرَ مِن رَبِّهِ، والجوارِحُ شاهدةٌ على ما في القلوبِ.

(٤) هذا نفيٌ لِكَمالِ الإيمانِ الواجبِ، ولا يكونُ نَفياً لأَصلِ الإيمانِ؛ إلا إذا خَلا القلبُ مِن محبةِ رسولِ اللهِ ﷺ.

دليلُ ذلك: قِصَّةُ عُمَرَ، في تَقديمِ نفسِهِ على محبةِ رسولِ اللهِ ﷺ إذ لو كانَ محبةُ رسولِ اللهِ ﷺ على محبةِ الجميعِ شَرطَ صِحَّةٍ لَأَمَرَ عُمَرَ بالإسلامِ مِن جديدٍ.

(٥) قَدَّمَ الوَلَدَ لأنَّ تَعَلُّقَ القلبِ به أشدُّ مِن تَعَلُّقِهِ بأبيهِ غالباً.

(٦) **يَشمَلُ**:

- أباهُ وجَدَّهُ، وإن عَلا.
- وأُمَّهُ وجَدَّتَهُ، وإن عَلَت.

(٧) يشملُ كإخوَتَهُ، وأعمامَهُ، وأبناءَهُم، وأصحابَهُ، ونَفسَهُ. =

• ولهما عنه قال: (قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «ثلاثٌ مَن كُنَّ فيهِ؛ وَجَدَ[1] بِهِنَّ حَلاَوَةَ الإيمانِ:

- أن يكونَ اللهُ ورسولُهُ أحبَّ إليهِ مما سِوَاهُمَا[2].
- وأن يُحِبَّ المرءَ لا يُحِبُّهُ إلا للهِ[3].
- وأن يَكرَهَ أن يعودَ في الكُفرِ بَعدَ إذ أَنقَذَهُ اللهُ منهُ، كما يَكرَهُ أن يُقذَفَ في النارِ[4]»).

= وإذا كان هذا في محبةِ رسولِ اللهِ ﷺ فكيفَ بمحبةِ اللهِ تعالى؟!.

ومحبةُ رسولِ اللّهِ ﷺ تكونُ لأمورٍ جامعةٍ، منها:

- عَمَلُهُ بدينِ اللهِ.
- وخُلُقُهُ الرَّفيعُ.
- وأنه سببٌ في هدايةِ المؤمنين.

ويقتضي الحديثُ تقديمَ قولِهِ على كلِّ قولٍ.

ومناسبةُ الحديثِ: أنه إذا كانت محبةُ رسولِ اللهِ واجبةً، ولا يَكمُلُ الإيمانُ إلا بِكَمَالِهَا؛ فمحبةُ اللهِ أولى وأعظمُ.

(١) جوابُ الشَّرطِ.

وقولُهُ: «بِهِنَّ»: الباءُ للسببيةِ.

و«حلاوةَ الإيمانِ»: ما يَجِدُهُ الإنسانُ ـ في نفسِهِ وقلبِهِ ـ مِنَ الطُّمَأنينَةِ والراحَةِ والانشراحِ؛ **فالمقصودُ**: الحلاوةُ القلبيةُ.

(٢) جاءَ الخبرُ لهما جميعاً؛ لأنَّ محبةَ رسولِ اللهِ ﷺ مِن محبةِ اللهِ تعالى.

(٣) اللامُ: للتعليلِ؛ أي: مِن أجلِ اللهِ؛ لأنه قائمٌ بِطاعةِ اللهِ.

(٤) هذه الصورةُ تكونُ في كافرٍ أَسلَمَ، وإنما ذَكَرَ هذه الصورةَ؛ لأنَّ الكافرَ يَألَفُ ما كان عليه أَوَّلاً، فربما يَرجعُ إليهِ، بخلافِ مَن لا يَعرِفُ الكفرَ أصلاً.

- وفي روايةٍ: «لا يَجِدُ أَحَدٌ حَلاوَةَ الإيمانِ حتى[1]...» إلى آخرِهِ.

- وعنِ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما قال: (مَن[2] أَحَبَّ في[3] اللهِ، وأَبغَضَ[4] في اللهِ، ووَالَى[5] في اللهِ، وعَادَى[6] في اللهِ؛ فإنما تُنَالُ وَلاَيَةُ اللهِ بِذلكَ[7].

ولن يَجِدَ عَبدٌ طَعمَ الإيمانِ ـ وإن كَثُرَت صلاتُهُ وصومُهُ ـ حتى يكونَ كذلك.

---

(١) أتى المؤلفُ بهذهِ الروايةِ؛ لأنَّ انتفاءَ وِجدَانِ حلاوةِ الإيمانِ ـ بالنسبةِ للروايةِ الأولى ـ عن طريقِ المفهومِ، وهذه عن طريقِ المَنطُوقِ، ودِلالَةُ المنطوقِ أقوى مِن دلالةِ المفهومِ.

(٢) (مَن): شرطيةٌ، وفِعلُ الشرطِ: (أَحَبَّ)، وجوابُهُ: (فإنما تُنَالُ).

(٣) يُحتَمَلُ أن تكونَ للظرفيةِ، ويُحتَمَلُ أن تكونَ للسببيةِ، وهي تأتي أحياناً للسببيةِ: «دَخَلَت امرَأَةٌ النارَ في هِرَّةٍ...»؛ أي: بِسَبَبِ هِرَّةٍ.

- **فإذا كانتِ الأولى**: فَمَعنَاهَا: مَن أَحَبَّ في ذاتِ اللهِ، أي: في دينِهِ وشرعِهِ، لا لِعَرَضِ الدنيا.
- **وإذا كانتِ الثانيةَ**: فمعناها: مِن أَجلِهِ.

(٤) **البُغضُ**: الكُرهُ؛ أي: أَبغَضَ في ذاتِ اللهِ؛ فإذا رأى مَن يعصي اللهَ كَرِهَهُ.

وفَرقٌ بينَ «في» التي للسببيةِ وبينَ «في» التي للظرفيةِ:

- فالسببيةُ: الحاملُ له على المحبةِ أوِ البغضاءِ هو اللهُ.
- والظرفيةُ: مَوضِعُ الحُبِّ أو الكراهَةِ هو في ذاتِ اللهِ عز وجل؛ فَيُبغِضُ مَن أَبغَضَهُ اللهُ، ويحبُّ مَن أَحَبَّهُ.

(٥) **الموالاةُ**: هي المحبةُ والنُّصرَةُ، وما أشبهَ ذلك.

(٦) **المُعَادَاةُ**: ضِدُّ الموالاةِ، أي: يَبتَعِدُ عنهم، ويُبغِضُهُم، ويَكرَهُهُم في اللهِ.

(٧) هذا جوابُ الشرطِ، أي: يُدرِكُ الإنسانُ وَلاَيَةَ اللهِ، ويَصِلُ إليها، لأنه جَعَلَ محبتَهُ، وبُغضَهُ، ووَلاَيَتَهُ، ومُعَادَاتَهُ للهِ.

والباءُ في (بذلك) للسببيةِ.

وهذا الأثرُ موقوفٌ له حُكمُ الرَّفعِ؛ لأنَّ ذلك لا يُقَالُ مِن قِبَلِ الرأيِ.

وقد صارَت عامَّةُ مُؤَاخَاةِ[1] الناسِ على أمرِ الدُّنيا، وذلكَ لا يُجدِي على أهلِهِ شيئاً).

[رواهُ ابنُ جريرٍ[2]].

- وقال ابنُ عباسٍ في قولِهِ تعالى: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ[3] ﴿١٦٦﴾﴾ [البقرة: ١٦٦]؛ قال: (المودَّةُ[4])[5].

فيه مسائلُ:

الأولى: تفسيرُ آيةِ البقرة.

الثانيةُ: تفسيرُ آيةِ براءة.

الثالثةُ: وُجُوبُ مَحَبَّتِهِ ﷺ[6] على النَّفسِ والأهلِ والمالِ.

---

(١) أي: مَوَدَّتُهم ومُصَاحَبَتُهم.

فالوَلايَةُ تنقسمُ إلى:

- وَلايةِ اللهِ للعبدِ.
- ووَلايَةِ العبدِ للهِ.

فَمِنَ الأولى: قولُ اللهِ: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥٧].

ومِنَ الثانيةِ: قولُ اللهِ: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [المائدة: ٥٦].

ووَلايةُ اللهِ تنقسمُ إلى عامَّةٍ وخاصةٍ:

- **فالعامَّةُ**: هي العامَّةُ على العبادِ، بالتدبيرِ والتصريفِ، وهذا يشملُ المؤمنَ والكافرَ.
- **والخاصةُ**: أن يَتَوَلَّى اللهُ العبدَ بعنايتِهِ، وتوفيقِهِ، وهِدَايتِهِ وهذهِ خاصةٌ بالمؤمنِ.

(٢) ورد نحوه عند أحمد [٣/٤٣٠] من حديث عمرو بن الجموح. [كما في «المجمع»: ١/٨٩].

(٣) ﴿ٱلْأَسْبَابُ﴾: جمعُ (**سَبَبٍ**)، وهو ما يُتَوَصَّلُ بِهِ إلى الشيءِ.

وفي اصطلاحِ الأُصوليِّين: هو ما يَلزَمُ مِن وُجُودِهِ الوُجُودُ، ومِن عَدَمِهِ العَدَمُ.

(٤) المرادُ بذلك المَوَدَّةُ الشركيةُ، أمَّا الإيمانيةُ فإنها نافعةٌ.

(٥) رواهُ ابن جرير [٢٠٠٤].

(٦) في نسخةٍ: (**وتَقدِيمُهَا**)، وهو الصوابُ، كما هو مُقتضَى الحديثِ.

وهذهِ المسألةُ تؤخذُ مِن حديثِ أنسٍ.

الرابعةُ: أنَّ نَفيَ الإيمانِ لا يَدُلُّ على الخُرُوجِ مِنَ الإسلامِ(١).

الخامسةُ: أنَّ للإيمانِ حلاوةً، قَد يَجِدُهَا الإنسانُ، وقد لا يَجِدُهَا(٢).

السادسةُ: أعمالُ القلبِ الأربعةُ، التي لا تُنَالُ وَلاَيَةُ اللهِ إلا بِهَا، ولا يَجِدُ أَحَدٌ طَعمَ الإيمانِ إلا بها(٣).

السابعةُ: فَهمُ الصحابيِّ للواقعِ(٤): أنَّ عامَّةَ المُؤَاخَاةَ على أَمرِ الدنيا.

الثامنةُ: تفسيرُ(٥): ﴿وَتَقَطَّعَتۡ بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ ١٦٦﴾ [البقرة: ١٦٦].

التاسعةُ: أنَّ مِنَ المشركين مَن يُحِبُّ اللهَ حُبّاً شديداً(٦).

العاشرةُ: الوعيدُ على مَن كانتِ الثمانيةُ أَحَبَّ إليه مِن دينِهِ(٧).

الحاديةَ عشرةَ: أنَّ مَنِ اتَّخَذَ نِدّاً، تُسَاوي مَحَبَّتُهُ مَحَبَّةَ اللهِ؛ فهو الشركُ الأكبرُ(٨).

---

(١) **يَدُلُّ على ذلك**:

- قولُ عمرَ للنبيِّ ﷺ: (واللهِ، إنكَ لَأَحَبُّ إليَّ مِن كُلِّ شيءٍ إلا مِن نفسي...).
- ولِقَولِهِ ﷺ في حديثِ أنسٍ: «وَجَدَ بِهِنَّ حَلاوَةَ الإيمانِ»؛ لأنَّ حلاوةَ الإيمانِ أمرٌ زائدٌ على أصلِهِ.

(٢) تؤخذُ مِن حديثِ أنسٍ.

(٣) تؤخذُ مِن حديثِ أنسٍ.

(٤) أي: عبدِ اللهِ بنِ عباسٍ.

(٥) وهذا تفسيرٌ بالمثالِ؛ لأنَّ العِبرَةَ في نُصُوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ بِعُمُومَاتِهَا.

(٦) تؤخذُ مِن قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبّٗا لِّلَّهِ...﴾ [البقرة: ١٦٥] فـ﴿أَشَدُّ﴾ اسمُ تفضيلٍ.

(٧) **الوعيدُ**: قولُهُ تعالى: ﴿فَتَرَبَّصُواْ﴾ [التوبة: ٢٤]، **والثمانيةُ**: هي ما في الآيةِ.

(٨) تؤخذُ مِن قولِهِ تعالى: ﴿يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ﴾. [البقرة: ١٦٥].

ثم بَيَّنَ في سِيَاقِ الآياتِ أنهم مشركون شِركاً أكبرَ، بدليلِ ما لهم مِنَ العذابِ.

[٣٢] بَابُ: [الخَوفِ][١]

قولُ اللهِ تعالى: ﴿إِنَّمَا[٢] ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ[٣] أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا[٤] تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝١٧٥﴾ [آل عمران: ١٧٥].

---

(١) **مناسَبَةُ البابِ لِمَا قَبلَهُ**: أنَّ المؤلفَ أَعقَبَ بابَ المحبةِ بِبابِ الخَوفِ؛ لأنَّ العبادةَ تَرتَكِزُ على شيئين: المحبةِ، والخوفِ؛ فَبالمحبةِ يكونُ امتثالُ الأوامرِ، وبالخوفِ يكونُ اجتنابُ النواهي.

والخوفُ والرجاءُ ينبغي أن يكونا واحِداً، فَأَيُّهما غَلَبَ؛ هَلَكَ صاحبُهُ، كما قالَ الإمامُ أحمدُ، وكذا شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية في «الاختياراتِ». [الصفحة ٨٥].

والخَوفُ أقسامٌ:

١. **خوفُ العبادةِ والتَّذَلُّلِ والتعظيمِ والخُضُوعِ**: وهو ما يُسَمَّى بـ(**خَوفِ السرِّ**)، وهذا لا يصلحُ إلا للهِ سبحانه؛ فَمَن أشركَ فيه معَ اللهِ غيرَهُ؛ فهو مشركٌ شركاً أكبرَ، كالخوفِ مِنَ الأمواتِ والأصنامِ.
٢. **الخوفُ الطبيعي والجِبلِّي**: فهذا في الأصلِ مباحٌ.
٣. **الخوفُ المُحَرَّم**: وهو كالثاني، لكنه اشتَمَلَ على فِعلِ مُحَرَّمٍ أو تَركِ واجبٍ.

ومناسبةُ الخوفِ للتوحيدِ: أنَّ مِن أقسامِ الخوفِ ما يكون شركاً مُنَافِياً للتوحيدِ.

(٢) صيغةُ حَصرٍ.

والمشارُ إليه: التَّخويفُ مِنَ المشركينَ.

و﴿ذَا﴾: مبتدأٌ.

و﴿ٱلشَّيْطَٰنُ﴾: يُحتَمَلُ أن يكونَ خَبَراً، أو صفةً لـ﴿ذَٰلِكُمُ﴾.

و﴿يُخَوِّفُ﴾: خَبَرٌ.

(٣) ﴿يُخَوِّفُ﴾: تَنصِبُ مفعولَين:

- الأولُ: محذوفٌ، تقديرُهُ: يُخَوِّفُكُم.
- والثاني: ﴿أَوْلِيَآءَهُۥ﴾؛ أي: يُوقِعُ في قلوبِكُمُ الخَوفَ منهم.

(٤) هذا النهيُ يعودُ على أولياءِ الشيطانِ، وهو يفيدُ التحريمَ، وهذا النوعُ مِنَ الخوفِ مُنَافٍ لِكَمالِ التوحيدِ، إلا إذا أَدَّى إلى الشركِ.

وقولُهُ: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ[1] مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ[2] وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ[3] وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ[4]﴾ الآية. [التوبة: ١٨].

وقولُهُ: ﴿وَمِنَ[5] ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى[6] ٱللَّهِ....

---

(١) العِمَارَةَ المعنويةَ والحِسِّيَّةَ، وهذانِ النوعانِ لا يكونانِ إلا ممن ذَكَرَهُمُ اللهُ؛ لأنَّ مَن يَعمُرُهَا وهو لم يؤمن باللهِ لم يَعمُرهَا حقيقةً؛ لِعَدَمِ انتفاعِهِ بهذهِ العِمَارَةِ.

(٢) **الإيمانُ باللّهِ يَتَضَمَّنُ أربعةَ أمورٍ**:

١. الإيمانَ بِوُجودِهِ.
٢. رُبُوبِيَّتَهُ.
٣. أُلُوهِيَّتُهُ.
٤. أسماءَهُ وصِفَاتِهِ.

(٣) هو يومُ القيامةِ، وسُمِّيَ بذلك؛ لأنهُ لا يَومَ بعدَهُ.

(٤) في الآيةِ حَصرٌ، طريقُهُ النفيُ والإثباتُ.

والخَشيةُ أَخصُّ مِنَ الخوفِ؛ لأنَّ الخَشيَةَ تَكونُ معَ العِلمِ بالمَخشِيِّ وحَالِهِ، والخوفُ قد يكونُ مِنَ الجاهلِ؛ وأنَّ الخَشيَةَ تكونُ بسببِ عَظَمَةِ المَخشِيِّ، بخلافِ الخوفِ، فقد يكونُ مِن ضعفِ الخائفِ، لا مِن قُوَّةِ المَخُوفِ.

(٥) ﴿مِنَ﴾: للتبعيضِ.

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾: جارٌّ ومجرورٌ، خبرٌ مُقَدَّمٌ.

و﴿مَن يَقُولُ﴾: مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ.

والمرادُ بهؤلاءِ: مَن لا يَصِلُ الإيمانُ إلى قَرَارَةِ قلبِهِ؛ فيقولُ: آمَنَّا، لكنه إيمانٌ على حَرفٍ.

(٦) ﴿فِى﴾:

- للسببيةِ؛ أي: بسببِ الإيمانِ باللهِ وإقامةِ دينِهِ.
- ويجوزُ أن تكونَ للظرفيةِ.

والتقديرُ: ﴿فَإِذَآ أُوذِىَ فِى﴾ شَرعِ ﴿ٱللَّهِ﴾.

.... ﴿جَعَلَ فِتۡنَةَ[1] ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِۖ[2]﴾ الآية. [العنكبوت: ١٠].

• عن أبي سعيدٍ رضي الله عنه مرفوعاً: «إنَّ مِن ضَعفِ اليَقينِ[3]: أن تُرضِيَ الناسَ بِسَخَطِ اللهِ، وأن تَحمَدَهُم[4] على رِزقِ اللهِ، وأن تَذُمَّهُم على مالم يُؤتِكَ اللهُ. إنَّ رِزقَ اللهِ لا يَجُرُّه حِرصُ حَرِيصٍ، ولا يَرُدُّهُ كَرَاهِيَةُ كَارِهٍ»[5].

• وعن عائشةَ رضي الله عنها: أنَّ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قالَ: «مَنِ التَمَسَ[6] رِضَى[7] اللهِ بِسَخَطِ[8] الناسِ

---

(١) ﴿جَعَلَ﴾: صَيَّرَ.

والمرادُ بالفتنةِ: الإيذاءُ، وإضافةُ الفتنةِ إلى الناسِ مِن بابِ إضافةِ المصدرِ إلى فاعِلِهِ.

(٢) لأنَّ الإنسانَ يَفِرُّ مِن عذابِ اللهِ؛ فَيُوَافِقَ أَمرَهُ، فهذا يجعلُ فتنةَ الناسِ كعذابِ اللهِ؛ فَيَفِرَّ مِن إيذَائِهِم بِمُوَافَقَةِ أهوائِهِم.

وفي هذهِ الآيـةِ مِنَ الحكمـةِ العظيمـةِ : وهي ابتلاءُ اللهِ للعبدِ لأجلِ أن يُمَحِّصَ إيمانَهُ ، **وذلك على قسمين**:

١. ما يُقَدِّرُهُ اللهُ مِن قِبَلِهِ سبحانه على العَبدِ.
٢. ما يُقَدِّرُهُ اللهُ على أيدي المخلوقينَ مِنَ الإيذاءِ امتحاناً، وذلك كالآيةِ التي ذَكَرَهَا المؤلفُ.

(٣) **اليَقينُ**: أعلى درجاتِ الإيمانِ، وقد يُرَادُ به العلمُ.

(٤) **الحَمدُ**: وَصفُ المحمودِ بالكَمَالِ، معَ المحبةِ والتعظيمِ، ويُطلَقُ على المدحِ.

وهذا مذمومٌ إذا نَسِيَ المُسَبِّبَ وهو اللهُ، أمَّا إذا تَذَكَّرتَ اللهَ سبحانه، ثُمَّ شَكَرتَ الذي صَنَعَ المعروفَ؛ فليسَ مِن ذلك.

(٥) موضوعٌ، [أخرجَهُ أبو نعيمٍ في «الحلية»، وهو مخرجٌ في «الضعيفة»: ١٤٨٢].

(٦) أي: طَلَبَ.

(٧) أي: أسبابَ رِضَاهُ.

(٨) الباءُ: للعِوَضِ؛ أي: إنه طَلَبَ ما يُرضِي اللهَ، ولو سَخِطَ الناسُ عليهِ، بَدَلاً مِن هذا الرِّضَا، وجوابُ الشرطِ: «رَضِيَ اللهُ عنهُ...».

رَضِيَ اللهُ عَنهُ، وأَرضَى عنهُ الناسَ[(١)].

ومَنِ التَمَسَ رِضَى الناسِ بِسَخَطِ اللهِ سَخِطَ اللهُ عليهِ، وأَسخَطَ عليه الناسَ[(٢)]»[(٣)].

[رواهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ].

فيه مسائلُ:

الأولى: تفسيرُ آيةِ آلِ عِمرانَ.

الثانيةُ: تفسيرُ آيةِ براءة.

الثالثةُ: تفسيرُ آيةِ العنكبوتِ.

الرابعةُ: أنَّ اليقينَ يَضعُفُ ويَقوَى[(٤)].

الخامسةُ: علامةُ ضَعفِهِ، ومِن ذلكَ هذه الثلاثُ[(٥)].

---

(١) لأنَّ قلوبَ العِبَادِ بينَ أُصبُعَينِ مِن أصابعِ الرَّحمنِ؛ يُقَلِّبُهَا كيفَ يَشَاءُ.

(٢) وهذا مِن بابِ معامَلَتِهِ بِنَقِيضِ قَصدِهِ.

ومناسبةُ الحديثِ: أنَّ مَن طَلَبَ رِضَا الناسِ، خَوفاً منهم حتى يرضوا؛ فَقَدَّمَ مَخَافَتَهُم على مَخَافَةِ اللهِ ﷻ ...

وفي الحديثِ إثباتُ الرِّضَا والسَّخَطِ.

وأَنكَرَ ذلك الأشاعرةُ بِحُجَّةِ أنَّ الغَضَبَ هو غَلَيَانُ دَمِ القلبِ لِطَلَبِ الانتقامِ، وحُجَّتُهُم تعودُ عليهم؛ إذ يَمتَنِعُ أن يكونَ غَضبُ اللهِ كَغَضَبِ المخلوقينَ، ونَقضُ قَولِهِم بِإِثبَاتِهِم لإِرَادَةِ اللهِ.

والإرادةُ: هي مَيلُ النَّفسِ إلى جَلبِ مَنفَعَةٍ، أو دَفعِ مَضَرَّةٍ، والرَّبُّ ﷻ لا يليقُ به هذا المعنى.

(٣) صَحَّحَهُ في «صحيح الترغيب» [٢٢٥٠]، وروى الترمذي نَحوَهُ.

(٤) يؤخذُ مِنَ الحديثِ الموضوعِ، لكنَّ النُّصوصَ العامَّةَ تَدُلُّ على ذلك.

(٥) يؤخذُ مِن حديثِ أبي سعيدٍ نفسِهِ.

السادسةُ: أنَّ إخلاصَ الخوفِ للهِ مِنَ الفرائضِ[1].

السابعةُ: ذِكرُ ثوابِ مَن فَعَلَهُ[2].

الثامنةُ: ذِكرُ عِقَابِ مَن تَرَكَهُ[3].

---

(١) **وجهُ ذلك**: ترتيبُ العُقُوبةِ على مَن قَدَّمَ رِضَا الناسِ على رِضَا اللهِ تعالى.

(٢) وهو أن يَتَكَفَّلَ اللهُ رِضَا الناسِ عَنهُ.

(٣) وهو أن يَسخَطَ اللهُ عليه، ويُسخِطَ عليه الناسَ، ولا يَنَالَ مَقصُودَهُ.

[٣٣] بَابُ: [التَّوَكُّلِ][1]

(١) **مناسبةُ هذا البابِ لِمَا قَبلَهُ**: هي أنَّ الإنسانَ إذا أَفرَدَ اللهَ سبحانه بِالتَّوَكُّلِ؛ فإنه يَعتَمِدُ عليه في حُصُولِ مَطلُوبِهِ وزَوَالِ مَكرُوهِهِ، ولا يَعتمِدُ على غيرِهِ.

والتَّوَكُّلُ: هو الاعتِمادُ على اللهِ في حُصُولِ المطلوبِ ودَفعِ المكروهِ، معَ الثِّقَةِ بِهِ، وفِعلِ الأسبابِ المأذُونِ فيها.

ولا بُدَّ مِن أمرين:

- أن يكونَ الاعتمادُ على اللهِ اعتماداً صادقاً حقيقياً.
- **الثاني**: فِعلُ الأسبابِ المأذُونِ فيها.

ويَنقَسِمُ التَّوَكُّلُ إلى ثلاثة أقسامٍ:

١. **تَوَكُّلُ عِبادَةٍ وخُضُوعٍ**: وهو الاعتمادُ المطلَقُ على مَن تَوَكَّلَ عليه؛ بحيثُ يَعتَقِدُ أنَّ بِيَدِهِ جَلبَ النَّفعِ ودَفعَ الضُّرِّ، ويعتمدُ عليه اعتماداً كاملاً، معَ شُعُورِهِ بِافتقَارِهِ إليه؛ فهذا يجبُ إخلاصُهُ للهِ تعالى، ومَن صَرَفَهُ لِغَيرِ اللهِ فهو مُشرِكٌ شِركاً أكبرَ.

   كالذين يَعتَمِدُونَ على الأمواتِ ونحوِهم.

٢. **الاعتمادُ على شخصٍ في رِزقِهِ ومَعَاشِهِ وغيرِ ذلك**: وهذا شركٌ أصغرُ.

   مثلُ: أن يعتمدَ الإنسانُ على وَظيفَتِهِ في حُصُولِ رِزقِهِ؛ فهو لم يعتقد أنه مُجَرَّدُ سببٍ، بل جَعَلَهُ فوقَ السببِ.

٣. **أن يعتمدَ على شخصٍ فيما فَوَّضَ إليه التَّصَرُّفَ فيه**: وهذا لاشيءَ فيهِ؛ لأنه جَعَلَهُ نائِباً له.

   وقد وَكَّلَ النبيُّ ﷺ عَلِيّاً أن يَذبَحَ له هَديَهُ.

ومَن جَعَلَ أكثَرَ اعتمادِهِ على الأسبابِ نَقَصَ تَوَكُّلُهُ على اللهِ، فكأنه جَعَلَ السبَبَ ـ وَحدَهُ ـ هو العُمدَةَ فيما يَصبُو إليه!.

ومَن جَعَلَ اعتمادَهُ على اللهِ مُلغِياً للأسبابِ فقد طَعَنَ في حكمةِ اللهِ؛ لأنَّ اللهَ جعلَ لِكُلِّ شيءٍ سبباً، والنبيُّ ﷺ أَعظَمُ المُتَوَكِّلِينَ، وكان يأخذُ بالأسبابِ.

قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَعَلَى (١) ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن (٢) كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [المائدة: ٢٣].

وقولُهُ: ﴿إِنَّمَا (٣) ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ (٤) قُلُوبُهُمۡ﴾ الآية [الأنفال: ٢].

وقولُهُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ (٥) ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الأنفال: ٦٤].

وقولُهُ: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓ (٦)﴾ [الطلاق: ٣].

---

(١) الجارُّ والمجرورُ مُتَعَلِّقَانِ بقولِهِ: ﴿تَوَكَّلُوٓاْ﴾.

وتقديمُ المعمولِ يَدُلُّ على الحَصرِ.

والفاءُ لِتَحسينِ اللفظِ، وليست عاطفةً.

(٢) ﴿إِن﴾: شَرطِيةٌ، وفِعلُهَا: ﴿كُنتُم﴾، وجوابُهُ دَلَّ عليهِ ما سَبَقَ، والأصلُ عَدَمُ الحذفِ.

(٣) أداة حَصرٍ.

(٤) أي: خَافَت لِمَا فيها مِن تعظيمِ اللهِ.

والشاهدُ مِنَ الآيةِ: ما بعدَهَا، وهو قولُهُ: ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾﴾ [الأنفال: ٢]؛ أي: يعتمدون على اللهِ، لا غيرِهِ، وهم مَعَ ذلكَ يُعمِلُونَ الأسبابَ.

(٥) أي: كافِيكَ. و﴿حَسۡبُ﴾: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ. و﴿ٱللَّهُ﴾: مبتدأٌ مؤخَّرٌ.

والمعنى: ما اللهُ إلا حَسبُكَ.

ويجوزُ العَكسُ: ما حَسبُكَ إلا اللهُ، وهذا أرجحُ.

وقولُهُ: ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الأنفال: ٦٤]: معطوفٌ على الضميرِ في حَسبُ، ورَجَّحَهُ ابنُ جريرٍ وابنُ الجوزيِّ.

(٦) جملةٌ شرطيةٌ، **تفيدُ بِمَنطُوقِهَا**: أنَّ مَن يَتَوَكَّلُ على اللهِ؛ فإنه يَكفِيهِ.

والمفهومُ: مَن لم يَتَوَكَّل على اللهِ يَخذُلْهُ.

• عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما قال: (﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ[1] وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ[2] ١٧٣﴾ [آل عمران: ١٧٣]؛ قالَها إبراهيمُ عليه السلام[3] حِينَ أُلقِيَ في النارِ، وقالَها محمدٌ ﷺ حِينَ[4] قالوا لَهُ: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ١٧٣﴾ [آل عمران: ١٧٣]).

[رواهُ البخاريُّ والنَّسائيُّ].

فيه مسائلُ:

الأولى: أنَّ التَّوَكُّلَ مِنَ الفرائضِ[5].

الثانيةُ: أنه مِن شُرُوطِ الإيمانِ[6].

الثالثةُ: تفسيرُ آيةِ الأنفالِ[7].

---

(١) أي: كافِينَا اللهُ.

(٢) ﴿نِعْمَ﴾: فعلٌ ماضٍ جامد لإنشاء المدح، و﴿ٱلْوَكِيلُ﴾: فاعلُهُ، والمَخصُوصُ بالمدحِ محذوفٌ، تقديرُهُ: (هو).

و﴿ٱلْوَكِيلُ﴾: المُعتَمَدُ عليه سبحانه.

والمرادُ بالتَّوكِيلِ: الاستِخلافُ في الأرضِ؛ لِيَنظُرَ كيفَ يعملون.

(٣) هذا قولٌ له حُكمُ الرَّفعِ؛ لأنه لا يُقَالُ مِن قِبَلِ الرَّأيِ.

(٤) وذلكَ لَمَّا انصرَفَ أبو سفيانَ مِن أُحُدٍ وأرادَ أن يَرجِعَ إلى النبيِّ ﷺ وأصحابِهِ؛ لِيَقضِيَ عليهم ـ بزَعمِهِ ـ فَلَقِيَ رَكباً، فَأَخبَرَهُم، فَبَلَّغُوا النبيَّ ﷺ فقالُوهَا، فَكَفَاهُمُ اللهُ إيَّاهُم. والقِصَّةُ رَوَاها ابنُ إسحاقٍ، [كما في «الفتح»: ٤٥٦٣].

(٥) **وَجهُهُ**: أنَّ اللهَ عَلَّقَ الإيمانَ بِالتَّوَكُّلِ: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ٢٣﴾ [المائدة: ٢٣].

(٦) لِقولِهِ: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ٢٣﴾ [المائدة: ٢٣].

(٧) لقولِهِ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ...﴾ [الأنفال: ٢]. =

الرابعةُ: تفسيرُ الآيةِ في آخرِهَا[1].

الخامسةُ: تفسيرُ آيةِ الطلاقِ.

السادسةُ: عِظَمُ شَأنِ هذه الكَلِمَةِ، وأنها قَولُ إبراهيمَ ومحمدٍ ـ صَلَّى اللهُ عليهِمَا وسَلَّمَ ـ في الشَّدَائِدِ.

= **والمرادُ بالإيمانِ**: الكامِلُ، وإلا فالإنسانُ يكونُ مؤمناً وإن لم يَتَّصِف بهذهِ الصِّفَاتِ، لكن مَعَهُ مُطلَقُ الإيمانِ.

(١) أي: آخِرِ الأنفالِ.

[٣٤] بَابُ:

[الأمنِ من مكرِ اللهِ والقنوطِ من رحمةِ اللهِ][١]

قولُ اللهِ تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا۟[٢] مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ[٣] ٱلْخَٰسِرُونَ ٩٩﴾ [الأعراف: ٩٩].

---

(١) **اشتملَ هذا البابُ على موضوعينِ**:

- **الأولُ**: الأَمنُ مِن مَكرِ اللهِ.
- **والثاني**: القُنُوطُ مِن رحمةِ اللهِ

وكلاهما طَرَفا نَقِيضٍ.

(٢) الضميرُ يعودُ على أَهلِ القُرَى للآيتَينِ قبلَها: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ٩٧ أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ٩٨﴾[الأعراف: ٩٧ ـ ٩٨].

فقولُهُ: ﴿وَهُمْ نَآئِمُونَ﴾ يَدُلُّ على كَمَالِ الأَمنِ والرَّخَاءِ وعَدَمِ الضِّيقِ؛ لأنه لو كان عندَهم ضِيقٌ في العَيشِ لَذَهَبُوا يَطلُبُون الرِّزقَ والعَيشَ، ولكنَّهُم يَلعَبُونَ.

والاستِفهَامَاتُ كُلُّهَا للإنكارِ والتَّعَجُّبُ مِن حالِ هؤلاءِ.

(٣) هذا استثناءٌ مُفرَغٌ يُفيدُ الحَصرَ.

والآيةُ دليلٌ على أنَّ للهِ مَكراً.

والمَكرُ: هو التَّوَصُّلُ إلى الإيقاعِ بِالخَصمِ مِن حيثُ لا يَشعُرُ.

وهذِهِ الصفةُ لا يُوصَفُ بها اللهُ على الإطلاقِ؛ فلا يجوزُ أن يُقالَ: إنَّ اللهَ ماكِرٌ؛ وإنما تُذكَرُ هذه الصفةُ في مَقَامٍ تكون فيه مَدحاً، والمقامُ الذي لا تكونُ فيهِ مَدحاً لا يُوصَفُ بها.

وأمَّا الخيانةُ فلا يُوصَفُ اللهُ بها مُطلَقاً؛ لأنها ذَمٌّ بِكُلِّ حالٍ: ﴿وَإِن يُرِيدُوا۟ خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأنفال: ٧١].

وقولُهُ: ﴿قَالَ وَمَن[1] يَقۡنَطُ مِن رَّحۡمَةِ رَبِّهِۦٓ[2] إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ٥٦﴾ [الحجر: ٥٦].

عنِ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما: (أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عنِ الكَبَائِرِ[3]، فَقَال:

- «الشِّركُ[4] باللهِ.
- واليَأسُ[5] مِن رَوحِ اللهِ.
- والأَمنُ مِن مَكرِ اللهِ»)[6].

---

(١) ﴿مَن﴾: اسمُ استفهامٍ.

والقُنُوطُ: أشدُّ اليأسِ؛ لأنَّ الإنسانَ يَقنَطُ، ويُبعِدُ الرَّجَاءَ والأَمَلَ، بحيثُ يَستَبعِدُ حُصُولَ مَطلُوبِهِ، أو كَشفَ مَكرُوبِهِ.

(٢) هذه رحمةٌ مُضَافَةٌ إلى الفاعلِ، ومَفعُولُهَا محذوفٌ، تقديرُهُ: إيَّاهُ. و﴿ٱلضَّآلُّونَ﴾ فاعلٌ.

والقنوطُ لا يجوزُ؛ لأنه سُوءُ ظَنٍّ باللهِ، **وذلك لِوَجهين**:

- **الأولُ**: أنه طَعنٌ في قُدرَتِهِ سبحانه.
- **الثاني**: أنه طَعنٌ في رحمتِهِ سبحانه.

فالأَمنُ مِن مَكرِ اللهِ ثَلمٌ في جانبِ الخوفِ، والقُنُوطُ مِن رحمتِهِ ثَلمٌ في جانبِ الرَّجَاءِ.

(٣) **الكَبَائِرُ**: كُلُّ ذَنبٍ أُطلِقَ عليهِ بِنَصِّ كِتَابٍ أو سُنَّةٍ أو إجمَاعٍ: أنه كبيرةٌ أو عَظيمٌ، أو أُخبِرَ فيه بِشِدَّةِ العقابِ، أو عُلِّقَ عليه الحَدُّ، أو شُدِّدَ النَّكِيرُ عليه، فهو كبيرةٌ. [فتح].

(٤) أي: الشركُ الأكبرُ والأصغرُ.

(٥) **اليأسُ**: فَقدُ الرَّجَاءِ.

والرَّوحُ: قَرِيبٌ مِن معنى الرَّحمةِ، وهو: الفَرَجُ والتَّنفِيسُ.

واليأسُ مِن رَوحِ اللهِ مِنَ الكبائرِ.

(٦) أخرجَهُ البَزَّارُ وغيرُهُ، وأشارَ الحافظُ في «الفتحِ» [٦٨٥٧] إلى تضعيفِهِ، وقال في «المجمع» [١/١٠٤]: (رِجَالُهُ مَوثُوقُونَ)، وحسَّنه في «الصحيحة».

• وعنِ ابنِ مسعودٍ[1] ﵁ قالَ: (أكبرُ[2] الكبائرِ: الإشرَاكُ باللهِ، والأَمنُ مِن مَكرِ اللهِ، والقُنُوطُ[3] مِن رحمةِ اللهِ، واليَأْسُ مِن رَوحِ اللهِ).[رواهُ عبدُ الرزاقِ].

فيه مسائلُ:

الأولى: تفسيرُ آيةِ الأعرافِ.

الثانيةُ: تفسيرُ آيةِ الحِجرِ.

الثالثةُ: شِدَّةُ الوَعِيدِ فيمَن أَمِنَ مَكرَ اللهِ[4].

الرابعةُ: شِدَّةُ الوَعِيدِ في القُنُوطِ[5].

---

(١) رواه عبد الرزاق [١٩٧٠١] والطبراني [٨٧٨٣] وابنُ جريرٍ، ولم أجدهُ عندي، وصححه في «الصحيحة» [٢٠١٥].

(٢) لأنه انتهاكٌ لأَعظَمِ الحُقُوقِ، وهو حقُّ اللهِ تعالى.

(٣) **المرادُ**: أن يَستَبعِدَ رحمةَ اللهِ، ويَستَبعِدَ حُصولَ المَطلُوبِ.

والمرادُ باليأسِ هنا: أن يَستَبعِدَ الإنسانُ زَوَالَ المكرُوهِ.

(٤) يؤخذُ مِن آيةِ الأعرافِ والحديثِ.

(٥) يؤخذُ مِنَ الآيةِ الثانيةِ والحديثَينِ.

[٣٥] بَابٌ: مِنَ[1] الإِيمَانِ بِاللهِ الصَّبرُ عَلَى أَقدَارِ[2] اللهِ

• وقولُ اللهِ تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ[3] بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾[4] [التغابن: ١١]:

---

(١) (مِن): للتبعيضِ؛ أي: بعضُ الإيمانِ.

والصَّبرُ ـ في اللغةِ ـ: الحَبسُ، ومنه قولُهم: قُتِلَ صَبراً، أي: مَحبُوساً مَأسُوراً. [وانظر «عِدَة الصابرين»: ١١٧/ كونُ الصَّبرِ مِنَ الإيمانِ].

وفي الشَّرعِ: حَبسُ النَّفسِ على أشياءٍ، وعن أشياءٍ.

وهو ثلاثةُ أقسامٍ:

١. **الصبرُ على طاعةِ اللهِ**: كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٣٢].
٢. **الصبرُ عن معصيةِ اللهِ**: كَصَبرِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عن إجابةِ امرأةِ العزيزِ لَمَّا دَعَتهُ لِنَفسِهَا.
٣. **الصبرُ على أَقدَارِ اللهِ**: قالَ تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [القلم: ٤٨، والإنسان: ٢٤]، فَيَدخُلُ فيه حُكمُ اللهِ القَدَرِيُّ.

وأَعلاهَا الأولى، ثمَّ على الترتيبِ مِن حيثُ هو، لا مِن حيثُ مَن يَتَعَلَّقُ بهِ.

وخَصَّ المؤلفُ الثالثَ؛ لأنه مما يَتَعَلَّقُ بِتوحيدِ الربوبيةِ؛ لأنَّ تدبيرَ الخَلقِ والتَّقديرَ عليهم مِن مُقتَضَيَاتِ رُبوبيةِ اللهِ تعالى.

(٢) جَمعُ (**قَدَرٍ**)، وتُطلَقُ على المقدُورِ، وعلى فِعلِ المُقَدِّرِ وهو اللهُ تعالى:

- **أمَّا بالنسبةِ لِفعلِ المُقَدِّرِ**: فَيَجِبُ على الإنسانِ الرِّضَا بهِ، والصبرُ.
- **وأمَّا بالنسبةِ للمَقدورِ**: فَيَجِبُ الصبرُ عليه، ويُستَحَبُّ الرِّضَا.

قُلتُ: ورَجَّحَهُ في «العِدَة» [٣١].

(٣) ﴿مَن﴾: اسمُ شرطٍ جازمٌ، وفِعلُ الشرطِ: ﴿يُؤْمِنۢ﴾، وجوابُهُ ﴿يَهْدِ﴾.

والمرادُ بالإيمانِ: الإيمانُ باللهِ.

(٤) أي: يَرزُقهُ الطُّمأنينةَ، فإذا اهتدى القلبُ اهتدَتِ الجوارحُ، للحديثِ: «إنَّ في الجَسَدِ مُضغَةٌ...».

قال عَلقَمَةُ[1]: (هو الرَّجُلُ، تُصيبُهُ المصيبةُ؛ فَيَعلَمُ أنها مِن عندِ اللهِ، فَيَرضَى، ويُسَلِّمَ[2])[3].

• وفي «صحيحِ مسلمٍ» : عن أبي هريرةَ رضي الله عنه أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «اثنَتَانِ[4] في الناسِ، هُمَا بِهِم[5] كُفرٌ[6]: الطَّعنُ في النَّسَبِ[7]، والنِّيَاحَةُ على المَيِّتِ[8]».

---

(١) هو مِن أكابرِ التابعينَ، مِن تلاميذِ ابنِ مسعودٍ.

(٢) وهذا التفسيرُ مِن عَلقَمَةَ تفسيرٌ باللأَّزِمِ، لأنَّ مَن آمَنَ باللهِ؛ عَلِمَ أنَّ التقديرَ مِنَ اللهِ.

وسياقُ الآياتِ يتكلمُ عنِ القَدَرِ، وهو قولُهُ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ﴾ [التغابن: ١١].

(٣) صحيح، رواه ابنُ جريرٍ [٢٦٤٩٦] مِن طُرُقٍ عنه.

(٤) مبتدأٌ.

(٥) «هُمَا بِهِم كُفرٌ»:

- يُحتَمَلُ أن تكونَ الباءُ بمعنى (مِن)؛ أي: هما منهم كُفرٌ.
- ويُحتَمَلُ أن تكونَ بمعنى (في)؛ أي: فيهم كفرٌ.

(٦) أي: هاتانِ الخَصلَتَانِ كُفرٌ.

ولا يَلزَمُ مِن وُجُودِ خَصلَتَينِ مِنَ الكُفرِ في المؤمنِ أن يكونَ كافراً، كما لا يَلزَمُ مِن وُجُودِ خَصلَتَينِ مِنَ الإيمانِ في الكافرِ أن يكونَ مؤمناً.

(٧) العَيبُ فيهِ، أو نَفيُهُ، [كما تقدمَ في الصفحة ١٧٦].

(٨) أي: أن يبكي على المَيِّتِ، بكاءً، على صفةِ نَوحِ الحَمَامِ؛ لأنَّ هذا يَدُلُّ على التَّضَجُّرِ وعَدَمِ الصَّبرِ، وهو مُنَافٍ للصبرِ الواجبِ، وهذا هو الشاهدُ مِنَ البابِ.

والناسُ حالَ المصيبةِ على مَرَاتِبَ أربَعٍ:

- **الأولى**: **التَّسَخُّطُ**: إمَّا بِالقلبِ، وإمَّا باللسانِ، وإمَّا بالجوارحِ.
- **الثاني**: **الصَّبرُ**: فَيَرَى الإنسانُ أنَّ الشيءَ ثقيلٌ عليه، ويكرهُهُ، لكنه يَتَحمَّلُ ويَتَصَبَّرُ.
- **الثالثُ**: **الرِّضَا**: وهو أعلى مِن ذلكَ، فتكونُ النعمةُ والمصيبةُ عندَهُ سواءً، لا لأَنَّ قَلبَهُ مَيِّتٌ؛ بل لِتَمَامِ رِضَاهُ بِرَبِّهِ.
- **الرابعةُ**: **الشُّكرُ**: وهو أعلى المراتبِ، وذلك أن يَشكُرَ اللهَ على ما أصابَهُ مِن مصيبةٍ؛ لِمَا يَعقُبُهَا مِن تَكفِيرِ السَّيِّئَاتِ، ورَفعِ الدَّرَجَاتِ.

⭘ ولهما عنِ ابنِ مسعودٍ مرفوعاً: «**لَيسَ مِنَّا**[١] **مَن ضَرَبَ الخُدُودَ**[٢]**، وشَقَّ الجُيُوبَ**[٣]**، ودَعَا بِدَعوَى الجاهِلِيَّةِ**[٤]»[٥].

⭘ وعن أنسٍ ﵁ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «**إذا أرادَ اللهُ بِعَبدِهِ الخَيرَ**[٦]**؛ عَجَّلَ لهُ العُقُوبَةَ**[٧] **في الدنيا، وإذا أرادَ بِعَبدِهِ الشَّرَّ**[٨] **أمسَكَ**[٩] **عنهُ بِذَنبِهِ، حتى يُوَافِيَ**[١٠] **بِهِ يومَ القيامةِ**»[١١].

---

(١) أي: ليسَ على طريقَتِنَا.

(٢) أي: مِن أَجلِ المصيبةِ.

(٣) جَمعُ (**جَيبٍ**)، وهو طَوقُ القَميصِ الذي يُدخَلُ منهُ الرأسُ.

وذلك عند المصيبةِ؛ تَسَخُّطاً.

(٤) **المقصودُ**: كُلُّ دَعوَى مَنشَؤُهَا الجَهلُ.

وذِكرُ هذه الأصنافِ الثلاثةِ على التَّغليبِ، فَمِثلُهُ هَدمُ البُيُوتِ، وكَسرُ الأواني، وتخريبُ الطعام.

(٥) رواهُ البخاري [١٢٢٦].

(٦) يكونُ خَيراً باعتبارِ ما يَتَضَمَّنُهُ مِنَ الحكمةِ.

(٧) **العُقُوبةُ**: مُؤَاخَذَةُ المجرمِ بِذَنبِهِ. وسُمِّيَت بذلكَ؛ لأنها تَعقُبُ الذَّنبَ.

وتعجيلُ العقوبةِ يكون خيراً مِن تأخيرِهَا للآخرةِ، وهناك خيرٌ أولى مَن ذلك، وهو العَفوُ عنِ الذنبِ.

(٨) الشَّرَّ النِّسبِيَّ، وليس شَرّاً لِذَاتِهِ، ولكنه لِحِكمَةٍ.

(٩) أَمسَكَ عنه لا لِعَجزٍ، ولكن لِحِكمةٍ بالغةٍ.

(١٠) أي: يُجَازِيهِ بِهِ يومَ القيامةِ.

والغرضُ مِنَ الحديثِ: تَسليةُ الإنسانِ إذا أُصِيبَ بالمصائبِ؛ لِئَلاَّ يَجزَعَ.

(١١) حسنٌ صحيحٌ، [رواه الترمذي: ٢٥٢٠].

• وقالَ النبيُّ ﷺ: «إنَّ عِظَمَ الجَزَاءِ مَعَ عِظَمِ البَلاءِ[1]، وإنَّ اللهَ تعالى إذا أَحَبَّ قَوماً؛ ابتَلاهُم[2]، فَمَن[3] رَضِيَ فَلَهُ الرِّضَى، ومَن سَخِطَ فَلَهُ[4] السُّخطُ»[5]. [حَسَّنَهُ الترمذيُّ].

فيه مسائلُ:

الأولى: تفسيرُ آيةِ التغابُنِ.

الثانيةُ: أنَّ هذا[6] مِنَ الإيمانِ باللهِ.

الثالثةُ: الطَّعنُ في النَّسَبِ[7].

الرابعةُ: شِدَّةُ الوَعيدِ فيمَن ضَرَبَ الخُدُودَ، وشَقَّ الجُيُوبَ، ودَعَا بِدَعوَى الجاهليةِ[8].

---

(١) أي: مَن كانَ ابتلاؤُهُ أَعظَمَ فَجَزَاؤُهُ أعظمُ؛ فَعَظَمَةُ الأجرِ وكَثرَةُ الثَّوَابِ معَ عُظمِ البَلاءِ، كَيفِيّةً وكَمِّيَّةً، جَزَاءً وِفَاقاً.

(٢) أي: **اختَبَرَهُم**:

- بِمَا يُقَدِّرُ عليهم مِنَ الأمورِ الكونيةِ: كالأمراضِ، وفُقدَانِ الأهلِ.
- أو بِمَا يكلفهم به من الأمور الشرعية، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ تَنزِيلٗا ۝٢٣ فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ﴾ [الإنسان: ٢٣ ـ ٢٤].

(٣) «مَن»: شرطيةٌ، فِعلُهَا: «رَضِيَ»، وجوابُهَا: «فَلَهُ الرِّضَا»؛ أي: مِنَ اللهِ.

وإذا رَضِيَ اللهُ عن شخصٍ أَرضَى الناسَ جميعاً عنه.

(٤) اللامُ: للاستِحقَاقِ، أي: صَارَ عليه السُّخطُ باستِحقَاقِهِ له، كقولِهِ تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعۡنَةُ وَلَهُمۡ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ۝٢٥﴾ [الرعد: ٢٥]؛ أي: حَقَّت عليهم باستِحقَاقِهِم لها.

(٥) حسنٌ، [رواه الترمذي: ٢٥٢٠/١، وابن ماجه: ٤٠٣١].

(٦) أي: الصَّبرَ على أقدارِ اللهِ.

(٧) وهو مِنَ الكُفرِ الذي لا يُخرِجُ مِنَ الملةِ.

(٨) لأنَّ النبيَّ ﷺ تَبَرَّأَ منه.

الخامسةُ: علامةُ إرادةِ اللهِ بعبدِهِ الخيرَ[1].

السادسةُ: إرادةُ اللهِ بِهِ الشَّرَّ[2].

السابعةُ: علامةُ حُبِّ اللهِ للعبدِ[3].

الثامنةُ: تحريمُ السُّخطِ[4].

التاسعةُ: ثوابُ الرِّضَى بالبلاءِ[5].

---

(١) وهو تعجيلُ العُقُوبَةِ في الدنيا.

(٢) أي: عَلاَمَةٌ، وهو أن يُؤَخِّرَ له العُقُوبَةَ في الآخِرَةِ.

(٣) و هو الابتلاءُ.

(٤) أي: مما يُبتَلَى بِهِ العَبدُ.

(٥) وهو رِضَا اللهِ عنِ العبدِ.

[٣٦] بَابٌ[١]: مَا جَاءَ فِي الرِّيَاءِ[٢]

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيدِ**: أنَّ الرياءَ ينافي التوحيدَ إمَّا كمالاً وإمَّا أصلاً.

وتقدم في «الباب السادس والعشرين» أن البطلان للأعمالِ بالرياءِ الأصغرِ إنما هو بُطلانُ الثوابِ؛ لحديثِ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشِّرْكُ الْأَصْغَرُ»، قَالُوا: وَمَا الشِّرْكُ الْأَصْغَرُ؟، قَالَ: «الرِّيَاءُ؛ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِأَصحَابِ ذَلِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذَا جَازَى النَّاسَ: اذْهَبُوا إِلَى الَّذِينَ كُنْتُمْ تُرَاؤُونَ فِي الدُّنْيَا فَانْظُرُوا: هَلْ تَجِدُونَ عِنْدَهُمْ جَزَاءً؟!». [رواه أحمد، وجوَّد إسنادَه في «الصحيحة»: ٩٥١].

(٢) مَصدَرُ (رَاءَى يُرَائِي)؛ أي: عَمِلَ عَمَلاً لِيَرَاهُ الناسُ.

ويَدخُلُ في ذلك: مَن عَمِلَ عَمَلاً لِيَسمَعَهُ الناسُ، ويُقَالُ له: (**مُسَمِّعٌ**).

وفي الحديث: «مَن رَاءَى رَاءَى اللهُ بِهِ، ومَن سَمَّعَ سَمَّعَ اللهُ بِهِ». [رواه البخاري ومسلم].

والرياءُ مِنَ الشركِ الأصغرِ. [كما تقدم في الصفحة ٣٥].

وأمَّا حُكمُ العبادةِ التي خالَطَهَا الرِّيَاءُ:

فهي على ثلاثةِ أوجهٍ:

١. **أن يكونَ الباعثُ على العبادةِ مراءاةَ الناسِ، مِنَ الأصلِ**: وهذا شركٌ، والعبادةُ باطلةٌ.

٢. **أن يكونَ مُشارِكًا للعبادةِ في أثنائِهَا**: بمعنى: أن يكونَ الحامِلُ له ـ في أوَّلِ أمرِهِ ـ الإخلاصُ، ثمَّ يَطرَأُ الرياءُ في أثناءِ العبادةِ:

- فإن كانتِ العبادةُ لا يَنبَنِي آخِرُهَا على أوَّلِهَا: فَأَوَّلُهَا صحيحٌ بكلِّ حالٍ، وآخِرُهَا باطلٌ.
- وإذا كانت يَنبني آخرُهَا على أوَّلِهَا؛ **فهي على حالين**:

أ. أن يُدَافِعَ الرياءَ ولا يَسكُنَ إليه؛ بل يُعرِضَ عنه: فإنه لا يُؤَثِّرُ شيئاً.

ب. أن يَطمَئِنَّ إلى هذا الرياءِ، ولا يُدَافِعَهُ: فحينئذٍ تَبطُلُ جميعُ العبادةِ.

٣. **ما يَطرأُ بعدَ الانتهاءِ مِنَ العبادةِ**: فإنه لا يُؤَثِّرُ عليها شيئاً؛ إلا أن يكونَ فيه عُدوانٌ، كالمَنِّ والأذى بالصَدَقَةِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٤].

وقد تقدمَ نحوُ هذا التفصيلِ.

وقولِ اللهِ تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ[1] مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ[2] إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[3] الآية. [الكهف: ١١٠].

---

(١) هذا قَصرٌ للنبيِّ ﷺ على البَشَرِيَّةِ، وأنه ليس رَبّاً ولا مَلَكاً، وأَكَّدَهَا بقولِهِ: ﴿مِّثْلُكُمْ﴾، وهذا مِن بابِ تحقيقِ البشريةِ.

(٢) هذه الجملةُ في تأويلِ المصدرِ، نائبُ فاعلٍ لـ﴿يُوحَىٰٓ﴾.

وقوله: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾ [الكهف: ١١٠]:

- **المرادُ بالرَّجَاءِ**: الطَلَبُ والأَمَلُ.
- **والمرادُ ـ هنا ـ باللُّقيَا**: الملاقاةُ الخاصَّةُ، وهو لِقَاءُ الرِّضَا والنَّعِيمِ، المُتَضَمِّنُ لِرُؤيَةِ اللهِ ﷻ، وأمَّا اللُّقيَا العامةُ فهي لِكُلِّ إنسانٍ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ۝٦﴾ [الإنشقاق: ٦].

وقولُهُ: ﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ [الكهف: ١١٠]:

العملُ الصالحُ: ما كان خالِصاً صَوَاباً، وهذا وجهُ الشاهِدِ في الآيةِ.

- **فالخالِصُ**: ما قُصِدَ بِهِ وَجهُ اللهِ؛ لحديثِ: «إنما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ».
- **والصوابُ**: ما كان على شريعةِ اللهِ؛ لحديثِ: «مَن عَمِلَ عَمَلاً ليسَ عليه أَمرُنَا فهوَ رَدٌّ».
  - **فالحديثُ الأَوَّلُ**: ميزانُ الأعمالِ الباطِنَةِ،
  - **والثاني**: ميزانُ الأعمالِ الظاهِرَةِ.

وقوله: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ۝١١٠﴾ [الكهف: ١١٠]:

خَصَّ العبادةَ؛ لأنها خالِصُ حَقِّ اللهِ؛ ولذلك أَتَى بكلمةِ ﴿رَبِّ﴾ إشارةً إلى العِلَّةِ.

والشاهدُ مِنَ الآيةِ: أنَّ الرياءَ مِنَ الشركِ.

(٣) **الوحيُ ـ لغةً ـ**: الإعلامُ بِسُرعَةٍ وخَفَاءٍ.

وفي الشرعِ: إعلامُ اللهِ بالشرعِ، وهذا هو الفَرقُ بيننا وبينَهُ ﷺ؛ فهو مُتَمَيِّزٌ بالوَحيِ.

• عن أبي هريرةَ مرفوعاً:

«قال اللهُ تعالى: أنا أغنى[1] الشُّرَكاءِ عنِ الشركِ؛ مَن عَمِلَ عملاً أَشرَكَ معيَ فيه غيري تَرَكتُهُ وشِركَهُ[2]». [رواهُ مسلمٌ[3]].

• وعن أبي سعيدٍ مرفوعاً:

(«أَلا[4] أُخبِرُكُم بِمَا هو أخوَفُ عليكم عندي مِنَ المسيحِ[5] الدَّجَّالِ؟».

قالوا: بلى يا رسولَ اللهِ.

---

(١) «أغنى الشُّرَكاءِ»: أي: إذا كان الشركاءُ يستغني أحدُهم عن شِركَتِهِ معَ غيرِهِ فاللهُ ﷻ أغنى الشركاءِ عنِ المشارَكَةِ.

(٢) أي: لم أُثِبهُ على عَمَلِهِ الذي أَشرَكَ فيه.

وقد يَصِلُ هذا الشركُ إلى حدِّ الكُفرِ، فَيَترُكُ اللهُ جميعَ أعمالِهِ.

(٣) رواه مسلم [ك ٥٣/ح ٤٦].

(٤) أداةُ عَرضٍ.

والغَرَضُ منها: تَنبِيهُ المخاطَبِ.

(٥) وذلك لأنَّ التَّخَلُّصَ مِنَ الرِّيَاءِ صعبٌ جداً؛ ولذلك قال بعضُ السَّلَفِ: (ما جاهَدتُ نفسي على شيءٍ مُجَاهَدَتَهَا على الإخلاصِ).

و«المسيحُ الدَّجَّالُ»؛ أي: ممسوحُ العينِ اليُمنى.

وذَكَرَ رسولُ اللهِ ﷺ في الدجَّالِ عيبينِ:

- **الأول (حِسِّي)**: وهو أنه: «أَعوَرُ العينِ اليُمنى». [رواه البخاري].
- **الثاني (معنوي)**: وهو الدَّجَّالُ، فهو صيغةُ مبالغةٍ، أو يُقَالُ بأنه نِسبَةٌ إلى وَصفِهِ الملازِمِ له، وهو الكَذِبُ والتَّمويهُ.

قال: «الشِّركُ الخَفِيُّ[١]؛ يقومُ الرَّجُلُ فَيُصلي[٢]، فَيُزَيِّنُ صلاتَهُ؛ لِمَا يَرَى مِن نَظَرِ رَجُلٍ إليهِ[٣]»[٤]. [رواهُ أحمدُ].

فيه مسائلُ:

الأولى: تفسيرُ آيةِ الكهفِ.

الثانيةُ: الأمرُ العظيمُ في ردِّ العملِ الصالحِ إذا دَخَلَهُ شيءٌ لِغيرِ اللهِ[٥].

الثالثةُ: ذِكرُ السببِ الموجبِ لذلك، وهو: كمالُ الغِنى[٦].

الرابعةُ: أنَّ مِنَ الأسبابِ: أنه تعالى خيرُ الشركاءِ[٧].

---

(١) **الشِّركُ الأصغرُ قسمانِ**:

- **شركٌ جَلِيٌّ**: **وهو أقوالٌ وأفعالٌ**:
  - **أمَّا الأقوالُ**: كالحَلِفِ بِغَيرِ اللهِ، وقولِ الرجلِ: (ما شاءَ اللهُ وشِئتَ)، ونحوِ ذلك.
  - **وأمَّا الأفعالُ**: كَلُبسِ الحَلَقَةِ، وتعليقِ التميمةِ، و نحوِ ذلك.
- **شركٌ خَفِيٌّ**: وهو الشركُ في الإراداتِ والنِّيَّاتِ، كالرياءِ والسُّمعَةِ، ومنهُ العَمَلُ لأجلِ الدنيا، كمَن يُؤَذِّنُ مِن أجلِ المالِ، وهذا يُسَمَّى: (**شِركَ السَّرَائِرِ**).

(٢) ذِكرُ الرَّجُلِ ليسَ قَيداً، وإنما خَرَجَ مَخرِجَ الغَالِبِ.

(٣) هذه هي العِلَّةُ لِتَحسِينِ الصلاةِ.

(٤) هذا اللفظ عند ابن ماجه [٤٢٠٤]، وحَسَّنَهُ في «صحيح الترغيب» [٣٠].

(٥) لقوله تعالى: «تَرَكتُهُ وشِركَهُ».

وصارَ عظيماً؛ لأنه ضاعَ على العاملِ خَسَاراً.

(٦) **يعني**: المُوجِبُ للرَّدِّ هو كَمَال غِنَى اللهِ ﷻ.

(٧) أي: مِن أسبابِ رَدِّ العملِ إذا أَشرَكَ فيه العاملُ معَ اللهِ أحداً: أَنَّ اللهَ خيرُ الشركاءِ؛ فلا يُنَازِعُ مَن جُعِلَ شَرِيكاً له فيه.

الخامسةُ: خوفُ النبيِّ ﷺ على أصحابِهِ مِنَ الرياءِ[1].

السادسةُ: أنه فَسَّرَ ذلك بأن يُصَلِّيَ المرءُ للهِ، لكن يُزَيِّنُهَا لِمَا يَرَى مِن نَظَرِ رجلٍ إليه.[★]

(١) فَغَيرُهُم مِن بابِ أولى.

(★) **تَتِمَّةٌ** [مِن حاشيةِ «القول المفيد»: ٢/٢٩١، بِتَصَرُّفٍ]:

عــلاج الريّـــاء

لَمَّا كان الرِّيَاءُ مِن أسبابِ حُبُوطِ العَمَلِ، وَمقتِ اللهِ، وأنه مِنَ المُهلِكَاتِ؛ فَجَدِيرٌ بِالتَّشمِيرِ عن ساقِ الجِدِّ في إِزَالَتِهِ.

ومِمَّا يُفيدُ في عِلاجِ الرِّياءِ:

١. معرفةُ أنواعِ التوحيدِ وتَحقيقُها.
٢. أن يعلمَ المُكَلَّفُ عِلماً يَقِينِيّاً أنه عَبدٌ مَحضٌ.
٣. مشاهدتُهُ لِمِنَّةِ اللهِ عليه وفضلِهِ وتوفيقِهِ، وأنه باللهِ لا بنفسِهِ.
٤. مُطَالَعَةُ عُيُوبِهِ وتَقصِيرِهِ في عملِهِ، وما فيهِ مِن حَظٍّ للنَّفسِ ونَصِيبٍ للشيطانِ.
٥. خوفُ مَقتِ اللهِ تعالى.
٦. الإكثارُ مِنَ العباداتِ غيرِ المشَاهَدَةِ وإخفَاؤُهَا؛ كَقِيامِ الليلِ، وصَدَقَةِ السِّرِّ.
٧. تَذَكُّرُ الموتِ وسَكَرَاتِهِ، والقَبرِ وأهوالِهِ، واليومِ الآخِرِ.
٨. معرفةُ الرياءِ ومَدَاخِلِهِ وخَفَايَاهُ؛ حتى يَتَحَرَّزَ مِنهُ.
٩. النَّظَرُ في عَاقِبَةِ الرِّيَاءِ في الدنيا والآخِرَةِ.
١٠. دعاءُ اللهِ بالإخلاصِ: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِن أن نُشرِكَ بِكَ شَيئاً نَعلَمُهُ، ونَستَغفِرُكَ لِمَا لا نَعلَمُهُ». [رواهُ أحمد عن أبي موسى، وحَسَّنَهُ في «صحيح الترغيب»: ٣٦].
١١. مُصَاحَبَةُ أهلِ الإخلاصِ والتقوى.

[٣٧] بَابٌ[١]:

مِنَ الشِّرك: إرادَةُ الإنسَانِ بِعَمَلِه الدُّنيَا[٢]

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيدِ**: أنَّ عبادةَ الرجلِ لأجلِ الدنيا بابٌ من أبوابِ الشركِ المنافي للتوحيد إما أصلاً وإما كمالاً، والفرقُ بين هذا البابِ والذي قبلَه: أنَّبينهما عموماً وخصوصاً؛ فهذا البابُ عامٌّ والرياءُ أخصُّ.

والأدلة على ذلك كثيرةٌ؛ ذكر المؤلف منها حديث أبي هريرة.

وفي الباب ـ أيضاً ـ : ما رواهُ البخاريُّ [٢٨١٠] عن أبي موسى الأشعريِّ رضي الله عنه قال: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَغْنَمِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلذِّكْرِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيُرَى مَكَانُهُ، فَمَنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟، قَالَ: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ العُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»).

قال الطبريُّ: (إذا كان أصلُ الباعثِ هو الأولَ ـ يعني: لإعلاءِ كلمةِ اللهِ ـ لا يضرُّه ما عَرَضَ له بعدَ ذلكَ).

قال في «الفتح»: (وبه قال الجمهور).

ثم قال: (ويدلُّ عليه ما رواه أبو داود [بإسنادٍ حسن] عن عبدِالله بنِ حَوَالَةَ قال: (بَعَثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى أَقْدَامِنَا لِنَغْنَمَ شَيئاً، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ لَا تَكِلْهُمْ إِلَيَّ»).

وكذلك حديثُ عبدِاللهِ بنِ عمرٍو رضي الله عنهما مرفوعاً: «مَا مِنْ غَازِيَةٍ أَوْ سَرِيَّةٍ تَغْزُو فَتَغْنَمَ وَتَسْلَمَ إِلَّا كَانُوا قَدْ تَعَجَّلُوا ثُلُثَيْ أُجُورِهِمْ...». [رواه مسلم: ١٥٤- ١٩٠٦].

(٢) (**مِن**) للتبعيضِ؛ أي: بعضُ الشركِ.

و(**إرادَةُ**): مبتدأٌ مؤخَّرٌ استحباباً.

و(**الدُّنيا**): مفعولٌ به لـ(إرادةُ)؛ لأنَّ المصدرَ المضافَ يَعملُ عَمَلَ فِعلِهِ بشروطٍ. =

وقولُ اللهِ تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا(١) وَزِينَتَهَا(٢) نُوَفِّ(٣) إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا

=

وهذا البابُ نوعٌ مستقلٌ عنِ البابِ قبلَهُ؛ لأنهما يَندَرِجَانِ تحتَ: الشِّركِ في الإراداتِ والنِّيَّاتِ.

[كما تقدمَ في الصفحة ٢٠٥].

وهذا النوعُ مِنَ الشركِ هو البَحرُ الذي لا ساحَلَ لَهُ، **وقَلَّ مَن يَنجُو منهُ**:

- فَمَن أرادَ بِعَمَلِهِ غيرَ وجهِ اللهِ، ونَوَى غيرَ التَّقَرُّبَ إليهِ وطَلَبِ الجزاءِ منهُ، فقد أشركَ في نِيَّتِهِ وإرادتِهِ. [الجواب الكافي: ص/ ١٤١].
- وأمَّا مَن أرادَ بِعَمَلِهِ وجهَ اللهِ، ثمَّ أرادَ الدنيا معه، فهذا غيرُ ضائرٍ بالإجماعِ، [كما قال القَرَّافِيُّ في «الفُرُوقُ»: في الفرقِ الثاني والعشرين والمئة].

مثالُهُ:

- مَن جاهَدَ طاعةً للهِ؛ ولِيَحصُلَ له المالُ مِنَ الغنيمةِ.
- وكَمَن حَجَّ للهِ مُخلِصاً، ثمَّ قَصَدَ التجارةَ أوِ العَمَلَ الدُّنيَوِيَّ.

وهو وإن كانَ جائزاً لكنه يُنقِصُ الأجرَ، وإنَّ العباداتِ إذا تَجَرَّدَت عنها زادَ الأَجرُ.

(١) أي: البَقَاءَ في الدنيا.

(٢) وهي المالُ والبنونَ والنساءُ والحَرثُ... ، وهي كَقَولِهِ تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [آل عمران: ١٤].

(٣) جوابُ الشرطِ مجزومٌ.

والمعنى: أنهم يُعطَونَ ما يُرِيدُونَ في الدنيا، ومِن ذلك: الكُفَّارُ؛ لا يَسعَونَ إلا لِلدُّنيا وزينتِهَا، قال اللهُ تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا وَٱسْتَمْتَعْتُم بِهَا﴾ [الأحقاف: ٢٠].

ولهذا قال النبيُّ ﷺ عن نَعِيمِ كِسرَى وقَيصَرَ: «أُولئكَ قَومٌ عُجِّلَت لهم طَيِّبَاتُهُم». [رواه البخاري].

﴿وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ[(١)] ﴿١٥﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ[(٢)] وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ الآيتين [هود: ١٥ ـ ١٦].

- وفي «الصحيحِ»: عن أبي هريرةَ رضي الله عنه قال:

---

(١) **البَخسُ**: النَّقصُ؛ أي: لا يُنقَصُونَ مما يُجَازَونَ فيه؛ لأنَّ اللهَ عَدلٌ لا يَظلِمُ؛ فيُعطَونَ ما أَرَادُوا.

(٢) وقولُهُ: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ﴾ [هود: ١٦]:

المشارُ إليه: الذين يُرِيدُونَ الحياةَ الدنيا.

والآيةُ فيها حَصرٌ؛ وهو النَّفيُ والإثباتُ.

وقولُهُ: ﴿وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا﴾:

الحُبُوطُ: الزَّوَالُ.

وقولُهُ: ﴿وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾﴾:

و﴿وَبَاطِلٌ﴾: خبرٌ مُقدَّمٌ لأجلِ مُرَاعَاةِ الفَوَاصِلِ في الآياتِ، والمبتدأُ: ﴿مَّا﴾.

وهذهِ الآيةُ عامةٌ مَخصُوصَةٌ بِآيَةِ الإسراءِ: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا ﴿١٨﴾﴾ [الإسراء: ١٨].

وقُلنا بِذلكَ؛ لأنَّ العامَّ مُقدَّمٌ على الخاصِّ؛ ولأنَّ الواقِعَ يَشهَدُ لِذلكَ؛ ففي بعضِ الكُفَّارِ فَقرٌ شديدٌ؛ فالأمرُ مَوكُولٌ إلى مشيئةِ اللهِ وفيمَن يُرِيدُ.

والآيةُ نَزَلَت في الكفارِ، يَدُلُّ لهذا سياقُهَا والجزاءُ المُتَرَتِّبُ على هذا.

ووجهُ مناسبَتِهَا للترجمة: أنه إذا كانَ عَمَلُ الكافرين يُرَادُ به الدنيا؛ فَكُلُّ مَن شَارَكَهُم في شيءٍ مِن ذلك؛ فَفِيهِ شيءٌ مِن شِركِهِم، وكُفرِهِم.

(قالَ رسولُ اللهِ ﷺ:

« تَعِسَ [(١)] عَبدُ الدِّينَارِ [(٢)] ، تَعَسَ عَبدُ الدِّرهَمِ ، تَعَسَ عَبدُ الخَمِيصَةِ [(٣)] ، تَعِسَ عَبدُ الخَمِيلَةِ ، إن أُعطِيَ [(٤)] رَضِيَ ، وإن لِم يُعطَ سَخِطَ [(٥)] ،تَعِسَ وانتَكَسَ[(٦)]، وإذا شِيكَ[(٧)] فَلا انتَقَشَ.

---

(١) «تَعَسَ»: بفتحِ العينِ أو كَسرِهَا.

أي: خَابَ وهَلَكَ.

(٢) سَمَّاهُ: عَبداً؛ لأنه تَعَلَّقَ بِهِ تَعَلُّقَ العَبدِ بِرَبِّهِ؛ فكانَ أكبرَ هَمِّهِ.

وقد أرادَ **المؤلفُ بهذا الحديثِ**: أن يَتَبَيَّنَ أنَّ مِنَ الناسِ مَن يَعبُدُ الدنيا؛ يَتَذَلَّلُ لها ويَخضَعُ لها، وهذا مَن يُعنَى بِجَمعِ المالِ؛ فيكونُ مُريداً بِعَمَلِهِ الدنيا.

(٣) **الخَمِيصَةُ**: كِسَاءٌ جميلٌ.

والخَمِيلَةُ: فِرَاشٌ وَثِيرٌ.

ليسَ له هَمٌّ إلا هذا الأمرُ!.

(٤) أي: إن أُعطِيَ **عَطَاءً**:

- **قَدَرِيًّا** مِنَ اللهِ.
- **أو شَرعِياً** مما يَستَحِقُّهُ مِنَ الفَيءِ ونحوِهِ.

(٥) وبهذا سُمِّيَ: عَبداً له.

(٦) أي: انتَكَسَت عليه الأمورُ بحيثُ لا تَتَيَسَّرُ له، فَكُلَّمَا أَرَادَ شيئاً انقَلَبَت عليه الأمورُ خِلافَ ما يُرِيدُ.

(٧) أي: إذا أصابَتهُ شَوكَةٌ فلا يستطيعُ أن يُزِيلَ ما يُؤذِيهِ عَن نَفسِهِ.

وهذِهِ الجُمَلُ الثلاثُ يُحتَمَلُ أن تكونَ خَبَراً، ويُحتَمَلُ أن تكونَ إنشاءً.

طُوبَى [١] لِعَبدٍ [٢] آخِذٍ بِعَنَانِ [٣] فَرَسِهِ فِي سبيلِ اللهِ [٤]، أَشعَثَ رأسُهُ، مُغبَرَّةٍ قَدَمَاهُ، إن كان فِي الحِرَاسَةِ كانَ فِي الحِرَاسَةِ[٥] ، وإن كانَ فِي السَّاقَةِ كانَ فِي السَّاقَةِ ، إنِ استَأذَنَ لم يُؤذَنْ[٦] لَهُ ، وإن شَفَعَ لم يُشَفَّعْ»).

فيه مسائلُ:

الأولى: إرادةُ الإنسانِ الدنيا بِعَمَلِ الآخرَةِ[٧].

الثانيةُ: تفسيرُ آيةِ هودٍ.

---

(١) «طُوبَى»: (فُعلَى) مِنَ الطِّيبِ، وهي اسمُ تفضيلٍ.

والمعنى:

- أَطيَبُ حَالٍ تكونُ لهذا الرجلِ.
- وقد وَرَدَ تفسيرُها بـ(شَجَرَةٍ في الجنةِ)، وهو تفسيرٌ بالمثالِ.

(٢) وهذا عَكسُ الأوَّلِ؛ فهو لا يَهتَمُّ للدنيا، وإنما يَهتَمُّ للآخرةِ.

(٣) أي: مُمسِكٌ بِمقودِ فَرَسِهِ الذي يُقَاتِلُ عليهِ.

(٤) وذلك إذا قَاتَلَ لِتَكونَ كلمةُ اللهِ هي العُليا.

(٥) «الحِرَاسَةُ»: أن يَحرُسَ الإنسانُ الجيشَ.

و«السَّاقَةُ»: أن يكونَ في مُؤَخِّرَتِهِ.

ومعناهُ: أنه لا يُبَالي أينَ وُضِعَ؛ إن كانَ في الحِرَاسَةِ أو السَّاقَةِ أَدَّى حَقَّهَا.

(٦) أي: هو عِندَ الناسِ ليسَ لهَ جاهٌ ولا شَرَفٌ، ولكنهُ وَجِيهٌ عندَ اللهِ، وله المَنزِلَةُ العاليَةُ.

(٧) هذا مِنَ الشركِ؛ لأنه جَعَلَ عَمَلَ الآخرَةِ وَسِيلَةً لِعَمَلِ الدنيا؛ فَيَطغَى على قَلبِهِ حُبُّ الدنيا حتى يُقَدِّمَهَا على الآخرةِ، والحَزمُ والإخلاصُ أن يكونَ العَكسُ.

الثالثةُ: تسميةُ الإنسانِ المسلمِ: عَبدَ الدينارِ والدرهمِ والخميصةِ[1].

الرابعةُ: تفسيرُ ذلك بأنه إن أُعطِيَ رَضِيَ، وإن لم يُعطَ سَخِطَ[2].

الخامسةُ: قولُهُ: «تَعَسَ وانتَكَسَ».

السادسةُ: قولُهُ: «وإذا شِيكَ فلا انتَقَشَ».

السابعةُ: الثناءُ على المجاهِدِ الموصوفِ بتلك الصِّفَاتِ.

---

(١) وهذه العُبُودِيَّةُ لا تَدخُلُ في الشركِ ما لم يَصِل بها إلى حَدِّ الشركِ، ولكنها نَوعٌ آخرُ يُخِلُّ بالإخلاصِ.

(٢) أي تَفسيرُ: «عَبد الدينارِ»، «عَبد الدرهمِ»، وهذه علاقَةُ عُبُودِيَّةٍ لهذه الأشياءِ؛ أن يكونَ رِضَاهُ وسَخَطُهُ تابِعاً لهذِهِ الأشياءِ.

[٣٨] بَابٌ[١]:

مَن[٢] أَطَاعَ العُلَمَاءَ وَالأُمَرَاءَ[٣] في تَحرِيمِ مَا أَحَلَّ اللهُ[٤] ...

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيد**: أنَّ من أطاعَ العلماءَ والأمراءَ دونَ اللهِ فقد أشركَ، وأنَّ الطاعةَ من أنواعِ العبادةِ التي يجبُ أن يُفرَدَ اللهُ ﷻ بها.

والطاعةُ ثلاثةُ أنواعٍ:

١. طاعة شركية:

وهي طاعةُ غيرِ اللهِ في ردِّ حكمِ اللهِ ﷻ.

٢. **طاعةٌ محرَّمةٌ**:

وهي أن يُطيعَ غيرَ اللهِ مع مخالفةِ أمرِ اللهِ ﷺ معَ اعترافِهِ به وإذعانِه لِحكمِ الله.

٣. **طاعةٌ فيها تفصيلٌ...**

(٢) (**مَن**): شرطيةٌ، وجوابُهَا: فَقَدِ اتَّخَذَهُم، ويجوزُ أن يكونَ (بابٌ) مبتدأً وهي خَبَرُه.

(٣) **المرادُ**:

- بـ(العُلَمَاءِ): العُلَماءُ بِشَرعِ اللهِ.
- وبـ(الأُمَرَاءِ): أُولُو الأمرِ المُنَفِّذُون له.

وهما المَذكُورَانِ في قولِهِ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩].

فَجَعَلَ طاعَتَهُ مُستَقِلَّةً، وطاعةَ رسولِهِ مُستَقِلَّةً، وطاعةَ أولي الأمرِ تابِعَةً.

وأولو الأمرِ هم:

- **العلماءُ**: لأنهم يُستَنَدُ إليهِم في أَمرِ الشَّرعِ والعِلمِ بِهِ.
- **والأُمَرَاءُ**: لأنهم يُستَنَدُ إليهم في تنفيذِ الشرعِ وإمضَائِهِ

وإذا استَقَامَا استَقَامَتِ الأُمُورُ.

(٤) أي: في جَعلِ الشيءِ حَرَاماً عَقِيدَةً وعَمَلاً، وكذلك التَّحليلُ.

... أو تحليلِ ما حرَّمَ اللهُ

فقدِ اتَّخذَهُم أربَاباً[1] مِن دُونِ الله

● وقالَ[2] ابنُ عباسٍ:

(يُوشِكُ أن تَنزِلَ عليكُم حِجَارَةٌ مِنَ السماءِ؛ أقولُ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ، وتقولون: قالَ أبو بَكرٍ وعُمَرُ[3]؟!).

---

(١) جَمعُ (**رَبٍّ**)، وهو: المُتَصَرِّفُ المالِكُ.

والتَّصَرُّفُ نوعان:

١. تَصَرُّفٌ قَدَرِيٌّ.
٢. وتَصَرُّفٌ شَرعِيّ.

فَمَن أَطَاعَ العُلَماءَ في مُخَالَفَةِ اللهِ ورسولِهِ؛ فقدِ اتَّخَذَهُم أَرباباً مِن دُونِ اللهِ، بِاعتِبَارِ التَّصَرُّفِ الشرعِيِّ.

(٢) رواهُ أحمد [٣٣٧/١]، والخطيبُ في «الفقيه» [٣٨٠]، وابنُ عبدِ البرِّ [٢٣٧٧]، وصَحَّحَهُ أحمدُ شاكر في مَوضِعَينِ مِنَ «المُسنَدِ».

(٣) مع ذلك قالَ النبيُّ ﷺ: «إن يُطِيعُوا أبا بَكرٍ وعُمَرَ يَرشُدُوا». [رواهُ مسلمٌ: ك ٥ / ح ٣١١].

وقد رَوَى أحمد وغيرُهُ: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «اقتَدُوا بِاللَّذَينِ من بَعدِي: أبي بَكرٍ وعُمَرَ». [وهو صحيحٌ].

فإذا كانَ ذلك في أبي بكرٍ وعُمرَ رضي الله عنهما إذا عَارَضَ قولُهُمَا الكتابَ والسُّنَّةَ؛ فَمَن دُونَهُمَا مِن بابِ أولى.

• وقالَ الإمامُ أحمدُ:

(عَجِبتُ[1] لِقَومٍ عَرَفُوا الإسنادَ وصِحَّتَهُ؛ يَذهَبُونَ إلى رَأيِ سُفيانَ[2]، واللهُ تعالى يقولُ: ﴿فَلْيَحْذَرِ[3] ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ[4] أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ[5] أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝٦٣﴾ [النور: ٦٣]، أتدري ما الفتنةُ؟؛ الفِتنَةُ: الشركُ، لَعَلَّهُ إذا رَدَّ بعضَ قولِهِ أن يَقَعَ في قلبِهِ شيءٌ مِنَ الزَّيغِ؛ فَيَهلِكَ)[6].

---

(١) **العَجَبُ نوعان**:

- **عَجَبُ استِحسَانٍ**: كما في حديثِ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: (كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يُعجِبُهُ التَّيَمُّنُ في تَنَعُّلِهِ، وتَرَجُّلِهِ، وطَهُورِهِ، وفي شَأنِهِ كُلِّهِ). [رواه البخاري: ١٦٨، ومسلم: ٦٦/ ٢٦٨].
- **والثاني**: **عَجَبُ إنكارٍ**: كما في قولِهِ تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ۝١٢﴾ [الصافات: ١٢].

والعَجَبُ في كلامِ الإمامِ أحمدَ ـ هنا ـ عَجَبُ إنكارٍ.

(٢) أي: سفيانَ الثوريَّ؛ لأنه صَاحِبُ المذهبِ المشهورِ، وله أتباعٌ، لكنَّهُمُ انقرَضُوا...؛ فَهُم يَذهَبُونَ إلى رأيِ سُفيَانَ ـ وهو مِنَ الفُقَهَاءِ ـ ويَترُكُونَ ما جاءَ بِهِ الحديثُ.

(٣) ﴿فَلْيَحْذَرِ﴾: الفَاءُ: للعَطفِ، واللامُ: لِلأمرِ.

(٤) الضميرُ يعودُ على (الرسولِ ﷺ)، وَعُدِّيَ الفِعلُ بـ﴿عَنْ﴾؛ لأنه ضُمِّنَ معنى الإعرَاضِ.

أي: يُعرِضُونَ عَن أَمرِهِ زُهداً فيه وعَدَمَ مُبَالاةٍ بِهِ.

وقولُهُ: ﴿أَمْرِهِۦٓ﴾: وَاحِدُ (الأوامِرِ)، وليسَ واحدَ (الأُمُورِ)، وهو مُفرَدٌ مضافٌ؛ فَيَعُمُّ.

(٥) فَسَّرَهَا أحمدُ بالشركِ؛ **وعلى هذا يكونُ الوَعِيدُ بِأحَدِ أمرين**:

- إمَّا الشركِ.
- وإمَّا العذابِ الأليمِ.

قلتُ: وقد فَسَّرَ الآيةَ بذلكَ الطَّبَرِيُّ.

(٦) أخرجه ابنُ بطة العكبريُّ في «الإبانة الكبرى» [١٠٩٧].

● عن عَدِيِّ بنِ حاتِمٍ رضي الله عنه:

(أنه سَمِعَ النبيَّ ﷺ يَقرأُ هذه الآيةَ: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ[1] أَحۡبَارَهُمۡ[2] وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ[3] ٱللَّهِ﴾ الآيةَ[4] [التوبة: ٣١]، فقلتُ له: إنَّا لَسنَا نَعبُدُهُم![5].

قال: «أَلَيسَ يُحَرِّمُونَ ما أَحَلَّ اللهُ؛ فَتُحَرِّمُونَهُ، ويُحِلُّونَ ما حَرَّمَ اللهُ؛ فَتُحِلُّونَهُ[6]؟».

فقلتُ: بلى.

---

(١) الضميرُ يعودُ على النصارى، ويُحتَمَلُ أن يعودَ الضميرُ على اليهودِ والنصارى جميعاً، ويَختَصُّ النصارى بِاتِّخَاذِ المسيحِ ابنِ مريمَ عليه السلام رَبّاً مِن دُونِ اللهِ، وهذا هو المُتَبَادَرُ مِن سِيَاقِ الآيةِ مَعَ التي قَبلَهَا.

(٢) جَمعُ (**حَبر**)، بِفَتحِ الحاءِ وكَسرِهَا، وهو العَالِمُ الواسِعُ العِلمِ.

والرُّهبَانُ: جَمعُ (**رَاهِبٍ**)، وهو العَابِدُ.

(٣) أي: مُشَارِكِينَ للهِ عز وجل في التَّشرِيعِ؛ لأنهم يُحِلُّونَ ما حَرَّمَ اللهُ؛ فَيُحِلُّهُ هؤلاءِ الأتباعُ، ويُحَرِّمُونَ ما أَحَلَّ اللهُ؛ فَيُحَرِّمُهُ الأتباعُ.

(٤) وسياق الآية مع التي قبلها: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ ٱللَّهِۖ ذَٰلِكَ قَوۡلُهُم بِأَفۡوَٰهِهِمۡۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبۡلُۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۖ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ۝٣٠ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ۝٣١﴾ [التوبة: ٣٠- ٣١].

قولُهُ: ﴿وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ﴾: أي: اتَّخَذُوهُ إلهاً معَ اللهِ؛ بدليلِ ما بعدَها.

(٥) أي: لا نَسجُدُ لهم ولا نَركَعُ ولا نَذبَحُ، وهذا صحيحٌ بالنِّسبَةِ للأحبارِ والرهبانِ.

(٦) هذا الوصفُ لا يَنطَبِقُ على عيسى عليه السلام أبداً؛ لأنه رسولُ اللهِ؛ فَمَا أَحَلَّهُ فَقَد أَحَلَّهُ اللهُ، وما حَرَّمَهُ فَقَد حَرَّمَهُ اللهُ سبحانه وتعالى.

ويُجَابُ عنِ التعليلِ المذكورِ: بأنَّ قولَ عَدِيٍّ يَعُودُ على الأحبارِ والرهبانِ، وأمَّا عيسى بنُ مريمَ؛ فالمعروفُ أنهم يَعبُدُونَهُ.

قال: «فَتِلكَ عِبَادتُهُم[(١)]». [رواهُ أحمدُ، والترمذيُّ وحَسَّنَهُ].

فيه مسائلُ:

الأولى: تفسيرُ آيةِ النُّورِ.

الثانيةُ: تفسيرُ آيةِ براءةٍ.

الثالثةُ: التنبيهُ على معنى العبادةِ التي أَنكَرَهَا عَدِيٌّ[(٢)].

---

(١) لأنها طاعةٌ، وطاعةُ غيرِ اللهِ عبادةٌ، بشرطِ أن تكونَ في غيرِ طاعةِ اللهِ، فإذا كانت في طاعةِ اللهِ فهي عبادةٌ للهِ.

واتِّبَاعُ العلَماءِ والعُبَّادِ ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

١. **أن يُتَابِعَهُم في ذلك راضياً بِقولِهِم، مُقَدِّماً له، سَاخِطاً لِحُكمِ اللهِ**:

فهو كافرٌ.

٢. **أن يُتَابِعَهُم في ذلك راضياً بحكمِ اللهِ وعالِماً بأنه أَمثَلُ وأصلحُ للعِبَادِ، ولكن لِهَوىً في نفسِهِ اختارَهُ**:

فهذا لا يَكفُرُ ولكنهُ فاسِقٌ، وله حكمُ غيرِهِ مِنَ العُصَاةِ؛ ولأنه لو كُفِّرَ لَزِمَ تَكفِيرُ كُلِّ صَاحِبِ مَعصِيةٍ يَعلمُ أنه عاصٍ للهِ، ويعلم أنه حكمُ اللهِ.

٣. **أن يُتَابِعَهُم جاهلاً؛ فَيَظُنَّ أنَّ ذلك حُكمُ اللهِ**:

وهذا لهُ حالان:

- **أن يُمكِنَهُ أن يَعرِفَ الحَقَّ بِنفسِهِ**:

فهو مُفَرِّطٌ آثِمٌ؛ لأنَّ اللهَ أمرَ بِسُؤالِ أهلِ العِلمِ عندَ عَدَمِ العِلمِ.

- **أن لا يكونَ عالِماً ولا يُمكِنُهُ التَّعلُّمُ؛ فَيُتَابِعَهُم تَقليداً ويظُنَّ أنَّ هذا هو الحَقُّ**:

فهذا لا شيءَ عليهِ؛ لأنه فَعَلَ ما أُمِرَ بِهِ، وكَانَ مَعذُوراً بذلك.

(٢) أي: طاعَتَهم في تحليلِ الحَرَامِ وتحريمِ الحلالِ.

الرابعةُ: تَمثِيلُ ابنِ عباسٍ بِأَبي بكرٍ وعُمَرَ، وتَمثِيلُ أحمدَ بِسُفيانَ.

الخامسةُ: تَغَيُّرُ الأحوالِ إلى هذهِ الغايَةِ، حتى صارَ ـ عندَ الأكثَرِ ـ عبادةُ الرُّهبانِ هي أفضلَ الأعمالِ، وتُسَمَّى: (**الوَلَايَةَ**).

وعبادةُ الأحبَارِ هي العِلمَ والفِقهَ.

ثمَّ تَغَيَّرَتِ الحَالُ إلى أن عُبِدَ مِن دُونِ اللهِ مَن ليسَ مِنَ الصالحين، وعُبِدَ ـ بالمعنى الثاني ـ مَن هو مِنَ الجاهلين[1].

(١) أي: أُطِيعَ الجاهِلُ في تحليلِ ما حَرَّمَ اللهُ، وتحريمِ ما أَحَلَّ اللهُ.

[٣٩] بَابُ:

[الإنكارِ على أَرادَ التَّحَاكُمَ إلى غيرِ اللهِ ورسولِهِ][١]

قولُ اللهِ تعالى: ﴿أَلَمْ[٢] تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ[٣] أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ[٤] وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ[٥] وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا[٦] بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ[٧] أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا[٨] ﴿٦٠﴾﴾ الآيات[٩] [النساء: ٦٠].

---

(١) هذا البابُ لهُ صِلَةٌ قَوِيَّةٌ بما قبلَهُ؛ لأنَّ ما قَبلَهُ فيه حُكمُ مَن أَطَاعَ العُلَمَاءَ والأُمَراءَ في تحليلِ الحرامِ أو تحريمِ الحلالِ، وهذا فيه الإنكارُ على مَن.

(٢) الاستفهامُ يُرادُ به التَّقريرُ والتَّعَجُّبُ مِن حالِهِم.

والخطابُ للنبيِّ ﷺ.

(٣) لأنهم لم يُؤمِنُوا؛ بل يَزعُمُون وهم كاذِبُون.

(٤) أي: مِنَ الكتابِ والحكمةِ.

وهم يَزعُمُونَ أنهم آمنوا بذلك؛ لكنَّ أفعالَهُم تُكَذِّبُ أقوالَهُم.

(٥) **الطاغوتُ**: صيغةُ مبالَغَةٍ مِنَ (**الطُّغيانِ**)؛ ففيهِ اعتداءٌ وبَغيٌ. [وقد تقدمَ تفسيرُهُ في الصفحتين ١٤ و١٤١].

(٦) أي: أَمَرَهُمُ اللهُ أمراً لا لَبسَ فيهِ ولا خَفَاءَ: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

(٧) جِنسٌ يَشمَلُ شياطينَ الإنسِ والجِنِّ.

(٨) لا يَلزَمُ مِن ذلك أن يَنقُلَهُم إلى الباطِلِ مرةً واحدةً، ولكن بالتدريجِ.

(٩) وبَعدَهَا: قولُهُ تعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾﴾ [النساء: ٦١].

قولُهُ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ﴾؛ أي: ﴿إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ مِنَ القرآنِ، ﴿وَإِلَى الرَّسُولِ﴾ في حياتِهِ.

=

وقولُهُ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا[1] فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ[2] ⑪﴾ [البقرة: ١١].

وقولُهُ: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا[3]﴾ الآية. [الأعراف: ٥٦ و ٨٥].

= وقولُهُ : ﴿رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ⑥١﴾:

الرُّؤيَةُ ـ هنا ـ حاليَّةٌ قلبيةٌ، لا رُؤيَةٌ بَصَرِيَّةٌ؛ بدليلِ قولِهِ: ﴿تَعَالَوْا﴾؛ فهي تَدُلُّ على أنهم ليسوا حاضرين.

وقولُهُ: ﴿رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ﴾: إظهَارٌ في مَوضِعِ الإضمارِ **لِثلاثِ فوَائِد**:

١. أنَّ هؤلاءِ كانوا مُنَافقين.

٢. أنَّ هذا لا يَصدُرُ إلا مِن مُنَافِقٍ.

٣. التنبيهُ لأنَّ الكلامَ إذا كانَ على نَسَقٍ واحدٍ قد يَغفَلُ الإنسانُ عنهُ، فإذا تَغَيَّرَ حَصَلَ له انتباهٌ. [وراجِع تفسير تتمة الآياتِ في «زاد المسير»: ٢/٢٣٧].

(١) **الإفسَادُ في الأرضِ نوعان**:

- **الأولُ**: **حِسِّيٌّ ماديٌّ**: وذلك مِثلُ هَدمِ البُيُوتِ، ونحوِهَا.
- **الثاني**: **إفسادٌ معنويٌّ**: وذلك بالمعاصي؛ فهي مِن أكبرِ الفَسَادِ في الأرضِ.

(٢) وهذِهِ دَعوَى مِن أَبطَلِ الدَّعَاوَى؛ حيثُ قالوا: (ما حالُنَا وما شَأنُنَا إلا الإصلاحُ !)؛ ولهذا قال ﷻ:

﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢]:

﴿أَلَا﴾: أداةُ استفتاحٍ.

والجملةُ مُؤَكَّدَةٌ بِأربعةِ مُؤَكِّدَاتٍ، وهي: ﴿أَلَا﴾، و﴿إِنَّ﴾، وضميرُ الفَصلِ، والجملةُ الاسميةُ.

فاللهُ ﷻ قَابَلَ حَصرَهُم بِأَعظَمَ منهُ.

ومناسبةُ الآيةِ للبابِ: أنَّ التحاكُمَ إلى غيرِ ما أَنزَلَ اللهُ مِن أكبرِ أسبابِ الفَسَادِ في الأرضِ.

(٣) مِن قِبَلِ المُصلِحِينَ، ومِن ذلك الوُقُوفُ ضِدَّ دَعوَةِ أَهلِ العِلمِ، وضِدَّ دَعوَةِ السَّلَفِ.

وقولُهُ: ﴿بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾: مِن بابِ تأكيدِ اللَّومِ والتوبيخِ.

ومناسبةُ الآيةِ للبابِ: أنَّ التحاكُمَ إلى ما أَنزَلَ اللهُ هو الإصلاحُ، وأنَّ التحاكمَ إلى غيرِهِ هو الفسادُ.

وقولُهُ: ﴿أَفَحُكْمَ[1] ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ الآية. [المائدة: ٥٠].

• عن عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو رضي الله عنهما: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «لا يُؤمِنُ أحدُكم حتى يكونَ هَوَاهُ تَبَعاً لِمَا جِئتُ بِهِ»[2]. [قال النوويُّ: حديثٌ صحيحٌ، رُوِّيناهُ في «كتابِ الحُجَّةُ» بإسنادٍ صحيحٍ].

• وقالَ الشعبيُّ[3]: (كانَ بينَ رجلٍ مِنَ المنافقينَ[4] ورَجُلٍ مِنَ اليهودِ خُصومَةٌ،

---

(١) الاستفهامُ للتوبيخِ.

و﴿حُكْمَ﴾: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لـ﴿يَبْغُونَ﴾؛ لإفادةِ الحَصرِ.

والإضافةُ في قولِهِ: ﴿حُكمَ الجاهِلِيَّةِ﴾ معناها: ﴿أَفَحُكْمَ﴾ الجَهلِ الذي لا يُبنَى على العِلمِ ﴿يَبْغُونَ﴾ ؟!، سواءٌ كانت عليه الجاهليةُ السابقةُ أم لم تكن.

والإضافةُ لـ﴿ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ﴾ تقتضي التَّقبِيحَ والتنفيرَ.

وقولُهُ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝﴾:

﴿مَن﴾: اسمُ استفهامٍ بمعنى النَّفيِ؛ أي: لا أحدَ ﴿ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا﴾، وهو مُشرَبٌ معنى التَّحَدِّي.

والحكمُ ـ هنا ـ يشملُ: الكونِيَّ، والشرعِيَّ.

وهذا خبرٌ لا يدخُلُهُ الكَذِبُ ولا النَّسخُ.

(٢) ضعيفٌ، [رجالُهُ ثقاتٌ، غيرُ نَعيمِ بنِ حَمَّادٍ؛ لِكَثرَةِ خَطَئِهِ، كما في «السُّنَّة»: ١٥، و«المشكاة»: ١٦٧، و«جامع العُلُومِ والحِكَمِ»].

(٣)ضعيفٌ، رواهُ ابنُ جرير [٧٨١٦ وما بعدُ] مِن طُرُقٍ عنه، وهو مرسَلٌ، [ورواهُ ابنُ جريرٍ نحوَهُ عن قَتَادَةَ والسُّدِّيِّ].

(٤) **المنافق**: هو مَن يُظهِرُ الإسلامَ ويُبطِنُ الكُفرَ.

وسُمِّيَ: مُنَافِقاً مِنَ (**النافقاء**)، وهي جُحرُ اليَربُوعِ.

فقال اليهوديُّ[1]: "نَتَحَاكَمُ إلى محمدٍ[2]؛ لأنهُ عَرَفَ أنه لا يأخذُ الرُّشوَةَ[3]"، وقالَ المنافقُ: نتحاكمُ إلى اليهودِ؛ لِعِلمِهِ أنهم يأخذونَ الرِّشوَةَ، فاتَّفَقَا أن يَأتِيَا كاهِناً في جُهَينَةَ؛ فَيَتَحَاكَمَا إليه، فنزلت: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ﴾ الآية [النساء: ٦٠]).

وقيل: (نزلت في رجلينِ اختصَمَا؛ فقالَ أحدُهُمَا: نَتَرَافَعُ إلى النبيِّ ﷺ، وقالَ الآخَرُ: إلى كعبِ بنِ الأشرَفِ، ثمَّ تَرَافَعَا إلى عُمَرَ، فَذَكَرَ لَهُ أَحَدُهُمَا القِصَّةَ، فقالَ للذي لم يَرضَ برسولِ اللهِ ﷺ: أكذلك؟، قال: نعم، فَضَرَبَهُ بالسيفِ فَقَتَلَهُ)[4].

---

(١) **اليهودُ**: همُ المنتسبون إلى دينِ موسى عليه السلام، **وسُمُّوا بذلك**:

- إمَّا مِن قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦]؛ أي: رَجَعنَا.
- أو نِسبَةً إلى أبيهم (**يَهُوذَا بن يعقوب**)، ولكن بعدَ التَّعرِيبِ صارَ بالدَّالِ.

(٢) لم يَذكُرهُ بالرسالةِ؛ لأنهم لا يُؤمِنُون بِرِسالتِهِ.

(٣) **الرُّشوَةُ**: مُثَلَّثَةُ الرَّاءِ، وهي المالُ المدفُوعُ للتَّوَصُّلِ إلى الشيءِ.

ولا تكونُ مُحَرَّمَةً إلا إذا أرادَ أن يَتَوَصَّلَ بها إلى باطلٍ أو دفعِ حَقٍّ.

أمَّا مَن بَذَلَهَا لِيَتَوَصَّلَ إلى حقٍّ له منع منهُ، أو لِيَدفَعَ بها باطلاً، فليست حَرَاماً على الباذِلِ، أمَّا على آخِذِهَا فَحَرَامٌ.

(٤) رواه ابنُ جرير [٧٨٢١] عن ابنِ عباسٍ، وليس فيه أَمرُ عُمَرَ، وقد ذَكَرَهَا في «زادِ المسير» [١١٨/٢]، وقالَ مُحَقِّقُهُ الشيخُ عبدُ القادر الأرناؤوط رحمه الله: ذَكَرَهُ الوَاحِدِيُّ في «أسبابِ النُّزُولِ».

ورَوَى الطبرانيُّ ـ بسندٍ جيدٍ ـ عن ابنِ عباسٍ، قال: (كانَ أبو بُردَةَ الأسلَمِيُّ كاهِناً يقضي بينَ اليهودِ، فَتَنَافَرَ إليه ناسٌ مِنَ المسلمينَ؛ فَنَزَلَت هذهِ الآيةُ).

قال في «الإصابةِ» ـ في ترجمةِ أبي بردةَ ـ: وعند الطبراني ـ بسند جيد ـ عن ابن عباس قال: (كان أبو بردة ...)، فذكر القصة. اهـ. [انظر «تخريج زادِ المسير»].

وهذه الآثارُ تَدُلُّ على أنَّ مَن لم يرضَ بِحُكمِ رسولِ اللهِ ﷺ كافرٌ يَجِبُ قتلُهُ.

فيه مسائلُ:

الأولى: تفسيرُ آيةِ النساءِ، وما فيها مِنَ الإعانةِ على فَهمِ الطاغوتِ(١).

الثانيةُ: تفسيرُ آيةِ البقرةِ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ الآية. [البقرة: ١١].

الثالثةُ : تفسيرُ آيـةِ الأعـرافِ : ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ الآيـة (٢) [الأعراف: ٥٦ و٨٥].

الرابعةُ: تفسيرُ: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

الخامسةُ: ما قالَهُ الشعبيُّ في سببِ نُزُولِ الآيةِ الأولى.

السادسةُ: تفسيرُ الإيمانِ الصادقِ والكاذِبِ(٣).

السابعةُ: قِصَّةُ عُمَرَ معَ المنافِقِ.

الثـامنةُ: كَونُ الإيمـانِ لا يَحصُـلُ لأَحَـدٍ حتى يكونَ هواهُ تَبَعاً لِمَـا جاءَ بـه الرسولُ ﷺ.

---

(١) قد تقدَّمَ تفسيرُ الطاغوتِ. [انظر الصفحات ١٤ و١٣٩ و٢١٩].

(٢) فَفِيها دليلٌ على أنَّ النفاقَ فسادٌ في الأرضِ؛ لأنها في سِيَاقِ المنافقين، والفسادُ يَشمَلُ جميعَ المعاصي.

(٣) فالإيمانُ الصادقُ يَستَلزِمُ الإذعَانَ التَّامَّ والقَبُولَ والتَّسلِيمَ لِحُكمِ اللهِ ورسولِهِ، والإيمانُ الكاذِبُ بِخِلافِ ذلك.

[٤٠] بَابُ[(١)]:

مَن جَحَدَ[(٢)] شَيئاً مِنَ الأَسمَاءِ[(٣)] وَالصِّفَاتِ

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيدِ**: أنَّ جحدَ شيءٍ من الأسماءِ والصفاتِ ينافي التوحيدَ أصلاً.

(٢) **الجَحدُ**: الإنكارُ.

والإنكارُ نوعان:

١. **إنكارُ تَكذيبٍ**: وهذا كُفرٌ بلا شَكٍّ، فَلَو أنَّ أحداً أَنكَرَ اسماً مِن أسماءِ اللهِ،أو صِفَةً مِن صِفَاتِهِ الثَّابِتَةِ في الكتابِ والسُّنَّةِ، مِثلُ أن يقولَ: ليسَ للهِ يَدٌ؛ فهو كافِرٌ بإجماعِ المسلمين؛ لأنَّ تكذيبَ خَبَرِ اللهِ ورسولِهِ كُفرٌ مُخرِجٌ مِنَ المِلَّةِ.

٢. **إنكارُ تَأوِيلٍ**: وهو أن لا يُنكِرَهَا؛ ولكن يَتَأَوَّلُهَا إلى معنىً يُخَالِفُ ظَاهِرَهَا، **وهو نوعان**:

- **أن يكونَ لِلتَّأوِيلِ مُسَوِّغٌ في اللغةِ العربيةِ**: فهذا لا يُوجِبُ الكُفرَ. مِثلُ: أن يُؤَوِّلَ اليَدَ بالنعمةِ أوِ القُوَّةِ.
- **أن لا يكونَ له مُسَوِّغٌ في اللغةِ**: فهذا حُكمُهُ الكُفرُ؛ لأنه إذا لم يكن له مُسَوِّغٌ؛ صارَ ـ في الحقيقةِ ـ تكذيباً.

مِثلُ: أن يُؤَوِّلَ قولَهُ تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] بالسماواتِ والأرضِ.

(٣) جَمعُ (**اسمٍ**)، وهُوَ:

- مُشتَقٌّ مِنَ (**السُّمُوِّ**)، وهو الارتفاعُ، **ووَجهُ هذا**: أنَّ المُسَمَّى يَرتَفِعُ بِاسمِهِ و يَتَبَيَّنُ ويَظهَرُ.
- ومُشتَقٌّ مِنَ (**السِّمَةِ**)، وهي العَلامَةُ، فَهُوَ عَلامَةٌ على مُسَمَّاهُ.

والمرادُ بالأسمَاءِ: أسماءُ اللهِ تعالى، **والمرادُ بالصِّفَاتِ**: صِفَاتُ اللهِ تعالى.

والاِسمُ: ما تَسَمَّى اللهُ ﷻ بِهِ.

والصِّفَةُ: ما اتَّصَفَ بِهِ ﷻ .

وفيما يلي مَبحَثَانِ في (الأسماءِ والصِّفَاتِ): =

=

أولاً: مَبحَثُ أسماءِ اللّهِ تعالى

أ) **إنَّ أسماءَ اللّهِ أعلامٌ وأوصَافٌ، وليست أعلاماً مَحضَةً**: فَهِيَ:

- مِن حيثُ دِلالَتُهَا على ذاتِ اللّهِ: **أعلامٌ**.
- ومِن حيثُ دِلالَتُها على الصِّفَةِ التي يَتَضَمَّنُهَا هذا الاسم: **أوصَافٌ**.

بِخِلافِ أسمائِنَا؛ فالإنسانُ قد يكونُ اسمُهُ: (عَليّاً) وهو مِن أَوضَعِ الناسِ، أو (عَبدَ اللّهِ) وهو مِن أَكفَرِ الناسِ؛ بِخِلافِ أسماءِ اللّهِ ﷻ؛ لأنها مُتَضَمِّنَةٌ للمعاني.

ب) **إنَّ أسماءَ اللّهِ مُتَرَادِفَةٌ مُتَبَايِنَةٌ**:

- **مُتَرَادِفَةٌ**: بِاعتبارِ دِلالَتِها على ذاتِ اللّهِ؛ لأنها تَدُلُّ على مُسَمَّىً واحدٍ.
- **ومُتَبَايِنَةٌ**: باعتبارِ مَعَانِيهَا؛ لأنَّ معنى الحَكِيمِ غيرُ معنى السَّمِيعِ، وهكذا.
  - **والمُتَرَادِفُ**: ما اختَلَفَ لَفظُهُ واتَّفَقَ معناهُ.
  - **والمُتَبَايِنُ**: ما اختَلَفَ لَفظُهُ ومعناهُ.

ج) **أسماءُ اللّهِ ليست مَحصُورَةً بِعَدَدٍ مُعَيَّنٍ**.

د) **يَجِبُ أن نُؤمِنَ بِأسماءِ اللّهِ وبِمَا تَتَضَمَّنُهُ مِنَ الصِّفَاتِ وبما تَدُلُّ عليه الصِّفَةُ مِنَ الأَثَرِ والحُكمِ إن كان اسماً مُتَعَدِّيًا**:

مِثل: ﴿السَّمِيعِ﴾؛ نُؤمِنُ بأنه اسمٌ مِن أسماءِ اللّهِ، وأنه دَلَّ على صِفَةِ السَّمعِ، وأنَّ لهذا السمعِ حُكماً وأَثَراً، وهو أنه يَسمَعُ بِهِ.

أمَّا إن كانَ غيرَ مُتَعَدٍّ، كـ﴿ٱلْحَيِّ﴾ فَنُثبِتُ الاسمَ والصِّفَةَ، ولا حُكمَ لَهُ يَتَعَدَّى إليهِ.

هـ) **أنَّ أسماءَ اللّهِ إن أُرِيدَ بالاسمِ اللفظُ الدالُّ على المُسَمَّى فهي غيرُ اللّهِ، وإن أُرِيدَ بالاسمِ مَدلُولُ ذلك فهي المُسَمَّى**:

فَمَثَلاً:

- الذي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ والأرضَ هو ﴿ٱللَّهُ﴾ ، فالاسمُ هذا هو المُسَمَّى.
- وإذا قيل: (اكتُب بِاسمِ اللّهِ)، فَكَتَبَ؛ فالمرادُ بِهِ الاسمُ دُونَ المُسَمَّى.
- وإذا قيل: (اضرب زيداً)، فَضَرَبَ (زَيداً) المكتوبَ في الوَرَقَةِ؛ لم يكن ممتثلاً ـ أو: مُصِيباً ـ؛ لأنَّ المقصودَ المسمَّى.

=

ثانياً: مَبحَثُ صِفَاتِ اللّهِ تعالى

أ) صِفَاتُ اللّهِ تعالى تنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

- **الأولُ**: (**صِفَاتٌ ذَاتِيَّة**): وهي المُلاَزِمَةُ لِذَاتِ اللهِ، والتي لم يَزَل ولا يَزَالُ مُتَّصِفاً بها.

  مِثلُ:

  - السَّمع.
  - والبَصَرِ.

  ويُقالُ لها: **مَعنَوِيَّةٌ**.

- **الثاني**: (**صِفَاتٌ فِعلِيَّةٌ**): وهي التي تَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ سبحانه إن شاءَ فَعَلَهَا، وإن شَاءَ لم يَفعَلهَا.

  مِثلُ:

  - النُّزُولِ إلى السماءِ.
  - والاستواءِ.
  - والكلامِ: مِن حيثُ آحادُهُ؛ فَأَصلُ الكلامِ صفةٌ ذاتيةٌ.
  - والخَلقِ: مِن حيثُ آحادُهُ، لا مِن حيثُ الأَصلُ.

- **الثالثُ**: (**صِفَاتٌ خَبَرِيَّةٌ**): وهي أبعاضٌ وأجزاءٌ بالنسبةِ لنا، أمَّا بالنسبةِ للهِ فلا يُقَالُ هكذا؛ بل يقالُ: صِفَاتٌ خَبَرِيَّةٌ؛ ثَبَتَ بها الخَبَرُ مِنَ الكتابِ والسُّنَّةِ، وهي ليست معنىً ولا فِعلاً.

  مِثلُ:

  - الوَجهِ.
  - والعَينِ.
  - والسَّاقِ.
  - واليَدِ.

ب) الصِّفَاتُ أوسعُ مِنَ الأسماءِ؛ لأنَّ كُلَّ اسمٍ مُتَضَمِّنٌ لِصِفَةٍ، وليسَ العَكسُ.

ج) أنَّ كُلَّ ما وَصَفَ اللّهُ بِهِ نفسَهُ فهو حَقٌّ على حَقِيقَتِهِ، لكن يُنَزَّهُ عنِ التمثيلِ والتَّكييفِ.

وقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَهُمْ[1] يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾ الآية. [الرعد: ٣٠].

● وفي صحيحِ البخاريِّ: قالَ عليٌّ: (حَدِّثُوا الناسَ بما يَعرِفُون[2]؛ أَتُرِيدُون[3] أن يُكَذَّبَ اللهُ ورسولُهُ؟!).

● وروى عبدُ الرَّزَّاقِ عن مَعمَرٍ، عنِ ابنِ طاوُسَ، عن أبيه، عنِ ابنِ عباسٍ: أنه رأى رجلاً انتَفَضَ[4] لَمَّا سَمِعَ حديثاً عنِ النبيِّ ﷺ في الصِّفَاتِ استنكاراً لذلك!، فقال: (مَا فَرَقُ[5] هؤلاءِ؟!).

---

(١) أي: كُفَّارُ قُريشٍ.

والمرادُ: أنهم يَكْفُرُون بهذا الاسمِ لا بِالمُسَمَّى؛ فهم يُقِرُّونَ بِهِ، ومِن ذلكَ قولُ سُهَيلِ بنِ عَمرٍو: (أمَّا ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ فواللهِ ما أدري ما هي، ولكنِ اكتُب: بِاسمِكَ اللَّهُمَّ). [رواه البخاري: ٢٧٣١].

وفي الآيةِ دليلٌ على أنَّ مَن أنكرَ اسماً مِن أسمائِهِ تعالى فإنه يَكفُرُ، **وهذا وَجهُ استشهادِ المؤلفِ بهذهِ الآيةِ.**

(٢) أي: بما يمكنُ أن يَعرِفُوهُ وتَبلُغُهُ عُقولُهم؛ حتى لا يُفتَنُوا، كما جاءَ نحوُهُ عنِ ابنِ مسعودٍ.

وليسَ معناهُ: بما يَعرِفُونَهُ مِن قَبلُ؛ لأنَّ التحديثَ به تحصيلُ حاصِلٍ.

(٣) الاستفهامُ للإنكارِ، **ومناسبتُهُ للبابِ ظاهرةٌ**، وهي أنَّ بعضَ الصفاتِ لا تَحتَمِلُهَا أَفهَامُ العامَّةِ.

(٤) أي: اهتَزَّ جِسمُهُ استنكاراً، لا تعظيماً لله.

(٥) (مَا فَرَقُ هؤلاءِ؟!):

- **بِفَتحِ الرَّاءِ وضَمِّ القَافِ**: وعلى هذا تكونُ (ما): استفهاميةً، مبتدأً، و(فَرَقُ): خبراً.

  أي: مَا خَوفُ هؤلاءِ مِن إثباتِ الصِّفَةِ التي تُلِيَت عليهِم كما أَثبَتَهَا اللهُ لِنَفسِهِ ورسولُهُ؟!.

  وهذا يَنصَبُّ تماماً على أهلِ التعطيلِ.

- **وتكون بِفَتحِ الراءِ ـ مُشدَّدَةً ومُخَفَّفَةً ـ وفَتحِ القافِ**: وعلى هذا تكونُ فِعلاً ماضياً؛ بمعنى: (ما فَرَّقَهُم؟)، و(ما) نافيةٌ أو استفهاميةٌ:

  - **فالمعنى على النفيِ**: مَا فَرَّقُوا بينَ الحقِّ والباطلِ!؛ فَجَعَلُوا هذا مِنَ المُتَشَابِهِ، وأنكَرُوهُ، ولم يَحمِلُوهُ على المُحكَمِ!.
  - **والمعنى على الاستفهامِ**: أَيُّ شيءٍ فَرَقَهُم؛ فَجَعَلَهُم يُؤمِنُونَ بِالمُحكَمِ ويهلكونَ عندَ المُتَشَابِهِ؟!.

يَجِدُونَ رِقَّةً[1] عندَ مُحكَمِهِ[2] ويَهلِكُون عندَ مُتَشَابِهِهِ؟!»[3]. انتهى[4].

---

(١) **الرِّقَّةُ**: اللِّينُ والقَبُولُ.

(٢) أي: مُحكَمِ القرآنِ.

(٣) إسناده صحيحٌ، [كما في «السُّنَّة»: ٤٨٥].

(٤) وَهُنَا مَبحَثٌ عُنوَانُهُ:

المُحكَمُ والمُتَشابِهُ

أ) **إذا جُمِعَ بينَ المُحكَمِ والمُتَشابِهِ**:

- **فالمُحكَمُ**: الذي اتَّضَحَ معناهُ وتَبَيَّنَ.
- **والمُتَشَابِهُ**: هو الذي يَخفَى معناهُ.

ب) **أمَّا إذا ذُكِرَ المُحكَمُ مفرَداً دُونَ المُتَشابِهِ**: فمعناه: المُتقَنُ الذي ليس فيه خَلَلٌ، ولا كَذِب في أخبارِهِ، ولا جَور في أَحكَامِهِ.

- كقولِ اللهِ تعالى: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يونس: ١، ولقمان: ٢].
- أو قولِهِ: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود: ١].

ج) **وإذا ذُكِرَ المُتَشَابِهُ دُونَ المُحكَمِ**: صارَ المعنى: أنه يُشبِهُ بعضُهُ بَعضاً في جُودَتِهِ وكَمَالِهِ، ويُصَدِّقُ بَعضُهُ بَعضاً ولا يَتَنَاقَضُ.

- قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ﴾ [الزمر: ٢٣].

د) **والتَّشَابُهُ المتعلِّقُ بالدلالةِ نوعانِ**:

- **الأولُ**: **تَشَابُهٌ مُطلَقٌ**: وهو أنه يَخفَى على كُلِّ أَحَدٍ ولا يَعلَمُهُ إلا اللهُ.

  مِثلُ:

  - كيفيةِ صفاتِ اللهِ عَجَّلَ وحقائقِها.
  - حقائقِ ما أَخبَرَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِهِ من نعيمِ الجنةِ وعذابِ النارِ.

=

• و(لَمَّا سَمِعَت قريشٌ رسولَ اللهِ ﷺ يذكرُ الرَّحمَنَ أنكَرُوا ذلك، فأنزلَ اللهُ فيهم: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الرعد: ٣٠])[١].

فيه مسائلُ:

الأولى: عَدَمُ الإيمانِ[٢] بجَحدِ شيءٍ مِنَ الأسماءِ والصِّفَاتِ.

الثانيةُ: تفسيرُ آيةِ الرَّعدِ.

الثالثةُ: تَركُ التَّحديثِ بما لا يَفهَمُ السَّامِعُ[٣].

الرابعةُ (ذِكرُ العِلَّةِ): أنه يُفضِي إلى تكذيبِ اللهِ ورسولِه، ولو لم يَتَعَمَّدِ المُنكِرُ.

الخامسةُ: كلامُ ابنِ عباسٍ لِمَنِ استَنكَرَ شيئاً مِن ذلك، وأنه هَلَكَ.

= **وعلى هذا**: يكونُ الوُقُوفُ على لَفظِ الجلالَةِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وعليه أكثرُ السَّلَفِ.

• **والثاني**: **تَشَابُهٌ نِسبِيٌّ**: وهو الذي يَخفَى على أَحَدٍ دونَ أحدٍ.

وعلى هذا: يكونُ الوَصلُ في الآيةِ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]؛ ولهذا قالَ ابنُ عباسٍ: (أنا مِنَ الرَّاسِخِينَ في العِلمِ الذينَ يَعلَمُونَ تأويلَهُ). [رواهُ ابنُ جرير: ٥٩٠٨].

وعلى هذا:

- **ليسَ في القرآنِ مُتَشَابِهٌ مُطلَقٌ على جميعِ الناسِ** مِن حيثُ المعنى.
- وأما بِالنِّسبةِ للحقائقِ: **فما أخبَرَ اللهُ بِهِ من أمرِ الغيبِ فمُتَشَابِهٌ على جميعِ الناسِ**.

وفي ذلكَ رَدٌّ على الجَهمِيَّةِ في جَعلِهِم آياتِ الصِّفَاتِ مِنَ المُتَشَابِهِ المُطلَقِ.

(١) رواهُ ابنُ جريرٍ [١٥٤٧٨] عن قَتَادَةَ ومُجاهِدٍ مُرسَلاً، ويَشهَدُ لهُ ما تَقَدَّمَ مِن روايةِ البخاري.

(٢) أي: انتفاءُ الإيمانِ بسببِ جَحدِ شيءٍ مِنَ الأسماءِ والصِّفَاتِ.

(٣) هذا ليس على إطلاقِهِ؛ بَل يَتَدَرَّجُونَ رُوَيداً رُوَيداً حتى يَتَقَبَّلُوا ما لا يَعرِفُونَ؛ لِئَلا يُفضِي ذلكَ إلى ضَيَاعِ الدِّينِ.

[٤١] بَابُ: [إنكارِ نعمةِ اللهِ ﷻ](١)

قولُ اللهِ تعالى: ﴿يَعۡرِفُونَ(٢) نِعۡمَتَ(٣) ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا(٤) وَأَكۡثَرُهُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ٨٣﴾ [النحل: ٨٣]:

---

(١) **مناسبةُ هذا البابِ للتوحيد**: أنَّ إنكارَ النعمةِ منافٍ للتوحيدِ إمَّا أصلاً وإمَّا كمالاً، **وذلك بوجوهٍ**:

١. **إضافتها إلى غيرِ اللّه على أنه هو الفاعلُ**: فهذا مخرج من الملةِ.

٢. **عدم شكر اللّه ﷻ**: إما بصرفه لغيره سبحانه، وإما بتركِ الشكر:

- **فالأول**: شرك ينافي أصلَ التوحيدِ؛ لأنَّ مَن أضافَ نِعمَةَ الخالِقِ إلى غيرِهِ فَقَد جَعَلَ معهُ شريكاً في الرُّبُوبيةِ.
- **والثاني**: بحسب ذلك الترك، وتَركُ الشكرِ مُنَافٍ للتوحيدِ؛ لأنَّ الشكرَ عبادةٌ مِنَ العباداتِ.

٣. **أن ينسبَ ذلك إلى السببِ ويغفل عن المسبب**: فهذا منافٍ للتوحيدِ كمالاً.

فصارتِ الآيةُ لها صِلَةٌ بتوحيدِ الربوبيةِ وبتوحيد العبادة:

- فَمِن حيثُ إضافتُهَا إلى السببِ على أنه فاعلٌ: هذا إخلالٌ بتوحيدِ الربوبيةِ.
- ومِن حيثُ تَركُ القيامِ بالشُّكرِ الذي هو العبادةُ: هذا إخلالٌ بتوحيدِ الألوهيةِ.

(٢) أي: يُدرِكُون بِحَوَاسِّهِم.

(٣) مُفرَدٌ، ويُرَادُ بِهِ الجمعُ؛ لأنَّ المفردَ المضافَ يَعُمُّ.

والنِّعمَةُ تكونُ بِجَلبِ المَحبُوبَاتِ، وتُطلَقُ ـ أحياناً ـ على رَفعِ المَكرُوهَاتِ.

(٤) أي: يُنكِرُونَ إضافَتَها إلى اللهِ، لِكَونِهِم يُضِيفُونَهَا إلى السببِ، مُتَنَاسِينَ المُسَبِّبَ، وهو اللهُ ﷻ.

وليس المعنى: أنهم يُنكِرُونَهَا أبداً؛ مِثلَ أن يقولوا: ما جاءنا مَطَرٌ أو وَلَدٌ.

قولُهُ: ﴿وَأَكۡثَرُهُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ٨٣﴾ [النحل: ٨٣]:

أضافَ الكفرَ إلى الأكثرِ، وفي الجملةِ الأولى أضافَهَا إلى الكُلِّ؛ وذلكَ لأنَّ منهم مَن هو عَامِيٌّ، لا يَعرِفُ ولا يَفهَمُ، ولكنَّ أكثرَهم يَعرِفُون ثمَّ يُنكِرُون.

- قال مُجَاهِدٌ[1] ما معناهُ: (هو قَولُ الرَّجُلِ: هذا مالي، وَرِثتُهُ عن آبائي)[2].
- وقالَ عَونُ بنُ عبدِ اللهِ: (يقولون: لولا فُلانٌ لم يكن كذا[3]).
- وقال ابنُ قُتَيبَةَ: (يقولون: هذا بِشَفَاعَةِ آلهتِنَا[4])[5].

---

(١) **مُجَاهِدٌ**: هو إمامُ المُفَسِّرِينَ مِنَ التابعين، عَرَضَ المُصحَفَ على ابنِ عباسٍ ﵄ يُوقِفُهُ عندَ كُلِّ آيةٍ ويَسأَلُهُ عن تفسيرِهَا، ﵀.

(٢) رواهُ ابنُ جريرٍ [١٦٤٨٤].

وأرادَ بذلكَ: أنَّ القائِلَ يُضيفُ تَمَلُّكَهُ للمالِ إلى السَّبَبِ مُتَنَاسِياً المسبِّبَ وهو اللهُ.

(٣) رواهُ ابنُ جرير [١٦٤٨٦].

وذلكَ ـ أَيِ التَّعَلُّقُ بالسَّبَبِ ـ **يَتَنَزَّلُ على حالاتٍ ثلاثٍ إذا أرادَ السببَ**:

١. **أن يكونَ سَبَباً خَفِياً لا تأثيرَ له إطلاقاً**:

كأن يقولَ: لولا الوَلِيُّ الفُلانِيُّ ما حَصَلَ كَذَا..

فَهَذَا شِركٌ أكبرُ؛ لأنه يعتقِدُ ـ بهذا القول ـ أنَّ لِهذا الوَلِيِّ تَصَرُّفاً في الكَونِ، معَ أنه مَيِّتٌ!.

٢. **أن يُضيفَهُ إلى سببٍ صحيحٍ ثابتٍ شرعاً أو حِساً**:

فهذا جائزٌ بشرطِ أن لا يعتقِدَ أنَّ السببَ مُؤَثِّرٌ بِنَفسِهِ، وأن لا يَنسَى المُنعِمَ بِذلك.

ويَدُلُّ لهذا: أنه ثَبَتَ إضافةُ «لولا» إلى السبَبِ وحدَهُ بِقَولِ النبيِّ ﷺ في عَمِّهِ أبي طالبٍ: «لَولا أَنَا لَكَانَ في الدَّرْكِ الأسفَلِ مِنَ النارِ».

٣. **أن يُضِيفَهُ إلى سببٍ ظاهرٍ لكن لم يَثبُت كونُهُ سبباً لا شرعاً ولا حِساً**:

فهذا نوعٌ مِنَ الشركِ الأصغرِ.

وذلك مِثلُ: التِّوَلَةِ والقَلائِدِ التي يُقَال إنها تَمنَعُ العَينَ؛ لأنه أَثبَتَ سبباً لم يجعلهُ اللهُ سبباً؛ فَكانَ مُشَارِكاً للهِ في إثباتِ الأسبابِ.

(٤) هؤلاء أَخبَثُ ممن سَبَقَهُم؛ لأنهم مُشرِكون.

وفي قولِهِم مَحذُورَانِ:

- الشركُ بالأصنامِ.
- وإثباتُ سببٍ غيرِ صحيحٍ.

(٥) نَقَلَهُ عنهُ ابنُ الجوزيِّ، وعنِ السَّائِبِ والفَرَّاءِ.

• وقال أبو العبَّاسِ[1] بعدَ حديثِ زيدِ بنِ خالدٍ الذي فيه: «إنَّ اللهَ تعالى قال: أَصبَحَ مِن عِبَادِي مُؤمِنٌ بِي وكافِرٌ...» الحديثَ ـ وقد تقدَّمَ ـ:

(وهذا كثيرٌ في الكتابِ والسُّنَّةِ؛ يَذُمُّ سبحانه مَن يُضِيفُ إنعامَهُ إلى غيرِهِ ويُشرِكُ بِهِ[2]).

قال بعضُ السلفِ: (هوَ كقولِهِم: كانتِ الرِّيحُ طيبةً، والمَلاَّحُ حاذِقاً[3]...، ونحوِ ذلك مما هو جارٍ على أَلسِنَةِ كثيرٍ).

فيه مسائلُ:

الأولى: تفسيرُ معرفةِ النِّعمَةِ وإنكارِهَا.

الثانية: معرفةُ أنَّ هذا جارٍ على ألسنةِ كثيرٍ.

الثالثةُ: تسميةُ هذا الكلامِ: إنكاراً للنِّعمَةِ[4].

الرابعةُ: اجتماعُ الضِّدَّينِ في القلبِ[5].

---

(١) هو شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) **وذلك مِثلُ**: الاستسقاءِ بالأنواءِ.

ذلك الذَّمُّ إذا أضافَ النعمةَ إلى السببِ دونَ الخالِقِ؛ **لِما يأتي**:

١. أنَّ الخالِقَ لِهذهِ الأسبابِ هو اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، فكانَ الواجِبُ أن يُشكَرَ وتُضَافَ إليه النِّعمَةُ.

٢. أنَّ السببَ قد لا يُؤَثِّرُ؛ لحديثِ: «ليستِ السنةُ أن لا تُمطَرُوا...». [رواهُ مسلم: ك ٥٢/ ح ٤٤].

٣. أنَّ السببَ قد يكونُ له مانعٌ يمنعُ تأثيرَهُ، كالمَطَرِ يمنعُهُ المعاصي.

(٣) **المَلاَّحُ**: هو قائدُ السَّفينةِ، **والحاذِقُ**: الماهِرُ.

فَيُضِيفُونَ الشيءَ إلى سببِهِ، وينسَونَ الخالِقَ جلَّ وعَلا.

(٤) يعني: إنكاراً لِتَفَضُّلِ اللهِ تعالى بها، وليس إنكاراً لِوُجُودِهَا.

(٥) يعني: أنهُ يُجمَعُ بينَ المعرفةِ والإنكارِ، وكما يَجتَمِعُ في الشخصِ الواحِدِ: خَصلَةُ إيمانٍ وخَصلَةُ كُفرٍ، وخَصلَةُ فُسُوقٍ وخَصلَةُ عَدَالَةٍ.

[٤٢] بَابُ: [التَّحذيرِ من الشركِ الأصغرِ][١]

قولُ اللهِ تعالى: ﴿فَلَا[٢] تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ[٣] ٢٢﴾ [البقرة: ٢٢].

قال ابنُ عباسٍ في الآية: (الأندادُ[٤]: هو الشِّركُ؛ أَخفَى مِن دَبِيبِ النَّملِ على صَفَاةٍ[٥] سوداءَ في ظُلمَةِ الليلِ[٦]، وهو أن تقولَ: واللهِ، وحَيَاتِكَ يا فلانُ، وحَيَاتي[٧].

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيدِ**: أنَّ الشركَ بأنواعه يتنافى معَ التوحيدِ إمّا كمالاً وإمّا أصلاً، بحسبِ نوعِ الشركِ.

(٢) **الفاءُ**: للسببيةِ والتفريعِ؛ أي: فَبِسَبَبِ ذلك لا تجعلوا للهِ أنداداً.

والسببُ: هو ما ذُكِرَ في الآياتِ قبلَهَا: ﴿... ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ٢١ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ ...﴾ [البقرة: ٢١ ـ ٢٢]؛ فَكُلُّ مَن أَقَرَّ بذلكَ؛ لَزِمَهُ أن لا يَعبُدَ إلا المُقَرَّ له؛ لأنه لا يستحِقُّ العبادةَ مَن لا يفعلُ ذلك.

و﴿لَا﴾: ناهيةٌ؛ أي: فلا تجعلوا له أنداداً في العبادةِ، كما أنكم لم تجعلوا له أنداداً في الرُّبُوبيَّةِ.

(٣) الجملةُ في موضِعِ نَصبِ حالٍ مِنَ فَاعِلِ ﴿تَجۡعَلُواْ﴾.

والمعنى: لا تُشرِكُوا باللهِ غَيرَهُ مِنَ الأندادِ التي لا تَنفَعُ ولا تَضُرُّ ﴿وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ أنه لا رَبَّ لكم يَرزُقُكُم غيرُهُ.

والخطابُ للكُفَّارِ كافَّةً؛ قالَهُ ابن عباسٍ وغيرُهُ، [كما في «تفسيرِ ابنِ جريرٍ»: ٤١٠، ورَجَّحَهُ].

(٤) هذا تفسيرٌ مِنِ ابنِ عباسٍ بالمرادِ، وهو المقصودُ بِسِيَاقِ الجملةِ، بِقَطعِ النَّظَرِ عن مُفرَدَاتِهَا.

وثَمَّةَ نوعٌ ثانٍ، يُسَمَّى: (**تفسيراً بالمعنى**)، وهو الذي يُسَمَّى: تَفسِيرَ الكلمَاتِ.

- **فإذا قلنا**: الأندادُ: الأشباهُ والنُّظَرَاءُ؛ فهو تفسيرٌ بالمعنى.
- **وإذا قلنا**: الأندادُ: الشُّرَكَاءُ والشِّركُ؛ فهو تفسيرٌ بالمرادِ.

(٥) (صَفَاة): هي الصخرةُ الملساءُ.

(٦) وهذا أَبلَغُ ما يكونُ في الخَفَاءِ.

(٧) **فيها نوعانِ مِنَ الشركِ**:

١. الحَلِفُ بِغَيرِ اللهِ.
٢. والعَطفُ على «اللهِ» بالواوِ المُقتَضِيَةِ للتَّسويةِ.

وهو مِنَ الشركِ الأصغرِ؛ إلا إذا اعتقدَ أنَّ المُقسَمَ به بِمَنزِلَةِ اللهِ فهو شركٌ أكبرُ.

وتقولَ: لولا كُلَيبَةُ[1] هذا لأَتَانَا اللُّصُوصُ، ولولا البَطُّ في الدَّارِ لأَتَانَا اللُّصُوصُ.

وقَولُ الرَّجُلِ لِصاحبِهِ: ما شاءَ اللهُ وشِئتَ[2]!

وقَولُ الرَّجُلِ: لولا اللهُ وفُلانٌ.

لا تَجْعَل فيها فُلاناً!، هذا كُلُّهُ بِهِ شِركٌ). [رواهُ ابنُ أبي حاتِمٍ[3]].

• وعن عُمَرَ بنِ الخطابِ[4] رضي الله عنه: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «مَن[5] حَلَفَ بِغَيرِ اللهِ[6] فَقَد كَفَرَ» أو[7] «أَشرَكَ[8]». [رواهُ الترمذيُّ، وحَسَّنَهُ، وصَحَّحَهُ الحاكِمُ].

---

(١) يكونُ فيه شركٌ إذا نُظِرَ إلى السببِ دُونَ المُسَبِّبِ، وهو اللهُ، أمَّا الاعتمادُ على السَّبَبِ ـ الشرعيِّ، أو الحِسِّيِّ المعلومِ ـ فلا بأسَ بِهِ، كما تقدَّمَ.

(٢) سيأتي ـ إن شاء الله ـ في بابِهِ الرابعِ والأربعين: (بابِ قولِ: ما شَاءَ اللهُ وشئتَ).

(٣) رواه ابن أبي حاتم [٢٢٩]، وهذا لفظُه، وَجَوَّدَهُ سليمانُ آل الشيخ في «تيسير العزيز» [٥٨٧].

(٤) **الصوابُ**: ابنُ عُمَرَ، وهو صحيحٌ. [كما في «صحيح الترغيب»: ٢٩٥٢].

(٥) «مَن»: شرطيةٌ، فَتَكونُ للعُمُومِ.

(٦) ليسَ المُرَادُ: بالاسمِ، وإنما **المُرَادُ**: بالمُسَمَّى.

والحَلِفُ: تأكيدُ الشيءِ بِذِكرِ مُعَظَّمٍ، بِصِيغَةٍ مَخْصُوصَةٍ بالباءِ أَوِ التاءِ أَوِ الواوِ.

والباءُ أَعَمُّهَا؛ لأنها:

- تَدخُلُ على الظاهِرِ والمُضمَرِ.
- وعلى اسمِ ﴿ٱللَّهِ﴾ وغيرِهِ.
- ويُذكَرُ معها فِعلُ القَسَمِ ويُحذَفُ.

(٧) (أو): شَكٌّ مِنَ الراوي.

(٨) «أشرك»:

- **شِركاً أكبرَ**: إنِ اعتقدَ أنَّ المحلوفَ بِهِ مُسَاوٍ للهِ في التعظيمِ والعَظَمَةِ.
- وإلا فهو **شِركٌ أصغرُ**.

وقد تقدَّمَ [في الصفحة ٣٤] ذِكرُ الخِلافِ في أنَّ الشركَ الأصغرَ داخِلٌ تحتَ المشيئةِ أم لا؟، **والراجحُ**: دُخُولُهُ تحتَ المشيئةِ.

• وقالَ ابنُ مسعودٍ: (لَأَنْ أَحلِفَ بِاللهِ كاذِباً أَحَبُّ إِلَيَّ مِن أَن أَحلِفَ بِغَيرِهِ صَادِقاً)[1].

• وعن حُذَيفَةَ رضي الله عنه عنِ النبيِّ ﷺ قال: «لا تقولُوا: ما شَاءَ اللهُ وشَاءَ فُلانٌ[2]، ولكن قُولُوا: ما شاءَ اللهُ ثُمَّ شاءَ فُلانٌ [3]»[4]. [رواهُ أبو داوُدَ بسندٍ صحيحٍ].

• وجاءَ عن إبراهيمَ النَّخعِيِّ: أنه يَكرَهُ أن يقولَ: (أَعُوذُ باللهِ وبِكَ)[5]، ويَجُوزُ أن يقولَ: (باللهِ ثمَّ بِكَ[6]).

قال: (ويقولُ: لولا اللهُ ثُمَّ فُلانٌ، ولا تقولوا: لولا اللهُ وفلانٌ).

---

(١) صحيحٌ، موقوفٌ، [كما في «صحيح الترغيب»: ٢٩٥٣]، [وقد تقدمَ في الصفحة ٥٥].

(٢) **العِلَّةُ في ذلك**: أنَّ (الواوَ) تقتضي تَسوِيَةَ المعطوفِ بالمعطوفِ عليه:

- فإنِ اعتقدَ أنَّ المخلوقَ أعظمُ مِنَ الخالِقِ أو أنه مُسَاوٍ له فهو مُشرِكٌ شِركاً أكبرَ.
- وإنِ اعتقدَ أنه أَقَلُّ فهو شِركٌ أصغرُ.

(٣) وهذا بَيَانٌ لِلَّفظِ المباحِ؛ لأنَّ (ثُمَّ) للترتيبِ والتراخي؛ فتُفيدُ: أنَّ المعطوفَ أَقَلُّ مَرتَبَةً مِنَ المعطوفِ عليه.

ويُستَفَادُ مِنَ الحديثِ:

١. إثباتُ المشيئةِ للعَبدِ، فيكونُ فيه رَدٌّ على الجَبرِيَّةِ.
٢. أنه ينبغي لِمَن سَدَّ على الناسِ باباً مُحَرَّماً أن يَفتَحَ لهمُ البابَ المُبَاحَ.

(٤) صحيحٌ. [رواه أبو داود: ٤٩٨٠، وهو مخرج في «الصحيحة»: ١٣٧].

(٥) وهذا مُحَرَّمٌ؛ لأنه جَمَعَ بين ﴿ٱللَّهِ﴾ والمخلوقِ بِحَرفٍ يقتضي التسويةَ.

(٦) هذا إذا كانتِ الاستعاذةُ فيما يَقدِرُ عليه المخلوقُ، وإلا فهي شركٌ أكبرُ ولو كانَت بـ(ثُمَّ).

فيه مسائلُ:

الأولى: تفسيرُ آيةِ البقرةِ في الأندادِ.

الثانيةُ: أنَّ الصحابةَ ﵃ يُفَسِّرُونَ الآيةَ النَّازِلَةَ في الشِّركِ[1] الأكبرِ: بأنها تَعُمُّ الأصغرَ.

الثالثةُ: أنَّ الحَلِفَ بِغَيرِ اللهِ شركٌ.

الرابعةُ: أنه إذا حَلَفَ بِغَيرِ اللهِ صادقاً فهو أكبرُ مِنَ اليَمِينِ الغَمُوسِ.

الخامسةُ: الفَرقُ بينَ (الوَاوِ) و(ثُمَّ) في اللَّفظِ.

---

(١) لأنَّ الآيةَ نازِلَةٌ في الأكبرِ، وابنُ عباسٍ فَسَّرَهَا بما يقتضي الشِّركَ الأصغرَ؛ لأنَّ النِّدَّ يَشمَلُ النظيرَ المساويَ على سبيلِ الإطلاقِ، أو في بعضِ الأُمُورِ.

[٤٣] بَابُ[1]:

مَا جَاءَ فِيمَن لَم يَقنَع بِالحَلِفِ بِاللهِ

● عن ابنِ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ:

«لا تَحلِفُوا بِآبائِكُم، مَن حَلَفَ باللهِ فَليَصدُق[2]، ومَن حُلِفَ لـه باللهِ فَليَرضَ[3]».

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيدِ**: أنَّ من لم يقتنع بالحلف باللهِ فقد أخلَّ بالتوحيدِ إما أصلاً وإما كمالاً؛ فالاقتِنَاعُ بِالحَلِفِ بِاللهِ مِن تعظيمِ اللهِ جَلَّ جَلَالُهُ؛ لأنَّ الحَالِفَ أَكَّدَ ما حَلَفَ عليه بالتعظيمِ باليمينِ، وهو تعظيمُ المحلوفِ بِهِ؛ فيكونُ مِن تعظيمِ المحلوفِ بِهِ: أن يُصَدَّقَ ذلك الحالِفُ.

وعلى هذا: يكونُ عَدَمُ الاقتناعِ بالحَلِفِ باللهِ فيه شيءٌ مِن نَقصِ تعظيمِ اللهِ، وهذا يُنَافِي كَمَالَ التوحيدِ.

والاقتناعُ بالحلِفِ لا يَخلُو من أمرَين:

١. **أن يكونَ ذلك مِنَ الناحيةِ الشرعيةِ**: فإنه يَجِبُ الرِّضَا بالحَلِفِ باللهِ فيما إذا تَوَجَّهَتِ اليَمينُ على المُدَّعَى عليه فَحَلَفَ؛ فَيَجِبُ الرِّضَا بهذا اليمينِ بِمُقتَضَى الحُكمِ الشرعيِّ.

٢. **أن يكونَ ذلك مِنَ الناحيةِ الحِسِّيَّةِ**: فإن كانَ الحالِفُ مَوضِعَ ثِقَةٍ فإنك تَرضَى بِيَمينِهِ، وإن كانَ غيرَ ثِقَةٍ فَلَكَ أن تَرفُضَ الرِّضَا بِيَمينِهِ؛ وذلكَ لإقرارِ النبيِّ ﷺ لِحُوَيِّصَةَ ومُحَيِّصَةَ قولَهُمَا: (كيفَ نَأخُذُ بِأَيمانِ قومٍ كُفَّارٍ؟!). [رواهُ البخاري: ٣١٧٣ من حديث سهل بن أبي خيثمة].

(٢) **الصِّدقُ**: هو الإخبارُ بِمَا يُطَابِقُ الواقعِ، **والكَذِبُ**: ضِدُّهُ.

ولا يُشتَرَطُ لِلصِّدقِ فِي اليَمينِ أن يكونَ مُطَابِقاً للواقِعِ؛ بَل يَكفِي غَلَبَةُ الظَّنِّ؛ لِحَديثِ: (... واللهِ، مَا بَينَ لابَتَيهَا أَهلُ بَيتٍ أَفقَرُ مِنِّي!...).

(٣) إذا تَوَجَّهَتِ اليَمينُ على المُدَّعَى عليه فَيَجِبُ الرِّضَا بِهِ.

ولو حَلَفَ لَكَ على شيءٍ تَقطَعُ بِكَذِبِهِ فَيَجُوزُ أن لا تَرضَى بِيَمِينِهِ؛ لأنَّ الشرعَ لا يَأمُرُ بِشَيءٍ يُخَالِفُ الحِسَّ والواقِعَ.

ومَن لم يَرضَ فليس مِنَ اللهِ[1]». [رواهُ ابنُ ماجَه بسندٍ حَسَنٍ[2]].

فيه مسائلُ:

الأولى: النهيُ عنِ الحَلِفِ بِالآباءِ[3].

الثانيةُ: الأمرُ لِلمَحلُوفِ لَهُ باللهِ أن يَرضَى.

الثالثةُ: وَعِيدُ مَن لم يَرضَ.

---

(١) أي: فَقَد بَرِئَ مِنَ اللهِ، ومِثلُهُ قولُهُ تعالى: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَلَيۡسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيۡءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨].

(٢) صحيحٌ، [رواه ابن ماجه: ٢١٠١].

(٣) والنهيُ حقيقتُه التَّحريمُ.

وقد سبقَ [في الصفحة ٢٣٥]: أنَّ الحَلِفَ بِغَيرِ اللهِ شِركٌ أَصغَرُ.

[٤٤] بَابٌ[1]:

قَوْلِ: (مَا شَاءَ اللهُ وَشِئتَ)

● عن قُتَيلَةَ[2]: (أَنَّ يَهودِيّاً أتى النبيَّ ﷺ فقالَ: إنكم تُشرِكُونَ؛ تَقُولُون: مَا شاءَ اللهُ وشِئتَ[3]، وتقولون: والكَعبَةِ![4].

فَأَمَرَهُمُ النبيُّ ﷺ إذا أرادُوا أن يحلِفُوا أن يقولُوا: «وَرَبِّ الكعبةِ»، وأن يقولوا: «مَا شاءَ اللهُ ثُمَّ شِئتَ[5]»). [رواهُ النَّسَائيُّ، وصَحَّحَهُ].

---

(١) **مناسَبَةُ البابِ للتوحيد**: أنَّ هذا القولَ يتنافى مع التوحيدِ إما كمالاً وإما أصلاً، وهذا البابُ أخصُّ من البابِ الثاني والأربعين.

فإنَّ قولَ: (**ما شاءَ اللهُ وشِئتَ**):

- **منَ الشركِ الأكبر**: إنِ اعتقَدَ أنَّ المعطوفَ مُسَاوٍ للهِ.
- **ومنَ الشركِ الأصغرِ**: إنِ اعتقَدَ أنه دُونَهُ لكن أَشرَكَ بِهِ في اللفظِ، وكُلُّ مَا كانَ وسيلةً للشركِ الأكبرِ فهو أَصغَرُ.

(٢) صحيحٌ، [رواه النسائي: ٣٥٣٣، وهو مُخَرَّجٌ في «الصحيحة»: ١٣٦].

(٣) **الشِّركُ** ـ هنا ـ: أنه جَعَلَ المعطوفَ مُسَاوِياً للمعطوفِ عليهِ ـ وهو اللهُ ﷻ ـ بالواوِ المفيدةِ للتَّسوِيَةِ.

(٤) وهو حَلِفٌ بِغَيرِ اللهِ.

(٥) لأنَّ «ثُمَّ» تُفِيدُ الترتيبَ معَ التراخي.

ويُستَفَادُ منَ الحديث:

١. أنَّ النبيَّ ﷺ لم يُنكِر على اليهوديِّ مَعَ أنَّ ظاهِرَ قَصدِهِ: الذَّمُّ واللَّومُ.
٢. مشروعِيَّةُ الرُّجُوعِ إلى الحقِّ وإن كانَ مَن نَبَّهَ عليه ليس مِن أَهلِ الحَقِّ.
٣. أنه ينبغي أن يُغَيِّرَ الشيءَ إلى شيءٍ قَرِيبٍ منهُ.

• وَلَهُ[١] أيضاً عنِ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما: (أنَّ رجلاً قال للنبيِّ ﷺ: مَا شَاءَ اللّهُ وشِئت، فقالَ: «أَجَعَلتَنِي للّهِ[٢] نِدّاً؟! بَل: مَا شاءَ اللّهُ وَحدَهُ[٣]»).

• وَلِابنِ مَاجَه عنِ الطُّفَيلِ ـ أَخِي عائشةَ لِأُمِّهَا ـ قال: (رَأَيتُ كأني[٤] أَتَيتُ على نَفَرٍ[٥] مِنَ اليهودِ، فقلتُ: إنكم لأَنتُمُ[٦] القَومُ لولا أنكم تقولون: عُزَيرٌ[٧] ابنُ اللّهِ!، قالوا: وإنكم لأَنتُمُ القَومُ لولا أنكم تقولون: مَا شاءَ اللّهُ وشاءَ محمدٌ!.

ثُمَّ مَرَرت بِنَفَرٍ مِنَ النَّصَارَى، فقلتُ: إنكم لأَنتُمُ القَومُ لولا أنكم تقولون: المَسِيحُ[٨] ابنُ اللّهِ!، قالوا: وإنكم لأَنتُمُ القَومُ لولا أنكم تقولون: مَا شاءَ اللّهُ وشاءَ محمدٌ!.

فَلَمَّا أَصبَحتُ أَخبَرتُ بِهَا مَن أَخبَرتُ ، ثُمَّ أَتَيتُ النبيَّ ﷺ فَأَخبَرتُهُ ، قال: «هل أَخبَرتَ بِهَا أَحَداً؟»، قلتُ: نَعَم).

---

(١) أي للنَّسَائِيِّ، [ولم أَجِدهُ في «الصُّغرَى»، ولم يَعزُهُ إليه في «الصحيحة»: ١٣٩، ورواه البخاري في «الأدب المفرد»: ٧٨٣ وغيرِهِ، وهو حديثٌ حَسَنٌ].

(٢) الاستفهامُ للإنكارِ، وقَد ضُمِّنَ مَعنى التَّعَجُّبِ.

والنِّدُّ: هو النَّظِيرُ المُسَاوِي.

(٣) أَرشَدَهُ إلى ما يَقطَعُ عنه الشركَ وكُلَّ ذَرَائِعِهِ وإن بَعُدَت.

(٤) أي: في المَنَامِ.

(٥) **النفر**: مِنَ الثلاثةِ إلى التِّسعَةِ.

(٦) (لأَنتُمُ القَومُ): كلمةُ مَدحٍ، كَقَولِكَ: هؤلاءِ همُ الرِّجَالُ.

(٧) **عُزَيرٌ**: رجلٌ صَالِحٌ ادَّعَى اليهودُ أنهُ ابنُ اللّهِ، وهذا مِن كَذِبِهِم، وهو كُفرٌ صَرِيحٌ، وهذا مِن أَعظَمِ مَثَالِبِهِم وأَشهَرِهَا.

(٨) هو عيسى بنُ مريمَ عليه السلام، وسُمِّيَ: (مَسِيحاً) بمعنى: (مَاسِحٍ)، فَهُوَ (فَعِيلٌ) بمعنى (فَاعِلٍ)؛ لأنه كَانَ لا يَمسَحُ ذَا عَاهَةٍ إلا بَرِئَ بِإِذنِ اللّهِ، والشيطانُ لَعِبَ بِالنَّصَارَى؛ فقالوا: (هو ابنُ اللّهِ!)؛ لأنه أَتَى بِدُونِ أَبٍ.

قال: (فَحمِدَ اللّهَ[1]، وأَثنَى[2] عليهِ، ثُمَّ قال: «أمَّا بعدُ[3]، فإنَّ طُفَيلاً رأى رؤيا أَخبَرَ بِهَا مَن أَخبَرَ مِنكُم، وإنكم قُلتُم كَلِمَةً كانَ يَمنَعُنِي كَذَا وكَذَا[4] أن أَنهَاكُم عنها؛ فلا تقولوا: ما شاءَ اللّهُ وشاءَ محمدٌ، ولكن قولوا: ما شاءَ اللّهُ وحدَهُ»)[5].

فيه مسائلُ:

الأولى: معرفةُ اليهودِ بالشركِ الأصغرِ[6].

الثانية: فَهمُ الإنسانِ إذا كان له هوًى[7].

الثالثةُ: قولُه ﷺ: «أَجَعلتَنِي للّهِ نِدّاً؟!»؛ فَكَيفَ بِمَن قالَ:

يَا أَكرَمَ الخَلقِ مَا لِي مَن أَلُوذُ بِهِ   سِوَاكَ ....

---

(١) **الحَمدُ**: وَصفُ المحمودِ بِالكَمَالِ معَ المحبةِ والتعظيمِ.

(٢) أي: كَرَّرَ ذلكَ الوَصفَ.

(٣) أي: مَهمَا يَكُن مِن شَيءٍ بَعدُ؛ أي: بَعدَ مَا ذَكَرتُ؛ فَكَذَا وكَذَا.

(٤) في روايةِ أحمد [٥/٧٢] كما في «الصحيحة» [١٣٨]: «كانَ يَمنَعُنِي الحياءُ...».

وتُحمَلُ على أنَّ الحَيَاءَ مَنَعَهُ مِن إنكارِ شيءٍ قَد دَرَجَ على الألسنةِ وأَلِفَهُ الناسُ قَبلَ أن يُؤمَرَ بالإنكارِ.

(٥) رواه أحمد [٢٠٥٧٥] نَحوَهُ، وصحَّحَهُ في «الصحيحة» [١٣٨] نَحوَهُ أيضاً، ورواية ابن ماجه مختصرة [٢١١٨].

(٦) لِقَولِ الحَبرِ: (لولا أَنَّكُم تُشرِكُون...).

(٧) أي: إذا كانَ لَهُ هوًى فَهِمَ شيئاً وإن كانَ هو يَرتَكِبُ مِثلَهُ أو أَشَدَّ مِنهُ؛ كاليهودِ؛ أَنكَرُوا على المسلمينَ قَولَهُم وهُم يقولُونَ أَعظَمَ مِنهُ!.

والبَيتَينِ بَعدَهُ[1]؟!.

الرابعةُ: أنَّ هذا ليسَ مِنَ الشركِ الأكبرِ؛ لقولِهِ: «يَمنَعُنِي كَذَا وكَذَا»[2].

الخامسةُ: أنَّ الرُّؤيَا الصالحةَ مِن أَقسَامِ الوَحيِ[3].

السادسةُ: أنها قَد تكونُ سبباً لِشَرعِ بعضِ الأحكامِ[4].

---

(١) يُشِيرُ إلى بَيتَينِ للبُوصِيرِيِّ في بُردَتِهِ:

يَا أَكرَمَ الخَلقِ مَا لِي مَن أَلُوذُ بِهِ	سِوَاكَ عِندَ حُلُولِ الحَادِثِ العَمِمِ
إن لم تَكُن آخِذاً يَومَ المَعَادِ يَدِي	عَفواً؛ وإلا فَقُل: يَا زَلَّةَ القَدَمِ
فَإِنَّ مِن جُودِكَ الدُّنيَا وَضَرَّتَهَا	ومِن عُلُومِكَ عِلمَ اللَّوحِ وَالقَلَمِ

وهذا أَعظَمُ الكُفرِ والغُلُوِّ.

(٢) لأنه لو كانَ مِنَ الشركِ الأكبرِ ما مَنَعَهُ شيءٌ مِن إنكَارِهِ.

(٣) تُؤخَذُ مِن حديثِ الطُّفيلِ؛ ولِقَولِهِ ﷺ: «الرُّؤيَا الصَّالِحَةُ جُزءٌ مِن سِتَّةٍ وأَربَعِينَ جُزءاً مِنَ النُّبُوَّةِ». [رواهُ البخاري].

والرؤيا الصالحة: هي التي تَتَضَمَّنُ الصَّلاحَ، وتَأتِي مُنتَظِمَةً، وليست بِأَضغَاثِ أحلامٍ.

أما **أضغَاثُ الأحلام**: فإنها مُشَوَّشَةٌ غَيرُ مُنتَظِمَةٍ، وذلك مِثلُ الرُّؤيَا التي قَصَّهَا رَجُلٌ على النبيِّ ﷺ قال: (إِنِّي رَأَيتُ رَأسِي قَد قُطِعَ، وإِنِّي جَعَلتُ أَشتَدُّ وَرَاءَهُ سَعياً!)، فَقَالَ النبيُّ ﷺ: «لا تُحَدِّثِ النَّاسَ بِتَلاعُبِ الشيطانِ بِكَ في مَنَامِكَ!». [رواهُ مسلم: كتاب الرؤيا، بابٌ: لا يُخبِرُ بِتَلَاعُبِ الشيطانِ بِهِ في المَنَامِ].

(٤) كَرُؤيَا إبراهيمَ عليه السلام: أنه يَذبَحُ ابنَهُ، وكَرُؤيَا عبدِ اللهِ بنِ زَيدٍ في الأَذَانِ، وهذا في أثناءَ الوَحيِ، أَمَّا بعدَ انقِطَاعِ الوَحيِ فَلا يُتَصَوَّرُ وُجُودُهُ.

وقد أَطلَقَ الشيخُ جَوَازَ شَرعِ الأحكامِ في أثناءِ الوَحيِ وبَعدَهُ؛ إلا إذا خَالَفَ الشريعةَ، وهذا الإطلاقُ فيه نَظَرٌ.

[٤٥] بَاب[(١)]:

مَن سَبَّ[(٢)] الدَّهرَ فَقَد آذَى[(٣)] الله

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيدِ**: أنَّ سبَّ الدَّهرِ فيهِ أذيَّةٌ لله ﷻ ، وهذا يُنافي التوحيدَ إمّا أصلاً وإمّا كمالاً.

- فإذا قصدَ بسبِّ الدهرِ سبَّ الله ﷻ: فهذا يُنافي التوحيد أصلاً.
- وإن قصدَ سبَّ الدهرِ الذي هو الزمنُ: فهذا يُنافي التوحيد كمالاً.

(٢) **السَّبُّ**: الشَّتمُ والتَّقبِيحُ والذَّمُّ وما أَشبَهَ ذلك.

والدَّهرُ: هو الزَّمَانُ والوَقتُ.

وسَبُّ الدَّهرِ ينقسمُ إلى ثلاثة أقسام:

- **الأولُ**: **أن يَقصِدَ الخَبَرَ المحض دُونَ اللَّومِ**: فهذا جائِزٌ.

  مِثلُ:

  - قولِ الرجلِ: (تَعِبنَا في هذا اليَومِ مِن شِدَّةِ الحَرِّ)؛ لأنَّ الأعمالَ بالنِّيَّاتِ.
  - وكَقَولِ لُوطٍ ﵇: ﴿هَٰذَا يَوۡمٌ عَصِيبٞ ٧٧﴾ [هود: ٧٧].

- **الثاني**: **أن يَسُبَّ الدَّهرَ على أنه هو الفاعِلُ**: كأن يَعتَقِدَ ـ بِسَبِّهِ الدَّهرَ ـ أنهُ هو الذي يُقَلِّبُ الأُمُورَ إلى الخَيرِ والشَّرِّ.

  فهذا شِركٌ أكبرُ؛ لأنه اعتَقَدَ أنَّ معَ اللهِ خالِقاً.

- **الثالثُ**: **أن يَسُبَّ الدَّهرَ لا لِاعتِقادِه أنه هو الفاعِلُ**؛ بَل يعتقِدُ أنَّ اللهَ هو الفاعِلُ، لكن يَسُبُّهُ؛ لأنه مَحَلٌّ لِهَذا الأمرِ المكروهِ عندَهُ.

فهذا مُحَرَّمٌ، ولا يَصِلُ إلى دَرَجَةِ الشركِ، وهو مِنَ السَّفَهِ في العَقلِ والضَّلالِ في الدِّينِ؛ لأنه لم يَسُبَّ اللهَ ﷻ مُبَاشَرَةً.

(٣) لا يَلزَمُ مِنَ الأَذِيَّةِ الضَّرَرُ؛ فالإنسانُ يَتَأَذَّى مِن سَمَاعِ القَبِيحِ أو مشاهدَتِهِ، ولكنه لا يَتَضَرَّرُ بذلكَ. =

وقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَقَالُوا۟[1] مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ[2]﴾ الآية. [الجاثية: ٢٤].

● في «الصحيحِ»: عن أبي هريرةَ، عنِ النبيِّ ﷺ قال:

«قالَ اللهُ تعالى: يُؤذِيني[3] ابنُ آدمَ؛ يَسُبُّ[4] الدَّهرَ، وأَنَا الدَّهرُ[5]؛

= وقد أثبتَ اللهُ ﷻ لِنفسِه الأذيةَّ:

- ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ [الأحزاب: ٥٧].

ونَفَى عن نَفسه الضَّرَر:

- ﴿إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّوا۟ ٱللَّهَ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٧٦].
- وفي الحديثِ القدسي: «إِنَّكُم لَن تَبلُغُوا ضُرِّي...». [رواه مسلم].

(١) المرادُ بذلكَ: المشركونَ المُوَافِقونَ لِلدَّهرِيَّةِ.

والمعنى: وما الحياةُ والوُجُودُ إلا هذا؛ فَلَيسَ هناكَ آخِرَةٌ، ويقولون: إنها أَرحَامٌ تَدفَعُ، وأَرضٌ تَبلَعُ، ولاشيءَ سِوَى هذا!.

(٢) أي: طُولُ السِّنِينَ والأمراضُ والهُمُومُ والغُمُومُ لِمَن قَصُرَت مُدَّتُهُ.

ويَرُدُّ الزَّعمَ الأوَّلَ:

- المَنقُولُ: وهو الكتابُ والسُّنَّةُ.
- والمعقولُ.

ويَرُدُّ الزَّعمَ الثاني:

- المَنقُول.
- والمَحسُوسُ.

فإننا نَعلَمُ مَن يَبقَى سِنِينَ طويلةً، كَنُوحٍ عليه السلام، ونُشَاهِدُ أطفالاً وشَبَاباً يموتون مِن غيرِ عِلَّةٍ.

ومناسبةُ الآيةِ: أنَّ مَن نَسَبَ الحوادِثَ إلى الدَّهرِ فَسَوفَ يَسُبُّهُ إذا وَقَعَ فيه ما يَكرَهُهُ.

(٣) أي: يُلحِقُ بِيَ الأَذَى.

فَالأَذِيَّةُ للهِ ثابِتَةٌ، ويَجِبُ علينا إثبَاتُها مع نَفيِ المُمَاثَلَةِ بَينَ الخالِقِ والمخلوقِ.

(٤) الجملةُ تعليلٌ للأَذِيَّةِ أو تفسيرٌ لها؛ لِكَونِهِ يَسُبُّ الدَّهرَ.

(٥) أي: مُدَبِّرُ الدَّهرِ ومُصَرِّفُهُ، قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠]؛ =

أُقَلِّبُ اللَّيلَ وَالنَّهَارَ [(١)] » [(٢)].

● وفي روايةٍ: «لاَ تَسُبُّوا [(٣)] الدَّهرَ؛ فَإِنَّ اللهَ هو الدَّهرُ [(٤)] » [(٥)].

= ولِقَولِهِ ﷻ في الحديثِ القدسي: «أُقَلِّبُ اللَّيلَ والنَّهَارَ»، والليلُ والنهارُ هما الدهرُ.

وهذهِ الجملةُ ليسَت مِن المَجَازِ؛ فإنه ممنوعٌ في كلامِ اللهِ ورسولِهِ، وقد دَلَّ على أنها حقيقةٌ في معناها: السِّيَاقُ والقَرَائِنُ، وليس هذا من التأويل في شيء.

وبهذا عُرِفَ خَطَأُ مَن جَعَلَ (الدَّهرَ) مِن أسماءِ اللهِ.

ولا تَجِدُ في أسماءِ اللهِ تعالى اسماً جَامِداً أبداً؛ لأنَّ الاسمَ الجامِدَ ليسَ فيه معنىً أَحسَنُ، أو غيرُ أَحسَنَ، وأسماءُ اللهِ ﷻ كُلُّهَا حُسنَى؛ فَيَنتَفِي أن يَكُونَ (الدَّهرُ) اسماً للهِ تعالى؛ **لِوَجهَين**:

- **الأولُ**: أنَّ سِيَاقَ الحديثِ يَأبَاهُ غايةَ الإبَاءِ.
- **الثاني**: أنَّ أسماءَ اللهِ حُسنَى و(الدَّهرَ) اسمٌ جامِدٌ لا يَحمِلُ مَعنًى إلا أنه اسمٌ لِلأَوقَاتِ.

(١) أي: ذَوَاتَهُمَا وما يَحدُثُ فيهِمَا، وهذا التَّقلِيبُ لَهُ حكمةٌ قد تَظهَرُ وقد لا تَظهَرُ.

ومُجَرَّدُ ظُهُورِ سُلطَانِ اللهِ وتَمَامِ قُدرَتِهِ هو مِن حِكمَةِ اللهِ؛ لأَجلِ أن يَخشَى الإنسانُ صاحِبَ هذا السلطانِ والقُدرَةِ؛ فَيَتَضَرَّعَ ويَلجَأَ إليهِ.

(٢) رواهُ البخاري [٤٨٢٦].

(٣) هذه الروايةُ فيها التصريحُ بالنهي عن سَبِّ الدَّهرِ.

(٤) أي: مُصَرِّفُ الدَّهرِ ومُدَبِّرُهُ، وهذا تعليلٌ للنهي.

قلتُ: وفي روايةٍ لأَحمدَ: «لا تَسُبُّوا الدَّهرَ؛ فإنَّ اللهَ ﷻ قالَ: أنا الدَّهرُ، والأَيَّامُ واللَّيَالِي لِي، أُجَدِّدُهَا وأُبلِيهَا، وآتِي بِمُلُوكٍ بَعدَ مُلُوكٍ». [انظر «الصحيحة»: ٥٣٢، ويُرَاجَعُ «صحيح الترغيب»: ٢٨٠٣]، و«السُّنَّة»: ١/٢٦٥-٢٦٦ و١/٣٠٤- ٣٠٥، و«الأدب المُفرَد»: ٧٦٩].

(٥) رواهُ مسلم في «الآداب»، وزادَ الحاكمُ في روايةِ أبي هريرة: (الآيةَ، وتلا سُفيانُ هذهِ الآيَةَ). [الصحيحة: ٥٣١].

وفي لفظٍ عند عبد الرزاق [بسند صحيح] عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً، عن الله ﷻ: «يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ؛ يَقُولُ: يَا خَيْبَةَ الدَّهْرِ!؛ فَلَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: يَا خَيْبَةَ الدَّهْرِ!؛ فَإِنِّي أَنَا الدَّهْرُ، أُقَلِّبُ لَيْلَهُ وَنَهَارَهُ، فَإِذَا شِئْتُ قَبَضْتُهُمَا». [هذا لفظ مسلم: ٢٢٤٦].

فيه مسائلُ:

الأولى: النهيُ عن سَبِّ الدَّهرِ.

الثانيةُ: تَسمِيَتُهُ: أَذًى للهِ.

الثالثةُ: التَّأَمُّلُ في قولِهِ: «**فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهرُ**[1]».

الرابعةُ: أنه قد يكونُ سَابّاً ولَو لم يَقصِدهُ بِقَلبِهِ.

---

(١) **معناه**: أَنَّ اللهَ مُقَلِّبُ الدَّهرِ ومُصَرِّفُهُ، **وليس معناهُ**: أنَّ اللهَ هو الدَّهرُ.

[٤٦] بَابُ[1]:
التَّسَمِّي بِـ(قَاضِي القُضَاةِ)[2] وَنَحوِهِ

● في «الصحيحِ»: عن أبي هريرةَ ﵁ عنِ النبيِّ ﷺ قال: «إِنَّ أَخنَعَ[3] اسمٍ عِندَ اللّهِ:

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيدِ**: أنَّ التَّسمِّي بهذه الأسماءِ يتنافى مع التوحيدِ إمّا كمالاً وإمّا أصلاً .

- **فتسميةُ عبدٍ (قاضي القضاة) دونَ اعتقادِ ذلكَ**: شِركٌ ينافي كمالَ التوحيدِ.
- **أما إذا اعتقدَ ذلك**: فهذا شركٌ ينافي أصلَ التوحيدِ.

فمَن تَسَمَّى بهذا الاسمِ فقد جعَلَ نفسَهُ شريكاً معَ اللهِ فيما لا يَستحِقُّهُ إلا اللهُ ﷻ؛ فلا أَحَدَ يَستَحِقُّ أن يكونَ قاضيَ القُضَاةِ أو حَاكِمَ الحُكَّامِ أو مَلِكَ الأَملاكِ إلا اللهُ ﷯، فهو القاضِي فوقَ كُلِّ قاضٍ.

وهذا الحُكْمُ يَنصَبُّ عند الإطلاقِ.

أمَّا عندَ التَّقييدِ ـ كأن يقولَ: قاضِي قُضَاةِ البَلَدِ الفلانِيِّ ـ فَجَائِزٌ، لكنِ الأَفضَلُ أن لا يفعلَ؛ لِئَلا يُعجَبَ الإنسانُ بِنفسِهِ، وأن لا يُسَمِّيَهُ غيرُهُ؛ لِمَا فيه مِنَ المَدحِ.

(٢) أي: وَضعُ الشَّخصِ لِنَفسِهِ هذا الاسمَ، أو رِضَاهُ بِهِ مِن غَيرِهِ.

و(**قَاضِي**): بِمَعنَى حاكِمٍ، و(**القُضَاةُ**): أي الحُكَّامُ، و(**الـ**): لِلعُمُومِ.

والمعنى: التَّسَمِّي بـ(حَاكِمِ الحُكَّامِ) ونحوِهِ، مِثلِ: (مَلِكِ الأَملاكِ)، و(سُلطَانِ السلاطينَ)، وما أَشبَهَ ذلك مما يَدُلُّ على النُّفُوذِ والسُّلطَانِ؛ لأَنَّ (القاضي) جَمَعَ بينَ الإلزامِ والإفتَاءِ، بِخِلافِ (المُفتِي)؛ فهو لا يُلزِمُ.

(٣) أي: أَوضَعَ.

والمرادُ بالاسمِ: المُسَمَّى؛ لأنه جَعَلَ نَفسَهُ في مَرتَبَةٍ عُليَا لا تكونُ إلا للهِ؛ ولهذا عُوقِبَ بِنَقِيضِ قَصدِهِ؛ فَصَارَ أَوضَعَ اسمٍ!.

ولهذا كانَ أَحَبَّ اسمٍ عندَ اللهِ: ما دَلَّ على معنى التَّذَلُّلِ والخُضُوعِ، مِثلُ: (عَبدِ الرَّحمَنِ)، و(عَبدِ اللهِ).

رَجُـلٌ تَسَـمَّى : مَـلِكَ الأَمـلاكِ؛ لا مَـالِـكَ إِلَّا اللهُ[1]» .

قال سُفيَانُ: (مِثلُ: شَاهَان شَاه [2])[3].

• وفي روايةٍ: «أَغيَظُ[4] رَجُلٍ على اللهِ يومَ القيامةِ وأَخبَثُهُ...»[5].

قولُهُ «أَخنَعَ»؛ يعني: أَوضَعَ.

فيه مسائلُ:

الأولى: النهيُ[6] عنِ التَّسَمِّي بـ(مَلِكِ الأَملاكِ).

---

(١) أي : لا مَالِكاً المُلكَ المُطلَقَ إلا اللهُ تعالى ، وأيضاً : لا مَلِكَ إلا اللهُ ، كما في «الفاتِحَةِ»؛

فاللـه ﷻ:

- **مَلِكٌ**: ذو سُلطَةٍ وعَظَمَةٍ وقَولٍ نافِذٍ.
- **ومالِكٌ**: مُتَصَرِّفٌ مُدَبِّرٌ لِجَميعِ مُلكِهِ.

(٢) (شَاهَان شَاه): هذا باللُّغَةِ الفارِسِيَّةِ؛ فـ(شَاهَان): جَمعٌ، بِمَعنَى (أَملاكٍ)، و(شَاه): مُفرَدٌ بِمَعنَى (مَلِكٍ).

والتقديرُ: مَلِكُ الأملاكِ، لكِنَّهُم بِالفَارِسِيَّةِ يُقَدِّمُونَ المُضَافَ إليهِ على المُضَافِ.

(٣) رواهُ البخاري ومسلم.

(٤) **الغيظُ**: مِنَ الغَضَبِ؛ أي: إنَّ أَغضَبَ شَيءٍ عندَ اللهِ وأَخبَثَهُ هذا الاسمُ.

وفي الحديثِ: **إثباتُ الغيظِ للهِ ﷻ**، ويَدُلُّ عليه ما رواهُ الشيخان وأحمد عنِ ابنِ عباسٍ مرفوعاً: «اشتَدَّ غَضَبُ اللهِ على مَن زَعَمَ أَنَّهُ مَلِكُ الأَملاكِ، لا مَلِكَ إلا اللهُ». [وهو في «صحيح الجامع»: ٩٨٨].

(٥) رواهُ مسلم في «الآداب» [ك ٣٨/ح ٢١].

(٦) لأنَّ النهيَ ـ شرعاً ـ لا يُستَفَادُ مِنَ الصِّيغَةِ فَحَسب؛ بَل إذا وَرَدَ الذَّمُّ عَلَيهِ أو سَبُّ فاعِلِهِ أو مَا أَشبهَ ذلك فإنه يُفيدُ النهيَ.

الثانيةُ: أنَّ ما في معناهُ مِثلُهُ، كما قالَ سُفيَانُ.

الثالثةُ: التَّفَطُّنُ لِلتَّغلِيظِ في هذا ونحوِهِ معَ القَطعِ بِأَنَّ القَلبَ لم يَقصِد معناهُ[1].

الرابعةُ: التَّفَطُّنُ أنَّ هذا لإجلالِ اللهِ سبحانه[2].

(١) أي: لم يَقصِد أنه مَلِكُ الأملاكِ أو قاضي القُضَاةِ؛ لِعِلمِهِ أنَّ هناك مَن هو أَبلَغُ مُلكاً وأَحكَمُ قَضَاءً.

(٢) أي: إنَّ النبيَّ ﷺ أَشَارَ إلى العِلَّةِ بِقَولِهِ: «لا مَالِكَ إلا اللهُ».

[٤٧] بَابُ[١]:

احترامِ أسماءِ الله[٢] وتغييرِ الاسمِ لأجلِ ذلك

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيدِ**: أنَّ احترامَ أسمائه ﷻ والمحافظةَ على حقوقه الخاصةِ من التوحيدِ ومكمِّلاتِه.

(٢) تقدمَ [في الصفحة ٢٢٥]: **أنَّ أسماءَ اللّهِ**:

- **مُتَرَادِفَةٌ**: بِاعتبارِ دِلالَتِهَا على الذَّاتِ؛ لأنها تَدُلُّ على ذاتٍ واحدةٍ، وهو اللهُ ﷻ.
- **ومُتَبَايِنَةٌ**: بِاعتبارِ دِلالَتِها على المعنى والصِّفَةِ التي تحمِلُهَا.

فائدة: معنى «مَن أَحصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ»:

- أولاً: الإحَاطَةُ بها لَفظاً.
- ثانياً: فَهمُهَا مَعنًى.
- ثالثاً: التَّعَبُّدُ للّهِ بِمُقتَضَاهَا، **ولِذلِكَ وجهان**:
  - **أن تَدعُوَ اللّهَ بِهَا**: بِأَن تجعَلَهَا وَسِيلَةً إلى مَطلُوبِكَ؛ فَتَختَارَ الاسمَ المناسِبَ لِمَطلُوبِكَ.
  - **أن تَتَعَرَّضَ في عبادَتِكَ لِمَا تَقتَضِيهِ هذه الأسماءُ**: فَمُقتَضَى ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ الرَّحمَةُ، فَاعمَلِ العَمَلَ الصَّالِحَ الذي يكونُ جالِباً لِرَحمَةِ اللهِ.

وقولُهُ: (احتِرَامِ)؛ أي: وُجُوبِ احتِرَامِ أسماءِ اللهِ؛ لأنَّ احتِرَامَهَا احترامٌ للهِ ﷻ ومِن تَعظِيمِ اللهِ؛ فلا يُسَمَّى أَحَدٌ بِاسمٍ مُختَصٍّ باللهِ.

وأسماءُ اللّه تَنقسمُ إلى قسمين:

- **الأول**: **ما لا يَصِحُّ إلا للّه**: فهذا لا يُسَمَّى بِهِ غيرُهُ، وإن سُمِّيَ بِهِ وَجَبَ تَغيِيرُهُ، مِثلُ: ﴿ٱللَّهِ﴾، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾، ﴿رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، ونحوِ ذلك.
- **الثاني**: **ما يَصِحُّ أن يُوصَفَ بِهِ غيرُ اللّه**: مِثلُ: (الرَّحيم)، و(السَّميع)، و(البَصِير) إن لم تُلاحَظِ الصِّفَةُ على أنها عَلَمٌ مَحضٌ، فَإن لُوحِظَتِ الصِّفَةُ مُنِعَ التَّسَمِّي بِهِ.

• عن أبي[1] شُرَيحٍ: (أنه كانَ يُكْنَى: أَبَا الحَكَمِ، فقالَ له النبيُّ ﷺ: «إنَّ اللهَ هو الحَكَمُ[2]، وإليه[3] الحُكْمُ!».

فقالَ: إنَّ[4] قَومِي إذا اختَلَفُوا في شيءٍ أَتَونِي، فَحَكَمتُ بَينَهُم، فَرَضِيَ كِلا الفَرِيقَينِ.

فقالَ: «مَا أَحسَنَ هذا[5]!، فَمَا لَكَ مِنَ الوَلَدِ؟».

قلتُ: شُرَيحٌ، ومُسلِمٌ، وعَبدُ اللهِ.

قال: «فَمَن أَكبَرُهُم؟»، قلتُ: شُرَيحٌ.

قالَ: «فَأَنتَ أَبُو شُرَيحٍ[6]»)[7]. [رواهُ أبو داوُدَ وغيرُهُ].

---

(١) **أبو شريح**: هو هَانِئُ بنُ يَزِيدَ الكِندِيُّ رضي الله عنه، جَاءَ وَافِداً إلى النبيِّ ﷺ معَ قومِهِ.

(٢) أي: المُستَحِقُّ أن يكونَ حَاكِماً على عِبَادِهِ.

(٣) تَقَدُّمُ الخَبَرِ يُفِيدُ الحصرَ، **وعلى هذا**: يكونُ «الحُكْمُ» راجِعاً إلى اللهِ وَحدَهُ.

والحُكْمُ: كَونِيٌّ، وشَرعِيٌّ.

(٤) هذا جوابٌ عن سؤالِ النبيِّ ﷺ لَهُ.

والكُنيَةُ: مَا صُدِّرَ بـ(أَبٍ) أو (أُمٍّ)، وقد تكونُ للمَدحِ، وقد تكونُ للذَّمِّ.

(٥) الإشارةُ تعودُ إلى إصلاحِهِ بينَ قومِهِ.

(٦) **غَيَّرَهُ النبيُّ ﷺ لأمرين**:

- **الأولُ**: أنَّ الحَكَمَ هو اللهُ عز وجل.
- **الثاني**: أنَّ هذا الاسمَ الذي جُعِلَ كُنيَةً لهذا الرجلِ لُوحِظَ فيه مَعنَى الصِّفَةِ، وهي الحُكْمُ؛ فَصَارَ بِذَلكَ مُطَابِقاً لاسمِ ﴿ٱللَّهِ﴾، وليسَ لِمُجَرَّدِ العَلَمِيَّةِ المَحضَةِ.

(٧) رواهُ أبو داود [٤٩٥٥]، وهو صحيحٌ، [كما في الإرواء: ٢٦١٥].

فيه مسائلُ:

الأولى: احتِرَامُ أَسمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ ولو لم يُقصَد مَعناهُ[1].

الثانيةُ: تَغييرُ الاسمِ لأَجلِ ذلك.

الثالثةُ: اختيارُ أَكبَرِ الأبناءِ للكُنيَةِ.

(١) هذا في النَّفسِ منه شيءٌ؛ لأنه إذا لم يَقصِد معناهُ فهو جائزٌ؛ إلا إذا سُمِّيَ بِمَا لا يَصِحُّ إلا للهِ، مِثلِ: ﴿ٱللَّهِ﴾ و﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ ومَا أَشبَهَ ذلك؛ فهذه لا تُطلَقُ إلا على اللهِ ﷻ مهما كان.

وأمَّا ما لا يَختَصُّ باللهِ فإنه يُسَمَّى بِهِ غيرُ اللهِ إذا:

- لم يُلاَحَظ معنى الصِّفَةِ.
- وكانَ المَقصُودُ مُجَرَّدَ العَلَمِيَّةِ فَقَط؛ لأنه لا يكونُ مُطَابِقاً لاسمِ اللهِ.

ولذلكَ: كانَ فِي الصَّحَابَةِ مَن اسمُهُ: (الحَكَمُ)، ولم يُغَيِّرهُ النبيُّ ﷺ، كالحَكَمِ بنِ الحارِثِ السُّلَمِيِّ، والحَكَمِ بنِ سعيدِ بنِ العاصِ، والحَكَمِ بنِ عبدِ اللهِ الثَّقَفِيِّ، وغيرِهِم. [كما في «الإصابة»].

[٤٨] بَابُ[(١)]: مَن هَزَلَ بِشَيءٍ فِيهِ ذِكرُ[(٢)] اللهِ أَوِ القُرآنِ أَوِ الرَّسُولِ[(٣)]

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيدِ**: أنَّ مَن هَزَلَ بشيءٍ مِن ذلكَ فقد نقضَ أصلَ توحيدِهِ باتِّفاقِ أهلِ السُّنَّةِ.

(٢) **الظاهرُ**: أنَّ المرادَ: مَن هَزَلَ بِشَيءٍ فيهِ ذِكرُ اللهِ، مِثلِ الأحكامِ الشرعيةِ، أو هَزَلَ بِالقرآنِ، أو هَزَلَ بِالرَّسُولِ ﷺ؛ فيكونُ مَعطُوفاً على قولِهِ: (**بِشَيءٍ**).

والهَزْلُ: السُّخرِيَةُ والاستِهزَاءِ.

ومَن هَزَلَ باللهِ أو بِآياتِهِ الكَونيَّةِ أو الشَّرعِيَّةِ أو بِرُسُلِهِ فهو كافرٌ؛ لأنَّ مُنَافَاةَ الاستهزاءِ للإيمانِ عظيمةٌ؛ إذ كيفَ يَسخَرُ ويَستَهزِئُ بِأَمرٍ يُؤمِنُ بِهِ؟!.

فالمؤمِنُ بالشيءِ لا بُدَّ أن يُعَظِّمَهُ، وأن يكونَ في قلبِهِ مِن تَعظِيمِهِ ما يَلِيقُ بِهِ.

والكُفرُ كُفرَان:

- كُفرُ إِعرَاضٍ.
- وكُفرُ مُعَارَضَةٍ.

والمُستَهزِئُ كافِرٌ كُفرَ مُعَارَضَةٍ؛ فهو أَعظَمُ مِمَّن يَسجُدُ لِصَنَمٍ فقط.

واعلَم أنَّ العلماءَ اختلفوا: **هل تُقبَلُ تَوبَةُ السَّابِّ**؟

والصَّوَابُ: أنها تُقبَلُ؛ لِعُمُومِ الأَدِلَّةِ الدَّالَّةِ على قَبُولِ التَّوبَةِ؛ إلا أنَّ السَّابَّ لِلرَّسُولِ ﷺ **تُقبَلُ تَوبَتُهُ، ويَجِبُ قَتلُهُ**؛ **لأنهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ أمرَانِ**:

- الأولُ (**أَمرٌ شَرعِيٌّ**): لِكَونِهِ رسولَ اللهِ ﷺ، ومِن هذا الوَجهِ تُقبَلُ تَوبَتُهُ إذا تَابَ.
- الثاني (**أَمرٌ شَخصِيٌّ**): لِكَونِهِ مِنَ المُرسَلِينَ، ومِن هذا الوَجهِ يَجِبُ قَتلُهُ؛ لِحَقِّهِ ﷺ.

ويُقتَلُ بَعدَ تَوبَتِهِ على أنهُ مُسلِمٌ، كذا قال الشيخُ، ورَجَّحَهُ شيخُ الإسلامِ، وفيه نَظَرٌ.

(٣) **المرادُ بِهِ ـ هنا ـ**: اسمُ الجِنسِ، فَيَشمَلُ جميعَ الرُّسُلِ، وليسَتِ اللامُ للعَهدِ.

وقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ (١) لَيَقُولُنَّ (٢) إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ (٣)﴾ الآية(٤).

[التوبة: ٦٥].

---

(١) الخِطَابُ للنبيِّ ﷺ؛ أي: لئن سَأَلْتَ هؤلاءِ الذين يَخُوضُونَ ويَلعَبُونَ بِالاستِهزَاءِ بِاللهِ وكتابِهِ ورَسُولِهِ والصَّحَابَةِ...

(٢) جوابُ القَسَمِ؛ ولهذا جاءَتِ اللامُ التي تَقتَرِنُ بِجَوَابِ القَسَمِ دُونَ الفَاءِ التي تَقَعُ في جَوَابِ الشَّرطِ.

(٣) أي: مَا لَنَا قَصدٌ، ولكننا نَخُوضُ ونَلعَبُ.

- **واللَّعِبُ**: يُقصَدُ بِهِ الهُزْءُ.
- **وأمَّا الخَوضُ**: فهو كلامٌ عائِمٌ لا زِمَامَ لهُ.

وذلك إذا وُصِفَ بِهِ القَولُ.

وأمَّا إذا لم يُوصَف بِهِ فيكونُ:

- **الخَوضُ**: في الكلامِ.
- **واللَّعِبُ**: في الجَوَارِحِ.

و﴿إِنَّمَا﴾: أَدَاةُ حَصرٍ، أي: مَا شَأنُنَا وحَالُنَا إلا أننا نَخُوضُ ونَلعَبُ.

(٤) وسياق الآية: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَائِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [التوبة: ٦٥ ـ ٦٦].

وقولُهُ: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ﴾ الاستفهامُ للإنكارِ والتَّعَجُّبِ.

وقولُهُ: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا﴾: المرادُ بالنهيِ التَّيئِيسُ.

وقولُهُ: ﴿قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾؛أي: بِالاستِهزَاءِ.

• عنِ ابنِ عُمَرَ[1] ومحمدِ بنِ كعبٍ وزَيدِ بنِ أَسلَمَ وقَتَادَةَ[2] ـ دَخَلَ حَدِيثُ بَعضِهِم في بَعضٍ[3] ـ:

أنَّه قـالَ رَجُلٌ في غزوَةِ تَبُوكَ[4]: (مَـا رَأَينَا[5] مِثلَ[6] قُرَّائِنَا هَؤُلاءِ أَرغَبَ[7] بُطُوناً، ولا أَكذَبَ أَلسُناً، ولا أَجبَنَ[8] عِندَ اللِّقَاءِ!)؛ يعني رسولَ اللهِ ﷺ وأصحابَهُ القُرَّاءَ. فقالَ له عَوفُ بنُ مالكٍ: (كَذَبتَ[9]، ولكنَّكَ مُنَافِقٌ[10]، لأُخبِرَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ).

---

(١) **ابن عمر**: هو عبدُ اللهِ الصَّحَابِيُّ، رضي الله عنه.

(٢) هؤلاء الثلاثةُ تَابِعِيُّونَ؛ فالرِّوايةُ عنِ ابنِ عُمَرَ مَوصُولَةٌ، وعنِ الثلاثةِ مُرسَلَةٌ.

(٣) أي: إنَّ هذا الحديثَ مجموعٌ مِن كلامِهِم، وهذا يفعلُهُ بعضُ أَئِمَّةِ الحديثِ، كالزُّهرِيِّ وغيرِهِ، ويُسمَّى: **التلفيقَ بين الرواياتِ**.

(٤) **تَبُوكُ**: في أَطرَافِ الشامِ، وكانت هذه الغَزوَةُ في رَجَبَ حينَ طابَتِ الثِّمَارُ.

(٥) يُحتَمَلُ أن تكونَ بَصَرِيَّةً، أو قَلبِيَّةً ولها مفعولانِ.

(٦) مَفعُولٌ أَوَّلُ لـ(رَأَينَا).

(٧) المفعولُ الثاني لـ(رَأَينَا)؛ أي: أَوسَعَ.

(٨) **الجُبنُ**: هو خَوَرٌ في النَّفسِ، يَمنَعُ المَرءَ مِنَ الإقدَامِ على ما يَكرَهُ، فهو خُلُقٌ نَفسِيٌّ ذَمِيمٌ.

وهذه الأوصافُ هي صِفَاتُ المنافقين، وليست صِفَاتِ المؤمنين:

- فالمؤمِنُ «يَأكُلُ بِمِعًى» ـ وقد تُلفَظُ: بِمَعيٍ ـ «وَاحِدٍ، وَالكَافِرُ يَأكُلُ بِسَبعَةِ أَمعَاءٍ».
- والمؤمنُ أَصدَقُ الناسِ لِسَاناً: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ١٥﴾ [الحجرات: ١٥ والحشر: ٨]، والمنافِقُونَ أَكذَبُ الناسِ: ﴿وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ ١٠٧﴾ [التوبة: ١٠٧ والحشر: ١١].
- والمنافِقُونَ مِن أَجبَنِ الناسِ: ﴿يَحۡسَبُونَ كُلَّ صَيۡحَةٍ عَلَيۡهِمۡ﴾ [المنافقون: ٤].

(٩) أي: أَخبَرتَ بِخِلافِ الواقعِ.

(١٠) لأنه لا يُطلِقُ هذه الأوصَافَ على رسولِ اللهِ ﷺ وأصحابِهِ إلا مُنَافِقٌ.

فَذَهَبَ عَوفٌ إلى رسولِ اللهِ ﷺ لِيُخبِرَه، فَوَجَدَ القُرآنَ قد سَبَقَهُ[1].

فَجَاءَ ذلكَ الرجلُ إلى رسولِ اللهِ ﷺ وقدِ ارتَحَلَ ورَكِبَ نَاقَتَهُ[2]، فَقَالَ: (يا رسولَ اللهِ، إنما كُنَّا نَخُوضُ ونَتَحَدَّثُ حَدِيثَ الرَّكبِ؛ نَقطَعُ بِهِ عَنَاءَ الطَّرِيقِ!).

فقـالَ ابـنُ عُمَرَ: (كـأني[3] أَنظُـرُ إليه مُتَعَلِّقاً بِنِسعَةِ[4] نَـاقَـةِ رَسُـولِ اللهِ ﷺ، وإنَّ الحِجَارَةَ تَنكُبُ رِجلَيهِ[5]، وهو يقولُ: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾، فيقولُ له رسولُ اللهِ ﷺ: ﴿أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ۝٦٥﴾؟ [التوبة: ٦٥]، مَا يَلتَفِتُ إليهِ، ومَا يَزِيدُهُ عليه[6])[7].

فيه مسائلُ:

الأولى (وهي العظيمةُ): أنَّ مَن هَزَلَ بهذا فهو كافرٌ.

الثانيةُ: أنَّ هذا هو تفسيرُ الآيةِ فيمَن فَعَلَ ذلك كائِناً مَن كانَ[8].

---

(١) أي: الوَحيَ.

(٢) الظاهرُ: أنه مِن عَطفِ التفسيرِ؛ لأنَّ رُكُوبَ الناقَةِ هو الارتِحَالُ.

(٣) (كَأَنَّ): إذا دَخَلَت على مُشتَقٍ فهي للتَّوَقُّعِ، وإذا دَخَلَت على الجامِدِ فهي للتَّشبِيهِ، وهنا دَخَلَت على جامِدٍ.

والمعنى: كأنه الآنَ أَمَامِي مِن شِدَّةِ يَقِينِي بِهِ.

(٤) هي الحِزَامُ الذي يُربَطُ بِهِ الرَّحلُ.

(٥) أي: يَمشِي، والحِجَارَةُ تَضرِبُ رِجلَيهِ، وكأنهُ ـ واللهُ أعلمُ ـ يَمشِي بِسُرعَةٍ، ولكنه لا يُحِسُّ ـ في تلكَ الحالِ ـ؛ لأنه يُريدُ أن يَعتَذِرَ.

(٦) أي: لا يَزِيدُهُ على ما ذَكَرَ مِن تَوبِيخٍ امتِثَالاً لأَمرِ اللهِ ﷻ.

(٧) صَحَّحَهُ الشيخُ الوادعي في «الصحيح المسند من أسباب النزول» [ص: ١١٢].

(٨) أي: سواءٌ كانَ منافِقاً أو غيرَ منافِقٍ، ثُمَّ استهزَأَ، فإنه يَكفُرُ، كائِناً مَن كانَ.

الثالثةُ: الفَرقُ بينَ النَّميمَةِ والنَّصِيحَةِ للهِ ولِرَسُولِهِ[1].

الرابعةُ: الفَرقُ بينَ العَفوِ الذي يُحِبُّهُ اللهُ وبينَ الغِلظَةِ على أعداءِ اللهِ[2].

الخامسةُ: أنَّ مِنَ الأعذارِ ما لا يَنبَغِي أن يُقبَلَ[3].

(١) لأنَّ **النَّميمةَ**: هي نَقلُ كلامِ الغَيرِ للغَيرِ بِقَصدِ الإفسَادِ، وهي مِن أَكبَرِ الذُّنُوبِ.

أَمَّا **النَّصِيحَةُ للهِ وللرَّسُولِ**: فلا يُقصَدُ بها ذلك، **وإنما يُقصَدُ بها**: احتِرَامُ شَعَائِرِ اللهِ ﷻ، وإِقَامَةُ حُدُودِهِ، وحِفظُ شَرِيعَتِهِ.

(٢) العَفوُ الذي يُحِبُّهُ اللهُ هو الذي فيه إصلاحٌ؛ لأنَّ اللهَ ﷻ اشتَرَطَ ذلك في العَفوِ، فقال: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠]؛ أي: ﴿فَمَنْ﴾ كانَ عَفوُهُ مُشتَمِلاً على الإصلاحِ ﴿فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾، وَمَن كانَ عَفوُهُ إفسَاداً لا إصلاحاً فإنه آثِمٌ بهذا العَفوِ.

(٣) فالأَصلُ في الاعتِذَارِ أن يُقبَلَ، لا سِيَّمَا إذا كان المُعتَذِرُ مُحسِناً لكن حَصَلَت منهُ هفوةٌ، فإن عُلِمَ أنه اعتِذَارٌ باطِلٌ فإنه لا يُقبَلُ.

[٤٩] بَابٌ[(١)]:

مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى:

﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ[(٢)] رَحْمَةً مِّنَّا[(٣)] مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ[(٤)] لَيَقُولَنَّ[(٥)] هَٰذَا لِي[(٦)]﴾ الآية[(٧)] [فصلت: ٥٠].

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيد**: أنَّ إضافةَ النعمةِ لغيرِ اللهِ ﷻ تتنافى معَ التوحيدِ، وفي ذلك **ثلاثةُ أوجه**:

- إضافتُها إلى نفسِهِ دونَ اللهِ ﷻ: فهذا شركٌ أكبرُ يُنافي أصلَ التوحيدِ.
- إضافتُها إلى نفسِهِ وأنه مستحِقٌّ لذلك دونَ تفضُّلٍ من اللهِ ﷻ: فهذا فيه خللٌ في العبودية.
- أن يجحدَ النعمةَ من اللهِ ﷻ: فهذا كفرٌ أكبرُ مخرجٌ من الملةِ.

فالإنسانُ إذا أَضَافَ النِّعمَةَ إلى عَمَلِهِ وكَسبِهِ فَفِي ذلك نَوعٌ مِنَ الإشراكِ بالرُّبُوبِيَّةِ.

وإذا أَضَافَهَا إلى اللهِ ﷻ لكنهُ زَعَمَ أنه مُستَحِقٌّ لِذلكَ، وأنَّ ما أَعطاهُ اللهُ ليسَ مَحضَ تَفَضُّلٍ لكنْ لأنه أَهلٌ؛ ففيهِ نَوعٌ مِنَ التَّعَلِّي والتَّرَفُّعِ في جانِبِ العُبُودِيَّةِ.

(٢) الضميرُ يعودُ على (الإنسانِ).

والمرادُ به: الجِنسُ..، إلا أنه يَمنَعُ مِن هذهِ الخِصَالِ الإيمانُ.

(٣) أَضَافَهُ اللهُ إليه؛ لِوُضُوحِ كَونِهَا مِنَ اللهِ؛ ولِتَمَامِ مِنَّتِهِ بِهَا.

(٤) أي: إنه لم يَذُقِ الرَّحمَةَ مِن أَوَّلِ أَمرِهِ؛ بل أُصِيبَ بِضَرَّاءَ ـ كالفَقرِ ـ ثُمَّ أَذَاقَهُ بعدَ ذلك الرَّحمَةَ، حتى يُحِسَّ بِهَا.

(٥) اللامُ واقِعَةٌ في جَوَابِ القَسَمِ المُقَدَّرِ قَبلَ اللامِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَئِنْ﴾.

(٦) هذا كُفرٌ بِنعمَةِ اللهِ وإعجابٌ بِالنَّفسِ.

(٧) وتتمة الآية: ﴿وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّ لِي عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ فَلَنُنَبِّئَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِمَا عَمِلُوا۟ وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ ۝٥٠﴾ [فصلت: ٥٠].

• قالَ مُجاهِدُ: (هذا بِعَمَلِي، وأنا مَحْقُوقٌ بِهِ[١]).

• وقال ابنُ عباس: (يُرِيدُ: مِن عِندِي).

وقولِهِ: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ[٢] عِندِيٓۚ﴾ [القصص: ٧٨]:

• قال قتادةُ: (على عِلمٍ مِنِّي بِوُجُوهِ المَكَاسِبِ[٣]).

• وقالَ آخرونَ: (على عِلمٍ مِنَ اللهِ أني لَهُ أَهلٌ[٤])، وهذا معنى قولُ مجاهدٍ: (أُوتِيتُهُ على شَرَفٍ).

---

(١) رواهُ ابنُ جرير [٢٣٦٢٧].

(٢) له تفسيرانِ، كما سيأتي.

(٣) **على هذا التفسيرِ**: يكونُ العِلمُ عائِداً على الإنسانِ؛ أي: إنني عَالِمٌ بِوُجُوهِ المَكَاسِبِ، ولا فَضلَ لأَحَدٍ عليَّ فيما أُوتِيتُهُ، وإنما الفَضلُ لي.

وعليه: يكونُ هذا كُفراً بِنعمَةِ اللهِ وإعجاباً بِالنَّفسِ.

(٤) **وعلى هذا التفسيرِ**: يكونُ مُدِلّاً على اللهِ، وأنه أَهلٌ ومُستَحِقٌ لأَن يُنعِمَ اللهُ عليهِ.

و(العِلمُ) ـ هنا ـ عائِدٌ على اللهِ ﷻ، وكأنهُ هو الذي لهُ الفَضلُ على اللهِ ﷻ؛ لأنَّ اللهَ أَعطَاهُ ذلك لِكَونِهِ أَهلاً لِهذهِ النعمةِ!.

وعلى كِلا التفسيرين: فهو ليسَ شاكِراً للهِ.

والحَقُّ أنَّ كُلَّ ما نُؤتَاهُ مِنَ النِّعَمِ فهو مِنَ اللهِ، ويجبُ شُكرُها.

وشُكرُ النِّعمَةِ له أركان:

١. الاعترافُ بها في القلبِ.

٢. الثناءُ على اللهِ باللسانِ.

٣. العَمَلُ بِالجَوَارِحِ بِمَا يُرضِي المُنعِمَ ﷻ.

• وعن أبي هريرة ﵁: أنه سَمِعَ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «إنَّ ثلاثةً مِن بني إسرائيلَ[(١)]: أَبرَصَ وأَقرَعَ وأَعمَى، فأَرَادَ[(٢)] اللهُ أن يَبتَلِيَهُم، فَبَعَثَ إليهم مَلَكاً[(٣)].

فَأَتَى الأَبرَصَ، فقالَ: أيُّ شَيءٍ أَحَبُّ إليك؟، قال: لَونٌ حَسَنٌ، وجِلدٌ حَسَنٌ، ويَذهَبُ[(٤)] عَنِّي الذي قَد قَذَرَنِي الناسُ بِهِ[(٥)]».

قال: «فَمَسَحَهُ[(٦)]، فَذَهَبَ عنهُ قَذَرُهُ، وأُعطِيَ لَوناً حَسَناً، وجلداً حَسَناً.

قال: فَأَيُّ المالِ أَحَبُّ إليك؟، قال: الإبِلُ[(٧)] ـ أوِ «البَقَرُ» شَكَّ إسحاقُ ـ، فَأُعطِيَ نَاقَةً عُشَرَاءَ[(٨)]، وقالَ: بَارَكَ اللهُ لكَ فيها[(٩)]».

---

(١) القَصَصُ الوَارِدَةُ في القرآنِ وصحيحِ السُّنَّةِ ليسَ المقصودُ منها مُجَرَّدَ الخَبَرِ؛ بل يُقصَدُ منها العِبرَةُ والعِظَةُ، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ ...﴾ [يوسف: ١١١].

قولُهُ ﷺ: «مِن بَنِي إِسرائيلَ»: في مَحَلِّ نَصبِ نَعتٍ لـ «ثَلاثَةً».

(٢) على إثباتِ الفَاءِ: يكونُ خَبَرُ «إِنَّ» محذوفاً، تَقدِيرُهُ: أَنعَمَ اللهُ عليهم.

وفي بعضِ النُّسَخِ: «أَرَادَ»؛ وعليهِ: يكونُ خبراً لـ «إِنَّ».

والإرادَةُ ـ هنا ـ كَونِيَّةٌ.

(٣) أَصلُ (المَلَكِ): مأخوذٌ مِنَ (**الأُلُوكَةِ**)، وهي الرسالةُ.

(٤) يجوزُ فيه الرفعُ والنصبُ.

(٥) الباءُ للسببيةِ.

(٦) لِيَتَبَيَّنَ أنَّ لِكُلِّ شيءٍ سبباً.

(٧) الظاهرُ: أنه الإبلُ، كما يَدُلُّ عليه السِّيَاقُ.

(٨) **الناقة العُشَراء**: هي التي بَلَغَ حَملُهَا عَشَرَةَ أشهرٍ أو ثمانيةً.

(٩) يُحتَمَلُ أنَّ لَفظَهُ لَفظُ الخَبَرِ؛ ومعناهُ: الدُّعَاءُ، وهو الأقربُ، ويحتملُ أنه خبرٌ محضٌ.

قال: «فَأَتَى الأَقْرَعَ، فقالَ: أيُّ شيءٍ أَحَبُّ إليك؟، قال: شَعرٌ حَسَنٌ، ويَذهَبُ عَنِّي الذي قد قَذَرَني الناسُ بِهِ.

فَمَسَحَهُ، فَذَهَبَ عنهُ، وأُعطِيَ شَعراً حَسَناً.

فقالَ: أيُّ المالِ أَحَبُّ إليك؟، قال: البَقَرُ ـ أوِ «الإِبلُ»[1] ـ ، فَأُعطِيَ بَقَرَةً حامِلاً، قال: بَارَكَ اللهُ لكَ فيها.

فَأَتَى الأَعمَى، فَقَالَ: أيُّ شيءٍ أَحَبُّ إليك؟، قالَ: أن يَرُدَّ اللهُ إِلَيَّ بَصَرِي فَأُبصِرَ بِهِ النَّاسَ[2].

فَمَسَحَهُ، فَرَدَّ اللهُ إليهِ بَصَرَهُ.

قال: فَأَيُّ المالِ أَحَبُّ إليك؟، قال: الغَنَمُ[3]، فَأُعطِيَ شَاةً وَالِداً.

فَأُنتِجَ[4] هَذَانِ، ووَلَّدَ هَذا؛ فَكَانَ لهذا وَادٍ مِنَ الإبِلِ، ولهذا وَادٍ مِنَ البَقَرِ، ولهذا وَادٍ مِنَ الغَنَمِ».

---

(١) الشكُّ مِن إسحاقَ، وسِياقُ الحديثِ يدلُّ على أنه أُعطِيَ البَقَرَ.

(٢) لم يَطلُب بَصَراً حَسَناً، وإنما طَلَبَ بَصَراً يُبصِرُ به الناسَ فقط، وهذا يدلُّ على قناعَتِهِ بالكفايةِ.

(٣) هذا يدلُّ على زُهدِهِ، كما يدلُّ على أنه صاحِبُ سَكِينَةٍ وتَوَاضُعٍ؛ لأنَّ السكينةَ في أصحابِ الغَنَمِ.

(٤) « فَأُنتِجَ »: بالضَّمِّ، وفي روايةٍ: بالفَتحِ.

وفي روايةٍ: «فَنَتَجَ هَذَانِ»، والأصلُ ـ في اللُّغَةِ ـ في مادةِ (نَتَجَ): أنها مَبنِيَّةٌ للمَفعُولِ.

والإشارةُ إلى صاحبِ الإبلِ والبقرِ.

قالَ: «ثُمَّ إنه أَتَى الأَبرَصَ في صُورَتِهِ[١] وَهَيئَتِهِ، فقال: رَجُلٌ مِسكينٌ[٢]، وابنُ سبيلٍ[٣]، قدِ انقَطَعَت بِيَ الحِبَالُ[٤] في سَفَرِي؛ فلا[٥] بَلاَغَ لِيَ اليومَ إلا باللهِ ثُمَّ بِكَ، أَسأَلُكَ[٦] ـ بِالَّذِي أَعطَاكَ اللَّونَ الحَسَنَ والجِلدَ الحَسَنَ والمَالَ ـ بَعِيراً أَتَبَلَّغُ بِهِ في سَفَرِي.

فقال: الحُقُوقُ كَثِيرَةٌ![٧].

فقالَ له: كأني[٨] أَعرِفُكَ!، أَلَم[٩] تَكُن أَبرَصَ؛ يَقذَرُكَ الناسُ؟ فَقيراً؛ فَأَعطَاكَ اللهُ ﷻ المالَ؟!.

فقال: إنما وَرِثتُ هذا المالَ كابِراً[١٠] عَن كابِرٍ.

---

(١) الصورةُ في الجِسمِ، والهيئةُ في الشكلِ واللباسِ.

(٢) خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، تقديرُهُ: (أنا رجلٌ مسكينٌ).

(٣) «ابنُ سبيلٍ»: سُمِّيَ بذلك؛ لِمُلاَزَمَتِهِ للطريقِ، فَكُلُّ شيءٍ يُلازِمُ شيئاً فإنه يَصِحُّ أن يُضَافَ إليهِ بِلَفظِ البُنُوَّةِ.

(٤) «الحِبَالُ»: الأسبابُ، فـ(الحَبلُ) يُطلَقُ على السَّبَبِ، وبالعكسِ.

(٥) «لا»: نافيةٌ للجِنسِ، والبَلاغُ: بمعنى الوُصُولِ.

والمعنى: لا شيءَ يُوصِلُنِي إلى أَهلِي إلا باللهِ ثمَّ بكَ.

(٦) السُّؤَالُ ـ هنا ـ سؤالُ استِجدَاءٍ، وليسَ سُؤالَ استِخبَارٍ.

(٧) أي: هذا المالُ الذي عِندِي مُتَعَلِّقٌ بِهِ حُقُوقٌ كثيرةٌ، وتَنَاسَى أنَّ اللهَ هو الذي أَعطاهُ المالَ ومَنَّ عليه بِالجِلدِ الحَسَنِ واللونِ الحَسَنِ.

(٨) «كأنَّ» هنا: للتحقيقِ؛ لأنها دَخَلَت على مُشتَقٍ، فهِيَ إمَّا للتحقيقِ أو لِلظَّنِّ.

(٩) الاستفهامُ للتقريرِ؛ لِدُخولِهِ على «لم»، كقولِهِ تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ [الشرح: ١].

(١٠) منصوبةٌ بِنَزعِ الخافِضِ؛ أي: (مِن كابِرٍ)؛ أي: ممن يَكبُرُنِي، وهو الأبُ.

وقوله «عَن كابِرٍ»: وهو الجَدُّ، ويُحتَمَلُ الكِبرُ المعنويُّ؛ أي: إننا شُرَفاءُ وسَادَةٌ.

فقالَ: إن كُنتَ[1] كاذِباً فَصَيَّرَكَ اللهُ إلى ما كُنتَ».

قال: «وأَتَى [2] الأقرَعَ في صُورَتِهِ، فقالَ لهُ مِثلَ ما قالَ لهذا، ورَدَّ[3] عليه مِثلَ ما رَدَّ عليه هذا، فقال: إن كُنتَ كاذِباً فَصَيَّرَكَ اللهُ إلى ما كُنتَ.

وأَتَى الأعمى في صُورَتِهِ، فقال: رَجُلٌ مِسكِينٌ، وابنُ سبيلٍ، قدِ انقَطَعَت بِيَ الحِبَالُ في سَفَرِي، فَلا بَلاغَ لِيَ اليومَ إلا باللهِ ثُمَّ بِكَ، أَسأَلُكَ بالذي رَدَّ عليك بَصَرَكَ شَاةً أَتَبَلَّغُ بِهَا في سَفَرِي.

فقال: كُنتُ أَعمَى[4] فَرَدَّ اللهُ إِلَيَّ بَصَرِي، فَخُذ ما شِئتَ، ودَع مَا شِئتَ، فَوَاللهِ لا أَجهَدُكَ[5] اليومَ بِشيءٍ أَخَذتَهُ لِلهِ[6].

فقال: أَمسِك مَالَكَ؛ فإنما ابتُلِيتُم، فَقَد رَضِيَ اللهُ عنك[1] وسَخِطَ على صَاحِبَيكَ».

[أخرجاهُ].

---

(١) «إِنْ»: شرطيةٌ، ولها مُقَابِلٌ؛ يعني: إن كُنتَ صَادِقاً فَأَبقَى اللهُ عليكَ النِّعمَةَ، والتعبيرُ بـ«إِنْ» الشرطِيَّةِ الدَّالَّةِ على الاحتمالِ: مِن بابِ التَّنَزُّلِ معَ الخَصمِ؛ لإِدحَاضِ حُجَّتِهِ.

(٢) الفاعِلُ: المَلَكُ، وقد جاءَ في «البخاريِّ»: «وُفقَ صُورَتِهِ وهَيئَتِهِ».

(٣) أي: الأقرَعُ.

فَكِلا الرجلينِ غيرُ شاكرٍ لِنِعمَةِ اللهِ ولا مُعتَرِفٍ بها.

(٤) اعترفَ بِنِعمَةِ اللهِ، وهذا أَحَدُ أركانِ الشُّكرِ.

(٥) **الجَهدُ**: المَشَقَّةُ.

والمعنى: لا أَشُقُّ عليك بِمَنعٍ ولا مِنَّةٍ.

واعترافُهُ بِلِسَانِهِ مُطَابِقٌ لِمَا في قلبِهِ؛ فيكونُ دالّاً على الشُّكرِ بالقَلبِ بِالتَّضَمُّنِ.

(٦) اللامُ للاختِصَاصِ.

والمعنى: لأَجلِ اللهِ.

فيه مسائلُ:

الأولى: تفسيرُ الآيةِ.

الثانيةُ: ما معنى: ﴿لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِي﴾[2] [فصلت: ٥٠].

الثالثةُ: ما معنى قولِهِ: ﴿أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِيٓ﴾ [القصص: ٧٨].

الرابعةُ: ما في هذه القِصَّةِ العَجِيبَةِ مِنَ العِبَرِ العظيمةِ.

---

(١) أي: لأَنكَ شَكَرتَ نِعمَةَ اللهِ بِالقَلبِ واللسانِ والجوارِحِ.

(٢) اللامُ: لِلاستِحقَاقِ.

والمعنى: إني حَقِيقٌ بِهِ وجَدِيرٌ بِهِ.

[٥٠] بَابُ :

[مَن شَكَرَ نعمةَ اللهِ ﷻ فقد حقَّقَ التوحيد](١)

قولُ اللهِ تعالى : ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا(٢) صَٰلِحًا....

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيدِ**: أنَّ مَن التزمَ عهدَ اللهِ ﷻ وأدَّى شكرَ نعمتِهِ فقد حقَّقَ التوحيدَ؛ فالنِّعمُ وكمالُ الولدِ يُوجِبُ شُكرَ المنعم ﷻ.

(٢) الضميرُ يعودُ على ما سَبَقَ مِنَ الآياتِ، وهو قولُهُ تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ۖ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ ۖ فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٨٩﴾﴾ [الأعراف: ١٨٩].

وقولُهُ: ﴿نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ **فيها قولان**:

- **الأولُ**: آدَمَ، وجَعَلَ منهُ حَوَّاءَ.
- **الثاني**: أنَّ المرادَ بالنَّفسِ الجِنسُ، وجَعَلَ مِن هذا الجِنسِ زَوجَهُ.

وقولُهُ: ﴿لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾: تعليلٌ لِكَونِهَا مِن جِنسِهِ، أو مِنَ النَّفسِ المُعَيَّنَةِ.

وسكونُه إليها ظاهرٌ مِن أمرين:

- أنَّ بينهما مِنَ المودَّةِ والرحمةِ ما يَقتَضِي الأُنسَ، والاطمِئنَانَ، والاستقرارَ.
- سُكُونٌ مِن حيثُ الشهوةُ.

قولُهُ: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا﴾؛ أي: جَامَعَهَا، ولا يُصَرَّحُ في القرآنِ والسُّنَّةِ، بِلَفظِ الجِمَاعِ، إلا إذا دَعَتِ الحاجةُ إلى ذلك، وتَشبِيهُ عُلُوِّ الرجلِ المرأةَ بالغشيانِ أمرٌ ظاهِرٌ، كما أنَّ الليلَ يسترُ الأرضَ بِظَلامِهِ، وقالَ: ﴿تَغَشَّىٰهَا﴾، ولم يَقُل: غَشِيَهَا؛ لأنَّ الأولَ أَبلَغُ، وفيه شيء من المعالجة.

قولُهُ: ﴿حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا﴾: الحملُ في أَوَّلِهِ خفيفٌ؛ نُطفَةٌ، ثُمَّ عَلَقَةٌ، ثُمَّ مُضغَةٌ.

قولُهُ: ﴿فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾: تَجَاوَزَت هذا الحملَ الخفيفَ، مِن غيرِ تَعَبٍ، ولا إعيَاءٍ.

قولُهُ: ﴿أَثْقَلَت﴾: الإثقَالُ: آخِرُ الحملِ. =

....﴿جَعَلَا[1] لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَآۚ[2]﴾ الآية. [الأعراف: ١٩٠].

= قولُهُ: ﴿دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا﴾: أَتَى بالأُلوهِيَّةِ والرُّبُوبيةِ؛ لأنَّ الدُّعَاءَ يَتَعَلَّقُ بِهِ الأمرانِ.

وقولُهُ: ﴿صَٰلِحًا﴾؛ أي: صَلاحَ البَدَنِ، كما قال كثير من المفسرين، وقيلَ: يَشمَلُ الدِّينَ والبَدَنَ معاً، ولا مانع أن يكون شاملاً لهما.

قولُهُ تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا﴾: أي: لَمَّا حَصَلَ المطلوبُ؛ لم تَحصُلِ النتيجةُ؛ أي: الشكرُ الذي وَعَدَ اللهَ ﷻ بِهِ ، بل ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَآۚ﴾ ، وكانوا مشركينَ بَدَلَ أن يكونوا شاكرينَ.

(١) الجوابُ مُتَعَقِّبٌ للشرطِ، وهذا يَدُلُّ على أنَّ الشركَ منهما حَصَلَ حينَ الإتيَانِ وهو صغيرٌ. ومِثلُ هذا لا يُعرَفُ: أَيَصلُحُ في دينِهِ في المستَقبَلِ أم لا؟.

(٢) **وذلك على ثلاثةِ أوجه**:

١. **أن يَعتَقِدَ أنَّ الذي أتى بهذا الوَلَدِ هو الوَلِيُّ الفُلانِيُّ**: فهذا شركٌ أكبرُ، لأنهما أَضَافَا الخَلقَ إلى غيرِ اللهِ.

٢. **أن يُضِيفَ سَلامَةَ المولُودِ ووِقَايَتَهُ إلى الأطبَّاءِ وإرشَادَاتِهِم**: وما أشبهَ ذلك؛ فهو نوعٌ مِنَ الشركِ، ولا يَصِلُ إلى حدِّ الشركِ الأكبرِ؛ لأنه أضافَ النعمةَ إلى السببِ، ونَسِيَ المُسَبِّبَ، وهو اللهُ.

٣. **أن يُشرِكَ مِن ناحيةِ العُبُوديةِ**: فَيُقَدِّمَ مَحَبَّتَهُ على مَحَبَّةِ اللهِ ورَسُولِهِ، ويُلهِيَهُ عن طاعةِ اللهِ ورسولِهِ.

والآيةُ صريحةٌ واضحةٌ: أنَّ قولَهُ: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ﴾ [الأعراف: ١٨٩]؛ أي: مِن جِنسٍ واحدٍ. وليسَ فيها تَعَرُّضٌ لآدَمَ بِوَجهٍ مِنَ الوُجُوهِ، ويكونُ السِّيَاقُ فيها جارِياً على الأُسلُوبِ العربِيِّ الفصيحِ، الذي له نَظِيرٌ في القرآنِ، كقولِهِ تعالى: ﴿لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ بَعَثَ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ﴾ [آل عمران: ١٦٤]؛ أي: مِن جِنسِهِم.

وبذلك يَسلَمُ الإنسانُ مِن إشكالاتٍ كثيرةٍ. =

• قال ابنُ حَزمٍ: **اتَّفَقُوا على تَحريمِ كُلِّ اسمٍ مُعَبَّدٍ لِغَيرِ اللهِ؛ كعَبدِ عُمَرَ، وعَبدِ الكَعبَةِ، وما أشبهَ ذلك، حاشَا عبدَ المُطَّلِبِ**[1].

• وعنِ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما في الآيةِ؛ قال: **(لَمَّا تَغشَّاهَا آدمُ حَمَلَت، فَأَتَاهُمَا إبليسُ، فقال: إني صاحِبُكُمَا الذي أَخرَجتُكُمَا مِنَ الجنَّة، لَتُطِيعَانِّي[2] أو لأَجعَلَنَّ لَهُ قَرنَي إيَّلٍ[3]، فَيَخرُجَ مِن بَطنِكِ، فَيَشُقَّهُ، وَلأَفعلَنَّ، وَلأَفعَلَنَّ ـ يُخَوِّفُهُمَا ـ، سَمِّيَاهُ: عَبدَ الحارِثِ. فَأَبَيَا أن يُطِيعَاهُ، فَخَرَجَ مَيِّتاً.**

= **والقَولُ الأوَّلُ** ـ بأنَّ المقصودَ في الآيةِ آدمُ عليه السلام وزوجُهُ حوَّاءُ ـ **باطِلٌ مِن وُجُوهٍ**:

١. أنه ليسَ في ذلك خَبَرٌ صحيحٌ.

٢. أنه لو كانت هذه القِصَّةُ في آدمَ وحَوَّاءَ لكانَ حالُهُمَا: إمَّا أن يَتُوبَا مِنَ الشركِ، أو يَمُوتَا عليه؛ فإن قُلنَا: مَاتَا عليهِ كانَ ذلك أَعظَمَ مِن قَولِ الزَّنَادِقَةِ في آدمَ ما قالوا.

٣. وإن كانا تَابَا مِنَ الشركِ فلا يَلِيقُ باللهِ سبحانه وتعالى وحكمتِهِ وعَدلِهِ أن يَذكُرَ خَطَأَهُمَا ولا يَذكُرَ تَوبَتَهُمَا.

٤. أنَّ الأنبياءَ معصومون مِنَ الشركِ، باتِّفَاقِ العلماءِ، وآدمُ نبيٌّ.

٥. أنه ثَبَتَ في حديثِ الشفاعةِ: أنَّ الناسَ يَأتُونَ آدمَ يَطلُبُونَ منه الشفاعةَ، فَيَعتَذِرُ بِأَكلِهِ مِنَ الشجرةِ، وهو معصيةٌ، ولو وَقَعَ منه الشركُ لَكَانَ اعتذارُهُ بِهِ أقوى وأولى.

إلى غيرِ ذلك مِنَ الوُجُوهِ.

(١) لأنه مُختَلَفٌ فيهِ، وليس فيه إجماعٌ على تحريمِهِ، والصوابُ تحريمُهُ، وأمَّا حديثُ: «**أنا ابنُ عبدِ المطلب...**» [رواه البخاري] فهو مِن بابِ الإخبارِ، وليس من بابِ الإنشاءِ، ولم يَرِد عنه صلى الله عليه وسلم أنه سَمَّى: عبدَ المطلب، أو أنه أمَرَ أصحابَهُ، أو أَقَرَّهُم.

ومِثلُهُ قولُهُ صلى الله عليه وسلم: «**إنما بَنُو هاشِمٍ وبَنُو عبدِ مَنَافٍ شيءٌ واحِدٌ**». [رواه البخاري].

ولا يجوز التَّسَمِّي بعبدِ مَنَافٍ، وقال العلماءُ: **حاكِي الكُفرِ ليس بِكافِرٍ**.

(٢) جملةٌ قَسَمِيَّةٌ، **والتقديرُ**: واللهِ...

(٣) (إيَّلِ): هو ذَكَرُ الأَوعالِ.

ثمَّ حَمَلَت، فَأَتَاهُما، فقَالَ مِثلَ قولِهِ، فَأَبَيَا أن يُطِيعَاهُ، فَخَرَجَ مَيِّتاً.

ثمَّ حَمَلَت، فَأَتَاهُمَا، فذَكَرَ لَهُمَا، فَأَدرَكَهُمَا حُبُّ الوَلَدِ، فَسَمَّيَاهُ: عَبدَ الحارِثِ[1]، فَذَلكَ قولُهُ تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ [الأعراف: ١٩٠]. [رواهُ ابنُ أبي حاتِمٍ[2]].

- وله بسندٍ صحيحٍ عن قَتَادَةَ، قال: (شركاءَ في طاعتِهِ، ولم يكن في عبادتِهِ)[3].
- وله بسندٍ صحيحٍ عن مجاهدٍ، في قولِهِ: ﴿لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا﴾ [الأعراف: ١٨٩]؛ قال: (أَشفَقَا إلا يكونَ إنساناً[4]).
- وذُكِرَ معناهُ عنِ الحَسَنِ وسعيدٍ[5]، وغيرِهِمَا.

فيه مسائلُ:

الأولى: تحريمُ كُلِّ اسمٍ مُعَبَّدٍ لِغَيرِ اللهِ[6].

الثانيةُ: تفسيرُ الآيةِ.

---

(١) لأن (الحارثَ) اسمُ إبليس.

(٢) رواهُ ابنُ جرير [١٢٠٤٦] مِن طريقينِ ضعيفينِ ، وضَعَّفَهُمَا ابنُ حزمٍ ، ورُوِيَ مرفوعاً ولا يَصِحُّ، ورواه الترمذي [٣٢٨٦]، وعِلَّتُهُ: تَفَرُّدُ عُمَرَ بنِ إبراهيمَ؛ حديثُهُ عن قَتَادَةَ مُضطَرِبٌ، وفيه أيضاً عَنعَنَةُ الحَسَنِ عَن سَمُرَةَ، [وانظر «الضعيفة»: ٣٤٢].

(٣) رواهُ ابن جرير [١٢٠٤٩].

(٤) رواه ابن جرير [١٢٠٥٠].

(٥) أمَّا ما ذُكر عن سعيد فرواه ابنُ جرير [١٢٠٥٢]، وأمَّا ما ذُكر عن الحَسَنِ فلم أَرَهُ عنه، وإنما رَوَى ابنُ جريرٍ [١٢٠٥٥] عنِ الحسنِ قال: (عُنِيَ بهذا ذُرِّيَّةُ آدمَ؛ مَن أَشرَكَ منهم بعدَهُ)، وصَحَّحَهُ ابنُ كثيرٍ في «تفسيرِهِ»، وابنُ القَيِّمِ في «التِبيَانِ». [كما في «الضعيفة»].

(٦) تؤخذُ مِنَ الإجماعِ على ذلك.

الثالثةُ: أنَّ هذا الشركَ في مجردِ تسميةٍ لم تُقصَد حقيقَتُهَا[1].

الرابعةُ: أنَّ هِبَةَ اللهِ للرجلِ البِنتَ السَّوِيَّةَ مِنَ النِّعَمِ[2].

الخامسةُ: ذِكرُ السَّلَفِ الفَرقَ بينَ الشركِ في الطاعَةِ والشركِ في العبادَةِ[3].

---

(١) وهذا بناءً على ما ذُكِرَ عنِ ابنِ عباسٍ، وقد عَلِمتَ أنه لا يَصِحُّ.

(٢) هذا بناءً على ثُبُوتِ القِصَّةِ وأنَّ المرادَ بقولِهِ: ﴿صَٰلِحًا﴾؛ أي: بَشَراً سَوِيّاً، وحتى معَ عَدَمِ ثُبُوتِهَا فإنَّ هِبَةَ البِنتِ والوَلَدِ السَّوِيَّينِ مِن أكبرِ النِّعَمِ.

(٣) وهذا ـ أيضاً ـ بناءً على القِصَّةِ.

[٥١] بَابُ:

[إفرادَ اللهِ ﷻ بأسمائِهِ وصفاتِهِ من التوحيد][(١)]

قَولُ اللهِ تَعَالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ[(٢)] ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ[(٣)] بِهَاۖ وَذَرُواْ[(٤)]...

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيد**: أنَّ إفرادَ اللهِ ﷻ بأسمائِهِ وصفاتِهِ جزءٌ من توحيد الألوهيةِ.

وهذا البابُ يتعلقُ بتوحيدِ الأسماءِ والصفاتِ؛ لأنَّ هذا الكتابَ جامِعٌ لأَنواعِ التوحيدِ الثلاثةِ: العبادةِ، والرُّبُوبيةِ، والأسماءِ والصفاتِ.

وتوحيدُ الأسماءِ والصِّفَاتِ: هو إفرادُ اللهِ ﷯ بما ثَبَتَ له مِن صفاتِ الكمالِ على وَجهِ الحقيقةِ، بلا تَمثِيلٍ ولا تَكييفٍ ولا تعطيلٍ؛ لأنك إذا عَطَّلتَ لم تُثبِت، وإن مَثَّلتَ لم تُوحِّد.

(٢) في الآيةِ تقديمٌ وتأخيرٌ؛ لإفادةِ الحَصرِ.

و﴿ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾: مُؤَنَّثُ (أَحسَن)، فهي اسمُ تفضيلٍ.

والمعنى: بالِغَةٌ في الحُسنِ أَكمَلَهُ؛ لأنَّ اسمَ التفضيلِ يدلُّ على هذا، والتفضيلُ ـ هنا ـ مُطلَقٌ، فأسماءُ اللهِ تعالى بالِغَةٌ في الحُسنِ أَكمَلَهُ مِن كُلِّ وَجهٍ، ليس فيها نَقصٌ لا فَرضاً ولا احتِمَالاً.

(٣) **الدعاءُ**: هو السُّؤَال.

والدعاءُ:

- **قد يكونُ بِلسانِ المَقَالِ**: مِثلَ: اللَّهُمَّ اغفر يا غفورُ، وهكذا.
- **أو بِلِسانِ الحالِ**: وذلك بالتَّعَبُّدِ له.

وهذانِ الدعاءان هما: دعاءُ المسألةِ، ودُعاءُ العبادةِ.

والأمرُ بالدعاءِ بأسماءِ اللهِ يَتَضَمَّنُ الأمرَ بِمَعرِفَتِها؛ خِلافاً لما قالَهُ بعضُ المُدَاهِنينَ في وقتِنَا الحاضرِ: (إنَّ البحثَ في الأسماءِ والصفاتِ لا فائدةَ فيه ولا حاجةَ إليه!).

(٤) ﴿وَذَرُواْ﴾؛ أي: اترُكُوا.

...﴿ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ[1] فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ﴾ الآية[2]. [الأعراف: ١٨٠].

- ذَكَرَ ابنُ أبي حاتِمٍ، عنِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (﴿يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ﴾ [الأعراف: ١٨٠]: يُشرِكُون[3]).

- وعنه: (سَمَّوُا: اللَّاتَ مِنَ الإلهِ، والعُزَّى مِنَ العزيزِ).

- وعنِ الأعمشِ: (يُدخِلُونَ فيها ما ليسَ منها[4]).

---

(١) **والإلحادُ**: مأخوذٌ مِنَ (اللَّحدِ)؛ لأنه مائِلٌ إلى جِهَةِ القِبلَةِ، والإلحادُ: المَيلُ بها عمَّا يجبُ فيها، **وهو أنواعٌ**:

١. أن يُنكِرَ شيئاً مِنَ الأسماءِ أو مما دَلَّت عليه مِنَ الصفاتِ أو الأحكامِ.

٢. أن يُثبِتَ للهِ أسماءً لم يُسَمِّ اللهُ بها نفسَهُ، كَقَولِ الفلاسفةِ: إنه العِلَّةُ الفاعِلَةُ، وبعضُهُم يُسَمِّيهِ: (العَقلَ الفَعَّالَ).

٣. أن يجعَلَهَا دَالَّةً على التشبيهِ.

٤. أن يَشتَقَّ مِن هذهِ الأسماءِ أسماءً للأصنامِ، حتى يُلقُوا عليها شيئاً مِنَ الأُلُوهِيَّةِ؛ لِيُسَوِّغُوا ما هُم عليه.

(٢) وقوله: ﴿سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١٨٠﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وهو الإلحادُ؛ أي: ﴿سَيُجۡزَوۡنَ﴾ جَزَاءَهُ المُطَابِقَ للعَمَلِ، ولم يَقُل: سَيُجزَونَ العقابَ؛ إشارةً إلى أنَّ الجزاءَ مِن جِنسِ العَمَلِ، وهذا وَعِيدٌ.

(٣) تفسيرٌ لِلإلحادِ.

ويَتَضَمَّنُ الإشراكَ مِن جهتين:

- أن يجعَلُوها دَالَّةً على المُمَاثَلَةِ.
- أن يَشتَقُّوا منها أسماءً للأصنامِ.

(٤) هذا أحدُ أنواعِ الإلحادِ؛ لأنَّ الواجِبَ فيها الوُقُوفُ على ما جاءَ بِهِ السَّمعُ.

والإلحادُ يشمَلُ الإلحادَ في الآياتِ الكونيةِ والشرعيةِ: =

فيه مسائلُ:

الأولى: إثباتُ الأسماءِ.

الثانيةُ: كونُها حُسنَى.

الثالثةُ: الأمرُ بِدُعَائِهِ بها.

الرابعةُ: تَركُ مَن عارَضَ مِنَ الجاهِلِينَ المُلحِدِينَ[1].

الخامسةُ: تفسيرُ الإلحادِ فيها.

السادسةُ: وَعِيدُ مَن أَلحَدَ.

= **فالإلحادُ في الآياتِ الكونيةِ ثلاثةُ أنواعٍ**:

١. اعتقادُ أنَّ أحداً سِوَى اللهِ مُنفَرِدٌ بها، أو ببعضِهَا.

٢. اعتقادُ أنَّ أحداً مُشَارِكٌ للهِ فيها.

٣. اعتقادُ أنَّ للهِ فيها مُعِيناً في إيجادِهَا، وخَلقِهَا، وتَدبيرِهَا.

والدليلُ على ذلك: قولُهُ تعالى: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمۡلِكُونَ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا لَهُمۡ فِيهِمَا مِن شِرۡكٖ وَمَا لَهُۥ مِنۡهُم مِّن ظَهِيرٖ ٢٢﴾ [سبأ: ٢٢]؛ أي: مُعِينٍ.

وكُلُّ ما يُخِلُّ بِتوحيدِ الربوبيةِ فإنه داخِلٌ في الإلحادِ في الآياتِ الكونيةِ.

والإلحادُ في الآياتِ الشرعيةِ ثلاثةُ أنواعٍ أيضاً:

١. تَكذِيبُهَا فيما يَتعَلَّقُ بالأخبارِ.

٢. مُخَالَفَتُهَا فيما يَتعَلَّقُ بالأحكامِ.

٣. التحريفُ في الأخبارِ والأحكامِ.

(١) أي: تَركُ سبيلِهِم، وليس **المعنى**: أن لا نَدعُوهُم ولا نُبَيِّنَ لهم.

[٥٢] بَابٌ[(١)]:

لا يُقَالُ[(٢)]: (السَّلامُ[(٣)] عَلَى اللهِ)[(٤)]

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيدِ**: أنَّ قولَ: (السلامُ على اللهِ) يُوهِمُ النقصَ في حقِّ اللهِ ﷻ؛ فهو يُنافي التوحيدَ إما كمالاً وإما أصلاً.

فمعنى (السلام): إخبارٌ للمسلَّمِ عليه بسلامتِه من غَيلةِ المسلِّمِ وغِشِّهِ ومَكرِهِ ومَكرُوهٍ يَنالُه منه، فَيَرُدُّ عليه الرَّادُّ مثلَ ذلكَ؛ أي: (فعلَ اللهُ بك ذلكَ، وأحلَّه عليك).

وإنَّ صفاتِهِ ﷻ عُليَا كامِلَةٌ، كما أنَّ أسماءَهُ حُسنَى.

والدليلُ: قولُهُ تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٧].

والمَثَلُ الأعلى: الوَصفُ الأكمَلُ.

- فمقصودُ البابِ الأولِ: إثباتُ الأسماءِ الحُسنَى للهِ المُتَضَمِّنَةِ لِصِفَاتِهِ.
- ومقصودُ هذا البابِ: سلامةُ صِفَاتِهِ مِن كُلِّ نقصٍ.

فـ(السلامُ) اسمٌ:

- **ثُبُوتِيٌّ**: أي: يُرَادُ به ثُبُوتُ هذا الاسمِ لهُ والصِّفَةِ التي تَضَمَّنَهَا.
- **وسَلبِيٌّ**: أي: يُرادُ بِهِ نفيُ كلِّ نقصٍ أو عَيبٍ يَتَصَوَّرُهُ الذِّهنُ أو يَتَخَيَّلُهُ العقلُ.

(٢) هذه الترجمةُ أتى بها المؤلفُ بِصِيغةِ النَّفيِ، وهو يقتضي ـ هنا ـ التحريمَ.

(٣) **السَّلامُ له عِدَّةُ مَعَانٍ**:

- **التَّحِيَّةُ**: كما يُقَالُ: سَلِّمِ على فُلانٍ.
- **السَّلامَةُ مِنَ النَّقصِ والآفَاتِ**: كقولِنَا: السلامُ عليكَ ـ أيُّهَا النبيُّ ـ ورحمةُ اللهِ وبَرَكَاتُهُ.
- **اسمٌ مِن أسماءِ اللّهِ تعالى**.

(٤) **وذلك مُحَرَّمٌ لأُمُورٍ**: =

• في «الصحيحِ»: عنِ ابنِ مسعودٍ ﵁ قال: (كنا إذا كُنَّا معَ النبيِّ ﷺ في الصلاةِ قُلنَا: السَّلامُ على اللهِ مِن عبادِهِ[1]، السلامُ على فُلانٍ[2]، فقالَ النبيُّ ﷺ: «لا تَقُولُوا: السَّلامُ على اللهِ، فإنَّ اللهَ هوَ السَّلامُ[3] !»)[4].

فيه مسائلُ:

الأولى: تفسيرُ السلامِ[5].

= ١. أنَّ مِثلَ هذا الدعاءِ يُوهِمُ النَّقصَ في حَقِّ اللهِ ﷻ ، فتَدعُو اللهَ أن يُسَلِّمَ نفسَهُ مِن ذلك ؛ إذ لا يُدعَى لِشَيءٍ بالسلامِ مِن شيءٍ إلا إذا كانَ قابِلاً أن يَتَّصِفَ بِهِ، واللهُ ﷻ مُنَزَّهٌ عن صفاتِ النقصِ.

٢. إذا دَعوتَ اللهَ أن يُسَلِّمَ نفسَهُ فَقَد خالفتَ الحقيقةَ؛ لأنَّ اللهَ يُدعَى ولا يُدعَى له؛ فهو ﷻ غنيٌّ عنا، ولكن يُثنَى عليه بِصِفَاتِ الكَمَالِ.

(١) أي: يَطلُبُونَ السلامَةَ للهِ مِنَ الآفاتِ؛ لأنَّ قولَ الإنسانِ: «السلامُ عليكم» خَبَرٌ بمعنى الدعاءِ.

وله معنيان:

١. **اسمُ السلامِ عليك**: أي: عليك بركاتُهُ بِاسمِهِ.

٢. **السلامَةُ مِن اللهِ عليك**: فهو سلامٌ بمعنى تَسليمٌ.

(٢) وفي روايةٍ: (السلامُ على جِبريلَ وميكائيلَ...).

(٣) وهذا نَهيُ تحريمٍ؛ لأنَّ السلامَ لا يَحتَاجُ إلى سلامٍ.

(٤) رواهُ البخاري ومسلم.

(٥) (**السلامُ**):

بالنسبةِ لِكونِهِ اسماً مِن أسماءِ اللهِ؛ معناه: السالِمُ مِن كُلِّ نقصٍ وعَيبٍ.

وبالنسبةِ لكونِهِ تَحيةً؛ **له معنيان**:

١. **تقديرُ مُضافٍ**: أي: اسمُ السلامِ عليك؛ أي: اسمُ اللهِ ـ الذي هو السلامُ ـ عليك.

٢. أنَّ (**السلامَ**) اسمُ مصدرٍ بمعنى (**التسليمَ**) الذي هو مصدر، كـ(**كلام**) بمعنى (**التكليم**)؛ يعني: تُخبرُ خَبَرَاً، يُرادُ به الدعاءُ؛ أي: أسألُ اللهَ أن يُسَلِّمَكَ تسليماً.

الثانيةُ: أنه تَحِيَّةٌ.

الثالثةُ: أنها لا تَصلُحُ للّٰهِ.

الرابعةُ: العِلَّةُ في ذلك[1].

الخامسةُ: تَعلِيمُهُمُ التَّحِيَّةَ التي تَصلُحُ للّٰهِ[2].

---

(١) وهي: أنَّ اللّٰهَ هو السلامُ.

(٢) تؤخذُ مِن تتمةِ الحديثِ: «... **فإذا صَلَّى أَحَدُكُم فَلْيَقُل: التَّحِيَّاتُ للّٰهِ...**». [رواه البخاري: ٨٣١، وانظر تخريجَ الحديثِ في «الإرواء»: ٣٢١].

[٥٣] بَابٌ[1]:

قَولِ: «اللَّهُمَّ[2] اغفِر[3] لي إِن شِئتَ»

- في «الصحيحِ[4]»: عن أبي هريرةَ ﵁: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال:

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيدِ**: أنَّ اللهَ ﷻ له الكمالُ المطلقُ في سلطانهِ وأفعالِهِ، والخلقُ كلُّهم مفتقرون إليه.

ومناسبةُ البابِ للتوحيدِ مِن جهتين:

١. **مِن جِهَةِ الرُّبُوبيةِ**: فإنَّ مَن أَتَى بما يُشعِرُ بأنَّ اللهَ له مُكرِهٌ لم يَقُم بِتَمامِ رُبُوبِيَّتِهِ تعالى، وكذلك فيه نقصٌ مِن ناحيةِ الربوبيةِ مِن جهةٍ أخرى، وهو أنَّ اللهَ يَتَعَاظَمُ الأشياءَ التي يُعطِيها، فكانَ فيه قَدحٌ في جودِهِ وكَرَمِهِ.

٢. **مِن ناحيةِ العَبدِ**: فإنه يُشعِرُ بِاستغنائِهِ عن ربهِ، وهذا نَقصٌ في توحيدِ الإنسانِ، سواءٌ مِن جهةِ الأُلُوهيةِ أوِ الرُّبُوبيةِ أوِ الأسماءِ والصِّفاتِ.

وعَقَدَ المؤلفُ هذا البابَ؛ لِمَا تَضَمَّنَهُ هذا الحديثُ مِن كَمَالِ سُلطَانِ اللهِ وكَمَالِ جُودِهِ وفَضلِهِ، وذلك مِن صفاتِ الكمالِ.

(٢) «اللَّهُمَّ»: معناها: (يا اللهُ)، لكن لِكَثرَةِ الاستعمالِ حُذِفَت ياءُ النِّداءِ وعُوِّضَ عنها الميمُ، وجُعِلَ العِوَضُ في الآخِرِ تَيَمُّناً بِالابتداءِ بِذِكرِ اللهِ.

(٣) **المَغفِرَةُ**: سَترُ الذَّنبِ معَ التجاوُزِ عنهُ؛ لأنها مُشتَقَّةٌ مِنَ **(المِغفَرِ)**، وهو ما يُستَرُ بِهِ الرأسُ للوقايَةِ مِنَ السهامِ.

ويدلُّ على هذا المعنى: قولُ اللهِ ﷿ للعبدِ المؤمنِ حينَما يَخلُو بِهِ ويُقَرِّرُهُ بِذُنُوبِهِ يومَ القيامةِ: «**قَدْ سَتَرْتُهَا عَلَيكَ فِي الدُّنيا، وأنا أَغفِرُهَا لكَ اليومَ**». [رواه البخاري].

(٤) رواهُ البخاري ومسلم.

«لا يَقُل أَحَدُكُم: اللهُمَّ اغفِر لِي[1] إن شِئتَ، اللَّهُمَّ ارحَمنِي إن شِئتَ، لِيَعزِمِ[2] المَسأَلَةَ؛ فإنَّ اللهَ لا مُكرِهَ[3] لَهُ».

• ولمسلمٍ: «وَليُعظِمِ الرَّغبَةَ؛ فإنَّ اللهَ لا يَتَعَاظَمُهُ شيءٌ أَعطَاهُ».

فيه مسائلُ:

الأولى: النهيُ عنِ الاستثناءِ في الدعاءِ[4].

---

(١) «اللهُمَّ اغفِر لِي»: النجاةُ مِنَ المكروهِ، والثانيةُ: «ارحَمنِي»: الوُصُولُ إلى المطلوبِ؛ فيكونُ هذا الدعاءُ شاملاً لكلِّ ما فيه حُصُولُ المطلوبِ وزَوَالُ المكروهِ.

(٢) اللامُ: لامُ الأمرِ.

والمعنى: أن لا يكونَ في تَرَدُّدٍ؛ بل يَعزِمُ بِدُونِ تَرَدُّدٍ ولا تَعليقٍ.

(٣) تعليلٌ للنهيِ.

أي: لا أَحَدَ يُكرِهُهُ على ما يُريدُ فَيَمنَعَهُ منهُ، أو ما لا يُريدُ فَيُلزِمَهُ بِفعلِهِ؛ لأنَّ الأمرَ كُلَّهُ للهِ وَحدَهُ.

والمَحظُورُ في هذا التعليقِ مِن وُجُوهٍ ثلاثةٍ:

١. أنه يُشعِرُ بأنَّ اللهَ له مُكرِهٌ على شيءٍ، وأنَّ وَرَاءَهُ مَن يستطيعُ أن يَمنَعَهُ.

٢. وأنَّ القائِلَ كأنه يَرَى أنَّ هذا أمرٌ عظيمٌ على اللهِ؛ فقد لا يشاؤُهُ؛ لِكَونِهِ عظيماً عندَهُ.

نَظِيرُ ذلك: أن تقولَ لِشخصٍ مِنَ الناسِ ـ والمِثَالُ للصورةِ بالصورةِ، لا للحقيقةِ بالحقيقةِ -: أَعطِنِي مِليُوناً إن شِئتَ؛ لأَجلِ أن تُهَوِّنَ عليه المسألةَ.

ولهذا قال ﷺ: «وَليُعظِمِ الرَّغبَةَ»؛ أي: وَليَسأَلِ ما شاءَ مِن قليلٍ وكثيرٍ.

٣. أنه يُشعِرُ بأنَّ الطالبَ مُستَغنٍ عنِ اللهِ، كأنه يقولُ: إن شِئتَ فافعل، وإن شئتَ فلا تفعل، فأنا لا يَهُمُّنِي؛ ولهذا قال: «وَليُعظِمِ الرَّغبَةَ»؛ أي: يَسأَلُ بِرَغبَةٍ عظيمةٍ، والتعليقُ يُنَافِي ذلك، والإنسانُ ينبغي أن يَدعُوَ اللهَ تعالى، وهو يَشعُرُ أنه مُفتَقِرٌ إليه غايَةَ الافتِقَارِ.

(٤) المرادُ بالاستثناءِ ـ هنا ـ: الشَّرطُ؛ فإنَّ الشرطَ يُسَمَّى: استثناءً، بدليلِ قولِهِ ﷺ لِضُبَاعَةَ بِنتِ الزُّبَيرِ: «حُجِّي واشتَرِطِي؛ فإنَّ لكِ على رَبِّكِ ما استَثنَيتِ». [رواه البخاري والنسائي، وهو مُخَرَّجٌ في «الإرواء»: ٤/١٨٦].

الثانيةُ: بَيَانُ العِلَّةِ في ذلك[1].

الثالثةُ: قولُهُ: «**لِيَعزِمِ المَسأَلَةَ**».

الرابعةُ: إِعظَامُ الرغبةِ.

الخامسةُ: التَّعليلُ لهذا الأمرِ[2].

---

(١) سبقَ أنها ثلاثُ عِلَلٍ.

(٢) وهو قولُهُ: «**فإنَّ اللهَ لا يَتَعَاظَمُهُ شيءٌ**»، أو «**لا مُكرِهَ لَهُ**».

وفي التعليلِ حُسنُ تَعلِيمِ الرسولِ ﷺ؛ إذا ذَكَرَ شيئاً قَرَنَهُ بِعِلَّتِهِ.

وفي ذِكرِ عِلَّةِ الحُكمِ فوائدُ:

١. **بَيَانُ سُمُوِّ الشريعةِ**: وأنه ما مِن شيءٍ تَحكُمُ بِهِ إلا ولَهُ عِلَّةٌ وحِكمَةٌ.
٢. **زيادَةُ طُمَأنِينَةِ الإنسانِ**: لأنه إذا فَهِمَ العِلَّةَ مع الحُكمِ اطمَأَنَّ.
٣. **القياسُ**: إذا كانتِ المسألةُ في حُكمٍ مِنَ الأحكامِ؛ فَيُلحَقُ بِهَا ما شارَكَهَا في العِلَّةِ.

[٥٤] بَابٌ(١): لا يقُولُ: (عَبدِي وَأَمَتي)(٢)

- في «الصحيح»: عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «لا يَقُل أحدُكُم: أَطعِمْ(٣)

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيدِ**: أنَّ هذه الألفاظَ ينبغي احترامُها وصرفُها للهِ سبحانه وتعالى وحدَه؛ من بابِ تجريدِ التوحيدِ لله سبحانه وتعالى حتى في الألفاظِ.

(٢) **الحُكمُ في ذلك ينقسمُ إلى قسمين**:

١. **أن يُضِيفَهُ إلى غيرِهِ**: مِثلُ أن يقولَ: عَبدُ فُلانٍ، أو: أَمَةُ فُلانٍ؛ فهذا جائزٌ.

قالَ الله تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلۡأَيَـٰمَىٰ مِنكُمۡ وَٱلصَّـٰلِحِينَ مِنۡ عِبَادِكُمۡ وَإِمَآئِكُمۡۚ﴾ [النور: ٣٢]، وإلى غيرِ ذلك مِنَ الأدلةِ.

٢. **أن يُضِيفَهُ إلى نفسِهِ**:

وله صورتَان:

- **الأولى**: **أن يكونَ بِصِيغَةِ الخَبَرِ**:

مِثلُ: (أَطعَمتُ عَبدِي)، و(كَسَوتُ عَبدِي)، فإن قالَهُ في غَيبَةِ العَبدِ فلا بأسَ بِهِ، وإن قالَهُ في حَضرَتِهِ فإن تَرَتَّبَ عليه مَفسَدَةٌ تَتَعَلَّقُ بالعَبدِ أو السَّيِّدِ مُنِعَ، وإلا فلا؛ لأنَّ قائِلَ ذلك لا يَقصِدُ العُبُودِيَّةَ التي هي الذُّلُّ، وإنما يَقصِدُ أنه مملوكٌ.

- **الثانيةُ**: **أن يكونَ بصيغةِ النِّداءِ**:

فَيَقُولُ السَّيِّدُ: (يا عَبدِي، هاتِ كَذَا)؛ فهذا مَنهِيٌّ عنه، وقدِ اختلفَ العُلماءُ في النهيِ، **والراجحُ**: التفصيلُ في ذلكَ، **وأَقَلُّ أَحوَالِهِ**: الكَرَاهَةُ.

قلتُ: قَد نَقَلَ الحافظُ في «الفتح» الاتفاقَ على أنَّ الكراهةَ للتنزيهِ، فَليُنظَر.

(٣) أي: لا يَقُل أحدُكُم لِعَبدِ غَيرِهِ، ويُحتَمَلُ أن يَشمَلَ قَولَ السيدِ لعبدِهِ، حيثُ يَضَعُ الظاهِرَ مَوضِعَ المُضمَرِ تَعَاظُماً. =

= **وإضافةُ (الرَّبِّ) إلى غيرِ اللهِ ﷻ أقسامٌ:**

١. **أن تكونَ الإضافةُ إلى ضميرِ المخاطَبِ**: فَيُكرَهُ؛ للنهيِ عنه؛ لأنَّ فيه مَحذُورَينِ:

- مِن جهةِ الصيغةِ: لأنه يُوهِمُ معنىً فاسِداً بالنسبةِ لِكلمةِ (رَبّ)؛ لأنَّ (الربَّ) مِن أسمائِهِ ﷻ.
- مِن جهةِ المعنى: أنه يُشعِرُ العبدَ أوِ الأَمَةَ بالذّلِّ.

٢. **أن تكونَ الإضافةُ إلى الضميرِ الغائبِ**: فهذا لا بأسَ بِهِ، كَحَديثِ: «**... حتى يَجِدَهَا رَبُّهَا...**»، وذلكَ في حديثِ ضَالَّةِ الإبِلِ [عند البخاري ومسلم].

٣. **أن تكونَ الإضافةُ إلى ضميرِ المتكلِّمِ**: بأن يقولَ: هذا رَبِّي؛ فهو جائِزٌ، لأنَّ المحذورَ منهُ إذلالُ العَبدِ، وهو ـ هنا ـ مُنتَفٍ، لأنه هو بنفسِهِ يقولُ: هذا رَبِّي.

٤. **أن يُضَافَ إلى الاسمِ الظاهِرِ**: فَيُقَالَ: هذا ربُّ الغُلامِ؛ فظاهِرُ الحديثِ الجوازُ، وهو كذلك ما لم يُوجَد محذورٌ؛ فَيُمنَعُ؛ كما لو ظَنَّ السامِعُ أنَّ السَّيِّدَ ربٌّ حقيقيٌّ خالِقٌّ، ونحوُ ذلك.

كذا قالَ الشيخُ.

والذي يبدو: أنَّ النهيَ يشملُ كلَّ هذه الصورِ، وذلك بالنَّظَرِ إلى مجموعِ الرواياتِ، وذلك سَدّاً لِذريعةِ الشركِ، [كما قال في «فتح المجيد»: ٥٤٨].

وهذه الصورُ هي:

١. **الإضافةُ إلى ضميرِ المخاطَبِ**: للحديثِ: «**لا يَقُل أحدُكُم: أَطعِم رَبَّكَ !...**».

٢. **الإضافةُ إلى ضميرِ الغائبِ**: لِعَدَمِ الفَرقِ بينَ الأولِ والثاني، وقد وَرَدَ في الحديثِ: «**لا يَقُولَنَّ أَحَدُكُم: عَبدِي !؛ فَكُلُّكُم عَبِيدُ اللهِ، ولكن لِيَقُل: فَتَايَ، ولا يَقُلِ العَبدُ: رَبِّي !، ولكن لِيَقُل: سَيدِي**». [مسلم: ك٤٠/ ح١٤].

٣. **أن تكونَ الإضافةُ إلى ضميرِ المتكلِّمِ**: وهذا واضِحٌ مِنَ الحديثِ المُتَقَدِّمِ، وكذلكَ حديثِ البابِ.

٤. **أن يُضَافَ إلى الاسمِ الظاهِرِ**: مِثلُ: هذا ربُّ الغُلامِ. =

...وَليَقُل: سَيِّدِي[1] ومَولَايَ[2].

ولا يَقُل: عَبدِي وأَمَتِي، وليَقُل: فَتَايَ وفَتَاتِي وغُلامِي»[3].

فيه مسائلُ:

الأولى: النهيُ عن قَولِ: «عَبدِي وأَمَتِي».

الثانيةُ: لا يقولُ العبدُ: «رَبِّي»، ولا يُقَالُ له: «أَطعِم رَبَّكَ».

= **والظاهرُ**: أنه لا فَرقَ بينَ هذه الصورِ كُلِّهَا؛ لأنَّ هذا الحُكمَ مُعَلَّلٌ بقولِهِ ﷺ: «... فَكُلُّكُم عَبِيدُ اللهِ...»، كما تقدمَ، وفي روايةٍ: «... وَكُلُّ نِسَائِكُم إِمَاءُ اللهِ...».

وأمَّا ما رواهُ مسلمٌ [ك٤٠ / ح١٤]: «ولا يَقُلِ العَبدُ لِسَيِّدِهِ: مَولايَ! ؛ فإنَّ مَولاكُمُ اللهُ ﷻ» فهيَ زِيادَةٌ شاذَّةٌ. [كما في «الصحيحة»: ٨٠٣، و«شرح مسلم»].

(١) **السِّيَادَةُ** - في الأصلِ -: عُلُوُّ المَنزِلَةِ؛ لأنها مِنَ السُّؤدُدِ والشَّرَفِ والجاهِ وما أشبهَ ذلك.

و(**السَّيِّدُ**) يُطلَقُ على معانٍ؛ منها: المالِكُ، والزَّوجُ، والشريفُ، والمُطَاعُ.

وهي ـ هنا ـ مضافةٌ إلى ياءِ المتكلِمِ.

أمَّا على وجه الإطلاقِ فلا يقالُ إلا للهِ؛ لحديثِ: «السَّيِّدُ اللهُ». [رواهُ أحمد، والبخاري في «الأدب المفرد»: ٢١١، كما في «الصحيحة»: ٨٠٣].

(٢) **الوَلَايَةُ قِسمانِ**:

١. **مُطلَقَةٌ**: وهي للهِ ﷻ، **وهي نوعانِ**: **عامَّةٌ وخاصَّةٌ**.
٢. **وَلَايَةٌ مُقَيَّدَةٌ**: فهذه تكونُ لِغَيرِ اللهِ.

ولها في اللغةِ معانٍ؛ **منها**: الناصِرُ، والمُتَوَلِّي للأمورِ، والسَّيِّدُ، والعَتِيقُ.

(٣) رواهُ البخاري [العتق: ٢٥٥٢].

الثالثةُ: تعليمُ الأوَّلِ قَولَ: «**فَتَايَ وفَتَاتِي وغُلامِي**».

الرابعةُ: تعليمُ الثاني قَولَ: «**سَيِّدِي ومَولاَيَ**».

الخامسةُ: التنبيهُ للمُرَادِ، وهو تحقيقُ التوحيدِ حتى في الألفاظِ.

[٥٥] بَابٌ[1]:

لا يُرَدُّ مَن سَأَلَ[2] بِاللهِ

○ عنِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: (قال رسولُ اللهِ ﷺ: «مَـنْ[3] سَأَلَ بِاللهِ فَأَعطُوهُ[4]،

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيدِ**: أنَّ إجابةَ السائلِ باللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى من تعظيمِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وتركَ إجابتِه فيه نقصٌ في التوحيدِ.

(٢) **لا يخلو السائلُ مِن أحدِ أمرين**:

- **الأولُ**: **أن يَسألَ سُؤالاً مُجَرَّداً**:

كأن يقولَ مثلاً: (يا فلانُ، أَعطِني كَذَا وكَذَا)، فإن كانَ مما أَباحَهُ الشارِعُ له فإنك تُعطِيهِ؛ كالفقيرِ يسألُ شيئاً مِنَ الزكاةِ.

- **الثاني**: **أن يسألَ باللّه**:

فإنه يُجَابُ؛ لأنه سَأَلَ بِعظيمٍ؛ فإجابتُهُ مِن تعظيمِ هذا العظيمِ؛ إلا إذا سألَ إثماً، أو كان في إجابتِهِ ضَرَرٌ على المسؤولِ، فإنه لا يُجَابُ.

قلتُ: وقد قال الشيخُ بإعطاءِ السائلِ ـ ولو لم يكن مُستَحِقّاً ـ وهذا فيه نَظَرٌ؛ لأنَّ الصدقةَ لا تَحِلُّ لِمَن لا يَستَحِقُّهَا، ولا يجوزُ للسائلِ أن يَسأَلَ، ولا للمسؤولِ أن يُمَكِّنَهُ منها.

وأمَّا ما وَرَدَ مِن حديثِ أبي سعيدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: قال عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (يا رسولَ اللّهِ، لِمَ تُعطِيهَا إيَّاهُم؟)، قَالَ: «فَمَا أصنعُ؟ يَأبَونَ إلا ذلكَ، ويَأبَى اللّهُ لِيَ البُخلَ». [رواه أحمدُ، وصَحَّحَهُ الألباني في «صحيح الترغيب»: ٨١٥]، **فالظاهرُ**: أنَّ ذلكَ خاصٌّ بالنبيِّ ﷺ.

وبِنَحوِ ما قُلتُ في الثاني قالَ الألبانيُّ في «الصحيحة» [٢٥٥].

(٣) «مَن»: شرطيةٌ، للعُمُومِ.

(٤) الأمرُ ـ هنا ـ للوُجُوبِ ما لم يَتَضَمَّنِ السؤالُ إثماً أو ضَرَراً على المسؤولِ.

وَمَنِ استَعَاذَ [(١)] بِاللهِ فَأَعِيذُوهُ ، وَمَن دَعَاكُم فَأَجِيبُوهُ[(٢)]، وَمَن صَنَعَ إِليكُم مَعرُوفاً[(٣)] فَكَافِئُوهُ ، فإن لم تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادعُوا لَـهُ حتى تَرَوا [(٤)] أَنَّكُم قَد كَافَأتُمُوهُ»)[(٥)]. [رواهُ أبو داودَ والنسائيُّ، بسندٍ صحيحٍ].

فيه مسائلُ:

الأولى: إعاذَةُ مَنِ استعاذَ باللّهِ[(٦)].

الثانيةُ: إعطاءُ مَن سَأَلَ باللّهِ.

الثالثةُ: إجابَةُ الدعوةِ.

---

(١) يجبُ الإعاذةُ عليك.

والإعاذَةُ: هي الحِمَايَةُ مِن مكروهٍ، [كما تقدمَ في الصفحة ٨٥].

ويُستَثنَى مِن ذلك: ما لِو استعاذَ مِن أمرٍ واجبٍ عليه؛ فإنه لا يُعَاذُ، مِثلُ: أن تُلزِمَهُ بصلاةِ الجماعةِ، فقال: أعوذُ باللّهِ منك.

(٢) **ظاهِرُ الحديثِ**: وُجُوبُ إجابَةِ الدعوةِ، وهو كذلك؛ إلا إذا كانَ هناك مُنكَرٌ فلا يجبُ.

(٣) **المعروفُ**: الإحسانُ.

ولِلمكافأةِ فائدتان:

١. تشجيعُ ذوي المعروفِ على فِعلِ المعروفِ.
٢. أنَّ الإنسانَ يَكسِرُ بها الذُّلَّ، الذي حَصَلَ لَهُ، بِصُنعِ المعروفِ إليه، ولهذا وَرَدَ في الحديثِ: «اليَدُ العُليَا خَيرٌ مِنَ اليَدِ السُّفلَى...».

(٤) بِفَتحِ التاءِ، بمعنى: تَعلَمُوا.

(٥) صحيحٌ، [رَواه أبو داود: ٢١٠٩، وَرَواهُ البخاريُّ في «الأدب المفرد»: ٢١١، وانظر «الصحيحة»: ٢٥٤].

(٦) إلا أن يَستعِيذَ مِن شيءٍ واجبٍ ـ فِعلاً أو تَركاً ـ فإنه لا يُعَاذُ.

الرابعةُ: المكافأةُ على الصَّنِيعَةِ[1].

الخامسةُ: أنَّ الدعاءَ مكافأةٌ لِمَن لم يَقدِر إلا عليهِ.

السادسةُ: قولُهُ: «**حتى تَرَوا أَنَّكُم قَد كَافَأْتُمُوهُ**[2]».

(١) أي: على صَنِيعَةِ مَن صَنَعَ إليك معرُوفاً.

(٢) أي: أنه لا يُقَصِّرُ في الدُّعَاءِ، بل يَدعُو لهُ حتى يَعلَمَ، أو يَغلِبَ على ظَنِّهِ؛ أنه قَد كَافَأَهُ.

[٥٦] بَابٌ[١]:

لا يُسألُ بِوجهِ الله إلا الجنَّةُ

● عن جابرٍ رضي الله عنه قالَ: (قال رسولُ اللهِ ﷺ: «لا يُسأَلُ بِوَجهِ اللهِ إلا الجَنَّةُ»).

[رواهُ أبو داودَ[٢]].

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيدِ**:

- أنَّ فيهِ تعظيمَ وَجهِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ بحيثُ لا يُسأَلُ بِهِ إلا الجنةُ.
- وأنَّ السؤالَ بوجه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يكونُ لشيءٍ من أمرِ الدنيا.
- وأنَّ السؤالَ بوجهِ الله عَزَّ وَجَلَّ في أمور الدنيا فيه نقصٌ للتوحيدِ.
- والسؤال بوجه الله إذا كان للجنةِ أو ما كان سبيلاً إليها فجائزٌ، وأما إذا كان في أمورِ الدنيا فمُحرَّمٌ.

وقد روى ابن أبي شيبةَ [١٠٧٩٤] عن عطاءٍ رَحِمَهُ اللهُ: أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُسْأَلَ بِوَجهِ اللهِ أَو بِالقُرآنِ شَيئاً مِن أَمرِ الدُّنيَا.

وروى أيضاً [١٠٧٩٥] عن يزيدَ مولى سلمةَ قال: (كَانَ سَلَمَةُ لَا يَسأَلُهُ إِنسَانٌ بِوَجهِ اللهِ شَيئاً إِلَّا أَعطاهُ، وَيَكرَهُهَا وَيَقُولُ: هِيَ إِلحَافٌ).

(٢) ضعيفٌ، [رواه أبو داود]، وفيه سليمانُ بنُ مُعاذٍ التميميُّ، وهو ابنُ قرمِ بنِ سليمانَ، وهو ضعيفٌ لِسُوءِ حِفظِهِ. [كما في «ضعيف الترغيب»: ٥٠٦].

والمرادُ مِنَ الحديثِ: لا تَسأَلُوا أحداً مِنَ المخلوقين بِوَجهِ اللهِ، لأنه لا يُسأَلُ بِوَجهِ الله إلا الجنةُ، والخَلقُ لا يَقدِرُونَ على إعطاءِ الجَنَّةِ.

ويؤيد هذا الحديثَ: ما رواهُ الطبرانيُّ [بسندٍ حَسَنٍ باعتباراتِهِ] عن أبي موسى الأشعريِّ رضي الله عنه: (أنه سَمِعَ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «مَلعُونٌ مَن سَأَلَ بِوَجهِ اللهِ ! ومَلعُونٌ مَن سُئِلَ بِوَجهِ اللهِ، ثُمَّ مَنَعَ سَائِلَهُ، ما لم يَسأَلْ هَجراً»)، [وهو في «صحيح الترغيب»: ٨٥١، و«الصحيحة»: ٢٢٩٠].

وفيه قِصَّةُ أبي بُردَةَ بنِ أبي مُوسَى، لَمَّا عُرِضَ عليه ولايةُ بخُرَاسانَ. =

فيه مسائلُ:

الأولى: النهيُ عن أن يُسأَلَ بِوَجهِ اللهِ إلا غايةُ المطالِبِ.

الثانيةُ: إثباتُ صفةِ الوَجهِ.

= **والذي يبدو مِن مجموعِ الأحاديثِ**: أنَّ السؤالَ بِوَجهِ اللهِ لا يكونُ إلا للجنةِ وما كان وسيلةً إليها؛ كالاستعاذَةِ بِوَجهِ اللهِ مِنَ النارِ.

- كَحَديثِ جابرِ بنِ عبدِ اللهِ، قال: (لَمَّا نَزَلَت هذه الآيةُ: ﴿قُلۡ هُوَ ٱلۡقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبۡعَثَ عَلَيۡكُمۡ عَذَابٗا مِّن فَوۡقِكُمۡ﴾ [الأنعام: ٦٥]؛ قال النبيُّ ﷺ: «أَعُوذُ بِوَجهِكَ !».

فقالَ: ﴿أَوۡ مِن تَحۡتِ أَرۡجُلِكُمۡ﴾، فقالَ النبيُّ ﷺ: «أَعُوذُ بِوَجهِكَ !».

قالَ: ﴿أَوۡ يَلۡبِسَكُمۡ شِيَعٗا﴾، فقالَ ﷺ: «هَذَا أَيسَرُ»). [رواهُ البخاريُّ: ٧٤٠٦].

- وكحديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو رضي الله عنهما عنِ النبيِّ ﷺ: (أنه كانَ إذا دَخَلَ المسجدَ قال: «أَعُوذُ بِاللهِ العظيمِ وبِوَجهِهِ الكريمِ وسُلطانِهِ القَدِيمِ مِنَ الشَّيطَانِ الرَّجِيمِ ، فإذا قالَ ذَلِكَ قالَ الشيطانُ: حُفِظَ مِنِّي سَائِرَ اليَومِ»). [رواهُ أبو داود: ٤٦٦].

وفي الحديثِ دليلٌ على إثباتِ الوجهِ للهِ عز وجل، وهو ثابتٌ بالقرآنِ والسُّنَّةِ وإجماعِ السَّلَفِ.

- ومِن أَدِلَّةِ القرآنِ: قولُهُ تعالى: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ٢٧﴾ [الرحمن: ٢٧].

و﴿ذُو﴾: صِفَةٌ لـ﴿وَجۡهُ﴾، وليست صِفَةً لـ﴿رَبِّ﴾.

فإذا كانَ الوَجهُ موصوفاً بِالجلالِ والإكرامِ فلا يمكنُ أن يُرادَ بِهِ الثَّوَابُ أوِ الجهةُ أوِ الذَّاتُ وَحدَهَا.

[٥٧] بَابُ[(١)]:

مَا جَاءَ فِي الـ(لَـو)

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيدِ**: أنَّ بعضَ أقسامِ (لَو) فيه الاعتراضُ على القَدَرِ، وهذا مُخِلٌّ بالتوحيدِ؛ فمَنِ اعتَرَضَ على القَدَرِ فإنه لم يَرضَ باللهِ رَبّاً، ومَن لم يَرضَ باللهِ رَبّاً فإنه لم يُحَقِّقِ تَوحِيدَ الرُّبُوبية.

والمؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ جعَلَ الترجمةَ مفتوحةً، ولم يجزِم بشيءٍ؛ **لأنَّ (لو) تُستعمَلُ على عِدَّةِ أوجهٍ**:

١. **أن تُستعملَ في الاعتراضِ على الشرعِ**: وهذا مُحَرَّمٌ.

قال الله تعالى: ﴿لَوۡ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْۗ﴾ [آل عمران: ١٦٨]، وذلك في غزوةِ أُحُدٍ حينما تَخَلَّفَ أثناءَ الطريقِ عبدُ اللهِ بنُ أُبَيٍّ في نَحوِ ثُلُثِ الجيشِ، فَلَمَّا استُشهِدَ سبعونَ رجلاً اعتَرَضُوا على تشريعِ النبيِّ ﷺ.

وهذا النوعُ مُحَرَّمٌ، وقد يَصِلُ إلى الكُفرِ.

٢. **أن تُستعمَلَ في الاعتراضِ على القَدَرِ**: وهذا أيضاً مُحَرَّمٌ.

قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَوۡ كَانُواْ غُزّٗى لَّوۡ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ﴾. [آل عمران: ١٥٦].

٣. **أن تُستعمَلَ للنَّدمِ والتَّحَسُّرِ**: وهذا مُحَرَّمٌ؛ لأنَّ كُلَّ شيءٍ يَفتَحُ النَّدَمَ عليك فإنه مَنهِيٌّ عنهُ؛ لأنَّ الندمَ يُكسِبُ النَّفسَ حُزناً وانقِبَاضاً.

٤. **أن تُستعمَلَ في الاحتجاجِ بالقَدَرِ على المعصيةِ**:

- كقولِ المشركين: ﴿لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].
- وقولِهِم: ﴿لَوۡ شَآءَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَا عَبَدۡنَٰهُمۗ﴾ [الزخرف: ٢٠].

وهذا باطلٌ.

٥. **أن تُستعمَلَ في التَّمنِّي**: وحُكمُهُ حَسبَ المُتَمَنَّى؛ إن خيراً فَخيرٌ، وإن شَرّاً فَشَرٌّ، وفي حديثِ أبي كَبشَةَ عند الترمذي [٢٤٤١] وهذا لفظُه: =

وقــولِ اللهِ تعــالى : ﴿ يَقُولُونَ[1] لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا[2] هَٰهُنَا[3] ﴾

[آل عمران: ١٥٤].

= «... إنما الدُّنيَا لأَربَعَةِ نَفَرٍ:

- عَبدٍ رَزَقَهُ اللهُ مالاً وعِلماً، فهو يَتَّقِي رَبَّهُ فيه، ويَصِلُ بِهِ رَحِمَهُ، ويَعلَمُ للهِ فيه حَقّاً؛ فهذا بِأَفضَلِ المَنَازِلِ.
- وعَبدٍ رَزَقَهُ اللهُ علِماً ولم يَرزُقهُ مَالاً، فَهُوَ صَادِقُ النِّيَّةِ؛ يقولُ: لَو أنَّ لي مالاً لَعَمِلتُ فِيهِ بِعَمَلِ فُلانٍ؛ فهو بِنِيَّتِهِ، فَأَجرُهُمَا سَوَاءٌ.
- وعَبدٍ رَزَقَهُ اللهُ مَالاً ولم يَرزُقهُ عِلماً، يَخبِطُ في مالِهِ بِغَيرِ عِلمٍ، لا يَتَّقِي فيه رَبَّهُ، ولا يَصِلُ فِيهِ رَحِمَهُ، ولا يَعلَمُ للهِ فيه حَقّاً؛ فَهُوَ بِأَخبَثِ المَنَازِلِ.
- وعَبدٍ لم يَرزُقهُ اللهُ مَالاً ولا عِلماً، فهو يقولُ: لَو أنَّ لي مالاً لَعَمِلتُ فيه بِعَمَلِ فُلانٍ؛ فهو بِنِيَّتِهِ؛ فَوِزرُهُمَا سَوَاءٌ».

٦. **أن تُستَعمَلَ في الخَبَرِ المَحضِ**: وهذا جائزٌ.

مِثلُ قولِهِ ﷺ: «لَوِ استَقبَلتُ مِن أَمرِي مَا استَدبَرتُ؛ ما سُقتُ الهَديَ، وَلأَحلَلتُ مَعَكُم». [رواه البخاري ومسلم].

(١) الضميرُ يعودُ على المنافقين.

(٢) أي: مَا قُتِلَ بَعضُنَا.

(٣) أي: في أُحُدٍ.

وقولُهُم: ﴿لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٥٤]: هذا اعتراضٌ على الشرعِ؛ لأنهم عَتِبُوا على الرَّسولِ ﷺ، حيثُ خَرَجَ بِدُونِ مُوَافَقَتِهِم.

ويمكنُ أن يكونَ اعتراضاً على القَدَرِ؛ ولذلك رَدَّ اللهُ بِقَولِهِ: ﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

وقولِهِ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ[1] وَقَعَدُواْ[2] لَوۡ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْۗ[3] قُلۡ فَٱدۡرَءُواْ عَنۡ أَنفُسِكُمُ ٱلۡمَوۡتَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ١٦٨﴾ الآية [آل عمران: ١٦٨].

- في «الصحيحِ»: عن أبي هريرةَ رضي الله عنه: أنَّ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قال: «احرِص[4] على مَا يَنفَعُكَ،

---

(١) أي: في النَّسَبِ، ويُحتَمَلُ أن تكونَ أُخوَّةَ الدِّينِ ظاهِراً، لأنَّ المنافقين يَتَظَاهَرُون بالإسلامِ.

(٢) (الواوُ):

- إمَّا أن تكونَ عاطِفَةً، والجملةُ معطوفةً على ﴿قَالُواْ﴾.
- وإمَّا أن تكونَ الواوُ للحالِ، على تقديرِ (قَد)؛ أي: والحالُ أنهم قَد قَعَدُوا؛ فَفِيهِ تَوبِيخٌ لَهُم.

(٣) هذا غيرُ صحيحٍ؛ ولهذا رَدَّ عليهم سبحانه وتعالى بقولِهِ: ﴿قُلۡ فَٱدۡرَءُواْ عَنۡ أَنفُسِكُمُ ٱلۡمَوۡتَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ١٦٨﴾ [آل عمران: ١٦٨].

(٤) والمؤلفُ رحمه الله حَذَفَ منهُ جُملَةً، وأَتَى بِمَوضِعِ الشاهدِ، والمحذوفُ قولُهُ صلى الله عليه وسلم: «المؤمِنُ القَوِيُّ خَيرٌ، وأَحَبُّ إلى اللهِ، مِنَ المؤمِنِ الضَّعِيفِ، وفي كُلٍّ خَيرٌ...».

وقولُهُ «القَوِيُّ»؛ أي: **في إيمانِهِ وما يَقتَضِيهِ إيمانُهُ**:

- **ففي إيمانِهِ**: يعني: ما يَحِلُّ في قلبِهِ مِنَ اليَقِينِ الصَّادِقِ الذي لا يَعتَرِيهِ شَكٌّ.
- **ومُقتَضَيَاتُهُ**: العَمَلُ الصالحُ؛ مِنَ الجهادِ، والأمرِ بالمعروفِ، والنهيِ عنِ المنكرِ، وما أشبهَ ذلك.

ولا يَدخُلُ في ذلك قُوَّةُ البَدَنِ؛ لأنَّ «القَوِيَّ» وَصفٌ عَائِدٌ على موصوفٍ، وهو المؤمِنُ.

وقولُهُ «خَيرٌ وأَحَبُّ إلى اللهِ»:

- «خَيرٌ»: في تأثيرِهِ وآثارِهِ؛ فهو يَنفَعُ ويُقتَدَى بِهِ.
- «وأَحَبُّ إلى اللهِ»: باعتبارِ الثَّوَابِ.

وقولُهُ «وفي كُلٍّ خَيرٌ»: هذا النوعُ مِنَ التَّذيِيلِ يُسَمَّى، عند البلاغِيِّينَ، بالاحتِرَاسِ؛ حتى لا يُظَنَّ أنه لا خَيرَ في الضَّعِيفِ. =

= وقولُه «واستَعِن بِاللّٰهِ»:

الاستِعَانَةُ: طَلَبُ العَونِ:

- **بِلِسانِ المَقَالِ**: كقولِكَ: اللّٰهُمَّ أَعِنِّي.
- **أو بِلِسانِ الحَالِ**: وهي أن تَشعُرَ بِقَلبِكَ أنك مُحتَاجٌ إلى رَبِّكَ أن يُعِينَكَ على هذا الفِعلِ.

(١) «لا تَعجِزَن»: فِعلٌ مضارِعٌ، مَبنِيٌّ على الفَتحِ؛ لاتِّصَالِهِ بِنُونِ التوكيدِ الخفيفةِ، و«لا»: ناهِيَةٌ.

والمعنى: لا تَفعَل فِعلَ العَاجِزِ مِنَ التَّكَاسُلِ وعَدَمِ الحَزمِ والعزيمةِ.

وليس المعنى: لا يُصِبكَ عَجزٌ؛ لأنَّ العَجزَ عنِ الشيءِ بِغَيرِ اختيارِ الإنسانِ، وقد وَرَدَ في الحديثِ: «صَلِّ قائِماً، فإن لم تستطِع فقاعِداً، فإن لم تستطِع فَعَلَى جَنبٍ». [رواهُ البخارِيُّ].

فإذا اجتمعَ الحِرصُ وعَدَمُ التكاسُلِ اجتمعَ في هذا: صِدقُ النِّيَّةِ بالحِرصِ، والعزيمةُ بِعَدَمِ التكاسُلِ.

(٢) هذه هي المرتبةُ الرابعةُ ـ مما ذُكِرَ في هذا الحديثِ العظيمِ ـ إذا حَصَلَ خِلافُ المَقصُودِ:

١. **فالمرتبةُ الأولى**: الحِرصُ على ما يَنفَعُ.
٢. **والمرتبةُ الثانيةُ**: الاستعانَةُ بِاللّٰهِ.
٣. **والمرتبةُ الثالثةُ**: المُضِيُّ في الأَمرِ، والاستمرارُ فيهِ، وعَدَمُ التَّعَاجُزِ.

وهذه المراتِبُ إليكَ.

٤. **المرتبةُ الرابعةُ**: إذا حَصَلَ خِلافُ المقصودِ؛ فهذه ليست إليك، وإنما بِقَدَرِ اللّٰهِ، ولهذا قالَ: «وإن أَصَابَكَ...»؛ فَفَوِّضِ الأمرَ إلى اللّٰهِ تعالى، **والمعنى**: إن أَصَابَكَ مما لا تُحِبُّهُ ولا تُرِيدُهُ، ومما يُعَوِّقُكَ عنِ الوُصُولِ إلى مَرَامِكَ فيما شَرَعتَ فيهِ مِن نَفعٍ...

(٣) كِنَايَةٌ عن مُبهَمٍ، وهي مَفعُولٌ لـ«فَعَلتُ».

وَكَذَا، ولكن قُل: قَدَّرَ[1] اللهُ ومَا شَاءَ فَعَلَ[2]، فإنَّ (لَو) تَفتَحُ عَمَلَ الشَّيطَانِ[3]».

فيه مسائلُ:

الأولى: تفسيرُ الآيتينِ في آلِ عِمرانَ.

الثانيةُ: النهيُ الصَّرِيحُ عن قولِ: لو؛ إذا أصابَكَ شيءٌ.

الثالثةُ: تعليلُ المسألةِ؛ بأنَّ ذلكَ يَفتَحُ عَمَلَ الشيطانِ.

الرابعةُ: الإرشادُ إلى الكلامِ الحَسَنِ.

الخامسةُ: الأمرُ بِالحِرصِ على ما يَنفَعُ، معَ الاستعانَةِ باللهِ.

السادسةُ: النهيُ عن ضِدِّ ذلكَ، وهو العَجزُ.

---

(١) يجوزُ أن تكونَ خَبَراً لمبتدأ محذوفٍ، تقديرُهُ: هذا قَدَرُ اللهِ.

ويجوزُ أن تكونَ فِعلاً ماضِياً، و لَفظُ الجلالَةِ فاعِلُهُ.

(٢) جملةٌ مُصَدَّرَةٌ بـ«مَا» الشرطيةِ، و «شَاءَ»: فِعلُ الشرطِ، وجوابُهُ: «فَعَلَ».

(٣)«عَمَلُ الشَّيطَانِ»: ما يُلقِيهِ في قَلبِ الإنسانِ مِنَ الحسرةِ والنَّدَمِ والحُزنِ؛ فإنَّ الشيطانَ يُحِبُّ ذلكَ.

[٥٨] بَابُ[1]:

النَّهيِ عَن سَبِّ الرِّيحِ[2]

● عن أُبَيِّ بنِ كعبٍ ﵁: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال:

«لا تَسُبُّوا[3] الرِّيحَ، فإذا رَأَيتُم مَا تَكرَهُونَ فقولُوا: اللَّهُمَّ إنَّا نَسأَلُكَ مِن خَيرِ هَذِهِ الرِّيحِ[4]،

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيدِ**: أنَّ الريحَ مرسلَةٌ من عندِ اللهِ ﷻ، وسبَّها هو سبٌّ للمُرسِلِ

(٢) أَطلَقَ المؤلفُ ﵀ النهيَ ولم يُفصِح، وهو ـ هنا ـ يُفيدُ التحريمَ.

والرِّيح: هو الهَوَاءُ الذي يُصَرِّفُهُ اللهُ ﷻ، وجَمعُهُ: رِيَاحٌ.

وأُصُولُهَا أربعةٌ:

- **الشمالُ**.
- **والجنوبُ**.
- **والشرقُ**.
- **والغربُ**.

وما بينهما يُسَمَّى: (**النَّكبَاءُ**)؛ لأنها ناكِبَةٌ عنِ الاستقامةِ في الشمالِ أوِ الجنوبِ أو الشرقِ أوِ الغَربِ.

وتَصرِيفُهَا مِن آياتِ اللهِ ﷻ، ولو أنَّ الخَلقَ اجتمعُوا كُلُّهُم على أن يَصرِفُوا الرِّيحَ عنِ جهتِهَا التي جَعَلَهَا اللهُ عليها ما استطاعوا إلى ذلكَ سبيلاً.

(٣) «لا»: ناهيةٌ، والفِعلُ مجزومٌ بِحَذفِ النونِ.

والسَّبُّ: الشَّتمُ والعَيبُ والقَدحُ واللَّعنُ.

وإنما نُهِيَ عن سَبِّهَا؛ لأنَّ سَبَّ المخلوقِ ـ الذي لا إرادةَ لَهُ ـ سَبٌّ للخالِقِ، والرِّيحُ مُدَبَّرَةٌ مُسَخَّرَةٌ على ما تَقتَضِيهِ حِكمَةُ اللهِ ﷻ؛ فَسَبُّهَا سَبٌّ لِمُدَبِّرِهَا.

(٤) الريحُ فيها خيرٌ وشَرٌّ.

وخَيرِ مَا فِيهَا [١]، وخَيرِ مَا أُمِرَت بِهِ، ونَعُوذُ بِكَ مِن شَرِّ هذهِ الرِّيحِ، وشَرِّ مَا فِيهَا [٢]، وَشَرِّ [٣] مَا أُمِرَت [٤] بِه» [٥]. [صَحَّحَهُ التِّرمِذِيُّ].

فيه مسائلُ:

الأولى: النهيُ عن سَبِّ الرِّيحِ [٦].

الثانيةُ: الإرشادُ إلى الكلامِ النافعِ؛ إذا رأى الإنسانُ ما يَكرَهُ [٧].

---

(١) أي: خَيرِ ما تَحمِلُهُ؛ **لأنها**:

- **قَد تَحمِلُ خيراً**: كتلقيحِ الثِّمَارِ، وقد تَحمِلُ رائحةً طَيِّبَةَ الشَّمِّ.
- **وقد تَحمِلُ شَرّاً**: كإِزَالَةِ لقاحِ الثمارِ، أو أمرَاضاً تَضُرُّ بالثِّمَارِ.

(٢) أي: ما تَحمِلُهُ مِنَ الأشياءِ الضَّارَّةِ، كالإنتَانِ والقاذُورَاتِ والأَوبِئةِ وغيرِهَا.

(٣) كالإهلاكِ والتَّدمِيرِ، قال تعالى في ريحِ عادٍ: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيۡءِۭ بِأَمۡرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥].

وقد تُؤمَرُ بِشَرٍّ؛ لِحِكمَةٍ بالغَةٍ قد نَعجزُ عَن إدراكِهَا.

(٤) هذا الأمرُ حقيقيٌّ.

(٥) صحيحٌ، [رواه الترمذي: ٢٣٦٧، وهذا لَفظُهُ].

قلتُ: وفي البابِ عند البخاري [٧١٨] عن سَلَمَةَ بنِ الأكوَعِ رضي الله عنه قال: (كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا اشتَدَّتِ الرِّيحُ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ لاقِحاً لَا عَقِيماً»).

وأمَّا حديثُ: «... اللَّهُمَّ اجعَلهَا رِيَاحاً، ولا تَجعَلهَا رِيحاً» فهو حديثٌ ضعيفٌ جِدّاً، [كما في «المِشكَاةِ»: ١٥١٩].

(٦) وهذا النهيُ للتَّحرِيمِ؛ لأنَّ سَبَّهَا سَبٌّ لِمَن خَلَقَهَا وأَرسَلَهَا.

(٧) وهو هذا الدُّعَاءُ الذي وَرَدَ معَ فِعلِ الأسبابِ الحِسِّيَّةِ أيضاً؛ كالاتِّقَاءِ مِن شَرِّهَا بِالجُدرَانِ أوِ الجِبَالِ أو نَحوِهَا.

الثالثةُ: الإرشادُ إلى أنها مَأمُورَةٌ.

الرابعةُ: أنها قَد تُؤمَرُ بِخَيرٍ، وَقَد تُؤمَرُ بِشَرٍّ[1].

(١) **والحاصلُ: أنه يَجِبُ على الإنسانِ**:

- أن لا يَعتَرِضَ على قَضَاءِ اللهِ وقَدَرِهِ.
- وأن لا يَسُبَّهُ.
- وأن يكونَ مُستَسلِماً لأَمرِهِ الكَونِيِّ.
- كما يجبُ أن يكونَ مُستَسلِماً لأَمرِهِ الشَّرعِيِّ.

لأنَّ هذه المخلوقاتِ لا تَملِكُ أن تَفعَلَ شيئاً إلا بِأَمرِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

[٥٩] بَابٌ:

[من كمالِ التوحيدِ: حسن الظنِّ باللهِ ﷻ] [١]

قَولُ اللهِ تَعَالى: ﴿يَظُنُّونَ [٢] بِٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ ظَنَّ [٣] ٱلۡجَٰهِلِيَّةِۖ [٤] يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيد**: أنَّ سوءَ الظنِّ باللهِ ﷻ يُنافي التوحيدَ إما كمالاً وإما أصلاً، ومن كمالِ التوحيدِ: حسن الظنِّ باللهِ ﷻ.

وسوءُ الظنِّ باللهِ قسمان:

- **قسمٌ يُخرِجُ صاحبَه من الملةِ**: وهو أن ينعدمَ مطلَقُ حسنِ الظن باللهِ عند العبد.
- **وقسم لا يُخرِجُ من الملة**: وهو أن يَنقُصَ حسنُ الظنِّ باللهِ عندَ العبدِ نُقصاناً يُذهِبُ كمالَه.

وإنَّ ظَنَّ السَّوءِ يُنَافي الإيمانَ بالأسماءِ والصِّفَات:

- لأنَّ اللهَ ﷻ قالَ في الأسماءِ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فإذا ظَنَّ العبدُ باللهِ ظَنَّ السَّوءِ لم يرَ الأسماءَ حُسنَى.
- وقالَ ﷻ في الصِّفَاتِ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰۚ﴾ [النحل: ٦٠]، فإذا ظَنَّ العبدُ بِاللهِ ظَنَّ السَّوءِ لم يرَ لَهُ المَثَلَ الأعلى.

(٢) الضَّميرُ يَعودُ على (المنافقينَ).

والأصلُ في (**الظَّنِّ**): أنه الاحتمالُ الرَّاجِحُ، وقد يُطلَقُ على (**اليقينِ**)، كما في الآيةِ: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ﴾ [البقرة: ٤٦]؛ أي: يَتَيَقَّنُونَ.

وضِدُّ الرَّاجِحِ: المَرجُوحُ، ويُسَمَّى: **وَهْماً**.

(٣) عَطفُ بَيَانٍ لِقَولِهِ: ﴿غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ﴾.

(٤) أي: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ﴾ ظَنَّ المِلَّةِ ﴿ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ﴾ التي لا يَعرِفُ الظَّانُّ فيها قَدرَ اللهِ وعَظَمَتَهُ؛ فهوَ ظَنٌّ باطِلٌ مَبنِيٌّ على الجَهلِ. =

﴿مِن شَيۡءٖۗ﴾[1] ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِۗ﴾[2] الآية[3] [آل عمران: ١٥٤].

= **والظَّنُّ بِاللّهِ على نوعين**:

- **الأولُ**: **أن يَظُنَّ باللّهِ خَيراً**:

وهذا له مُتَعَلَّقَانِ:

١. **مُتَعَلَّقٌ بِالنسبةِ لِمَا يفعلُهُ في هذا الكَونِ:**

- فهذا يُوجِبُ عليكَ أن تُحسِنَ الظَّنَّ باللهِ فيما يفعلُهُ في هذا الكونِ، وأن تعتقِدَ أنَّ ما فَعَلَهُ إنما هو لِحِكمَةٍ بالِغَةٍ قد تُدرِكُهَا العُقُولُ وقد لا تُدرِكُهَا.

فلا تَظَنَّ أنَّ اللهَ إذا فَعَلَ شيئاً في الكونِ فَعَلَهُ لإرَادةٍ سَيِّئَةٍ، حتى الحوادِثِ والنَّكبَاتِ لم يُحدِثهَا اللهُ لإرادةِ السُّوءِ المُتَعَلِّقِ بِفِعلِهِ.

- أمَّا المُتَعَلَّقُ بِفعلِ غَيرِهِ ـ بِأَن يُحدِثَ ما يُرِيدُ بِهِ أن يَسُوءَ هذا الغَيرَ ـ فهذا واقِعٌ، كما قالَ تعالى: ﴿قُلۡ مَن ذَا ٱلَّذِي يَعۡصِمُكُم مِّنَ ٱللَّهِ إِنۡ أَرَادَ بِكُمۡ سُوٓءًا أَوۡ أَرَادَ بِكُمۡ رَحۡمَةٗۚ﴾ [الأحزاب: ١٧].

٢. **مُتَعَلَّقٌ بِالنسبةِ لِمَا يفعلُهُ بِكَ:**

- فهذا يُوجِبُ عليك أن تَظُنَّ باللهِ أَحسَنَ الظَّنِّ، لكن بِشَرطِ أن يُوجَدَ لَدَيكَ السَّبَبُ الذي يُوجِبُ الظَّنَّ الحَسَنَ، وهو: أن تَعبُدَ اللهَ على مُقتَضَى شَرِيعَتِهِ، مَعَ الإخلاصِ.

- **النوعُ الثاني**: **هو أن يَظُنَّ باللّهِ سُوءاً**:

مِثلُ: أن يَظُنَّ في فِعلِهِ سَفَهاً أو ظُلماً أو نَحوَ ذلك؛ فإنه مِن أَعظَمِ المُحَرَّمَاتِ وأَقبَحِ الذُّنُوبِ.

(١) **مُرَادُهُم بِذلكَ أَمرَانِ**: رَفعُ اللَّومِ عن أنفسِهِم، والاعتِرَاضُ على القَدَرِ.

(٢) أي: فإذا كانَ كذلكَ فلا وَجهَ لاحتِجَاجِكُم على قَضَاءِ اللهِ وقَدَرِهِ؛ فاللهُ يَفعَلُ ما يشاءُ مِنَ النَّصرِ والخُذلانِ.

والأمرُ: واحِدُ الأُمورِ؛ أي: الشَّأنُ الذي يَتَعَلَّقُ بِأَفعَالِ اللهِ وأَفعَالِ المخلوقينَ كُلُّهُ للهِ؛ فهو الذي يُقَدِّرُ الذُّلَّ والعِزَّ والخيرَ والشَّرَّ.

(٣) وتمام الآية: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنۢ بَعۡدِ ٱلۡغَمِّ أَمَنَةٗ نُّعَاسٗا يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡۖ وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ ظَنَّ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ مِن شَيۡءٖۗ قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِۗ =

وقولِهِ: ﴿ٱلظَّآنِّينَ[1] بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِۚ عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِۖ﴾ الآية. [الفتح: ٦].

• قال ابنُ القَيِّمِ في الآيةِ الأولى:

(فُسِّرَ هذا الظَّنُّ بأنه سبحانه لا يَنصُرُ رَسُولَهُ [2] وأنَّ أَمرَهُ سَيَضمَحِلُّ، وفُسِّرَ بِأَنَّ مَا أَصابَهُم لم يكن بِقَدَرِ اللهِ وحِكمَتِهِ!.

= يُخۡفُونَ فِيٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبۡدُونَ لَكَۖ يَقُولُونَ لَوۡ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٞ مَّا قُتِلۡنَا هَٰهُنَاۗ قُل لَّوۡ كُنتُمۡ فِي بُيُوتِكُمۡ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَتۡلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمۡۖ وَلِيَبۡتَلِيَ ٱللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمۡ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمۡۚ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ١٥٤﴾ [آل عمران: ١٥٤].

وقولُهُ: ﴿يُخۡفُونَ فِيٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبۡدُونَ لَكَۖ﴾ أي: ما لا يُظهِرُونَ لكَ؛ فَمِن شَأنِ المنافقين: عَدَمُ الصَّرَاحَةِ والصِّدقِ.

وقولُهُ ﴿مَّا قُتِلۡنَا هَٰهُنَاۗ﴾؛ أي: في أُحُدٍ.

والمرادُ بِمَن قُتِلَ: مَنِ استُشهِدَ مِنَ المسلمين في أُحُدٍ؛ لأنَّ ابنَ أُبَيٍّ لَمَّا رَجَعَ بِثُلُثِ الجيشِ قال: (إنَّ مُحَمَّداً يَعصِيني ويُطِيعُ الصِّغَارَ والشُّبَّانَ).

وقد رَدَّ اللهُ عليهم بقولِهِ: ﴿قُل لَّوۡ كُنتُمۡ فِي بُيُوتِكُمۡ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَتۡلُ...﴾.

والكتابةُ ـ هنا ـ كَونِيَّةٌ يَلزَمُ منها وُقُوعُ المكتوبِ.

(١) **المرادُ بِهِمُ**: المنافِقُونَ والمشركونَ، قال تعالى: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ وَٱلۡمُشۡرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِۚ﴾ [الفتح: ٦]؛ أي: ظَنَّ العَيبِ، وهو ظَنُّ الجاهليةِ.

وقولُهُ: ﴿عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِۖ﴾ [الفتح: ٦]؛ أي:إنَّ السَّوءَ مُحِيطٌ بِهِم جميعاً مِن كُلِّ جانِبٍ كما تُحِيطُ الدائرةُ بِمَا في جَوفِهَا.

(٢) وهو مأخوذٌ مِن قولِهِم: ﴿لَوۡ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٞ مَّا قُتِلۡنَا﴾ [آل عمران: ١٥٤].

فَفُسِّرَ:

- بِإنكَارِ الحِكمة.
- وإنكارِ القَدَرِ.
- وإنكارِ أنّ يُتِمَّ أَمرَ رَسُولِهِ ﷺ وأن يُظهِرَهُ على الدِّينِ كُلِّهِ.

وهذا هو ظَنُّ السَّوءِ الذي ظَنَّهُ المنافِقُونَ والمشركونَ في سُورةِ الفَتحِ.

وإنما كانَ هذا ظَنَّ السَّوءِ؛ لأنه ظَنُّ غَيرِ ما يَلِيقُ بِهِ سبحانه وما يَليقُ بِحِكمَتِهِ وحَمدِهِ ووَعدِهِ الصَّادِقِ.

فَمَن ظَنَّ أنه يُدِيلُ[1] البَاطِلَ على الحَقِّ إدالَةً مُستَقِرَّةً يَضمَحِلُّ مَعَهَا الحَقُّ، أو أَنكَرَ أن يكونَ ما جَرَى بِقَضَائِهِ وقَدَرِهِ، أو أَنكَرَ أن يكونَ قَدَرُهُ لِحِكمَةٍ بالِغَةٍ يَستَحِقُّ عليها الحَمدَ؛ بَل زَعَمَ أنَّ ذلك لِمَشِيئَةٍ مُجَرَّدَةٍ[2]؛ فَـ﴿ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿٢٧﴾﴾ [سورة ص: ٢٧].

وأكثرُ الناسِ[3] يَظُنُّونَ باللهِ ظَنَّ السَّوءِ فيما يَختَصُّ[4] بِهِم وفيما يَفعَلُهُ

---

(١) **الإدالَةُ**: الغَلَبَةُ، و(دَالَتِ الأيَّامُ): دَارَت، قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

(٢) أي: مُجَرَّدَةٍ عنِ الحِكمَةِ، كما قالتِ الجهمِيَّةُ والجَبرِيَّةُ؛ يقولون: (إنَّ اللهَ يُقَدِّرُ الأشياءَ لِمُجَرَّدِ المَشِيئَةِ لا لِحِكمَةٍ)، قالوا: (لأنه ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣])!.

وهذا مِن أَعظَمِ سُوءِ الظَّنِّ بِاللهِ؛ لأنَّ المخلوقَ إذا تَصَرَّفَ لِغَيرِ حِكمةٍ سُمِّيَ: سَفِيهاً، فَمَا بَالُكَ بِالخالِقِ العظيمِ الحكيمِ؟!، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾ مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الدخان: ٣٨ ـ ٣٩].

(٣) أي: مِن بني آدمَ، لا مِنَ المؤمنينَ.

(٤) كما إذا دَعَوُا اللهَ على الوجهِ المشروعِ يَظُنُّونَ أنَّ اللهَ لا يُجِيبُهُم، أو إذا تَعَبَّدُوا اللهَ بِمُقتَضَى شَرِيعَتِهِ يَظُنُّونَ أنَّ اللهَ لا يَقبَلُ مِنهُم.

بِغَيرِهِم [١] ، ولا يَسلَمُ مِن ذلكَ إلا مَن عَرَفَ اللهَ وأسماءَهُ وصِفَاتِهِ ومُوجِبَ حِكمَتِهِ[٢] وحَمدِهِ.

فَليَعتَنِ اللَّبِيبُ[٣] الناصِحُ لِنَفسِهِ بِهَذا[٤]، وَلْيَتُب إلى اللهِ، وَلْيَستَغفِرهُ مِن ظَنِّهِ بِرَبِّهِ ظَنَّ السَّوءِ.

ولو فَتَّشتَ مَن فَتَّشتَ لَرَأَيتَ عِندَهُ تَعَنُّتاً [٥] على القَدَرِ ومَلامَةً له ، وأنه كانَ يَنبَغِي أن يكونَ كَذَا وكَذَا!، فَمُستَقِلٌّ ومُستَكثِرٌ.

وفَتِّش نَفسَكَ: هل أَنتَ سَالِمٌ؟.

فَإِن تَنجُ مِنهَا تَنجُ مِن ذِي عَظِيمَةٍ ... وَإِلا فَإِنِّي لا إِخَالُكَ نَاجِياً).

---

(١) كما إذا رَأَوا أنَّ الكُفَّارَ انتَصَرُوا على المسلمينَ ـ بِمَعرَكَةٍ مِنَ المعارِكِ ـ ظَنُّوا أنَّ اللهَ يُدِيلُ هؤلاءِ الكُفَّارَ على المسلمينَ دائماً.

فالواجِبُ على المسلمِ: أن يُحسِنَ الظَّنَّ باللهِ معَ وُجُودِ الأسبابِ التي تَقتَضِي ذلكَ.

(٢) ولهذا: حُجِبَ المُحَرِّفُونَ والمُؤَوِّلُونَ عن معرفةِ أسماءِ اللهِ وصِفَاتِهِ؛ فَتَجِدُ قُلُوبَهُم مُظلِمَةً غَالِباً، تُحَاوِلُ أن تُورِدَ الإشكالاتِ والتَّشكيكَ والجَدَلَ.

أمَّا مَن أَبقَى أسماءَ اللهِ وصفاتِهِ على ما دَلَّت عليهِ، وسَلَكَ في ذلكَ مَذهَبَ السَّلَفِ، فإنَّ قَلبَهُ لا يَرِدُ عليه مِثلُ هذه الاعتِرَاضَاتُ.

(٣) العاقِلُ.

(٤) **المُشَارُ إليه**: هو الظَّنُّ باللهِ؛ لِيَعتَنِيَ بهذا حتى يَظُنَّ باللهِ ظَنَّ الحَقِّ لا ظَنَّ السَّوءِ.

(٥) (أَعنَتَهُ وتَعَنَّتَهُ تَعَنُّتاً): سَأَلَهُ عن شيءٍ أَرَادَ بِهِ اللَّبسَ عليهِ والمَشَقَّةَ.

والتَّعَنُّتُ: الشِّدَّةُ. [انظرِ اللسان].

فيه مسائلُ:

الأولى: تفسيرُ آيةِ آلِ عِمرانَ.

الثانيةُ: تفسيرُ آيةِ الفَتحِ.

الثالثةُ: الإخبارُ بِأنَّ ذلكَ أنواعٌ لا تُحصَرُ.

الرابعةُ: أنه لا يَسلَمُ مِن ذلكَ إلا مَن عَرَفَ الأسماءَ والصِّفَاتِ، وَعَرَفَ نَفسَهُ.

[٦٠] بَابٌ[١]:
مَا جَاءَ فِي مُنكِرِي القَدَرِ[٢]

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيد**: أنَّ إنكارَ القَدَرِ يُنافي التوحيدَ أصلاً؛ لأنَّ القَدَرَ مِن أفعالِ اللهِ ﷻ.

(٢) هذا مبحث في القدر، وَيَشمَلُ: التَّعرِيفَ بِهِ، وَحَالَ النَّاسِ فِيهِ، وَمَرَاتِبَهُ، وَفَوَائِدَ الإيمانِ بِهِ.

أوَّلاً: تَعرِيفُ القَدَرِ

القَدَرُ: هو تَقديرُ اللهِ ﷻ للكائناتِ أزلاً وأبداً، وهو سِرٌّ مَكتُومٌ لا يَعلَمُهُ إلا اللهُ أو مَن شَاءَ مِن خَلقِهِ.

والقَدَرُ يُطلَقُ على مَعنَيَين:

- **التَّقدِير**: أي: إرادةُ اللهِ الشيءَ.
- **المُقَدَّرُ**: أي: مَا قَدَّرَ اللهُ ﷻ.

والإيمانُ بِالقَدَرِ يَتَعَلَّقُ بِتَوحِيدِ الرُّبُوبيةِ خُصُوصاً، ولهُ تَعَلُّقٌ بِتَوحيدِ الأسماءِ والصِّفَاتِ؛ لأنه مِن صِفَاتِ الكَمَالِ للهِ ﷻ.

ثانياً: حَالَ النَّاسِ فِي القَدَرِ

والناسُ في القَدَرِ ثلاثُ طوَائِفَ:

١. **الجَبرِيَّةُ الجَهمِيَّةُ**: أَثبَتُوا قَدَرَ اللهِ تعالى، وغَلَوا في إثبَاتِهِ حَتَّى سَلَبُوا العَبدَ اختِيَارَهُ وقُدرَتَهُ.
٢. **القَدَرِيَّةُ المُعتَزِلَةُ**: أَثبَتُوا لِلعَبدِ اختِيَاراً وقُدرَةً في عَمَلِهِ، وغَلَوا في ذلكَ حَتَّى نَفَوا أن يكونَ للهِ تعالى في عَمَلِ العَبدِ مَشِيئَةٌ أو خَلقٌ، ونَفَى غُلاَتُهُم عِلمَ اللهِ بِهِ قَبلَ وُقُوعِهِ.
٣. **أَهلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ**: الطَّائِفَةُ الوَسَطُ، الَّذينَ جَمَعُوا بينَ الأَدِلَّةِ وسَلَكُوا في طَرِيقِهِم خَيرَ مِلَّةٍ؛ فَآمَنُوا بِقَضَاءِ اللهِ وقَدَرِهِ، وبِأَنَّ لِلعَبدِ اختِيَاراً وقُدرَةً، وأنَّ مَشِيئَتَهُ وقُدرَتَهُ مَربُوطَةٌ بِمَشيئةِ اللهِ تعالى، **وهمُ الذين جَمَعُوا بينَ أدلَّةِ المَنقُولِ والمَعقُولِ**:

- **فَأَدِلَّتُهُم على إثبَاتِ القَدَرِ هي أَدِلَّةُ المُثبِتِينَ لَهُ مِنَ الجَبرِيَّةِ**، لكنَّهُمُ استَدَلُّوا بِهَا على وَجهِ العَدلِ والجمع بينَهَا وبَينَ الأَدِلَّةِ الَّتي استَدَلَّ بِهَا نُفَاةُ القَدَرِ.
- وأَدِلَّتُهُم على إثبَاتِ مَشِيئَةِ العَبدِ وقُدرَتِهِ هي أَدِلَّةُ المُثبِتِينَ لِذَلكَ مِنَ القَدَرِيَّةِ، لكنَّهُمُ استَدَلُّوا بِهَا على وَجهِ العَدلِ والجمعِ بينَهَا وبَينَ الأَدِلَّةِ الَّتي استَدَلَّ بِهَا نُفَاةُ مَشِيئَةِ العَبدِ وقُدرَتِهِ.

=

ثالثاً: مراتِبُ القدَرِ

هي أربعُ مَرَاتِبَ يَجِبُ الإيمانُ بِهَا كُلِّهَا:

١. **المرتبةُ الأولى (العِلمُ)**: وذلكَ بِأَن نُؤمِنَ بِأَنَّ اللهَ تعالى عَلِمَ كُلَّ شيءٍ جُملَةً وتفصِيلاً؛ فَعَلِمَ مَا كانَ ومَا يكونُ.

دَليلُ ذلكَ: قولُهُ تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۚ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا وَلَا حَبَّةٖ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ وَلَا رَطۡبٖ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ٥٩﴾ [الأنعام: ٥٩].

٢. **المرتبةُ الثانيةُ (الكِتَابَةُ)**: وقد دَلَّت عَلَيهَا الآيةُ السَّابِقَةُ وحَدِيثُ عُبَادَةَ الآتي.

٣. **المرتبةُ الثالثةُ (المَشِيئَةُ)**: وهي عامَّةٌ؛ مَا مِن شَيءٍ في السماواتِ والأرضِ إلا وهو كائِنٌ بإرادَةِ اللهِ ومَشِيئَتِهِ؛ فلا يكونُ في مُلكِهِ مَا لا يُريدُ أبداً، سواءٌ كانَ مِن فِعلِهِ أو فِعلِ المخلوقِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُۖ﴾ [الأنعام: ١٢]، وقال: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠ ، والتكوير: ٢٩].

٤. **المرتبةُ الرابعةُ (الخَلقُ)**: فَمَا مِن شَيءٍ في السماواتِ ولا في الأرضِ إلا واللهُ خالِقُهُ ومالِكُهُ ومُدَبِّرُهُ وذُو سُلطَانِهِ، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦، والزمر: ٦٢]، وهذا النَّصُّ عامٌّ، يَشمَلُ كُلَّ ما في الكونِ، حَتَّى فِعلُ العَبدِ مخلوقٌ للهِ؛ لأنَّ فِعلَ المخلوقِ مِن صِفَاتِهِ وهو وصِفَاتُهُ مخلُوقانِ؛ ولأنَّ فِعلَهُ ناتِجٌ عن إِرَادَةٍ جَازِمَةٍ وقُدرَةٍ تَامَّةٍ، واللهُ ﷻ هو الذي خَلَقَ في العَبدِ هذينِ الأمرينِ.

والعَبدُ يَتَعَلَّقُ بِفِعلِهِ أمرَانِ:

- **خَلقٌ**: وهذا يَتَعَلَّقُ باللهِ ﷻ.
- **ومُبَاشَرَةٌ**: وهذا يَتَعَلَّقُ بِالعبدِ ويُنسَبُ إليهِ، قالَ تعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٣٢﴾ [النحل: ٣٢].

• وقالَ ابنُ عُمَرَ: (والذي نَفسُ ابنِ عُمَرَ بيدِهِ، لو كانَ لأَحَدِهِم مِثلُ أُحُدٍ ذَهَباً، ثُمَّ أَنفَقَهُ في سبيلِ اللّهِ، مَا قَبِلَهُ اللّهُ مِنهُ[1] حتى يُؤمِنَ بِالقَدَرِ).

ثُمَّ استَدَلَّ بِقَولِ النبيِّ ﷺ: «الإيمانُ: أن تُؤمِنَ بِاللّهِ[2]، . . .

رابعاً: فَوَائِدِ الإيمانِ بِالقَدَرِ

وللإيمانِ بالقدَرِ فوائدُ عظيمةٌ، منها:

١. أنَّهُ مِن تَمَامِ تَوحيدِ الرُّبُوبيةِ.

٢. أنه يُوجِبُ صِدقَ الاعتِمَادِ على اللّهِ؛ لأنكَ تَعلَمُ أنَّ كُلَّ شيءٍ بِقَضَاءِ اللّهِ وقَدَرِهِ.

٣. أنه يُوجِبُ لِلقَلبِ الطُّمَأنِينَةَ: فإذا عَلِمتَ أنَّ مَا أَصَابَكَ لم يكن لِيُخطِئَكَ، ومَا أَخطَأَكَ لم يكن لِيُصِيبَكَ، اطمَأننتَ بِمَا يُصِيبُكَ بَعدَ فِعلِ الأسبابِ النافِعَةِ.

٤. مَنعُ إعجابِ المَرءِ بِعَمَلِهِ إذا عَمِلَ عَمَلاً يُشكَرُ عليهِ؛ لأنَّ اللّهَ هو الذي مَنَّ عليهِ وقَدَّرَهُ.

٥. عَدَمُ حُزنِهِ على مَا أَصَابَهُ؛ لأنه مِن رَبِّهِ؛ فهو صادِرٌ عن رَحمَةٍ وحِكمَةٍ.

٦. أنَّ الإنسانَ يَفعَلُ الأسبابَ؛ لأنه يُؤمِنُ بِحِكمَةِ اللّهِ، وأنه لا يُقَدِّرُ الأشياءَ إلا مَربُوطَةً بِأَسبَابِهَا.

(١) الحُكمُ بِعَدَمِ القَبُولِ يَستَلزِمُ الكُفرَ؛ لأنَّ الكُفرَ بِالقَدَرِ ـ وهو رُكنٌ مِن أركانِ الإيمانِ ـ كُفرٌ بِجَمِيعِهَا؛ لأنَّ الإيمانَ بِهَا كُلٌّ لا يَتَجَزَّأُ.

(٢) **الإيمانُ باللّهِ ﷻ يَتَضَمَّنُ أربعةَ أمورٍ:**

١. الإيمانَ بِوُجُودِهِ.

٢. وبِرُبُوبِيَّتِهِ.

٣. وبِأُلُوهِيَّتِهِ.

٤. وبِأَسمَائِهِ وصِفَاتِهِ.

وملائكتِهِ[1] ، وكُتُبِهِ[2] ، ورُسُلِهِ[3] واليومِ الآخِرِ[4] ، وتُؤمِنَ بالقَدَرِ خَيرِهِ وشَرِّهِ[5] ».

[رواهُ مسلمٌ].

---

(١) **الإيمانُ بالملائكةِ يَتَضَمَّنُ أربعةَ أمورٍ**:

١. الإيمانَ بِوُجُودِهِم.

٢. الإيمانَ بِاسمِ مَن عَلِمنَا اسمَهُ منهُم.

٣. الإيمانَ بِأَفعَالِهِم.

٤. الإيمانَ بِصِفَاتِ مَن عَلِمنَا صِفَاتِهِ منهُم.

(٢) **الإيمانُ بِالكُتُبِ يَتَضَمَّنُ ما يلي**:

١. الإيمانَ بِأَنها حَقٌّ مِن عِندِ اللهِ.

٢. تَصدِيقَ أَخبَارِهَا.

٣. اِلتِزَامَ أَحكَامِهَا ما لم تُنسخ.

٤. الإيمانَ بِمَا عَلِمنَاهُ مُعَيَّناً منها، كالتَّورَاةِ والإنجيلِ والزَّبُورِ والقُرآنِ.

٥. الإيمانَ بِأنَّ كُلَّ رسولٍ أَرسَلَهُ اللهُ مَعَهُ كتابٌ.

(٣) **الإيمانُ بالرُّسُلِ يَتَضَمَّنُ ما يلي**:

١. أن نُؤمِنَ بِأَنهم صَادِقُونَ مُصَدَّقُونَ.

٢. أن نُؤمِنَ بِمَا صَحَّ عنهم مِنَ الأخبارِ وبِمَا ثَبَتَ عنهم مِنَ الأحكامِ ما لم تُنسَخ.

٣. أن نُؤمِنَ بِأَعيَانِ مَن عَلِمنَا مِن أَعيَانِهِم وما لم نَعلَمهُ؛ فَنُؤمِنُ بِهِم على سبيلِ الإجمَالِ.

(٤) يَدخُلُ في الإيمانِ باليومِ الآخِرِ: الإيمانُ بِكُلِّ مَا أَخبَرَ بِهِ النبيُّ ﷺ مما يكونُ بَعدَ الموتِ،

[كمَا قالَ في «الواسِطِيَّةِ»].

(٥) **الشَّرُّ** ـ هنا ـ : في مَفعُولاتِ الله ﷻ لا في فِعلِهِ، ويُقَالُ: لا يُنسَبُ الشَّرُّ المَحضُ إلى اللهِ سبحانه؛ إنما هو شَرٌّ نِسبِيٌّ.

• وعن عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ: أنه قالَ لابنِهِ: (يا بُنَيَّ، إنكَ لَن تَجِدَ طَعمَ الإيمانِ[1] حتى تَعلَمَ أنَّ مَا أَصَابَكَ لم يَكُن لِيُخطِئَكَ[2]، وَمَا أَخطَأَكَ لم يَكُن لِيُصِيبَكَ[3].

سَمِعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «إنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمُ[4]، فَقَالَ لَهُ: اكتُب، فقالَ: رَبِّ، وماذا أَكتُبُ؟، قالَ: اكتُب مَقَادِيرَ كُلِّ شَيءٍ حتى تَقُومَ السَّاعَةُ».

يا بُنَيَّ، سَمِعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «مَن مَاتَ على غَيرِ هذا فَلَيسَ مِنِّي[5]»)[6].

---

(١) هذا يُفيدُ أنَّ للإيمانِ طَعماً.

(٢) **يُحمَلُ هذا على مَعنَيَين**:

- أي: ما **قَدَّرَ اللهُ أن يُصِيبَكَ**: فَعَبَّرَ عنِ التَّقدِيرِ بِالإصَابَةِ؛ لأنَّ ما قَدَّرَ اللهُ سوفَ يَقَعُ ولم يَكُن لِيُخطِئَكَ مَهمَا عَمِلتَ مِن أسبابٍ.
- **مَا أَصَابَكَ فلا تُفكِّر أن يكونَ مُخطِئاً لكَ**: فلا تَقُل: (لو أنني فَعَلتُ كَذَا ما حَصَلَ كَذَا)؛ لأنَّ الذي أصابَكَ الآنَ لا يُمكِنُ أن يُخطِئَكَ؛ فَكُلُّ التقديراتِ التي تُقَدِّرُهَا يائِسَةٌ لا تُؤَثِّرُ شيئاً.

وكِلا المَعنَيَينِ صحيحٌ.

(٣) يُقَالُ فيه مِثلَ الأوَّلِ؛ يعني: مَا قَدَّرَ اللهُ أن يُخطِئَكَ فَلَن يُصِيبَكَ.

(٤) بالرَّفعِ، وفي روايةٍ: «إنَّ أَوَّلَ شَيءٍ خَلَقَهُ اللهُ القَلَمُ....» [رواهُ ابنُ أبي عاصِمٍ في «السُّنَّةِ»: ١٠٨ وغيرُهُ، وصَحَّحَهُ في «الصحيحة»: ١٣٣].

وهذا اللَّفظُ يَدُلُّ ـ صَرَاحَةً ـ على أنَّ القَلَمَ أَوَّلُ مخلوقاتِ اللهِ ﷻ وليسَ العَرشَ، ويُبطِلُ قَولَ مَن قال بِحَوَادِثَ لا أَوَّلَ لَهَا.

(٥) تَبَرَّأَ مِنهُ ﵁؛ لأنه كافِرٌ.

(٦) صحيحٌ، [رَواه أبو داود: ٤٧٠٠، واللفظُ لَهُ].

• وفي روايةٍ لأحمدَ: «إنَّ أوَّلَ ما خَلَقَ اللهُ تعالى القَلَمَ، فقالَ لَهُ: اكتُب، فَجَرَى[1] ـ في تلكَ السَّاعَةِ ـ بِمَا هو كائِنٌ إلى يومِ القِيامَةِ[2]»[3].

• وفي روايةٍ لابنِ وَهبٍ: (قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «فَمَن لم يُؤمِن بِالقَدَرِ خَيرِهِ وشَرِّهِ أَحرَقَهُ اللهُ بالنَّارِ»).

• وفي «المُسنَدِ» و«السُّنَنِ» عن ابنِ الدّيلَمِيِّ قالَ: أَتَيتُ أُبَيَّ بنَ كَعبٍ، فَقُلتُ: في نَفسِي شَيءٌ مِنَ القَدَرِ[4]، فَحَدِّثني بِشَيءٍ لَعَلَّ اللهَ يُذهِبُهُ مِن قَلبِي[5].

فقال: (لو أَنفَقتَ مِثلَ أُحُدٍ ذَهَباً مَا قَبِلَهُ اللهُ مِنكَ حتى تُؤمِنَ بالقَدَرِ[6]

---

(١) هذهِ الروايةُ تُفيدُ أمراً زائِداً على ما سَبَقَ، وهو قولُهُ: «فَجَرَى في تِلكَ السَّاعَةِ»؛ فإنه صريحٌ في أنَّ القَلَمَ امتَثَلَ، والحديثُ الأوَّلُ ليسَ فيه أنه كَتَبَ إلا عن طريقِ اللُّزومِ.

(٢) هو يومُ البَعثِ.

وسُمِّيَ: (يومَ القِيامَةِ) لِثلاثةِ أمورٍ:

١. قِيَامُ الناسِ مِن قُبُورِهِم لِرَبِّ العالمين: ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٦﴾ [المطففين: ٦].

٢. قِيَامُ الأَشهَادِ الَّذينَ يَشهَدُونَ لِلرُّسُلِ على الأُمَمِ: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ ٥١﴾ [غافر: ٥١].

٣. قِيَامُ العَدلِ: ﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

(٣) رَوَاهُ أحمد [٥/٣١٧، وابنُ أبي عاصِمٍ في «السُّنَّة»: ١٠٧، وصَحَّحَهُ الألبانيُّ].

(٤) لَعَلَّهُ لَمَّا حَدَثَت بِدعَةُ القَدَرِ، وهي أَوَّلُ البِدَعِ حُدُوثاً.

(٥) هكذا يَجِبُ على الإنسانِ إذا أُصِيبَ بِمَرَضِ الشُّبهَةِ في قَلبِهِ؛ فَليَذهَب إلى أَطِبَّاءِ القُلُوبِ، وهُمُ العُلَماءُ.

(٦) لأنَّ مَن لم يُؤمِن بِالقَدَرِ كافِرٌ، والكافِرُ لا تُقبَلُ مِنهُ نَفَقَةٌ.

وتَعلَمَ أنَّ مَا أصابَكَ لم يكن لِيُخطِئَكَ، ومَا أَخطَأَكَ لم يكن لِيُصِيبَكَ، ولو مُتَّ[1] على غَيرِ هذا لَكُنتَ مِن أَهلِ النارِ[2]).

قال: (فَأَتَيتُ عبدَ اللهِ بنَ مسعودٍ وحُذَيفةَ بنَ اليَمَانِ وزَيدَ بنَ ثابِتٍ[3]، فَكُلُّهُم حَدَّثَنِي بِمثلِ ذلكَ عنِ النبيِّ ﷺ)[4]. [حديثٌ صحيحٌ، رواهُ الحاكِمُ في صحيحِهِ].

فيه مسائلُ:

الأولى: بَيَانُ فَرضِ الإيمانِ بِالقَدَرِ.

الثانيةُ: بَيَانُ كيفيةِ الإيمانِ بِهِ[5].

الثالثةُ: إِحبَاطُ عَمَلِ مَن لم يُؤمِن بِهِ.

الرابعةُ: الإخبارُ بِأَنَّ أَحداً لا يَجِدُ طَعمَ الإيمانِ حتى يُؤمِنَ بِهِ[6].

---

(١) (مُتَّ): بِالضَّمِّ، مِن (مَاتَ يَمُوتُ)، وفيهِ لُغَةٌ أُخرى بِالكَسرِ.

(٢) لأنَّ مَن أَنكَرَ القَدَرَ يَكونُ كافِراً.

(٣) هؤلاءِ العُلَمَاءُ الأَجِلاءُ كُلُّهُم مِن أَهلِ القُرآنِ.

والإيمانُ بِالقَدَرِ تَعَلُّقُهُ بِالرُّبُوبيةِ أَكثَرُ مِن تَعَلُّقِهِ بِالأسماءِ والصِّفَاتِ، ثُمَّ تَعَلُّقُهُ بِالأسماءِ والصِّفَاتِ أكثَرُ مِن تَعَلُّقِهِ بِتوحيدِ الأُلُوهيةِ، وتَعَلُّقُهُ بِالأُلُوهيةِ ـ أيضاً ـ ظاهِرٌ؛ **لأنَّ الأُلوهيةَ**:

- **بالنسبةِ للهِ**: يُسَمَّى: تَوحِيدَ الأُلُوهيةِ.
- **وبالنسبةِ للعَبدِ**: يُسَمَّى: توحيدَ العِبَادَةِ، والعبادةُ فِعلُ العَبدِ؛ فَلَهَا تَعَلُّقٌ بِالقَدَرِ.

(٤) صحيحٌ [رواه أبو داود: ٤٦٩٩].

(٥) **وهو**: أن تُؤمِنَ أنَّ مَا أَصَابَكَ لم يكن لِيُخطِئَكَ، ومَا أَخطَأَكَ لم يكن لِيُصِيبَكَ.

وكذلكَ الإيمانُ بِمَرَاتِبِ القَدَرِ دَاخِلٌ في كيفيةِ الإيمانِ بِالقَدَرِ.

(٦) يُؤخَذُ مِن حديثِ عُبَادَةَ.

الخامسةُ: ذِكرُ أَوَّلِ مَا خَلَقَ اللهُ[1].

السادسةُ: أنه جَرَى بِالمَقَادِيرِ ـ في تلكَ الساعةِ ـ إلى قِيَامِ السَّاعَةِ.

السابعةُ: بَرَاءَتُهُ ﷺ ممن لم يُؤمِن بِهِ[2].

الثامنةُ: عَادَةُ السَّلَفِ في إِزَالَةِ الشُّبهَةِ بِسُؤَالِ العُلَمَاءِ[3].

التاسعةُ: أنَّ العَلماءَ أَجَابُوهُ بِمَا يُزِيلُ الشُّبهَةَ، وذلكَ أنهم نَسَبُوا الكلامَ إلى رسولِ اللهِ ﷺ فقط.

---

(١) **ظاهِرُ كلامِ المؤلفِ**: المَيلُ إلى أنَّ القَلَمَ أَوَّلُ المخلوقاتِ.

(٢) وهذه البَرَاءَةُ مُطلَقَةٌ؛ لأنَّ مَن لم يُؤمِن بِالقَدَرِ فهو كافِرٌ كُفراً مُخرِجاً مِنَ المِلَّةِ.

(٣) **وفيهِ أيضاً**: جَوَازُ سُؤَالِ أكثَرَ مَن عالِمٍ لِلتَّثَبُّتِ.

أمَّا سُؤالُ أكثَرَ مِن عالِمٍ لِتَتَبُّعِ الرُّخَصِ فهذا لا يَجوزُ، وهو مِن شَأنِ اليَهودِ.

[٦١] بَابُ[1]:

مَا جَاءَ فِي المُصَوِّرِينَ

● عـن أبي هريـرةَ رضي الله عنه قـالَ: (قـالَ رسـولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «قـالَ اللهُ تعـالى: ومَـن[2] أَظلَمُ ممن ذَهَبَ يَخلُقُ[3] كَخَلقِي، فَليَخلُقُوا[4] ذَرَّةً، أَو[5] لِيَخلُقُوا حبَّةً،

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيد**: أنَّ التصويرَ فيه مُنازَعَةٌ للهِ عَجَلَّ في ربوبيتِهِ؛ لأنَّ التَّصويرَ فيه خَلقٌ وإِبدَاعٌ يَكونُ بِهِ المُصَوِّرُ مُشَارِكاً للهِ سُبْحَانَهُ في ذلكَ الخَلقِ والإبدَاعِ.

(٢) «مَن»: اسمُ استفهامٍ، **والمرادُ بِهِ**: النَّفيُ؛ أي: لا أَحَدَ أظلَمُ؛ لأنَّ النَّفيَ إذا جاءَ بِصِيغةِ الاستفهامِ كانَ أبلَغَ مِنَ النفيِ المَحضِ؛ لأنه يكونُ مُشرَباً معنى التَّحَدِّي والتعجيزِ.

والأَظلَمِيَّةُ ـ هنا ـ نِسبِيَّةٌ؛ أي: لا أَحَدَ أَظلَمُ مِن هذا في نوعِ هذا العملِ، لا في كلِّ شيءٍ.

وهذا وجهُ الجمعِ بينَ هذا الحديثِ والنصوصِ الأخرى في هذا المعنى؛ كقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٤]، وقولِهِ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأنعام: ٢١ و٩٣، وهود: ١٨، والعنكبوت: ٦٨].

(٣) حالٌ مِن فاعِلِ «ذَهَبَ».

والخَلْقُ ـ في اللغةِ ـ: التَّقديرُ، ويُطلَقُ (الخَلقُ) على الفِعلِ بعدَ التقديرِ، وهذا هو الغالِبُ، وهو يكون بالنسبةِ للإنسانِ بعدَ تَأَمُّلٍ ونَظَرٍ وتقديرٍ، أمَّا بالنسبةِ للخالِقِ فإنه لا يحتاجُ إلى تَأَمُّلٍ ونَظَرٍ؛ لِكَمَالِ عِلمِهِ جَلَّ جَلَالُهُ.

(٤) اللامُ: للأمرِ، **والمرادُ بِهِ**: التحدي والتعجيزُ، وهذا مِن بابِ التحدي في الأمورِ الكونيةِ.

والذَّرَّةُ: واحِدَةُ (الذَّرِّ)، وهي: النَّمْلُ الصِّغَارُ.

(٥) «أَو»: لِلتَّنويعِ.

أَو لِيَخلُقُوا شَعِيرَةً[1]!»). [أخرجاه].

⭘ ولهما عن عائشةَ ﵂: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «أَشَدُّ[2] النَّاسِ عَذَاباً[3] يَومَ القِيَامَةِ الَّذِينَ يُضَاهِئُونَ[4] بِخَلقِ اللَّهِ[5]».

---

(١) يُحتَمَلُ أنَّ المرادَ: شَجَرَةُ الشعيرِ، ويُحتمَلُ أنَّ المرادَ: الحَبَّةُ مِنَ الشعيرِ، يكونُ هذا مِن بابِ ذِكرِ الخاصِّ بعدَ العامِّ.

والظَّاهِرُ مِنَ الأحاديثِ: تَحريمُ الصُّوَرِ بِكُلِّ أنواعِهَا، سواءٌ كانت مُجَسَّمَةً أو رَسماً أوِ التِقَاطاً بِأَشِعَّةٍ مُعَيَّنَةٍ.

وقد دَلَّتِ النُّصُوصُ ـ بِمَجموعِهَا ـ أنَّ العِلَّةَ التي حُرِّمَتِ الصُّورَةُ مِن أجلِهَا هي:

- **أنها ذَرِيعَةٌ إلى الشِّركِ**: كما دَلَّ على ذلكَ حديثُ ابنِ عباسٍ، [المتقدِّمُ في الصفحة ١٢١].
- **المُضَاهَاةُ لِخَلقِ اللهِ**: كما دلَّ عليه أَحَادِيثُ البابِ.

وانظر ـ بحق ـ في تحقيقِ هذهِ المسألةَ «غايةَ المَرَامِ» [مِنَ الحديثِ ١١٨ إلى ١٤٤]؛ فإنَّ فيه تَتَبُّعاً لِمَذهَبِ مَن يُفَرِّقُ بينَ المُجسَّمِ وغيرِ المُجَسَّمِ في التَّحرِيمِ.

(٢) اسمُ تفضيلٍ بمعنى: أعظَمُ وأَقوَى.

(٣) تَمييزٌ مُبَيِّنٌ لِلمُرَادِ بـ(الأَشَدِّ).

و(**العَذَاب**) يُطلَقُ على العِقَابِ، ويُطلَقُ على ما يُؤلِمُ ويُؤذِي وإن لم يكن عِقَاباً:

- **فَمِنَ الأولِ**: قولُهُ تعالى: ﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ۝٤٦﴾ [غافر: ٤٦]؛ أي: العُقُوبَةَ والنَّكَالَ؛ لأنه يَدخُلُ النَّارَ، والعِيَاذُ باللهِ.
- **ومِنَ الثاني**: قولُ النبيِّ ﷺ: «السَّفَرُ قِطعَةٌ مِنَ العَذَابِ». [رواه البخاري].

(٤) أي: يُشَابِهُونَ.

والمُضَاهَاةُ حاصِلَةٌ سواءٌ نَوَى أم لم يَنوِ؛ لأنَّ العِلَّةَ المُشَابَهَةُ، وليستِ العِلَّةُ قَصدَ المُشَابَهَةِ؛ فالقاعدةُ المضطرِدةُ تقولُ: (الحُكمُ المَقرُونُ بِعِلَّةٍ لا يُشتَرَطُ فيه القَصدُ، فَمَتَى وُجِدَتِ العِلَّةُ ثَبَتَ الحُكمُ).

(٥) أي: بِمَخلُوقاتِهِ. =

• ولهما عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما: (سَمِعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ[1]، يُجعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا نَفسٌ يُعَذَّبُ بِهَا في جَهَنَّمَ»)[2].

• ولهما عنهُ مرفوعاً: «مَن صَوَّرَ صُورَةً في الدُّنيَا كُلِّفَ[3] أَن يَنفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيسَ بِنَافِخٍ[4]».

• ولِمُسلِمٍ عن أبي الهَيَّاجِ قال:

قَالَ لِي عليٌّ: (أَلا أَبعَثُكَ عَلَى[5] مَا بَعَثَنِي عَلَيهِ رَسولُ اللهِ ﷺ؟؛

= وقولُهُ: «أَشَدُّ...»: فيهِ إشكالٌ؛ لأنَّ فِيهِم مَن هوَ أَشَدُّ مِنَ المُصَوِّرِينَ ذَنباً؟!

فَيُجَابُ عنه بِوُجُوهٍ:

١. أنَّ الحديثَ على تقديرِ (مِن)؛ أي: مِن أَشَدِّ.

٢. أنَّ الأَشَدِّيَّةَ لا تعني أنَّ غيرَهُم لا يُشَارِكُهُم.

٣. أنَّ الأَشَدِّيَّةَ نِسبِيَّةٌ؛ يعني: أنَّ الذينَ يَصنَعُونَ الأشياءَ ويُبدِعُونَهَا أَشَدُّهُم عَذَاباً الَّذينَ يُضَاهِئُونَ بِخَلقِ اللهِ.

٤. أنَّ هذا مِن بابِ الوَعِيدِ الذي يُطلَقُ لِتَنفِيرِ النُّفُوسِ عنهُ.

(١) «فِي النَّارِ»؛ أي: كَائِنٌ في النَّارِ، وأنهُ مُستَحِقٌّ لِدُخُولِ النَّارِ، وقد يَدخُلُهَا، وقد لا يَدخُلُهَا، وإن دَخَلَهَا لم يُخَلَّد فيها.

(٢) رواه مسلم [في اللباس / ك٣٧: ح٩٩].

(٣) «كُلِّفَ»؛ أي: أُلزِمَ، والمُكَلِّفُ لَهُ هوَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ.

(٤) أي: كُلِّفَ بِأَمرٍ لا يَتَمَكَّنُ مِنهُ زِيادَةً على تَعذِيبِهِ.

(٥) (عَلَى):

• **يُحتَمَلُ أن تكونَ على ظاهِرِهَا للاستِعلاءِ**؛ لأنَّ المَبعُوثَ يَمشِي على ما بُعِثَ عليهِ، كأنهُ طريقٌ لهُ، وهذا هوَ الأَولى؛ لأنَّ مَا وَافَقَ ظَاهِرَ اللَّفظِ مِنَ المعاني فَهوَ أَولى بالاعتبارِ.

• **ويُحتَمَلُ أن تكونَ بمعنى الباءِ**؛ أي: بِمَا بَعَثَنِي عَلَيهِ.

أَن لَا[1] تَدَعَ صُورَةً[2] إِلا طَمَستَهَا[3]، وَلا قَبراً مُشرِفاً[4] إِلا سَوَّيتَهُ).

فيه مسائلُ:

الأولى: التَّغلِيظُ الشَّديدُ في المُصَوِّرِينَ.

الثانيةُ: التَّنبِيهُ على العِلَّةِ، وهو تَركُ الأَدَبِ معَ اللهِ، لِقولِهِ: «وَمَن أَظلَمُ ممن ذَهَبَ يَخلُقُ كَخَلقِي؟!».

الثالثةُ: التنبيهُ على قُدرَتِهِ وعَجزِهِم، لِقولِهِ: «فَلْيَخلُقُوا ذَرَّةً، أو... شَعِيرَةً!».

الرابعةُ: التصريحُ بأنهم أَشَدُّ الناسِ عَذَاباً.

الخامسةُ: أَنَّ اللهَ يَخلُقُ بِعَدَدِ كُلِّ صُورَةٍ نَفساً يُعَذِّبُ بِهَا المُصَوِّرَ في جَهَنَّمَ.

السادسةُ: أنه يُكَلَّفُ أَن يَنفُخَ فِيهَا الرُّوحَ.

السابعةُ: الأَمرُ بِطَمسِهَا إِذَا وُجِدَت.

---

(١) (أَن): مَصدَرِيَّةٌ، و (لا): نَافِيَةٌ، و(تَدَعَ): مَنصوبٌ بـ(أَن) المَصدَرِيةِ، وهي بَدَلُ بَعضٍ مِن كُلٍّ مِن (مَا).

(٢) (صُورَةً): نَكِرَةٌ في سِيَاقِ النَّفيِ؛ فَتَعُمُّ، **وهي**: كُلُّ مَا لَهُ رُوحٌ.

(٣) وذلكَ يكونُ بِوَضعِ لَونٍ آخَرَ يُزِيلُ مَعَالِمَهَا.

وظاهِرُ الحديث: سواءٌ كانت تُعبَدُ مِن دُونِ اللهِ أو لا.

(٤) **الإِشرَافُ**: الإعلاءُ.

ولَهُ وجوهٌ:

١. أن تكونَ أَنصابُهُ عالِيَةً.
٢. أن يُبنَى عَلَيهِ.
٣. أن تُشرَفَ بِالتَّلوِينِ؛ وذلكَ بِأَن يُوضَعَ على أَعلامِهَا أَلوانٌ مُزَخرَفَةٌ.
٤. أن يُرفَعَ تُرَابُ القَبرِ عَمَّا حَولَهُ فَيَكونَ بَيِّناً ظاهِراً.

[٦٢] بَابُ(١):

مَا جَاءَ فِي كَثْرَةِ الحَلِفِ(٢)

وقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡ﴾(٣) [المائدة: ٨٩].

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيدِ**: أنَّ كثرةَ الحلفِ فيه نقصٌ في توحيدِ الخالقِ ﷻ؛ لأنَّ من تعظيمِ اللهِ ﷻ حفظَ اليمينِ، كما قال اللهُ ﷻ: ﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡ﴾ [المائدة: ٨٩].

وإنَّ تَعظيمَ اللهِ ﷻ مِن تَمامِ التوحيدِ، وكَثْرَةَ الحَلِفِ بِاللهِ تدُلُّ على أنه ليسَ في قَلبِ الحالِفِ مِن تَعظِيمِ اللهِ ما يقتضي هَيبَةَ الحَلِفِ بِاللهِ.

(٢) **الحلِفُ**: هو اليَمِينُ والقَسَمُ، وهو توكيدُ الحُكمِ بِذِكرِ مُعَظَّمٍ، بِصِيغَةٍ مَخصُوصَةٍ، بِأَحَدِ حُرُوفِ القَسَمِ، وهي: البَاءُ والواوُ والتاءُ.

والمرادُ **بِكَثْرَةِ الحَلِفِ**: ما كان مَعقُوداً أو مَقصُوداً.

(٣) هذهِ ذَكَرَهَا اللهُ ﷻ في سِيَاقِ كَفَّارَةِ اليَمِينِ.

وكلُّ يمينٍ له ابتداءٌ وله انتهاءٌ ووسَطٌ:

- **فالابتداءُ**: الحَلِفُ.
- **والانتهاءُ**: الكَفَّارَةُ.
- **والوَسَطُ**: الحِنثُ: وهو أن يَفعَلَ ما حَلَفَ على تَركِهِ، أو يَترُكَ ما حَلَفَ على فِعلِهِ.

والمرادُ مِنَ الآيةِ: كُلُّ هذه المعاني؛ ولهذا جاءَ المؤلفُ بها في هذا البابِ.

والقاعدةُ في هذا: هي أنَّ النَّصَّ ـ مِن قُرآنٍ أو سُنَّةٍ ـ إذا كان يَحتَمِلُ عِدَّةَ معانٍ لا يُنَافِي بَعضُهَا بَعضاً، ولا مُرَجِّحَ لأَحَدِهَا، وَجَبَ حَملُهُ على المعاني كُلِّهَا؛ فَمِن حِفْظِ اليَمينِ: عَدَمُ الحِنثِ فيها، إلا إذا كان خَيراً؛ لِحديثِ: «إذا حَلَفتَ على يَمِينٍ، فَرَأَيتَ غَيرَهَا خَيراً مِنهَا، فَكَفِّر عَن يَمِينِكَ، وَائتِ الذي هو خَيرٌ». [رواهُ البخاريُّ عن عبدِ الرحمنِ بنِ سَمُرَةَ].

• عن أبي هريرةَ ﵁ قالَ: (سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «الحَلِفُ[1] مَنفَقَةٌ لِلسِّلعَةِ[2]، مُمحَقَةٌ[3] لِلكَسبِ»). [أخرجاهُ].

• وَعن سَلمانَ ﵁: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «ثَلاثَةٌ[4] لا يُكَلِّمُهُمُ[5] اللهُ ولا يُزَكِّيهِم[6] ولَهُم عَذَابٌ أَلِيمٌ:

- أُشَيمِطٌ[7] زَانٍ.
- وعَائِلٌ[8] مُستَكبِرٌ.

---

(١) هذه روايةُ البخاري، وفي روايةٍ عندَ أحمد: «اليَمِينُ الكَاذِبَةُ...».

(٢) «مَنفَقَةٌ»: أي: تَروِيجٌ لِلسِّلعَةِ، مَأخُوذةٌ مِنَ (النفَاقِ)، وهو: مُضِيُّ الشيءِ ونَفَاذُهُ.

(٣) «مُمحَقَةٌ»: أي: مَتْلَفَةٌ، **والإتلافُ** يَشمَلُ الإتلافَ الحِسِّيَّ والمعنويَّ؛ كالحريقِ ونَزعِ البَرَكَةِ.

(٤) «ثَلَاثَةٌ»: سَاغَ الابتداءُ بِهَا؛ لأنها أفادتِ العُمُومَ، [كما في «شرح ابن عَقِيلٍ»: ١/١٢٠].

(٥) **التكليمُ**: هو إسماعُ القَولِ.

وأمَّا ما يُقَدِّرُهُ الإنسانُ في نفسِهِ فلا يُسَمَّى كَلاماً على سبيلِ الإطلاقِ، وإن كانَ يُسَمَّى: (قَولاً) بالتقييدِ بِالنَّفسِ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُۚ﴾. [المجادلة: ٨].

والكلامُ عندَ الإطلاقِ لا يكونُ إلا بِحَرفٍ وصَوتٍ مَسمُوعٍ.

والمرادُ بِنَفيِ الكلامِ ـ هنا ـ كلامُ الرِّضَا، أمَّا كلامُ الغَضَبِ والتَّوبيخِ فإنَّ الحديثَ لا يَدُلُّ على نَفيِهِ.

(٦) **التَّزكِيَةُ**: بمعنى التَّوثِيقِ والتَّعدِيلِ.

(٧) **الأُشَيمِطُ**: هو الذي اختَلَطَ سَوَادُ شَعرِهِ بِبَيَاضِهِ؛ لِكِبَرِ سِنِّهِ، وليسَ فيهِ ما يَدعُوهُ إلى الزِّنَا، لكنهُ زَنَا لِخُبثِ إِرَادَتِهِ؛ ولهذا صَغَّرَهُ تَحقِيراً لِشَأنِهِ.

(٨) **العائِلُ**: الفَقِيرُ.

والاستكبَارُ: التَّرَفُّعُ والتَّعَاظُمُ، **وهو نوعان**:

- استِكبَارٌ عنِ الحَقِّ: بِأَن يَرُدَّهُ أو يَتَرَفَّعَ عنِ القِيَامِ بِهِ.
- استِكبَارٌ على الخَلقِ: باحتِقَارِهِم وإذلالِهِم.

فالفقيرُ داعِي الاستكبارِ عندَهُ ضعيفٌ؛ ولذلكَ عُقُوبَتُهُ أَشَدُّ.

والحديث صحيح، [كما في «صحيح الترغيب»: ١٧٨٨].

- ورَجُلٌ جَعَلَ اللهَ بِضَاعَتَهُ؛ لا يَشْتَرِي إلا بِيَمِينِهِ، ولا يَبِيعُ إلا بِيَمِينِهِ»[1].

[رواهُ الطَّبَرانيُّ بسندٍ صحيحٍ].

وفي «الصَّحيحِ» عن عِمرَانَ بنِ حُصَينٍ رضي الله عنه قالَ: (قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَيرُ أُمَّتِي[2] قَرنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم»).

قالَ عمرانُ: (فَلَا أَدرِي؛ أَذَكَرَ بَعدَ قَرنِهِ مَرَّتَينِ أو ثَلاثاً؟).

« ثُمَّ إِنَّ بَعدَكُم قَومٌ[3]، يَشهَدُونَ ولا يُستَشهَدُونَ[4]، ويَخُونُونَ[5] ولا يُؤتَمَنُونَ،

---

(١) **ومناسَبَةُ الحديثِ الثاني للبابِ**: أنَّ مَن جَعَلَ اللهَ بِضَاعَتَهُ فإنَّ الغالِبَ أنه يُكثِرُ الحَلِفَ بِاللهِ عز وجل.

(٢) وفي لفظٍ: «خَيرُكُم قَرنِي»، وفي لفظٍ آخر: «خَيرُ النَّاسِ قَرنِي».

وهذا هو المرادُ، إذِ المرادُ بِالخيريةِ ـ هنا ـ: الخَيرِيَّةُ المُضَافَةُ إلى الناسِ عُموماً، وليسَ للأُمَّةِ فقط.

و(**القَرنُ**): مِئَةُ سَنَةٍ، وقد رَوَى الحاكِمُ عن عبدِ اللهِ بنِ بُسرٍ: (أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ عنهُ: «يَعِيشُ هذا الغُلَامُ قَرناً»، قال: فَعَاشَ مئة سَنَةٍ). [كما في «الصحيحة»: ٢٦٦].

(٣) الأكثرُ مِن نُسَّاخِ «البُخاريِّ» على النَّصبِ: «قوماً»، على أنه اسمٌ لـ«إنَّ»، ولِبَعضِهِم بِدُونِ أَلِفٍ:

- فَقيلَ: على لُغَةِ رَبيعَةَ الذينَ لا يَقِفُونَ على المنصوبِ بالأَلِفِ.
- وقيلَ: إنَّ اسمَهَا ضَميرُ الشَّأنِ المحذوفُ إلحَاقاً لَهَا بـ(إن) المُخَفَّفَةِ.
- وقيلَ غيرُ ذلك.

(٤) أي: لا يُطلَبُ مِنهُم تَحَمُّلُ الشَّهَادَةِ.

وظاهِرُه: مُعَارَضٌ بحديثِ زيدِ بنِ خالدٍ مرفوعاً: «أَلا أُخبِرُكُم بِخَيرِ الشُّهَداءِ؟؛ الَّذي يَأتِي بِالشَّهَادَةِ قَبلَ أن يُسأَلَهَا».

ويُجمَعُ بينَهُمَا: بِأنَّ المرادَ بحديثِ زيدٍ: مَن عِندَهُ شهادةٌ لإنسانٍ بِحَقٍّ لا يَعلَمُ بِهَا صاحِبُهَا، فَيَأتِي فَيُخبِرُهُ بِهَا، ورَجَّحَهُ في «الفتح» [٢٦٥١]، ونَسَبَهُ إلى يَحيَى بنِ سعيدٍ ومالِكٍ وغيرِهِمَا.

(٥) **الخِيَانَةُ**: الغَدرُ والخِدَاعُ في مَوضِعِ الائتِمَانِ، وهي مِنَ الصفاتِ المذمومَةِ بِكُلِّ حالٍ.

ويَنْذُرُونَ ولا يُوفُونَ، ويَظهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ[1]»).

• وفيه عنِ ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «خَيرُ الناسِ قَرنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم، ثُمَّ يَجِيءُ قَومٌ تَسبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِم يَمِينَهُ، ويَمِينُهُ شَهَادَتَهِ[2]».

• قالَ إبراهيمُ: (كانُوا يَضرِبُونَنَا على الشَّهَادَةِ[3] والعَهدِ ونحنُ صِغَارٌ[4])[5].

فيه مسائلُ:

الأولى: الوَصِيَّةُ بِحِفظِ الأَيمَانِ.

الثانيةُ: الإخبَارُ بِأَنَّ الحَلِفَ مَنفَقَةٌ لِلسِّلعَةِ، مَمحَقَةٌ لِلبَرَكَةِ.

---

(١) «السِّمَنُ»: هو: كَثرَةُ اللَّحمِ والشَّحمِ، **والمرادُ**: أنَّ هؤلاءِ يَعتَنُونَ بِأَسبَابِ السِّمَنِ مِنَ المَطَاعِمِ والمَشَارِبِ والتَّرَفِ، هَمُّهُم إصلاحُ أَبدَانِهِم وتَسمِينُهَا.

أَمَّا السِّمَنُ الذي لا اختيارَ للإنسانِ فيهِ فلا يُذَمُّ عليهِ، ويُؤَيِّدُهُ روايةُ الترمذي [٢٣٣٤]: «... قَومٌ يَتَسَمَّنُونَ ويُحِبُّونَ السِّمَنَ». [انظر «الفتح»: ٢٦٥١].

(٢) **يحتَمِلُ وَجهَين**:

١. أنه لِقِلَّةِ الثِّقَةِ بِهِم لا يَشهَدُونَ إلا بِيَمِينٍ.
٢. أنه كِنَايَةٌ عن كونِ هؤلاءِ لا يُبَالُونَ بِالشهادةِ ولا بِاليَمِينِ.

(٣) أي: يَضرِبُونَنَا عليها إن شَهِدنَا زُوراً، أو إذا شَهِدنَا ولم نَقُم بِأَدَائِهَا.

ويُحتَمَلُ أنَّ المرادَ بذلكَ: ضَربُهُم عنِ المُبَادَرَةِ بِاليَمينِ والعَهدِ، وبِهِ فَسَّرَهُ ابنُ عبدِ البَرِّ. [كما في «الفتح»: ٢٦٥٢].

(٤) الجملةُ حالِيَّةٌ، وإنما يَضرِبُونَهُم وهُم صِغَارٌ لِلتَّأدِيبِ.

ويُستَفَادُ منه أيضاً: جَوَازُ ضَربِ الصَّبِيِّ على الأخلاقِ إذا لم يَتَأَدَّب إلا بِالضَّربِ.

(٥) رواهُ البخاري [٢٦٥٢، وفيه أطرَافُهُ].

الثالثةُ: الوَعِيدُ الشَّدِيدُ، فِيمَن لا يَبِيعُ، ولا يَشتَري، إلا بِيَمِينِهِ.

الرابعةُ: التنبيهُ على أنَّ الذَّنبَ يَعظُمُ معَ قِلَّةِ الدَّاعِي[1].

الخامسةُ: ذَمُّ الَّذينَ يَحلِفُونَ ولا يُستَحلَفُونَ[2].

السادسةُ: ثَنَاؤُهُ ﷺ على القُرُونِ الثلاثَةِ، أَو الأربعةِ، وذِكرُ مَا يَحدُثُ بَعدَهُم.

السابعةُ: ذَمُّ الَّذينَ يَشهَدُون ولا يُستَشهَدُونَ.

الثامنةُ: كَونُ السَّلَفِ يَضرِبُونَ الصِّغَارَ على الشَّهَادَةِ والعَهدِ.

---

(١) تؤخذُ مِن حديثِ سلمانَ؛ حيثُ ذَكَرَ الأُشَيمِطَ الزَّانِي والعائِلَ المُستَكبِرَ، وغَلَّظَ في عُقُوبَتِهِما؛ لأنَّ الدَّاعِيَ إلى فِعلِ المَعصِيَةِ المَذكُورةِ ضعيفٌ عندَهُمَا.

(٢) لحديثِ: «ورَجُلٌ جَعَلَ اللهَ بِضَاعَتَهُ...».

وهذا ليسَ على إطلاقِهِ؛ لأنه ثَبَتَ أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ يَحلِفُ ولم يُستَحلَف في مَوَاضِعَ عديدةٍ، وإنما يُحمَلُ ذلكَ على الكَثرَةِ.

[٦٣] بَابُ(١):

مَا جَاءَ فِي ذِمَّةِ(٢) اللهِ وَذِمَّةِ نَبِيِّهِ

وقـــولِ اللهِ تعـــالى: ﴿وَأَوْفُوا(٣) بِعَهْدِ اللَّهِ(٤) إِذَا عَاهَدتُّمْ(٥) وَلَا تَنقُضُوا(٦) الْأَيْمَانَ

---

(١) **مناسَبَةُ البابِ للتوحيد**: أنَّ عَدَمَ الوَفَاءِ بِعَهدِ اللهِ تَنَقُّصٌ لَهُ، وهذا مُنافٍ للتوحيدِ.

والمرادُ من هذا الباب: أن يعاهِدَ اللهَ ﷻ على الوفاءِ بالعهدِ، وعهدُ اللهِ هو التزامُ شرعِهِ.

(٢) **الذِّمَّةُ**: العَهدُ، وسُمِّيَ بِذلكَ؛ لأنه يُلتَزَمُ بِهِ كما يَلتَزِمُ صاحِبُ الدَّينِ بِدَينِهِ في ذِمَّتِهِ.

- **واللهُ ﷻ له عَهدٌ على عباده**: أن يَعبُدُوهُ ولا يُشرِكُوا بِهِ شَيئاً؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ۖ وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ ۖ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ...﴾ [المائدة: ١٢].
- **ولِلعِبَادِ عَهدٌ على اللهِ تعالى**: أن لا يُعَذِّبَ مَن لا يُشرِكُ بِهِ شيئاً؛ ثُمَّ قالَ اللهُ بعدَهَا: ﴿لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [المائدة: ١٢].
- **ولِلنبيِّ ﷺ عَهدٌ على الأُمَّةِ**: أن يَتَّبِعُوهُ في شَرِيعَتِهِ.

والمرادُ بالعَهدِ ـ هنا ـ: ما يكونُ بينَ المُتَعَاقِدِينَ في العُهُودِ، كما كانَ بينَ النبيِّ ﷺ وأَهلِ مَكَّةَ في صُلحِ الحُدَيبِيَةِ.

(٣) **الإيفاءُ**: إعطَاءُ الشَّيءِ تَامّاً، ومنهُ: إيفَاءُ المِكيَالِ والمِيزَانِ.

(٤) يَصلُحُ أن يكونَ مِن بابِ إضَافَةِ المَصدَرِ إلى فاعِلِهِ أو إلى مَفعُولِهِ.

(٥) **فائِدَتُهَا**: التَّوكِيدُ والتنبيهُ على وُجُوبِ الوَفَاءِ.

(٦) توكيدٌ لِمَا قَبلَهَا.

ونَقضُ الشَّيءِ: هو حَلُّ إحكَامِهِ.

﴿بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا[1]﴾ الآية[2] [النحل: ٩١].

• وَعن بُرَيدَةَ رضي الله عنه: (أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كانَ إذا أَمَّرَ أَمِيراً [3] على جَيشٍ أو[4] سَرِيَّةٍ أَوصَاهُ [5] بِتَقوَى[6] اللهِ وَمَن مَعَهُ مِنَ المسلمينَ خَيراً؛ فقال: «اغزُوا بِسمِ[7] اللهِ فِي سَبيلِ[8] اللهِ، قَاتِلُوا مَن كَفَرَ بِاللهِ[9]».

---

(١) **تَوكِيدُ الشَّيءِ**: بمعنى: تَثبِيته، وهو مَصدَرُ (وَكَّدَ تَوكِيداً)، ويَجُوزُ: (أَكَّدَ تَأكِيداً)، لكن بالواوِ أَفصَحُ مِنها بِالهَمزَةِ.

(٢) وَتَتِمَّتُهَا: ﴿وَقَدۡ جَعَلۡتُمُ ٱللَّهَ عَلَيۡكُمۡ كَفِيلًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا تَفۡعَلُونَ ٩١﴾ [النحل: ٩١].

وقولُهُ ﴿وَقَدۡ جَعَلۡتُمُ ٱللَّهَ عَلَيۡكُمۡ كَفِيلًاۚ﴾: الجملةُ حاليَّةٌ، **فَائِدَتُهَا**: قُوَّةُ التوبيخِ على نَقضِ العَهدِ واليَمينِ.

ووَجه جَعلِ اللّه كفيلاً: أنَّ الإنسانَ إذا عَاهَدَ غَيرَهُ قال: أُعَاهِدُكَ بِاللهِ؛ أي: إنهُ جَعَلَ اللهَ عليه كَفِيلاً.

قولُهُ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا تَفۡعَلُونَ ٩١﴾: خَتَمَ اللهُ الآيةَ بِالعِلمِ تَهدِيداً وتحذيراً من نَقضِ العَهدِ.

(٣) الأميرُ ـ في صَدرِ الإسلامِ ـ يَتَوَلَّى التنفيذَ والحُكمَ والفَتوَى والإِمَامَةَ.

(٤) (أَو): للتَّنويعِ.

والجَيش: مَا زادَ على أَربَعِمِئَةٍ، **والسَّرِيَّةُ**: ما دُونَ ذلكَ.

(٥) **الوَصِيَّةُ**: العَهدُ بِالشَّيءِ إلى غَيرِهِ على وَجهِ الاهتِمَامِ بِهِ.

(٦) **التَّقوَى**: هي امتِثَالُ أَوَامِرِ اللهِ واجتِنَابُ نَوَاهِيهِ على عِلمٍ وبَصِيرَةٍ، وهي مَأخُوذَةٌ مِنَ (**الوِقَايَةِ**)، وهي: اتِّخَاذُ وِقَايَةٍ مِن عَذَابِ اللهِ.

(٧) **الظَّاهِرُ**: أنه أَرَادَ أن يُعَلِّمَهُم أن يَكُونُوا دائِماً مُستَعِينِينَ باللهِ.

(٨) الجارُّ والمجرورُ مُتَعَلِّقَان بـ«اُغزُوا»، وهو تَنبِيهٌ مِنَ الرسولِ ﷺ على حُسنِ النِّيَّةِ والقَصدِ؛ لأنَّ الغُزَاةَ لَهُم أَغرَاضٌ، والغَزوُ النَّافِعُ ما كانَ خالِصاً للهِ ولِتَكونَ كلمةُ اللهِ هي العُليَا.

(٩) فِعلُ أَمرٍ يُفيدُ الوُجُوبَ.

و«مَن»: اسمٌ مَوصُولٌ، وهو وَصِلَتُهُ يُفيدُ التعليلَ؛ أي: لِكُفرِهِ.

فَنَحنُ لا نقاتِلُ الناسَ عَصَبِيَّةً أو قَومِيَّةً أو وَطَنِيَّةً.

اغزُوا[١]، وَلاَ تَغلُّوا[٢]، وَلاَ تَغدِرُوا [٣]، وَلاَ تُمَثِّلُوا، وَلاَ تَقتُلُوا وَلِيداً[٤].

وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ المُشرِكِينَ فَادعُهُم إلى ثلاثِ خِصَالٍ ـ أَو خِلالٍ ـ، فَأَيَّتُهُنَّ[٥] مَا أَجَابُوكَ فَاقبَل مِنهُم وَكُفَّ عَنهُم، ثُمَّ ادعُهُم إِلى الإِسلامِ، فَإِن هُم أَجَابُوكَ فَاقبَل مِنهُم.

ثُمَّ ادعُهُم إِلى التَّحَوُّلِ مِن دَارِهِم إلى دَارِ المُهَاجِرِينَ [٦]، وَأَخبِرهُم أَنَّهُم إِن فَعَلُوا ذلكَ فَلَهُم مَا لِلمُهَاجِرِينَ، وَعَلَيهِم مَا عَلَى المُهَاجِرِينَ [٧].

فَإِن أَبَوا أَن يَتَحَوَّلُوا مِنهَا فَأَخبِرهُم أَنَّهُم يَكُونُونَ كَأَعرَابِ المُسلمينَ، يَجرِي عَلَيهِم حُكمُ اللّهِ تَعَالى، وَلا يَكُونُ لَهُم فِي الغَنِيمَةِ وَالفَيءِ شَيءٌ[٨]، إلا أَن يُجَاهِدُوا مَعَ المُسلمينَ.

فَإِن هُم أَبَوا فَاسأَلهُمُ[٩] الجِزيَةَ، فَإِن هُم أَجَابُوكَ فَاقبَل مِنهُم وَكُفَّ عَنهُم.

---

(١) تأكيدٌ.

(٢) «وَلاَ تَغُلُّوا»: **الغُلُولُ**: أن يَكتُمَ شَيئاً مِنَ الغَنِيمَةِ فَيَختَصَّ بِهِ، وهو مِنَ الكَبَائِرِ.

(٣) **الغَدرُ**: الخِيَانَةُ، وهذا هو الشاهدُ مِنَ الحديثِ.

وهذا فِي العَهدِ، أمَّا بِدُونِ عَهدٍ فَلَنَا ذلكَ؛ لأنَّ الحَربَ خُدعَةٌ.

(٤) «وَلِيداً»؛ أي: صَغِيراً، وقد وَرَدَ في روايةٍ أخرى: «لا تَقتُلُوا الوِلدَانَ ولا أَصحَابَ الصَّوَامِعِ».

[رواه أحمد: ١/٣٠٠، وهو حَسَنٌ بشواهده، كما في «التعليقات الرضية»: ٣/٤٥٠].

(٥) «أَيَّتُهُنَّ»: اسمُ شَرطٍ، مُبتَدَأٌ.

و«مَا»: زائِدَةٌ، لِلتَّوكِيدِ.

(٦) «دَارِ المُهَاجِرِينَ»: المرادُ بِهَا الجِنسُ؛ أي: الدَّارِ التي يَصلُحُ أن يُهَاجَرَ إليها؛ لِكَونِهَا بَلَدَ إسلامٍ.

(٧) وهذا تَمَامُ العَدلِ.

(٨) **الغَنِيمَةُ**: مَا أُخِذَ مِن أَموَالِ الكُفَّارِ بِقِتَالٍ أو ما أُلحِقَ بِهِ.

والفَيءُ: مَا يُصرَفُ لِبَيتِ المالِ ـ كَخُمُسِ الخُمُسِ ـ مِنَ الغَنِيمَةِ والجِزيَةِ والخَرَاجِ وغيرِهَا.

(٩) سَؤَالَ عَطَاءٍ لا سُؤَالَ استِفهَامٍ، فالأَوَّلُ يَتَعَدَّى إلى المفعولِ الثاني بِنَفسِهِ، والثاني يَتَعَدَّى إلى المفعولِ الثاني بـ(عَن).

فَإِن هُم أَبَوا فَاستَعِن بِاللّهِ[١] وَقَاتِلهُم.

وَإِذَا حَاصَرتَ[٢] أَهلَ حِصنٍ، فَأَرَادُوكَ[٣] أَن تَجعَلَ لَهُم ذِمَّةَ اللّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، فَلا تَجعَل لَهُم ذِمَّةَ اللّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَلَكِنِ اجعَل لَهُم ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصحَابِكَ؛ فَإِنَّكُم أَن تُخفِرُوا[٤] ذِمَمَكُم وَذِمَّةَ أَصحَابِكُم أَهوَنُ[٥] مِن أَن تُخفِرُوا ذِمَّةَ اللّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ[٦].

وَإِذَا حَاصَرتَ أَهلَ حِصنٍ، فَأَرَادُوكَ أَن تُنزِلَهُم عَلَى حُكمِ اللّهِ[٧]، فَلاَ تُنزِلهُم عَلَى حُكمِ اللّهِ[٨]،

---

(١) «فَاستَعِن بِاللّهِ»: بَدَأَ النبيُّ ﷺ بِطَلَبِ العَونِ مِنَ اللهِ ﷻ؛ لأنه إذا لم يُعِنكَ ﷻ في جهادِ أَعدَائِهِ فإنكَ مَخذُولٌ.

والجملةُ جَوَابُ الشَّرطِ.

(٢) «حَاصَرتَ»: **الحَصرُ**: التَّضيِيقُ.

أي: طَوَّقتَهُم وضَيَّقتَ عَلَيهِم، بِحَيثُ لا يَخرُجُونَ مِن حِصنِهِم ولا يَدخُلُ عليهِم أَحَدٌ.

(٣) «فَأَرَادُوكَ»: أي: طَلَبُوكَ، وضَمَّنَ الإرادَةَ معنى الطَّلَبِ، وإلا فَإِنَّ الأَصلَ أن تتَعَدَّى بـ(مِن)، فيقالُ: أَرَادُوا مِنكَ.

(٤) «تُخفِرُوا»: مِن (أَخفَرَ) الرُّبَاعِيّ؛ أي: غَدَرَ.

(٥) وقولُهُ «أَهوَنُ»: اسمُ تَفضيلِ الذي ليسَ في المُفَضَّلِ ولا في المُفَضَّلِ عليه، شيءٌ مِن هذا المعنى؛ لأنَّ إِخفَارَ الذِّمَمِ ـ سواءٌ كانَ لِذِمَّةِ اللهِ وذِمَّةِ رسولِهِ أو ذِمَّةِ المجاهدينَ ـ كُلُّهُ ليسَ بِهَيِّنٍ؛ بل هوَ صَعبٌ، لكنَّ الهَونَ ـ هُنا ـ نِسبِيٌّ وليسَ على حَقِيقَتِهِ.

(٦) لأنَّ الغَدرَ بِذِمَّةِ اللهِ وذِمَّةِ نَبِيِّهِ أَعظَمُ.

(٧) «حُكمِ اللّهِ»؛ أي: شَرعِ اللهِ.

(٨) إذا أَرَادُوا أن يُنزَلُوا على حُكمِ اللهِ فإنهم لا يُجَابُونَ؛ لأَنَّا لا ندرِي: أَنُصِيبُ فِيهِم حُكمَ اللهِ أم لا؟.

وَلَكِن أَنزِلهُم عَلَى حُكمِكَ[١]؛ فَإِنَّكَ لاَ تَدرِي: أَتُصِيبُ حُكمَ اللهِ فِيهِم أَم لا[٢]؟»[٣].

[رواهُ مسلمٌ].

فيه مسائلُ:

الأولى: الفَرقُ بينَ ذِمَّةِ اللهِ وذِمَّةِ نَبِيِّهِ وَذِمَّةِ المُسلمينَ[٤].

الثانيةُ: الإرشادُ إلى أَقَلِّ الأَمرَينِ خَطَراً[٥].

الثالثةُ: قولُهُ: «أُغزُوا بِسمِ اللهِ في سَبيلِ اللهِ[٦]».

---

(١) لم يَقُل: (وعلى حُكمِ أَصحَابِكَ) كما قالَ في الذِّمَّةِ؛ لأنَّ الحُكمَ في الجيشِ أوِ السَّرِيَّةِ للأميرِ، وأمَّا الذِّمَّةُ والعَهدُ فهي مِنَ الجميعِ.

(٢) **هذه المسألةُ اختلَفَ فيها العلَماءُ**:

- فقيلَ: إنَّ أهلَ الحِصنِ لا يُنزَلُونَ على حُكمِ اللهِ؛ لأنَّ قائدَ الجيشِ وإنِ اجتَهَدَ فإنَّهُ لا يَدرِي: أَيُصِيبُ فِيهِم حُكمَ اللهِ أم لا؟.
- وقيلَ: بل يُنزَلُونَ على حكمِ اللهِ، والنهيُ عن ذلكَ خاصٌّ في عَهدِ النبيِّ ﷺ فقط؛ لأنهُ العَهدُ الذي يُمكِنُ أن يَتَغَيَّرَ فيهِ الحُكمُ، أمَّا بَعدَ انقِطَاعِ الوَحيِ فيُنزَلُونَ على حُكمِ اللهِ، وَصَحَّحَهُ ابنُ عُثَيمِين.

(٣) رَوَاهُ مسلم [ك٣٢/ ح٣].

(٤) الأَولَى أَن يُقَالَ: (بَينَ ذِمَّةِ اللهِ وذِمَّةِ نَبِيِّهِ وبينَ ذِمَّةِ المسلمينَ).

(٥) لِقَولِهِ ﷺ: «وَلَكِنِ اجعَل لَهُم ذِمَّتَكَ وذِمَّةَ أَصحَابِكَ...»، وهذه قاعِدَةٌ مُهِمَّةٌ.

(٦) **يُستَفَادُ مِنها**:

- وُجُوبُ الغَزوِ، مَعَ الاستعانَةِ بِاللهِ، والإخلاصِ.
- والتَّمَشِّي على شَرعِهِ.

الرابعة: قولُهُ: «**قَاتِلُوا مَن كَفَرَ بِاللهِ**[1]».

الخامسةُ: قولُهُ: «**استَعِن بِاللهِ، وَقَاتِلهُم**[2]».

السادسةُ: الفَرقُ بينَ حُكمِ اللهِ وحُكمِ العُلَمَاءِ.

السابعةُ: في كَونِ الصَّحَابِيِّ يَحكُمُ عندَ الحاجةِ بِحُكمٍ لا يَدرِي: أَيُوَافِقُ حُكمَ اللهِ، أم لا[3]؟.

---

(١) **يُستَفَادُ منها**:

- وُجُوبُ قِتَالِ الكُفَّارِ.
- وأنَّ عِلَّةَ قِتَالِهِم: الكُفرُ.

(٢) **يُفيدُ**: وُجُوبَ الاستعانةِ باللهِ.

(٣) وهذا ليس خاصّاً بِالصَّحَابَةِ رضي الله عنهم؛ بَل حَتَّى بِمَن بَعدَهُم.

[٦٤] بَابٌ(١):

مَا جَاءَ فِي الإِقسَامِ(٢) عَلَى اللهِ

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيدِ**: أنَّ الإقسامَ على اللهِ ﷻ متعدِّياً يُنقِصُ كمالَ التوحيدِ، وقد ينقُضُ أصلَه؛ لأنَّ مَن تَأَلَّى عَلَى اللهِ ﷻ فقد أَسَاءَ الأَدَبَ مَعَهُ سبحانهُ، وتَحَجَّرَ فضلَهُ، وأَسَاءَ الظَّنَّ بِهِ، وكُلُّ هذا يُنَافِي كَمَالَ التوحيدِ، ورُبَّمَا يُنَافِي أَصلَ التوحيدِ؛ فَالتَّأَلِّي على مَن هو عَظيمٌ يُعتَبَرُ تَنَقُّصاً في حَقِّهِ.

(٢) مَصدَرُ (أَقسَمَ يُقسِمُ)؛ إذا حَلَفَ.

والحَلِفُ: له عِدَّةُ أَسماءٍ، هي: يَمِينٌ، وأَلِيَّةٌ، وحَلِفٌ، وقَسَمٌ، وكُلُّهَا بِمَعنًى واحدٍ.

والإقسامُ على اللّه: أن تَحلِفَ على اللهِ أن يَفعَلَ، أَو تَحلِفَ عليه أَن لا يَفعَلَ.

مِثلُ: واللهِ، لَيَفعَلَنَّ اللهُ كَذَا، أو: واللهِ، لا يَفعَلُ اللهُ كَذَا.

والقَسَمُ على اللّه يَنقَسِمُ إلى أقسامٍ:

- **الأولُ**: **أن يُقسِمَ على مَا أخبرَ اللّهُ بِهِ ورسولُهُ مِن نَفيٍ وإثبَاتٍ**: فهذا لا بأسَ بِهِ، وهذا دليلٌ على يَقِينِهِ بِمَا أَخبَرَ اللهُ بِهِ ورسولُهُ.

  مِثلُ: واللهِ، لَيُشَفِّعَنَّ اللهُ نَبِيَّهُ في الخَلقِ يومَ القِيَامَةِ.

- **الثاني**: **أن يُقسِمَ على ربِّهِ لِقوَّةِ رَجَائِهِ وحُسنِ الظَّنِّ بِرَبِّهِ**: فهذا جائِزٌ؛ لإقرَارِ النبيِّ ﷺ في قِصَّةِ الرُّبَيِّعِ بِنتِ النَّضرِ حِينَمَا كَسَرَت ثَنِيَّةَ جَارِيَةٍ مِنَ الأنصارِ، فَقَالَ أَنَسُ بنُ النَّضرِ: (...وَاللهِ، يَا رَسُولَ اللهِ، لَا تُكْسَرُ ثَنِيَّةُ الرُّبَيِّعِ...). [رواهُ البخاري: ٢٧٠٣]، وهو لا يُرِيدُ رَدَّ الحُكمِ الشَّرعِيِّ؛ وإنما لِمَا عِندَهُ مِنَ التَّصمِيمِ على أن لا تُكسَرَ، ولو بَذَلَ كُلَّ غَالٍ، حتى أَلقَى اللهُ في قُلُوبِ الأنصارِ العَفوَ، فَعَفَوا.

  وفي الحديثِ: «رُبَّ أَشعَثَ أَغبَرَ مَدفُوعٍ بِالأَبوابِ لَو أَقسَمَ على اللهِ لأَبَرَّهُ».

- **الثالثُ**: **أن يكونَ الحامِلُ لَهُ هو الإعجابَ بِالنَّفسِ وتَحَجُّرَ فضلِ اللّهِ ﷻ وسوءَ الظَّنِّ بِهِ تعالى**: فهذا مُحَرَّمٌ، وهو وَشِيكٌ بِأَن يُحبِطَ اللهُ عَمَلَ هذا المُقسِمِ، وهذا القِسمُ هو الذي سَاقَ المؤلفُ الحديثَ مِن أَجلِهِ.

• عن جُندُبِ بنِ عبدِ اللهِ ﵁ قالَ: (قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «قَالَ رَجُلٌ: واللهِ، لَا يَغفِرُ اللهُ لِفُلانٍ، فقالَ اللهُ ﷻ[1]: مَن ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى[2] عَلَيَّ أَنْ لا أَغفِرَ لِفُلانٍ؟، إِنِّي قَد غَفَرتُ لَهُ وَأَحبَطتُ عَمَلَكَ[3]»). [رواهُ مسلمٌ].

• وفي حديثِ أبي هُرَيرَةَ: أنَّ القائِلَ رَجُلٌ عابِدٌ؛ قالَ أبو هريرةَ: (تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَوبَقَتْ[4] دُنيَاهُ وَآخِرَتَهُ)[5].

---

(١) وفي روايةٍ عندَ الطبراني: «... فَأَوحَى اللهُ إلى نَبِيٍّ: إِنَّهَا بِمَنزِلَةِ الخَطِيئَةِ، فَليَستَقبِلِ العَمَلَ».
[وإسنادُهُ صحيحٌ، مَوقُوفٌ، لكن لَهُ حُكمُ الرَّفعِ، كما في «الصحيحة»: ٢٠١٤].

(٢) أي: يَحلِفُ؛ أي: مَن ذَا الذي يَتَحَجَّرُ فَضلِي ونِعمَتِي أن لا أَغفِرَ لِمَن أَسَاءَ مِن عِبَادِي؟.

والاستفهامُ للإنكارِ.

وقد جاءَ الحديثُ مَبسُوطاً في حديثِ أبي هريرةَ الآتي بِلَفظِ: «كانَ رَجُلانِ مِن بَنِي إسرائيلَ مُتَآخِيَينِ، فَكانَ أَحَدُهُمَا يُذنِبُ، والآخَرُ مُجتَهِدٌ في العِبَادَةِ، فَكانَ لا يَزَالُ المجتهدُ يَرَى الآخَرَ على الذَّنبِ، فَيَقولُ: أَقصِرْ، فَوَجَدَهُ يوماً على ذَنبٍ، فَقَالَ لَهُ: أَقصِرْ، فقالَ: خَلِّنِي ورَبِّي، أَبُعِثتَ عَلَيَّ رَقِيباً؟!، فقال: واللهِ، لا يَغفِرُ اللهُ لكَ»، أو: «لا يُدخِلُكَ اللهُ الجَنَّةَ».

فَقَبَضَ أَروَاحَهُمَا، فَاجتَمَعَا عِندَ رَبِّ العَالَمِينَ، فَقَالَ لِهَذَا المُجتَهِدِ: كُنتَ بِي عَالِماً؟!، أَو كُنتَ على مَا فِي يَدِي قَادِراً؟!.

وقالَ لِلمُذنِبِ: اذهَب فَادخُلِ الجَنَّةَ بِرَحمَتِي، وقالَ للآخَرِ: اذهَبُوا بِهِ إلى النَّارِ».

(٣) **ظَاهِرُ الإضَافَةِ في الحديث**: أَنَّ اللهَ أَحبَطَ عَمَلَهُ كُلَّهُ؛ لأَنَّ المُفرَدَ المُضَافَ الأَصلُ فيه: أن يكونَ عامّاً.

ووَجهُ إِحباطِ عَمَلِهِ ـ واللهُ أَعلَمُ ـ: أَنَّ هذا الرجلَ كانَ يَتَعَبَّدُ للهِ، وفي نَفسِهِ إعجَابٌ بِعَمَلِهِ وإِدلالٌ بِمَا عَمِلَ على اللهِ؛ كأنه يَمُنُّ على اللهِ بِعَمَلِهِ، وحِينَئِذٍ يَفتَقِدُ رُكناً عظيماً مِن أركانِ العِبَادَةِ؛ لأنها مَبنِيَّةٌ على الخُضُوعِ والذُّلِّ.

(٤) (أَوبَقَتْ)؛ أي: أَهلَكَتْ؛ ولأَنَّ مَن حَبِطَ عَمَلُهُ فَقَد خَسِرَ الدُّنيَا والآخِرَةَ.

(٥) صحيحٌ، [رواه أبو داود: ٤٩٠١].

فيه مسائلُ:

الأولى: التَّحذِيرُ مِنَ التَّأَلِّي على اللهِ.

الثانيةُ: كونُ النَّارِ أَقرَبَ إلى أَحَدِنَا مِن شِرَاكِ نَعلِهِ.

الثالثةُ: أنَّ الجَنَّةَ مِثلُ ذلكَ(١).

الرابعةُ: فيه شاهِدٌ لِقَولِهِ: «**إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بالكَلِمَةِ...**»(٢) إلخ.

الخامسةُ: أنَّ الرَّجُلَ قَد يُغفَرُ لَهُ بِسَبَبٍ هوَ مِن أَكرَهِ الأُمُورِ إليهِ.

---

(١) وقد وَرَدَ في الحديثِ: «**الجَنَّةُ أَقرَبُ إلى أَحَدِكُم مِن شِرَاكِ نَعلِهِ، والنَّارُ مِثلُ ذَلِكَ**». [رواهُ البخاري عنِ ابنِ مسعودٍ].

(٢) أي لِحَديثِ أبي هريرةَ: «**إنَّ العَبدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ، مَا يَتَبَيَّنُ مَا فِيهَا، يَهوِي بِهَا في النارِ أَبعَدَ مَا بينَ المَشرِقِ والمَغرِبِ**». [رواهُ مسلم].

[٦٥] بَابٌ[١]:
لا يُستَشفَعُ بِاللهِ عَلَى خَلقِهِ

• عن جُبَيرِ بنِ مُطعِمٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قالَ:

(جَاءَ أَعرَابِيٌّ إلى النبيِّ ﷺ فقال: يا رسولَ اللهِ، نُهِكَتِ[٢] الأَنفُسُ، وجَاعَ العِيَالُ، وهَلَكَتِ الأَموَالُ[٣]، فَاستَسقِ[٤] لَنَا رَبَّكَ؛ فَإِنَّا نَستَشفِعُ بِاللهِ عَلَيكَ[٥]، وبِكَ عَلى اللهِ[٦]).

---

(١) **مناسَبَةُ البابِ لِكتابِ التوحيدِ**: أنَّ الاستِشفَاعَ بِاللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على خَلقِهِ تَنَقُّصٌ للهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ لأنَّ الأمرَ كلَّه لله، وهذا الاستِشفَاعُ يجعَلُ مَرتَبَةَ اللهِ سبحانه أَدنَى مِن مَرتَبَةِ المَشفُوعِ إليهِ!؛ إذ لو كانَ أَعلَى مَرتَبَةً مَا احتَاجَ أن يَشفَعَ عِندَهُ؛ بل يَأمُرُهُ أَمراً.

والله عَزَّ وَجَلَّ لا يَشفَعُ لأَحدٍ مِن خَلقِهِ إلى أَحدٍ؛ لأنه أَجَلُّ وأَعظَمُ مِن أن يكونَ شَافِعاً؛ ولهذا أَنكَرَ النبيُّ ﷺ ذلكَ على الأعرابيِّ.

والشَّفاعَةُ: هي: التَّوسُّطُ لِلغَيرِ؛ بِجَلبِ مَنفَعَةٍ لَهُ، أو دَفعِ مَضَرَّةٍ عَنهُ. [كما تقدمَ في الصفحة ١٠٩].

(٢) أي: ضَعُفَت.

(٣) أي: مِن قِلَّةِ المَطَرِ والخِصبِ.

(٤) أي: اطلُب مِنَ اللهِ أن يَسقِيَنَا.

وهذا لا بأسَ بِهِ.

(٥) أي: نَجعَلُهُ وَاسِطَةً بَينَنَا وبَينَكَ؛ لِتَدعُوَ اللهَ لَنَا.

وهذا يَقتَضِي أنه جعَلَ مَرتَبَةَ اللهِ جَلَّ جَلَالُهُ في مَرتَبَةٍ أَدنَى مِن مَرتَبَةِ الرَّسُولِ ﷺ.

(٦) أي: نَطلُبُ مِنكَ أن تكونَ شافِعاً لَنَا عِندَ اللهِ؛ فَتَدعُوَ لَنَا.

وهذا صحيحٌ.

فقالَ النبيُّ ﷺ: «سُبحَانَ اللهِ!، سُبحَانَ اللهِ!»[1]، فَمَا زَالَ يُسَبِّحُ، حَتَّى عُرِفَ ذَلِكَ فِي وُجُوهِ أَصحَابِهِ.

ثُمَّ قالَ النبيُّ ﷺ: «وَيحَكَ[2]، أَتَدرِي مَا اللهُ[3]؟!، إِنَّ شَأنَ اللهِ أَعظَمُ مِن ذلكَ!، إنهُ لا يُستَشفَعُ بِاللهِ على أَحَدٍ مِن خَلقِهِ...»))[4]. وذَكَرَ الحديثَ. [رواهُ[5] أبو داودَ].

---

(١) قالَهُ استِعظاماً لِهذا القَولِ، وإنكاراً لَهُ، وتَنزِيهاً للهِ ﷻ عن ذلكَ.

و«سُبحَانَ»: اسمُ مَصدَرٍ مَنصُوبٌ على أنه مفعولٌ مُطلَقٌ، مِن (سَبَّحَ يُسَبِّحُ تَسبِيحاً).

وإذا جاءَتِ الكلمةُ بمعنى المصدرِ وليسَ فيها حُرُوفُهُ فهيَ اسمُ مَصدَرٍ:

- مِثلُ: (كَلام): اسمُ مَصدَرِ (كَلَّمَ)، والمصدَرُ: (تَكلِيمٌ).
- ومِثلُ: (سَلامٌ).

و«سُبحَانَ»: مفعولٌ مُطلَقٌ، وهو لازِمُ النَّصبِ وحَذفِ العامِلِ؛ فلا تَقُولَ: سَبَّحتُ اللهَ سُبحاناً.

والتَّسبِيحُ: تَنزِيهُ اللهِ عَمَّا لا يَلِيقُ بِهِ مِن نَقصٍ أو عَيبٍ أو مُمَاثَلَةٍ للمَخلُوقِ.

(٢) **وَيحَ**:

- مَنصُوبٌ بِعَامِلٍ مَحذُوفٍ؛ أي: نائِبُ مفعولٍ مُطلَقٍ، **تقديرُهُ**: أَلزَمَكَ اللهُ وَيحَكَ.
- وتَارَةً تُقطَعُ عنِ الإضَافَةِ، فيقالُ: وَيحاً لَكَ.
- وتارَةً تُرفَعُ على أنها مُبتَدَأٌ، فيقالَ: وَيحُهُ، أو: وَيحٌ لَهُ.

وهي و(**وَيلَ**) و(**وَيسَ**) مُتَقَارِبَةُ المعنى، وقِيلَ: إنَّ (**وَيحَ**) كَلِمَةُ تَرَحُّمٍ، و(**وَيلَ**) كلمةُ وَعِيدٍ.

(٣) جملةٌ استفهاميةٌ، والمرادُ بالاستفهامِ: التعظيمُ؛ أي: شَأنُ اللهِ أَعظَمُ، وهيَ جملةٌ مُعَلِّقَةٌ لـ(تَدرِي) عنِ العَمَلِ؛ سَدَّت مَسَدَّ مَفعُولَي (تدرِي).

والتعلِيقُ: هو عَدَمُ عَمَلِ الفِعلِ بِاللَّفظِ، وَالفِعلِ بِالمَحَلِّ.

(٤) ضعيفٌ [رواه أبو داود: ٤٧٢٦، وانظر «السُّنَّة» لابنِ أبي عاصم: ٥٧٥].

(٥) وهذا الحديثُ ـ وإن كانَ ضعيفاً ـ لكنَّ معناهُ صحيحٌ.

فيه مسائلُ:

الأولى: إنكارُهُ على مَن قال: **(نَستَشفِعُ بِاللهِ عليكَ).**

الثانيةُ: تَغَيُّرُهُ تَغَيُّراً، عُرِفَ في وُجُوهِ أَصحَابِهِ، مِن هذهِ الكلمةِ.

الثالثةُ: أنه لم يُنكِر عليه قولَهُ: نَستَشفِعُ بِكَ على اللهِ[1].

الرابعةُ: التَّنبِيهُ على تَفسيرِ: **«سُبحَانَ اللهِ».**

الخامسةُ: أنَّ المسلمينَ يَسأَلُونَهُ ﷺ الاستِسقَاءَ[2].

---

(١) لأنهُ أنكرَ الأولى ولم ينكرِ الثانيةَ.

(٢) وهذا في حالِ حياتِهِ، أمَّا بَعدَ وَفاتِهِ؛ فَلَم يَكُونُوا يَفعَلُونَهُ، وإنما كَانوا يَتَوَسَّلُونَ إلى اللهِ بِدُعَاءِ الصالِحِينَ، كَمَا في استِسقاءِ عُمَرَ رضي الله عنه.

وَكُلُّ مَا رُوِيَ خِلافَ ذلك؛ فَلا يَصِحُّ، كَقِصَّةِ بِلالِ بنِ الحارثِ المُزَنِيِّ، وَقِصَّةِ العُتبِيِّ، وَغيرِها.

[وراجِع لذلك كتابَ «التَّوَسُّل» لشيخِنا الألبانيِّ رحمه الله وَكِتابَ «التَّوَسُّل والوَسيلَة» لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ رحمه الله].

[٦٦] بَابٌ[١]:

مَا جَاءَ في حِمَايَةِ النَّبيِّ ﷺ حمى التَّوحِيدِ وَسَدِّهِ طُرُقَ الشِّرك

• عن عبدِ اللهِ بنِ الشِّخِّيرِ رضي الله عنه قالَ: (انطَلَقتُ في وَفدِ[٢] بَنِي عَامِرٍ إلى النبيِّ ﷺ فَقُلنَا: أَنتَ سَيِّدُنَا[٣]، فقالَ: «السَّيِّدُ[٤] اللهُ، تَبَارَكَ[٥] وتَعَالى».

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيدِ**: أنَّ سدَّ ذرائعِ الشركِ مِن كمالِ التوحيدِ، وإنَّ المؤلفَ لمَّا ذكرَ في تضاعيفِ الكتابِ أبوابَ التوحيدِ وما يُضادُّه ـ أصلاً أو كمالاً ـ ختمَ كتابَهُ بهذا الإجمالِ؛ لِيدُلَّ على أنَّ كلَّ ذريعةٍ للتوحيدِ لا بدَّ من السعي في تحقيقِها، وكلَّ ذريعةٍ إلى الشركِ لا بُدَّ من تعطيلِها؛ لأنَّ الواجِبَ سَدُّ طُرُقِ الشِّركِ؛ لِيَكونَ التوحيدُ خالِصاً مِن كُلِّ شائِبَةٍ.

(٢) الظاهِرُ: أنه في العامِ التَّاسِعِ، ويُسَمَّى بـ(**عَامِ الوُفُودِ**).

(٣) **السَّيِّدُ**: ذُو السُّؤدُدِ والشَّرَفِ.

والسُّؤدُدُ: معناهُ: العَظَمَةُ والفَخرُ وما أشبَهَ ذلكَ.

و(سَيِّد): صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، على وَزنِ (فَيعِل)؛ لأنَّ الياءَ الأولى زائدةٌ.

(٤) **لم يَقُل**: (**سَيِّدُكُم**)؛ **لِوَجهَين**:

١. لِإرادَةِ العُمُومِ المُستَفَادِ مِن (الـ)، **والمعنى**: أنَّ الذي لَهُ السِّيَادَةُ المُطلَقَةُ هو اللهُ عز وجل.

٢. لِئَلا يُتَوَهَّمَ أنهُ مِن جِنسِ المُضَافِ إِلَيهِ.

و«السَّيِّدُ»: مِن أَسمَاءِ اللهِ تعالى، وهو مِن مَعَانِي الصَّمَدِ.

كما فَسَّرَ ابن عباسٍ الصَّمَدَ بِأَنهُ: (الكامِلُ في عِلمِهِ، وحِلمِهِ، وسُؤدُدِهِ). [رواهُ ابنُ جريرٍ عنه وعن غيرِهِ].

(٥) معنى «تَبَارَكَ» أي: الذي كَثُرَت بَرَكَتُهُ وخَيرَاتُهُ، وهذا الوَصفُ خاصٌّ بِاللهِ عز وجل.

قُلنَا: وَأَفضَلُنَا فَضلاً، وَأَعظَمُنَا طَوْلاً[1]، فقالَ: «قُولُوا بِقَولِكُم أَو بَعضِ قَولِكُم[2]، ولا يَستَجرِيَنَّكُمُ الشَّيطَانُ[3]». [رواهُ أبو داودَ بسندٍ جيدٍ[4]].

• وعن أنسٍ رضي الله عنه: (أنَّ ناساً قالوا: يا رسولَ اللهِ، يَا خَيرَنَا[5] وابنَ خَيرِنَا[6]،

---

(١) **الطَّول**: الغِنَى.

والمعنى: أَعظَمُنَا شَرَفاً وغِنَىً، قالَ تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ...﴾ [النساء: ٢٥].

ويكونُ بمعنى العَظَمَةِ، قالَ تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ﴾ [غافر: ٣]؛ أي: ذِي العَظَمَةِ والغِنَى.

(٢) يُحتَمَلُ أن يكونَ شَكّاً مِنَ الرَّاوِي، وأن يكونَ مِن لَفظِ الحديث؛ أي: اِقتَصِرُوا عَلَى بَعضِهِ.

(٣) **استَجراهُ**: بمعنى جَذَبَهُ وجَعَلَهُ يَجرِي مَعَهُ؛ أي: لا يَستَمِيلَنَّكُمُ الشَّيطَانُ، ولا يَجذِبَنَّكُم إلى أن تَقُولَوا قَولاً مُنكَراً.

فَأَرشَدَهُم ﷺ إلى ما يَنبَغِي أن يُفعَلَ، ونَهَاهُم عنِ الأَمرِ الذي لا ينبغي أن يُفعَلَ؛ حِمَايَةً للتوحيدِ مِنَ النَّقصِ أوِ النَّقضِ.

وقالَ في «النِّهاية»: «لا يَستَجرِيَنَّكُمُ الشَّيطَانُ»؛ أي: لا يَستَغلِبَنَّكُم؛ فَيَتَّخِذَكُم جَرِياً؛ أي: رَسُولاً ووَكِيلاً.

والجَمعُ بينَ هذه الأحاديثِ وبينَ أحاديثِ الإباحَةِ:

- **أنَّ النهيَ**: حيثُ يُخشَى مِنهُ المَفسَدَةُ، وهي التَّدَرُّجُ إلى الغُلُوِّ.
- **والإباحَةُ**: إذا لم يكن هناك مَحذُورٌ، وهذا في السِّيَادَةِ المُقَيَّدَةِ.

(٤) صحيحٌ، [رواه أبو داود: ٤٨٠٦].

(٥) هذا صحيحٌ؛ فهو خَيرُهُم نَسَباً ومَقَاماً وحَالاً.

(٦) أي: في النَّسَبِ، لا في المَقَامِ والحالِ.

وَسَـيِّدَنَا وابنَ سَـيِّدِنَا[1]، فقـال: «يَـا أَيُّهَا النَّاسُ، قُولُوا بِقَولِكُم أَو بَعضِ قَولِكُم، وَلا يَستَهوِيَنَّكُمُ[2] الشَّيطَانُ، أَنَا مُحَمَّدٌ، عَبدُ اللهِ ورَسُولُهُ[3]، مَا أُحِبُّ أَن تَرفَعُونِي فَوقَ مَنزِلَتِي الَّتِي أَنزَلَنِي اللهُ عَزَّ وَجَلَّ». [رواهُ النَّسَائِيُّ بسندٍ جيدٍ].

فيه مسائلُ:

الأولى: تحذيرُ الناسِ مِنَ الغُلُوِّ.

الثانيةُ: مَا يَنبَغِي أن يَقولَ مَن قِيلَ لَهُ: أَنتَ سَيِّدُنَا.

الثالثةُ: قولُهُ: «وَلا يَستَجرِيَنَّكُمُ الشَّيطَانُ»، مَعَ أَنَّهُم لم يَقُولُوا إلا الحَقَّ.

الرابعةُ: قولُهُ: «مَا أُحِبُّ أَن تَرفَعُونِي فَوقَ مَنزِلَتِي».

---

(١) كذلكَ يُقَالُ بِهِ كما قِيلَ بِمَا قَبلَهُ.

(٢) أي: لا يَستَمِيلَنَّكُمُ الشَّيطَانُ؛ فَتَهوَوهُ، وتَتَّبِعُوا طُرُقَهُ حتى تَبلُغُوا الغُلُوَّ.

(٣) هذانِ الوَصفَانِ أَحسَنُ وأَبلَغُ وَصفٍ يَتَّصِفُ بِهِ الرسولُ ﷺ، **وهما رَدٌّ على طَائِفَتَينِ تَطَرَّفَتَا فِيهِ**:

- طائفةٌ غَلَت فيهِ حتى عَبَدَتهُ.
- وطائفةٌ كَذَّبَتهُ وزَعَمت أَنَّهُ كَذَّابٌ.

[٦٧] بَابٌ[1]:

مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى[2]

﴿وَمَا قَدَرُواْ[3] ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ وَٱلۡأَرۡضُ[4] جَمِيعٗا[5] قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ الآية[6].

[الزمر: ٦٧].

---

(١) **مناسبةُ البابِ للتوحيد**: ختمَ المؤلف كتابَه بهذا البابِ؛ ليدُلَّ على أنَّ شأنَ اللهِ ﷻ أعظمُ من الوصفِ، وأنَّ الوصفَ المذكورَ في الكتابِ والسُّنَّةِ لم يعطِ اللهَ ﷻ حقَّه، وأنَّ ثمَّةَ أوصافاً لم تُذكَر في الكتابِ والسُّنَّةِ فيها زيادةُ كمالٍ في صفاتِ الربِّ جلَّ وعلا.

(٢) خَتَمَ المُصَنِّفُ كِتَابَهُ بِهَذِهِ التَّرجَمَةِ، وَذَكَرَ النُّصُوصَ الدَّالَّةَ عَلَى عَظَمَةِ الرَّبِّ العَظِيمِ وَكِبرِيَائِهِ وَمَجدِهِ وَجَلاَلِهِ وَخُضُوعِ المَخلُوقَاتِ بِأَسرِهَا لِعِزِّهِ؛ لأنَّ هَذِهِ النُّعُوتَ العَظِيمَةَ وَالأَوصَافَ الكَامِلَةَ أَكبَرُ الأَدِلَّةِ وَالبَرَاهِينِ عَلَى أَنَّهُ ﷻ المَعبُودُ وَحدَهُ.

(٣) الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى المُشرِكِينَ.

و﴿قَدَرُواْ﴾: عَظَّمُوا؛ أَي: مَا عَظَّمُوا اللهَ حَقَّ تَعظِيمِهِ؛ حَيثُ أَشرَكُوا بِهِ مَا كَانَ مِن مَخلُوقَاتِهِ.

(٤) **الواو**:

- يُحتَمَلُ أَن تَكُونَ لِلحَالِ.
- وَيُحتَمَلُ أَن تَكُونَ لِلاِستِئنَافِ؛ لِبَيَانِ عَظَمَةِ اللهِ ﷻ، وَهَذَا أَقوَى؛ لأَنَّهُ يَعُمُّ هَذِهِ الحَالَ، وَغَيرَهَا.

وَالقَبضَةُ: هِيَ مَا يُقبَضُ بِاليَدِ، وَلَيسَ المُرَادُ بِهَا: المُلكُ، كَمَا قِيلَ، نَعَم؛ لَو قَالَ: (وَالأَرضُ فِي قَبضَتِهِ) لَكَانَ تَفسِيرُهَا بِالمُلكِ مُحتَمَلاً.

(٥) حَالٌ مِنَ ﴿ٱلۡأَرۡضُ﴾؛ فَيَشمَلُ كُلَّ مَا فِيهَا.

(٦) **وَتَتِمَّتُهَا** : قولُهُ سبحانهُ : ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ۝٦٧﴾.

[الزمر: ٦٧]. =

• عنِ ابنِ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال:

(جَاءَ حَبرٌ مِنَ الأحبَارِ إلى رَسُولِ اللهِ ﷺ فقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إنَّا نَجِدُ[1] أَنَّ اللهَ يَجعَلُ السَّمَاوَاتِ على إِصبَعٍ[2]، والأَرضِينَ على إِصبَعٍ، والشَّجَرَ على إِصبَعٍ، والماءَ على إِصبَعٍ، والثَّرَى على إِصبَعٍ، وسَائِرَ الخَلقِ على إِصبَعٍ، فيَقُولُ: «أَنَا المَلِكُ».

= قَولُهُ: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾؛ ﴿كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾[الأنبياء: ١٠٤] بِيَمِينِهِ، وَهُوَ طَيٌّ حَقِيقِيٌّ، وبِيَمِينٍ حَقِيقِيَّةٍ، لا كَمَا قَالَ أَهلُ التَّحرِيفِ.

(١) أَي: فِي التَّورَاةِ.

(٢) (إِصبَعٍ): وَاحِدَةُ (الأَصَابِعِ)، وَهِيَ إِصبَعٌ حَقِيقِيَّةٌ تَلِيقُ بِاللهِ عَزَّ وَجَلَّ، كَاليَدِ.

وَلَيسَ المُرَادُ بِقَولِهِ (عَلَى إِصبَعٍ): سُهُولَةَ التَّصَرُّفِ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرضِ، كَمَا يَقُولُهُ أَهلُ التَّحرِيفِ؛ بَل هَذَا خَطَأٌ مُخَالِفٌ لِظَاهِرِ اللَّفظِ وَالتَّقسِيمِ.

وَالمَشهُورُ عِندَ هَؤُلاءِ قَولُهُم: طَرِيقَةُ السَّلَفِ أَسلَمُ، وَطَرِيقَةُ الخَلَفِ أَعلَمُ وَأَحكَمُ!.

وَهَذَا القَولُ ـ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ التَّنَاقُضِ ـ قَد يُوصِلُ إِلَى الكُفرِ؛ فَهُوَ:

١. فِيهِ تَنَاقُضٌ؛ لأَنَّهُم قَالُوا: طَرِيقَةُ السَّلَفِ أَسلَمُ، وَلا يُعقَلُ أَن تَكُونَ الطَّرِيقَةُ أَسلَمَ، وَغَيرُهَا أَعلَمَ وَأَحكَمَ؛ لأَنَّ الأَسلَمَ يَستَلزِمُ أَن يَكُونَ أَعلَمَ وَأَحكَمَ، فَلا سَلامَةَ إلا بِعِلمٍ بِأَسبَابِ السَّلامَةِ، وَحِكمَةٍ فِي سُلُوكِ هَذِهِ الأَسبَابِ.

٢. أَينَ العِلمُ وَالحِكمَةُ مِنَ التَّحرِيفِ وَالتَّعطِيلِ؟!.

٣. يَلزَمُ مِنهُ: أَن يَكُونَ هَؤُلاَءِ المُخَالِفُونَ أَعلَمَ بِاللهِ مِن رَسُولِهِ ﷺ وَأَصحَابِهِ!؛ لأَنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ هِيَ طَرِيقَةُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصحَابِهِ.

٤. أَنَّهَا قَد تَصِلُ إِلَى الكُفرِ؛ لأَنَّهَا تَستَلزِمُ تَجهِيلَ النَّبِيِّ ﷺ وَتَسفِيهَهُ؛ فَتَجهِيلُهُ ضِدُّ العِلمِ، وَتَسفِيهُهُ ضِدُّ الحِكمَةِ، وَهَذَا خَطَرٌ عَظِيمٌ.

فَضَحِكَ[1] النبيُّ ﷺ حتى بَدَت نَوَاجِذُهُ؛ تَصدِيقاً لِقَولِ الحَبرِ، ثُمَّ قَرَأَ رسولُ اللهِ ﷺ:

﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ الآية [الزمر: ٦٧])[2].

- وفي روايةٍ لمسلمٍ:

(والجِبَالَ والشَّجَرَ على إِصبعٍ، ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ[3] فيقولُ: «أنا المَلِكُ، أنا اللّهُ»)[4].

---

(١) ضَحِكَ تَصدِيقاً لِقَولِ الحَبرِ وَإِقرَاراً.

وَجُملَةُ: «أَنَا المَلِكُ» تُفِيدُ الحَصرَ؛ لِأَنَّهَا اسمِيَّةٌ مُعَرَّفَةُ الجُزأَينِ.

وَ«المَلِكُ»: ذُو السُّلطَانِ، وَلَيسَ مُجَرَّدَ التَّصَرُّفِ؛ بَل هَوَ: المُتَصَرِّفُ فِيمَا يَملِكُ عَلَى وَجهِ السُّلطَةِ وَالعُلُوِّ.

أَمَّا **المَالِكُ**: فَدُونَ ذَلِكَ؛ وَلِهَذَا يَمتَدِحُ نَفسَهُ بِأَنَّهُ المَلِكُ.

وَقَولُهُ: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة: ٤]: فِيهَا قِرَاءَتَانِ: ﴿مَلِكِ﴾ و ﴿مَٰلِكِ﴾؛ لِيَتَبَيَّنَ ـ بِذَلِكَ ـ أَنَّهُ مَلِكٌ مَالِكٌ.

(٢) رَوَاهُ البخاري [٤٨١١، وَفِيهِ أَطرَافُهُ].

(٣) لِيُبَيِّنَ لِلعِبَادِ فِي ذَلِكَ المَوقِفِ العَظِيمِ عَظَمَتَهُ وَقُدرَتَهُ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسلِمٍ [ك٥٠/ ح٢٥] مِن حَدِيثِ عُبَيدِ اللهِ بنِ مِقْسَمٍ: أَنَّهُ نَظَرَ إِلَى عَبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ؛ كَيفَ يَحكِي رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: («يَأخُذُ اللهُ ﷻ سَمَاوَاتِهِ وَأَرضِيهِ بِيَدِهِ، فَيَقُولُ: أَنَا اللهُ»، وَيَقبِضُ بِأَصَابِعِهِ وَيَبسُطُهَا، «وَيَقُولُ: أَنَا المَلِكُ»، حَتَّى نَظَرتُ إِلَى المِنبَرِ، يَتَحَرَّكُ مِن أَسفَلِ شَيءٍ مِنهُ، حَتَّى إِنِّي لأَقُولُ: أَسَاقِطٌ هُوَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ؟!).

وَلاَ بَأسَ بِهَذَا ـ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ـ إِذَا كَانَ السَّامِعُ يَتَقَبَّلُ ذَلِكَ، أَو كَانَ مُكَابِراً مُعَانِداً يُرِيدُ أَن يُحَرِّفَ كَلاَمَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

أَمَّا إِذَا كَانَ السَّامِعُ لاَ يَتَقَبَّلُ ذِهنُهُ فَلاَ تَفعَل؛ عَمَلاً بِقَولِ عَلِيٍّ ﵁ المُتَقَدِّمِ [في الصفحة ٢٢٧]: (حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعرِفُونَ).

(٤) عِندَ مسلم [ك٥٠/ ح٢٢] نَحوَهُ.

- وفي روايةٍ للبخاريِّ:

(يَجعَلُ السَّمَاوَاتِ على إِصبَعٍ، والماءَ والثَّرَى على إِصبَعٍ[1]، وسائِرَ الخَلقِ على إِصبَعٍ).

[أخرجاهُ].

- ولمسلمٍ عنِ ابنِ عُمَرَ مرفوعاً: «يَطوِي[2] اللهُ السَّمَاوَاتِ يومَ القِيَامَةِ، ثُمَّ يَأخُذُهُنَّ بِيَدِهِ اليُمنَى، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ[3]، أَينَ الجَبَّارُونَ[4]؟!، أَينَ المُتَكَبِّرُونَ؟!.

ثُمَّ يَطوِي الأَرضِينَ السَّبعَ، ثُمَّ يَأخُذُهُنَّ بِشِمَالِهِ[5]، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَينَ الجَبَّارُونَ؟!، أَينَ المُتَكَبِّرُونَ؟!»[6].

- ورُوِيَ[7] عنِ ابنِ عباسٍ، قال: (مَا السَّمَاوَاتُ السَّبعُ والأَرضُونَ السَّبعُ في كَفِّ الرَّحمَنِ إلا كَخَردَلَةٍ[8] في يَدِ أَحَدِكُم).

---

(١) هَذَا لا يُنَافِي قَولَهُ: (وَالأَرضِينَ عَلَى إِصبَعٍ)؛ لأَنَّهُ يُقَالُ: (المَاءُ والثَّرَى عَلَى إِصبَعٍ)؛ أَي: الأَرضُ كُلُّهَا عَلَى إِصبَعٍ.

وَيُرَادُ بِـ(الإِصبَعِ): الجِنسُ.

(٢) تَقَدَّمَ أَنَّهُ طَيٌّ حَقِيقِيٌّ.

(٣) يَقُولُ ذَلِكَ ثَنَاءً عَلَى نَفسِهِ سُبحَانَهُ، وَتَنبِيهاً عَلَى عَظَمَتِهِ الكَامِلَةِ وَعَلَى مُلكِهِ الكَامِلِ.

وَإِذَا كَانَ المُبتَدَأُ وَالخَبَرُ كِلاَهُمَا مَعرِفَةً فَإِنَّ ذَلِكَ يُفِيدُ الحَصرَ.

(٤) الاِستِفهَامُ لِلتَّحَدِّي.

(٥) ذِكرُ الشِّمَالِ ـ فِي هَذَا الحَدِيثِ وَغَيرِهِ ـ شَاذَّةٌ، [كَمَا قَالَ البَيهَقِيُّ فِي «الأَسمَاءِ وَالصِّفَاتِ»، وَانظُر تَفصِيلَ ذَلِكَ فِي «الرُّدُود والتعقُّبات» لمشهور حسن: ص/ ٢٠٢].

(٦) رَوَاهُ مسلم [ك٥٠/ ح٢٤].

(٧) رَوَاهُ ابنُ جَرِيرٍ [٢٣٢٨٠]، وَصَحَّحَهُ الشَّيخُ سُلَيمَانُ بنُ عَبدِ اللهِ، [كَمَا فِي «إِبطَالِ التَّندِيدِ»: ص/١٧٠].

(٨) **الخردلة**: هِيَ حَبَّةُ نَبَاتٍ صَغِيرَةٌ جِدّاً، يُضرَبُ بِهَا المَثَلُ فِي الصِّغَرِ والقِلَّةِ.

• وقالَ ابنُ جريرٍ[1]: حَدَّثَنِي يُونُس: أَنبَأَنَا ابنُ وَهبٍ، قال: قالَ ابنُ زَيدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، قال: (قالَ رسولُ اللهِ ﷺ:

« مَا السَّمَاوَاتُ السَّبعُ فِي الكُرسِيِّ[2] إِلا كَدَرَاهِمَ سَبعَةٍ أُلقِيَت فِي تُرسٍ »).

• قال: وقالَ أبو ذَرٍّ رضي الله عنه: (سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقولُ:

«مَا الكُرسِيُّ فِي العَرشِ إِلا كَحَلَقَةٍ مِن حَدِيدٍ أُلقِيَت بَينَ ظَهرَي فَلاةٍ مِنَ الأَرضِ»)[3].

• وعنِ ابنِ مَسعُودٍ[4] قال:

(بَينَ السَّمَاءِ الدُّنيَا والَّتِي تَلِيهَا خَمسُ مئة عَامٍ، وَبَينَ كُلِّ سَمَاءٍ خَمسُ مئة عَامٍ، وَبَينَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ والكُرسِيِّ خَمسُ مئة عَامٍ، وَبَينَ الكُرسِيِّ وَالمَاءِ خَمسُ مِئَةِ عَام،

---

(١) رَوَاهُ ابنُ جَرِيرٍ [٤٥٢٢] بِهَذَا التَّمَامِ، وَصَحَّحَهُ فِي «الصَّحِيحَةِ» [١٠٩] بِشَوَاهِدِهِ.

(٢) **الكُرسِيُّ**: مَوضِعُ قَدَمَي اللهِ سُبحانَهُ وَتَعَالَى.

وَهَذَا الحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي كَونِ الكُرسِيِّ:

- أَعظَمَ المَخلُوقَاتِ.
- وَأَنَّهُ جُرمٌ قَائِمٌ بِنَفسِهِ، وَلَيسَ شَيئاً مَعنَوِيّاً.

(٣) صحيحٌ، [رواهُ ابنُ أبي شيبةَ في «كتاب العرش»، كما في: «الصحيحة»: ١٠٩].

وَهَذَا الحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى عَظَمَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ فَيَكُونُ مُنَاسِباً لِتَفسِيرِ آيَةِ التَّرجَمَةِ.

(٤) أَخرَجَهُ الدارِميُّ فِي «الرَّدِّ عَلَى الجَهمِيَّةِ»، وَابنُ خزيمةَ فِي «التَّوحِيد» [ص/١٠٥]، وَصَحَّحَهُ فِي «مُختَصَرِ العُلُوِّ» [ص/١٠٣]، وَهُوَ وَإِن كَانَ مَوقُوفاً فَلَهُ حُكمُ الرَّفعِ.

وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ بَينَ كُلِّ سَمَاءٍ وَسَمَاءٍ خَمسَ مئة عَامٍ.

وَالعَـرشُ فَوقَ المَـاءِ، وَاللهُ فَوقَ[1] العَـرشِ، لا يَخفَى عَلَيهِ شَيءُ مِن أَعمَالِكُـم[2]). [أَخرَجَهُ ابنُ مَهدِيٍّ عَن حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، عَن عَاصِمٍ، عَن زِرٍّ، عَن عَبدِ اللهِ، ورَوَاهُ ـ بِنَحوِهِ ـ المَسعُودِيُّ عَن عَاصِمٍ، عَن أَبي وَائِلٍ، عَن عَبدِ اللهِ. قَالَهُ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ؛ قال: وَلَهُ طُرُقٌ].

• وعنِ العَبَّاسِ بنِ عبدِ المُطَّلِبِ رَضِيَ اللهُ عَنهُ قال: (قالَ رسولُ اللهِ ﷺ:

«هَل تَدرُونَ كَم بَينَ السَّمَاءِ وَالأَرضِ؟».

قُلنَا: اللهُ ورَسُولُهُ أَعلَمُ.

قالَ: «بَينَهُمَا مَسِيرَةُ خَمسِ مئة سَنَةٍ، وَمِن كُلِّ سَمَاءٍ إِلى سَمَاءٍ مَسِيرَةُ خَمسِ مئة سَنَةٍ، وكِثَفُ كُلِّ سَمَاءٍ خَمسُ مئة سَنَةٍ، وَبَينَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ والعَرشِ بَحرٌ؛ بَينَ أَسفَلِهِ وَأَعلاَهُ كَمَا بَينَ السَّمَاءِ والأَرضِ، واللهُ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى فَوقَ ذلكَ، وَلَيسَ يَخفَى عَلَيهِ شَيءٌ مِن أَعمَالِ بَنِي آدَمَ»). [أَخرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وغَيرُهُ[3]].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولى: تَفسِيرُ قَولِهِ: ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧].

الثَّانِيَةُ: أَنَّ هَذِهِ العُلُومَ وَأَمثَالَهَا بَاقِيَةٌ عِندَ اليَهُودِ الَّذِينَ فِي زَمَنِهِ ﷺ؛ لم يُنكِرُوهَا وَلَم يَتَأَوَّلُوهَا[4].

---

(١) هَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ بِإِثبَاتِ عُلُوِّ اللهِ تَعَالَى عُلُوّاً ذَاتِياً، وَلَيسَ عُلُوَّ الصِّفَةِ فَحَسب كَمَا قَالَ المُحَرِّفُونَ لِأُصُولِ الصِّفَاتِ.

(٢) أَتَى بِذَلِكَ بَعدَ ذِكرِ عُلُوِّهِ؛ لِيُبَيِّنَ أَنَّ عُلُوَّهُ لَا يَمنَعُ عِلمَهُ بِأَعمَالِنَا.

(٣) ضَعِيفٌ، [رَواه أبو داود: ٤٧٢٣، فِيهِ عَبدُ اللهِ بنُ عُمَيرَةَ، مَجهُولٌ، وَلَم يَسمَع مِنَ الأَحنَفِ بنِ قَيسٍ، اُنظُر «السُّنَّة» لابنِ أَبِي عَاصِمٍ: ٥٧٧].

(٤) كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّ اليَهُودَ خَيرٌ مِن أُولَئِكَ المُحَرِّفِينَ فِي هَذَا وَأَعرَفُ بِاللهِ!.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ الحَبرَ لَمَّا ذَكرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ صَدَّقهُ، وَنَزَلَ القُرآنُ بِتَقرِيرِ ذَلِكَ[١].

الرَّابِعَةُ: وُقُوعُ الضَّحِكِ مِن رَسُولِ اللهِ ﷺ لَمَّا ذَكَرَ الحَبرُ هَذَا العِلمَ العَظِيمَ[٢].

الخَامِسَةُ : التَّصرِيحُ بِذِكرِ اليَدَينِ، وَأَنَّ السَّمَاوَاتِ في اليَدِ اليُمنَى ، وَالأَرضِينَ في الأُخرَى.

السَّادِسَةُ: التَّصرِيحُ بِتَسمِيَتِهَا: (الشِّمَالَ).

السَّابِعَةُ: ذِكرُ الجَبَّارِينَ وَالمُتَكَبِّرِينَ عِندَ ذَلِكَ.

الثَّامِنَةُ: قَولُهُ: (كَخَردَلَةٍ فِي كَفِّ أَحَدِكُم).

التَّاسِعَةُ: عِظَمُ الكُرسِيِّ بِالنِّسبَةِ إلى السَّمَاوَاتِ.

العَاشِرَةُ: عِظَمُ العَرش، بِالنِّسبَةِ إِلَى الكُرسِيِّ.

الحَادِيَةَ عَشرَةَ: أَنَّ العَرشَ غَيرُ الكُرسِيِّ وَالمَاءِ.

الثَّانِيَةَ عَشرَةَ: كَم بَينَ كُلِّ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ.

الثَّالِثَةَ عَشرَةَ: كَم بَينَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالكُرسِيِّ.

الرَّابِعَةَ عَشرَةَ: كَم بَينَ الكُرسِيِّ وَالمَاءِ.

الخَامِسَةَ عَشرَةَ: أَنَّ العَرشَ فَوقَ المَاءِ.

السَّادِسَةَ عَشرَةَ: أَنَّ اللهَ فَوقَ العَرشِ.

السَّابِعَةَ عَشرَةَ: كَم بَينَ السَّمَاءِ وَالأَرضِ.

---

(١) **مُرَادُ المُؤَلِّفِ**: أَنَّ القُرآنَ قد نَزَلَ بِتَقرِيرِ ذَلِكَ.

(٢) لأَنَّ الضَّحِكَ يَدُلُّ أَحيَاناً عَلَى الرِّضَا، وَعَدَمِ الكَرَاهِيَةِ.

الثَّامِنَةَ عَشرَةَ: كِثَفُ كُلِّ سَمَاءٍ خَمسُ مئة عَامٍ.

التَّاسِعَةَ عَشرَةَ: أَنَّ البَحرَ الَّذِي فَوقَ السَّمَاوَاتِ؛ بَينَ أَعلاَهُ وَأَسفَلُهُ مَسِيرَةُ خَمسِ مئة سَنَةٍ.

وَاللَّهُ ﷻ أَعلَمُ.

وَالحَمدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحبِهِ أَجمَعِينَ[1].

(١) وَاللَّهُ أَعلَمُ، وَالحَمدُ للهِ الَّذِي بِنِعمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ، وَلا حَولَ وَلا قُوَّةَ إِلا بِاللهِ، وَأَسأَلُ اللهَ ﷻ أَن يَختِمَ لَنَا وَلِجَمِيعِ المُسلِمِينَ بِالتَّوحِيدِ أَصلاً وَكَمَالاً، وَأَن يَجعَلَنَا هُدَاةً مَهدِيِّينَ، وَلِسُنَّةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ مُتَّبِعِينَ، إِنَّهُ خَيرُ مَسؤُولٍ وَبِالإِجَابَةِ جَدِيرٌ.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحبِهِ أَجمَعِينَ.

تَمَّ بِحَمدِ اللهِ وَمِنَّتِهِ:

« تحفةُ المريدِ بشرحِ كتابِ التوحيدِ »

لَيلَةَ الأَحَدِ فِي الحَادِي عَشَرَ مِن جُمَادَى الأُولَى، لِسَنَةِ ثَلاثٍ وَعِشرِينَ وَأَربَعِ مئةٍ وَأَلفٍ لِلهِجرَةِ، المُوَافِقِ لِلتَّاسِعَ عَشَرَ مِن تَمُّوزَ، سَنَةَ اثنَتَينِ وَأَلفَينِ للميلادِ.

الفِهرس